جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دراسة مقارنة بين منظمتي رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد المغرب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات آسيوية

إعداد الطالب: تاسولت محمد السعيد

إشراف الاستاذ: أ.د. إسماعيل دبش

أعضاء لجنة المناقشة:

_ أ. د عبد الكريم شكاكطة (جامعة الجزائر 3).. رئيسا

_ أ. د اسماعيل دبش (جامعة الجزائر3)...مشرفا ومقررا

_ أ. د زكريا وهبي (جامعة الجزائر3)... عضو مناقش

_ أ. د علي لوراري (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)...................... عضو مناقش

_ أ. د علي لكحل (جامعة الجزائر3)... عضو مناقش

_ أ. د رضا شوادرة (جامعة سطيف2).. عضو مناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

يقول الله تعالى:

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

الآية القرآنية (المجادلة: 11)

ملخص:

يعتبر موضوع التكامل الاقليمي من المواضيع المهمة الحديثة في العلاقات الدولية، والاهتمام به المتزايد بهذا الشكل بدأ بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التداعيات الكارثية التي خلفتها الحرب، ومع بداية بروز الحرب الباردة في سنوات الخمسينات من القرن الماضي ازداد دور واهمية النزعة نحو التكتلات الاقليمية في ظل تحديات اخرى مرتبطة بالنزاعات والصراعات الاقليمية والدولية بشتى انواعها وماصاحبها من تهديد للأمن والسلم الدوليين، بالاضافة الى ذلك ظهرت تحديات جديدة متعلقة بالتنمية والاقتصاد وعدم المساواة وضعف البنى التحتية وعدم قدرة الدول بمفردها توفير الخدمات الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية ونقص فرص العمل مما يؤثر على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهو ماجعل العديد من الدول من مختلف مناطق العالم تبحث عن فرص تعاون وشراكة مع دول مجاورة لها من خلال تأسيس منظمات وتكتلات اقليمية، اما فكريا وذلك استنادا الى النظريات الوظيفية والاتصالية.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها دراسة وتحليل ظاهرة التكامل الاقليمي من خلال اسلوب المقارنة في حالتي رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي، بهدف معرفة اسباب نجاح تجربة الأسيان في تحقيق انجازات اقتصادية ملموسة عززت بها التنافسية الاقتصادية لها في الاقتصاد العالمي منذ تأسيسها، في حين عجزت دول اتحاد المغرب العربي عن الوصول لأدنى صور التكامل والتعاون في مابينها وبقيت حبيسة للمشاكل والخلافات السياسية والحسابات القطرية لدولها.

Absract :

The topic of regional integration is considered one of the important modern issues in international relations, and the growing interest in it in this way began after World War II due to the catastrophic consequences of the war. With the beginning of the Cold War in the 1950s, the role and importance of the tendency towards regional blocs increased in the face of other challenges related to regional and international conflicts of various kinds, accompanied by threats to international security and peace. In addition to this, new challenges related to development, economics, inequality, weak infrastructure, and the inability of countries to individually provide basic services such as education and healthcare, as well as a lack of employment opportunities, have emerged, affecting their social, economic, and political stability. This has led many countries from different regions of the world to seek opportunities for cooperation and partnership with neighboring countries by establishing regional organizations and blocs, both theoretically and based on functional and communicative theories.

In this context, this study aims to study and analyze the phenomenon of regional integration through a comparative approach in the cases of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) and the Arab Maghreb Union (UMA). The goal is to understand the reasons for the success of ASEAN's experience in achieving tangible economic achievements that have enhanced its economic competitiveness globally since its inception, while the countries of the Arab Maghreb Union have failed to achieve even the minimum level of integration and cooperation among themselves and have remained entangled in political problems and national calculations.

شكر وعرفان

****

الحمد لله،

الذي وفقنا في اتمام هذا العمل وفي كامل مشوارنا الدراسي،

اتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل البروفيسور : اسماعيل دبش

الذي تفضل بقبول الاشراف على هذا العمل، عرفانا لمجهوداته في نشر العلم والبحث العلمي والتوجيه والنصائح القيمة منذ السنوات الاولى في الكلية،

وفي كامل مسارنا الدراسي.

****

****

الاهداء

*****

الاهداء:

****

اهدي هذا العمل المتواضع:

_ الى الوالدين الكريمين _حفظهما الله_ اللذان لهما كامل الفضل في اي انجاز طوال مسار حياتي.

_ الى كافة العائلة من الأخوات والاخوة وأولادهم.

_ الى كافة الاصدقاء دون إستثناء، وأخص بالذكر الصديق

سامي كعبش، والصديق عصام بن نكاع، والاستاذ الصديق علي لكحل.

والصديق عبد الغاني اسعادي.

****

مقدمة

مقدمة:

برزت الدراسات المتعلقة بظاهرة التكامل الدولي والاقليمي، اكثر فأكثر في العقود الأخيرة من القرن العشرين والتي حملت على عاتقها الكيفية والطرق المناسبة لتحقيق الامن والسلم الدوليين والعمل للوصول الى التنمية والرفاه الاقتصادي والازدهار الاجتماعي للشعوب والمجتمعات، وذلك بعد الفشل الذريع للدول الحديثة نتيجة اعتمادها على الديناميكيات التقليدية في تسيير الدول والمجتمعات والتي كانت في مجملها ترتكز أساسا على القوة والحرب، أي أن الدولة اصبحت عاجزة بمفردها عن إيجاد الحلول للتحديات والمشاكل التي تتفاقم وتتعقد داخليا وخارجيا بفعل ظاهرة العولمة وتداعياتها، مما أجبر حكومات وقادة الدول للتوجه نحو سبل وآليات جديدة قائمة على التعاون والتشارك خصوصا مع دول الجوار في المسائل ذات الإهتمام المشترك وإحداث نوع من التكامل الإقليمي.

يعد التكامل الإقليمي من أهم المداخل للتعاون الجماعي بين الدول وقد تزايدت هذه النزعة بعد الحرب العالمية الثانية، وزاد الاهتمام بها نظرا لدورها وأهميتها في الوقت الذي شهد فيه العالم الحرب الباردة وتنامي ظاهرة الحروب والنزاعات والصراعات الدولية والإقليمية بشتى أشكالها وماصاحبها من تهديدات وجرائم ضد الإنسانية والنزاعات العرقية والحدودية بين الدول وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو مازاد من مخاطر تهديد السلم والأمن الدوليين وحرمان الدول والشعوب من تحقيق أمالها في التطور الإقتصادي والإجتماعي والرفاه المادي، وهو الامر الذي دفع الدول للبحث عن سبل وأليات جديدة لمواجهة التحديات التي تعترضها نحو الإزدهار والتقدم، نظرا لما يتيحه مفهوم التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار والتطور بفعل واقعها وحيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكاناتها وقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن بين أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين نجد منظمة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASIAN (الأسيان) المتواجدة في منطقة جنوب شرق آسيا ومنظمة اتحاد دول المغرب العربي UMA الواقعة بشمال إفريقيا، اللتان تأسستا في ظروف ومرتا بعوامل ومتغيرات مختلفة نوعا ما رغم تقاسمهما للاستعمار الخارجي لسنوات عديدة واشتراكهما لتخلف اقتصادي واجتماعي بتصنيفهم في محور دول العالم الثالث.

إلا أن الواقع اليوم يؤكد لنا الفجوة الكبيرة وعلى كل المستويات بين منظمة الأسيان واتحاد المغرب العربي، إذ أصبحت الأولى مثالا رائدا يحتذى به بين التجارب التكاملية الناجحة الأكثر تنافسية في العالم رغم التنوع الكبير في خصوصيات مجتمعاتها، إذ تشير الارقام والتقارير تطورا وارتفاعا في معدلات النمو وزيادة في الناتج المحلي الخام والدخل الفردي بعد أن كانت من اشد المناطق فقرا وبطالة في العالم، اما في الجهة المقابلة نجد أن منظمة إتحاد المغرب العربي ومنذ تأسيسها سنة 1989 لازالت مشروعا حبرا على ورق لا تكاد تجد له أثر ولا تسمع له من خبر في الواقع إلا في المناسبات والاعياد الوطنية والرسائل الرسمية بين زعمائه الخمسة، على الرغم أن الأعضاء المؤسسة له تتمتع بكامل الافضلية من ناحية توفرها على الخصوصيات المشتركة واشتراكها في القيم المتجانسة فيما بينها على شاكلة اللغة والدين والعادات الاجتماعية والتاريخ المشترك، مع ذلك تعثرت عملية التكامل بالمنطقة وفشلت في تحقيق الاهداف والتطلعات المنشودة لشعوبها وهو ما يثير التعجب والتساؤل حول الاسباب الحقيقية لهذا الفشل.

2_ أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية من الناحية العلمية والعملية على حد سواء، وذلك لكونه يعالج واحدا من أهم مواضيع تخصص العلاقات الدولية المتعلق بظاهرة التكامل الدولي، إذ تتسارع الدول اليوم الى التكتل والتكامل فيما بينها لمجابهة التحديات المتعددة التي فرضتها تبعات العولمة، ولهذا يخوض الموضوع في تجربتين مختلفتين الاولى بمنطقة جنوب شرق آسيا والثانية بمنطقة شمال إفريقيا من خلال التركيز على مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث نجد التجربة التكاملية المتمثلة في رابطة دول جنوب شرق آسيا من حيث سيرورتها وتطورها وقدراتها وعوامل نجاحها ومعيقاتها والتحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا ومكانتها في التأثير على النظام الإقليمي والدولي، ومقارنتها باتحاد المغرب العربي التجربة التكاملية المغاربية التي لازالت عاجزة عن تحقيق الاهداف المنشودة التي وضعتها في تأسيسها، نحاول من خلال هذه المعطيات وغيرها التعرف على واقع هذه التجربة وحدودها والمعيقات والتحديات الحقيقية التي تكمن وراء تعثرها، كل هذا في ظل عوامل ومتغيرات دولية جديدة، تبدو جليا على شاكلة التحديات الإقتصادية وتداعيات العولمة التي أصبحت تؤرق الحكومات، وكذا إشكالية ملف الشراكة غير المتكافئة بين دول العالم المتقدم المتحد فيما بينه ودول المغرب العربي

المتفرقة، وهذا من شأنه أن يضع هذه الدول في موقع عجز أمام حجم المشاكل والتي لا مناص لمواجهتها والتعامل معها والاستفادة من فرصها إلا في إطار جماعي موحد يضم دول المنطقة لأجل التفاوض من مركز قوة وليس من مركز ضعف.

3_أهداف الدراسة:

يمثل هذا الموضوع قيد الدراسة أهمية بالغة علميا وعمليا، وهو دفعني وحفزني أكثر على إعداده والتطرق لأهم الأهداف التي نوجزها كالتالي:

1.3_ الاهداف العلمية:

_ تهدف الدراسة الى تفسير مفهوم التكامل الدولي من خلال التركيز على المقاربة الوظيفية الجديدة بأبعادها الإقتصادية، مع تسليط الضوء على المنظمتين المعنيتان بالدراسة مع الخوض في الجانب النظري دون التعمق فيه وذلك قصد التوصل الى نتائج موضوعية لتحقيق أهداف البحث العلمي في إطار أكاديمي ومعرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به التكتلات الإقليمية للحفاظ على الأمن وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

_ العمل على تقديم أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بظاهرة التكامل الاقليمي في منظمة رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد المغرب العربي، وذلك من خلال تحليلها وتوظيفها وربطها وتفسيرها من خلال المقاربات التكاملية التي سبق وأن درسناها.

_ إثراء المكتبة على جميع المستويات بهذا الموضوع الذي من خلال بحثنا وجدنا نقصا كبيرا في تناوله في حقل الدراسات الدولية أو تخصص الدراسات الأسيوية وتحديدا في ما تعلق بمنظمة الأسيان.

2.3_ الاهداف العملية:

إن الهدف العملي من إجراء هذه الدراسة هو محاولة للفت الإنتباه موجه نحو فئات محددة، سواء كانوا صناع القرار السياسي في دول المغرب العربي، أو باحثيين ومهتميين بهذا المجال والتخصص وذلك من خلال توظيف أسلوب المقارنة الذي يعد من الأساليب الفعالة في الإقناع وكشف الإختلالات والتباين والإستفادة من التجارب بين مختلف الكيانات والتكتلات، في هذا السياق نجد واقع منظمة الأسيان بما

حققته من نجاح وتقدم واضح خاصة في المجال الإقتصادي هو في الحقيقة ما يحفزنا ويدفعنا الى دراسة هذه التجربة لعلها تفيدنا في الحاضر والمستقبل بهدف بناء صرح مغاربي إقليمي متحد وقوي وقادر على مجابهة التنافسية بين مختلف التكتلات الدولية.

4_أسباب اختيار الموضوع:

استنادا على ما سبق ذكره حول أهمية التركيز في المجال الإقتصادي في دراستنا هذه فإن اختياري لهذا الموضوع ينبع مما يلي:

1.4_الاسباب الموضوعية:

_ الأسيان أصبح من التكتلات الاقتصادية الاكثر نجاحا في العالم، فمعدلات النمو لدول أعضاءه تشهد ارتفاعا غير مسبوق وكذلك بالنسبة للدخل الفردي والتبادلات البينية وهو ما جعل هذه التجربة أكثر جاذبية وأهمية للدراسة ومعرفة الاسباب والخلفيات وراء تطور هذه التجربة التكاملية في منطقة جنوب شرق آسيا.

_ اختياري لهذا البحث الأكاديمي سيساهم في إثراء المكتبة وخصوصا في الدراسات الآسيوية وموضوع التكامل الدولي والتكتلات الإقليمية نحو دراسات جديدة أخرى تثري المساهمات العلمية في هذا الحقل.

_ تنطلق هذه الدراسة أساسا حول المقاربة الإقتصادية ومبدأ المنفعة المتبادلة التي تعد المحرك والمحفز الرئيسي للدول والشعوب على الأقل في الخطوات الأولى نحو بناء تكتل إقليمي العامل الذي أدركه جيدا وتبناه قادة دول منظمة الأسيان وهو أن نجاح التجارب التكاملية يمكن تحقيقه من خلال تطبيق مقاربة المنفعة المتبادلة أي بعيدا عن أي خلافات أو اعتبارات أو حسابات سياسية أو أيديولوجية التي قد تعد عائقا في سير العملية التكاملية، من هنا تبرز قيمة هذه الدراسة فعلى الرغم من أن دول اتحاد المغرب العربي تجمعهم روابط تاريخية ودينية وثقافية مشتركة إلا أنها في الحقيقة عجزت عن تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون فيما بينها على الأقل في أدنى مستوياتها الإقتصادية والتجارية.

_ العوامل التاريخية و الثقافية والعرقية التي قد تكون مختلفة بين الدول أو قد تكون في بعض الحالات تؤدي الى التصادم والصراع هي في الحقيقة ليست نتيجة حتمية للبقاء في الصراع والقطيعة بل على العكس، فتجربة الأسيان – كما سوف نثبته في دراستنا – تعلمنا أنه رغم كل الإختلافات بين أعضائه في

اللغة والدين والعرق والصراعات التي شهدته قديما استطاع أن يتجاوز هذه العوامل ويبدأ صفحة جديدة نحو الاتحاد والعمل المشترك والمنفعة المتبادلة والتنسيق الكامل بين أعضائه في سبيل مصلحة دولهم وشعوبهم.

4.4_الاسباب الذاتية:

_ إعجابي بالنموذج التنموي الذي سلكته دول منطقة جنوب شرق آسيا الذي يعتمد على البراغماتية والمنفعة المتبادلة بحيث غيرت نظرة العالم إليها بالسرعة الفائقة والقفزة التي حققتها خاصة في الانجازات الاقتصادية والتقدم الصناعي والاستقرار السياسي وانعكاساته على أفرادها ومجتمعاتها، وكذا برامج الإصلاح والحوكمة التي تبنتها والتي كيفتها مع قيمها ومبادئها لتتماشى مع العولمة والتغيرات في النظام الدولي.

_ التأثر الشخصي كوني أنتمي الى الفضاء المغاربي ونتيجة للإنتكاسة التي حدثت لمنظمة اتحاد المغرب العربي، وعطلته على إحداث التكامل الإقليمي المنشود من طرف الشعوب المغاربية، بالاعتماد على المقارنة من خلال دراسة تجربة الآسيان التي قد تفيدنا وتجعلنا نتفاءل أكثر في المستقبل بامكانية تحقيق هذا الحلم المغاربي.

_ ميولي الشخصي واهتماهي بالدراسات الآسيوية على وجه الخصوص كوني على قناعة، أن التقدم الذي أحرزته _الشرق عموما_ دول منطقة جنوب شرق أسيا وأيضا دول أسيوية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية.. سيكون له تأثيرات وتداعيات إقتصادية وسياسية واستراتيجية قد يغير أو يفرض تغيرات في النظام الدولي مستقبلا على المدى القصير والبعيد.

5_ إشكالية الدراسة:

بما أن دراستنا تتمحور حول التكامل الإقليمي واستمرار التطور السريع للعديد من الدول والتكتلات الإقتصادية في العالم، نتيجة استفادة بعضه من ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي والتقني من جهة ومن جهة أخرى وجود قاعدة صلبة لمؤسسات الدولة تتميز بالاستقلالية والشفاقية وتوفر قيادة سياسية تتميز بالحوكمة والفعالية تخدم مصالح شعوبها، في حين أن بقاء دول العالم الثالث أو الدول الأقل نموا والتي تعاني من مشاكل تتعلق بغياب الحوكمة والفاعلية في إدارة الشأن العام وسياسة الإنغلاق على الذات

وعدم التحكم في التكنولوجيا، مما يؤدي الى زيادة الفجوة أكثر فأكثر بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وهذا ما ينطبق على تجربة تكتل كل من رابطة دول جنوب شرق آسيا ودول الاتحاد المغاربي وعليه جاءت هذه الدراسة بغرض فهم ماهية التجربتين وعوامل التكامل والتشابه والاختلاف ومعرفة مدى التقدم الذي أحرزته تجربة الأسيان في التطور الصناعي والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري مما جعلها من أكثر المناطق في العالم صعودا وتنافسية، على عكس التكتل المغاربي المتعثر منذ تأسيسه، وعلى هذا الأساس ولفهم أعمق للعديد من التساؤلات نطرح الاشكالية التالية:

فيما تتجلى أسباب وعوامل نجاح التجربة التكاملية للأسيان بالمقابل تعثر مشروع بناء تكتل إتحاد المغرب العربي ؟

تتفرع هذه الإشكالية على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

_ كيف ولماذا تم تأسيس كل من تكتل الأسيان واتحاد المغرب العربي؟

_ ماهي مقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من تكتل الأسيان واتحاد المغرب العربي؟

_ ماهي أوجه التشابه و أوجه الاختلاف في كل من تكتل الأسيان واتحاد المغرب العربي؟

_ ماهي أهم المعايير والمعطيات الاقتصادية الدالة على الفجوة بين التجربتين الأسيوية والمغاربية؟

_ كيف يمكن للدول المغاربية الاستفادة من تجربة الأسيان خصوصا في المجال الاقتصادي لتحقيق الأهداف المنشودة التي وضعتها إبان تأسيسها؟

6_فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة حول الاشكالية والأسئلة الفرعية نقترح مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

_ التطور الاقتصادي السريع لمنظمة الأسيان لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة توفر الإرادة القوية وفاعلية القيادة السياسية وأيضا نضج وتطور مسار الديموقراطية وبناء الدولة، على عكس الدول المغاربية التي شهدت مراحل انتقالية حساسة في عملية بناء الدولة الوطنية وهو ما ساهم في تراجع وانتكاسة المسار التكاملي.

_ عوامل التكامل والانسجام في القيم واللغة والتاريخ المشترك وغيرها قد لا تكون بالضرورة عوامل نجاح لبناء تكتل إقليمي، والعكس عدم الانسجام في هذه القيم لا يعني فشل عملية التكامل بين مجموعة من الدول.

_ العامل الخارجي يلعب دور مهم جدا في نجاح التجربة التكاملية وذلك من خلال المساهمة الكبيرة في إحداث الإستقرار داخليا ومساعدة الدول وتهيأة الارضية المناسبة لها للدخول في النظام الدولي والعولمة واقتصاد السوق.

7_ نطاق الدراسة:

تدور الإشكالية حول عناصر التشابه و الإختلاف بين منظمتي رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد المغرب العربي، والاسباب التي جعلت الأولى تتقدم في مراحل تكاملها الإقتصادي وتعاونها الإقليمي وجعلت الثانية لاتحرز أي تقدم يذكر في جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وهو مايطرح من التساؤلات.

1.7_الإطار المكاني: تتناول الدراسة مجالين مكانيين مختلفين هما منطقة دول جنوب شرق أسيا ومنطقة دول المغرب العربي أو يطلق عليها المنطقة المغاربية. فالأولى تعني المنظمة الإقليمية رابطة دول جنوب شرق آسيا باختصار تسمى الأسيان تقع في إقليم شرق وجنوب شرق أسيا، والتي تضم 11 دولة هي كل من: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كامبوديا. والثانية يقصد بها المنظمة الإقليمية إتحاد المغرب العربي تقع في منطقة شمال افريقيا والتي تضم 5 دول: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

2.7_الاطار الزماني: يمتد المجال الزماني للدراسة ابتداءا منذ تأسيس منظمة الاسيان سنة 1967 في مرحلة زمنية كان العالم يعيش ما يعرف بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، مرورا كذلك من تأسيس منظمة إتحاد المغرب العربي سنة 1989 والتغيرات التي شهدها النظام الدولي كان تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي في حين تنتهي الدراسة الى غاية نهاية سنة 2020.

8_الاطار المنهجي:

يمثل المنهج العلمي الأساس السليم الذي تقوم عليه الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية من خلال البيانات والمعلومات الدقيقة وصولا الى نتائج دقيقة وموثوق بها في مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية على حد سواء.

المنهج لغة: هو الطريق الواضح البين المستقيم المنبسط الذي تميزه عن المناهج الأخرى، وهو الأسلوب أو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث([1]).

لا تكتفي الدراسة بمنهج واحد بل تعتمد على مجموعة من المناهج العلمية التي تمكننا من فهم وتحليل الظواهر والمعطيات و المؤشرات، خصوصا أن الموضوع يندرج ضمن دراسات العلوم الانسانية عموما وتحديدا العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وصولا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سأعتمد على المناهج التالية:

1.8_المنهج المقارن: يعتبر هذا المنهج من المناهج الأكثر استعمالا في حقل الدراسات السياسية كونه يجد مكانته في كل مستويات البحث([2]). وهو أساس دراستنا التي تعالج واقعين وتجربتين لهما نقاط تشابه واختلاف، إذ يعرف المنهج المقارن على أنه المقارنة بين متغيرين أو اكثر بهدف استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان ولازمان معينين، كما يستخدم في المقارنة بين شئين مختلفين أو المقارنة الزمنية لشيء معين في فترات زمنية مختلفة([3]).

2.8_المنهج التاريخي: يقوم على مبدأ كشف أهم المحطات التاريخية وجمع المعلومات والحقائق و المعطيات التي مضت، وذلك من خلال فحصها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والفوائد والنتائج، لا ينحصر المنهج التاريخي في محاولة فهم مجريات الماضي وأحداثه والتغيرات الطارئة له،بل تتعداه لربطها بالحاضر وتحليلها للإستفادة منها في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل([4]).

---

[1]- مصطفى محمود ابوبكر، **البحث العلمي:تعريفه، خطواته ومناهجه**،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2002).ص52.

[2] -Andrée La Moureux, **Recherche et Méthodologie en science humaines,** (Québec :édition études Vivants,1995).p70.

[3] -Madlein Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**,(Paris :édition Dalloz,2001).p346.

[4]- خير الدين عويس، **دليل البحث العلمي**،(القاهرة:دار الفكر العربي، 1999).ص98.

إن ميزات المنهج التاريخي تفيد هذا البحث من خلال توظيفه في سرد أهم الأحداث التاريخية المتمثلة في تأسيس منظمتي رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي، وكذا الخلفية التاريخية والعوامل والظروف والخصوصيات التي شكلتها وساعدتها في عملية التأسيس وأيضا في تطورها التاريخي.

3.8_ المنهج الوصفي التحليلي: يمكننا هذا المنهج في فهم المتغيرات وأنماط التفاعل في كل من منظمتي الأسيان واتحاد المغرب العربي بما تطرحه من فرص للتعاون والتكامل بين أعضائه أو اخرى المتعلقة بالصراع والتوتر ومعرفة التأثيرات السياسية والتاريخية والإقتصادية ومستوى العلاقات والتحالفات الدولية التي تنعكس على عمل وسيرورة العملية التكاملية في كلا التجربتين.

4.8_ المنهج التطوري التتبعي: وهو منهج يقوم على تتبع ظاهرة معينة أو مشكلة ما منذ نشأتها وأسلوب نموها وكيفية تطورها من فترة زمنية الى أخرى وذلك بهدف التعرف على طبيعة الظاهرة والمشاكلة عند نشأتها مع ربط تطورها وتغيرها بفترات زمنية التي مرت بها وبخصائص بيئتها المحيطة بها، ويقوم المنهج التطوري التتبعي على مجموعة من الخطوات وهي كالتالي([5]):

_ التعرف على نشأة الظاهرة أو المشكلة.

_ تحديد الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة.

_ دراسة نمط تغيير الظاهرة أو المشكلة وتحليل طبيعة هذا التغيير ونموه.

_ تحليل علاقة تطور الظاهرة أو المشكلة بالمراحل أو الفترات الزمنية في تاريخ الظاهرة.

_ دراسة البيئة التي نشأت فيها الظاهرة أو المشكلة.

هذا المنهج الذي سنستعين به في دراسة منظمتي رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد المغرب العربي وذلك من خلال إسقاط خطواته بهدف معرفة وتتبع نشأتهما ومراحل تطورهم وأهم المحطات التي مرت بها في طريقها نحو التكامل والنمو.

[5]-مصطفى محمود أبو بكر،**مرجع سابق**، ص60.

9- الإطار النظري:

ككل المواضيع ذات العلاقة بالعلوم السياسية لابد من تأصيل نظري يفسر ويوجه دراستنا والتي لها أهمية بالغة ستساعدنا في تحقيق نتائج مهمة، لهذا لجأنا لمجموعة من النظريات التي تتناسب مع موضوع بحثنا خصوصا النظريات المتعلقة بالاندماج والتكامل الدولي على سبيل المثال: النظرية الوظيفية التقليدية، النظرية الوظيفية الجديدة.

1.9_ النظرية الوظيفية التقليدية:

ظهرت النظرية الوظيفية في فترة الحربين العالميتين وهي تركز على مفاهيم التكامل والاندماج بين الدول، بهدف إيجاد حلول وطرق جديدة للقضاء على النزاعات والحروب في العالم تحقيقا لمبدأ الأمن والسلم الدوليين، حيث شكلت مسألة الأمن والسلم الدوليين أهمية كبيرة لدى الباحثين والمنظرين نتيجة الوضع الدولي وفشل منظمة عصبة الأمم في توفير الأمن.

من أهم روادها البريطاني "دافيد متراني" الذي يرى أن المشاكل المشتركة بين الدول يجب أن تحل في درجات محدودة، طرح نظرته التعاون "الغير السياسي" عبر الحدود في مجال المصالح المشتركة كنظام البريد العالمي والقضايا المتعلقة بالفقر والأمراض والأمية وغيرها وذلك عن طريق وكالات وظيفية ووفق خطوات مدروسة، دون الخوض في المسائل الأمنية والعسكرية التي يرى "متراني" أنها ستؤدي الى الخلافات فمن المستحسن عدم مناقشتها أصلا، كما دعا الى التعاون التكنوقراطي الذي سيحقق فعالية كبيرة في مسار السلام، بمعنى أن المسارات المدروسة للتعاون اليومي ستؤسس لقاعدة تعاون واسعة في الخطوات القادمة. في ذات السياق أن النفس البشرية _حسب الوظيفيون_ هي بطبعها تميل الى الخير وتسعى دوما الى البحث عن سبل السلام والأمن بعيدا عن الحروب والصراعات والسباق نحو التسلح هي كلها لاتعكس الحقيقة التي تأمل اليها البشرية بجميع اطيافها وتوجهاتها وقومياتها.

يرى "دافيد ميتراني" أن أسباب الحروب هي تعود الى مشكلة السيادة، القومية والعصبية، التوزيع الغير العادل للثروات..الخ، وأن تطوير وتحسين المجتمعات يمكن إذا اعتمد على وسائل عقلانية ومنفعية، فالوظيفية تهدف الى كسر الروابط التقليدية بين السلطة ووحدة الترابية (الدولة) وذلك عن طريق ربط

السلطة بنشاط معين، وأن المنطق يجب أن يكون تحتيا، بمعنى التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب الناس وليس فوقيا أي سياسيا([6]).

في ذات السياق طرح الوظيفيون مبدأ التعاون في السياسة الدنيا كبداية من خلال توسيع النشاط الاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي بحيث يتم فصل هذه القطاعات عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الامن القومي والأيديولوجيا، من هنا يبدأ العمل بإنشاء منظمات دولية ذات طابع فني يشرف عليه إداريون وتقنيون وخبراء ذات كفاءة عالية مع إعطائهم كامل الصلاحيات والحماية مما يسمح لهم باتخاذ قرارات وسياسات يكون فيه السياسيون أو السلطة السياسية أسيرة لشبكة من الأنساق المصلحية التي تقوم نتيجة تغير مواقف الناس الذين يستفدون ويختبرون منافع هذا التوجه الجديد، وبذلك دعم وتأييد مزيد من الأنشطة التعاونية وتصبح الدولة غارقة في هذه التفاعلات التي تتسع، وهذا مايؤدي بها الى عدم التفكير في الحروب والنزاعات لأنها تكون مكلفة، وتعطي كامل طاقاتها في التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والتطور للشعوب.

من هنا طرح "ميتراني" فكرة ماسمي بعامل الانتشار Ramification الذي يقصد به أن التطور في التعاون الدولي في ميدان واحد يؤدي الى خلق تعاون في ميادين أخرى، وأن التعاون في شيء ما سيؤدي الى خلق حاجات جديدة، إن إنشاء هذه النشاطات الدولية سيساهم حسب ميتراني الى تدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي وانتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي الى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل، حيث أن التكامل الإقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي وحتى أن لم يجعل منه أمرا ضروريا وبذلك يكون ميتراني يدعو الى نقل بؤر الاهتمام من القضايا السياسية الحادة الى المشكلات الفنية الغير المثيرة للجدل([7]).

أفكار الوظيفية التقليدية كان لها أثر في الفكر السياسي والتكامل الإقليمي ولاقت رواجا وقبولا من طرف العديد من الباحثين والمفكريين السياسيين وكذا صناع القرار خاصة في أوربا لأنها كانت تهدف الى إرساء السلم والأمن الدوليين ووقف حد للحروب والنزاعات وذلك من خلال آليات وطرق اقتصادية وتقنية براغماتية وهو ماكانت الدول تريد تحقيقه بعد المراحل الصعبة التي عاشتها، وبذلك تجسدت أفكار

---

[6]- ريمون حداد، العلاقات الدولية،(بيروت: دار الحقيقة،2000).ص206.

[7]-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي،(بيروت:كاظمة للنشر والتوزيع، 1996).ص270.

الوظيفيون في الواقع حيث بدأت انعكاساتها بالظهور وتجلت سريعا من خلال بدأ تأسيس منظمات دولية على شاكلة منظمة الصحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة الطيران المدني.

2.9_ النظرية الوظيفية الجديدة:

جاءت أفكار النظرية الوظيفية الجديدة كامتداد للمدرسة الوظيفية التقليدية، حيث ظهرت في منتصف الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي وكان محور انشغالها التكامل والاندماج خاصة حول تطور التجربة التكاملية الأوروبية بهدف تعزيز السلم والأمن والتنمية الإقتصادية في القارة، وهي الفترة الزمنية التي شهدت فيها أوربا تطور كبير في المجال الإقتصادي والتكنولوجي وفي وسائل الإتصال والمواصلات وأيضا في المجال السياسي والحياة السياسية والحزبية والإجتماعية فبرزت الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والحريات والديموقراطية والنخب..الخ، زيادة على التطور الغير المسبوق في وسائل الإعلام كالإذاعات والتلفزيون والجرائد والمجالات.. لتشكل هذه العوامل دورا رئيسيا في التأثير الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وتزداد الحاجة الى الإعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية وبذلك ضرورة إنشاء منظمات إقليمية تواكب المتغيرات الحاصلة.

من أبرز المنظريين للوظيفية الجديدة "ارنست هاس" وهو الذي بنى أفكاره على اطروحات الوظيفية التقليدية مقدما بذلك تصورا وإسهاما مهما في هذا الحقل من خلال دراسته التي بدأها بتجربة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC في كتابه "توحيد أوربا" The Uniting of Europe، هذه التجربة التي رأى فيها "هاس" ملهمة وأعجب بها كونه تهدف الى تحقيق بناء اجتماعي واقتصادي متماسك وذكر في كتابه هذه المقولة:" أخذ هذه الظروف في الحسبان فإن التقدم من وضع السوق المشتركة الملهمة سياسيا الى الاتحاد الاقتصادي وآخيرا الى الاتحاد السياسي بين الدول الأوروبية هو أمر يسير بشكل تلقائي"([8]). طورت هذه المقاربة فرضيات جديدة حول كيفية أن تتحول السيادة وتنتقل من بعدها المحلي الى فضاء دولي أعلى يتمثل في المنظمة الإقليمية.

من هذا المنطلق كان يعتقد "هاس" أنه في المجتمع الديموقراطي الصناعي الحديث الذي كان متمركزا في أوربا الغربية، لم تعد هناك وظيفة سياسية محددة منفصلة عن الشؤون الإقتصادية والإجتماعية وقضايا التعليم والرفاهية وغيرها بما في ذلك السياسة الخارجية والدبلوماسية والأمن القومي والدفاع بل تتعداه

[8]- عمر ابراهيم العفاس، **نظرية التكامل الدولي الإقليمي**،(بنغازي:منشورات جامعة قار يونس، 2008)،ص134.

لتشمل حتى صناعة القانون والدستور. على عكس "دافيد ميتراني" التي كانت تحليلاته تركز على الإهتمام بالجانب الوظيفي في بعده العالمي في حين يركز "ارنست هاس" على البعد الإقليمي للعملية التكاملية. من هنا فإن ظاهرة فوق القومية الأوروبية The European Superanationality والتي تعني انتصار الإقتصاد على السياسة وتغلب العاطفة على العقل والطعام على البنادق والأسلحة وبروز قيم مشتركة أكثر أهمية من المصالح الأيديولوجية القومية. يعرف "ارنست هاس" التكامل بأنه العملية التي تتضمن الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة. ويضيف "إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البنيات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبنيات الوطنية([9]).

طرحت المقاربة الوظيفية الجديدة عنصر جديدا أطلق عليه الانتشار Spill Over، وهو العنصر الذي ركزت فيه كثيرا، وهي تعني الربط الوظيفي والإتصال والتنسيق بين مختلف القطاعات خاصة منها الإقتصادية والتقنية وغيرها لكي تصبح تدريجيا الى مستوى فوق القومي، بحيث حين تزداد وتعاظم خطوات وقوى المؤسسات المركزية عبر مسار الإنتشار، والتعاون الإقتصادي يقدم فرصا للتبادل المريح بالتدرج في مجالات أخرى ويقلل الخلافات السياسية، فالإندماج هنا يتعدى ويفوق ليتجاوز مجال الحساسية والحسابات السياسية وبالتالي فإن المجموعة السياسية ستكبر وتنضج أكثر وتصبح أكثر فاعلية مثال ذلك: جماعة الفحم والحديد من خلال التوقيع على اتفاقية روما التي أسست الجماعة الإقتصادية، وبناءا عليها جاءت الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية EURATOM ([10]). في ذات السياق يؤكد الوظيفيون بأنه من خلال دعم وتوفير المنظمات والقرارات اللازمة فإن الهيئات الفوق القومية ستتحفز من أجل تعزيز العملية التكاملية العابرة للحدود بين مختلف الجماعات المجتمعية والتي هي أيضا تقوم بدورها في تعزيز وإعادة توجيه الولاءات المتأخرة وتحقيق التوقعات.

---

[9]-وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.271.

[10]- R. S.Harrison, Europe in Question :**Theories of Regional Integration**.(London :Ruskin House,1974).p77.

10. الدراسات السابقة:

يندرج تحت هذه الفئة من الدراسات، الكتب التي تناولت مواضيع التكامل الاقليمي من الناحية النظرية ثم المواضيع التي درست رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي انطلاقا من فكرة نشأتها الى تأسيس المنظمتين الى تحليل مسارها التكاملي والنجاح والفشل الذي شهدته طيلة فترة زمنية محددة ونذكر من بين هذه الدراسات نذكر:

_ كتاب "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي " للكاتب محمد محمود الامام وهو مرجع يتناول خلاصة التجارب الاقليمية المختلفة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، من بينها الوطن العربي، ويطرح الكاتب العديد من التساؤلات منها: حول أسباب نجاح المنهج التقليدي للتكامل في أوروبا وفشله في غيرها. بما في ذلك المحاولة العربية؟ وايضا هل يعطي التكامل الاقليمي نوعا من المناعة من الانسياق في تيار العولمة الذي يتخطى حدود العالم؟

في تفصيل الدراسة، فقد تمّ تقسيمها وفق التقسيم القاري، بما في ذلك تخصيص قسم للتجربة الأوروبية وأخرى للتجربة العربية. تمّ تخصيص القسم الأول للحديث عن الخبرة الإفريقية في التعاون والتكامل الإقليمي، وجمع القسم الثاني بين تجارب آسيا وأوتيانوسيا والباسيفيكي وعرض القسم الثالث التجارب الأمريكية هذا وبحكم أن الدراسة موجهة أصلاً لتطوير التكامل العربي، فقد تمّ تخصيص القسم السادس الختامي والأخير تمّ عرض مشروع مقترح للتكامل العربي.

_ كتاب آخر بعنوان "المعجزة الآسيوية: محفز للسلام" "The ASEAN Miracle: A Catalyst for Peace" هو كتاب كتبه كيشور مهبوباني وجيفري سنج ونشر في عام 2017. يستعرض هذا الكتاب قصة نجاح جمعية دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودورها في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، ومن اهم النقاط التي ركز عليها الكاتب نستعرضها:

***السلام والدبلوماسية** :نجحت آسيان في الحفاظ على السلام في منطقة كانت في وقت مضى مليئة بالنزاعات والتوتر. من خلال سياستها عدم التدخل والتزامها بحل النزاعات بشكل سلمي، قامت آسيان بدور مهم في منع الصراعات المسلحة بين دولها الأعضاء.

***النمو الاقتصادي** :شهدت آسيان نموًا اقتصاديًا كبيرًا منذ تأسيسها. يعزى الكتاب هذا النمو إلى انفتاح المنطقة على التجارة والاستثمار الأجنبي والتعاون الإقليمي. جهود آسيان في تكامل اقتصادي، مثل الجامعة الاقتصادية الآسيوية، ساهمت في تحقيق ازدهار دولها الأعضاء.

***التنوع والوحدة** :يؤكد الكتاب على تنوع دول آسيان من حيث الثقافة والديانة والأنظمة السياسية. على الرغم من هذه الاختلافات، تمكنت آسيان من بناء وحدة وتعاون بين أعضائها، وهو ما يعتبر واحدة من أهم إنجازاتها.

_ كتاب آخر بعنوان" المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية" لكاتبه "عبد الحميد براهيمي" وهو كاتب في الاقتصاد ورئيس وزراء سابق في الحكومة الجزائرية، يركز في كتابه حول الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدتها دول المغرب العربي في التطور وحاولت توسيع ذلك الى الاندماج الاقليمي وكيف انها نظرت الى فكرة الوحدة المغاربية. وينتقد الاساليب والمرجعيات التي تم جلبها من الغرب من اجل دافع التطور وتحدث عن هشاشة السياسات التنموية المغاربية ثم يتطلع الى المستقبل من خلال تقديم صياغة واقتراحات وافكار جديدة للتطور وطنيا واقليميا بهدف الوصول الى التكامل الاقليمي المنشود.

_ كتاب "اتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية وطموحات الشارع" للاستاذ "بن يخلف عبد الوهاب" والذي يتناول موضوع التجربة التكاملية المغاربية بأبعاده التاريخية والسياسية والاقتصادات الداخلية والدوافع الخارجية والاطار القانوني لها، وقد جاءت تقسيم الدراسة في الجزء الاول حول الاسس التاريخية والنظرية للتجربة التكاملية في المغرب العربي ثم الجزء الثاني، حول دوافعها في التأسيس واهم الانجازات والاتفاقات المبرمة بين دوله وفي الجزء الأخير حول رهانات وآفاق هذه التجربة ومعوقات التكامل التي تواجهها.

الفصل الاول:

مقاربة نظرية في مفهوم التكامل الاقليمي

تمهيد:

يعالج هذا الفصل موضوع نظريات التكامل والاندماج الدولي، التي جاء بها العديد من المفكرين والباحثين، والتي تقودنا لفهم و تفسر ظاهرة التكامل برؤى، فترات زمنية، ظروف مختلفة، لكن البيئة التي ظهرت فيها هذه النظريات أساسا هي العالم الغربي، وبالتحديد اوروبا الغربية، والولايات المتحدة الامريكية، فظهورها تزامن مع بداية حدوث تغييرات جذرية في المجتمعات والانظمة السياسية، ناهيك عن حرب الاستقلال والتوحد التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية، والحربين العالميتين اللتان كانت اوروبا مسرحا لها. هذا الفصل يحاول أيضا التعريف بهذه النظريات، روادها والافكار التي جاءت بها، وكيف تم تطبيقها أو الاستفادة منها على أرض الواقع، ووجهة نظر كل نظرية حول التكامل والاندماج الدولي والاقليمي. وهي ستساعدنا في دراستنا هذه في فهم تجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي اللتان تأثرتا بهذه الافكار وبالفكر الغربي في التكامل والاندماج من حيث دوافع التأسيس والاهداف التي تسعى اليها من خلال العمل المشترك.

ومن جهة أخرى نحاول أن نعرف ما هي أسباب قصور تلك النظريات، من بين هذه النظريات التي يتناولها هذا الفصل نذكر النظرية الفدرالية، الدستورية، النظرية الوظيفية التقليدية، الوظيفية الجديدة الجديدة، ونظرية الاتصال.

المبحث الاول: الطرح الفدرالي

تعد الفدرالية احد ابرز الظواهر السياسية المتعلقة بالاندماج الدولي، نجحت في توحيد العديد من الدول والمجتمعات المختلفة منذ القديم، وكانت الحل المناسب للتخفيف أو الحد من الصراعات والنزاعات الدامية، بل واستطاعت أن تكون دول كبرى وقوية على غرار الولايات المتحدة ألمريكية التي تعد تجربتها الفدرالية الرائدة في التاريخ المعاصر، وتالها كوكبة من الدول التي تبنت النظام الفدرالي مثل الهند، استراليا، اليابان، ألمانيا وغيرها من الدول. في فترة ما بعد الحرب الباردة، برزت ظاهرة تفجر الصراعات واإلثنية وصعود الحركات القومية على المستوى الدولي، وهي الفترة نفسها التي عرف العالم فيها بشاعة الحروب الاهلية مثل منطقة البلقان، خاصة يوغسالفيا سابقا أو في أفريقيا وأسيا، ومع تزايد الاهتمام بمسألة النزاعات الاثنية برزت الفدرالية كأحد الخيارات المهمة للتعامل مع تلك الصراعات، ورأى فيها كثير من الساسة والاكاديميين المتخصصين الحل الامثل لإدارة مثل هذه الظروف، كما أن النظام الفدرالي كان احد الخيارات المطروحة بقوة على الدول الافريقية قصد تشكيل اتحاد فدرالي قاري.

المبحث الاول: ماهية الفدرالية

لمعرفة أكثر حول ماهية الطرح الفدرالي وجب الالمام بهذا المفهوم من كل زواياه المعرفية وذلك من خالل التعريف به، وتطور هذا المفهوم عبر التاريخ في الفكر الغربي.

المطلب الاول: مفهوم الفدرالية

هي كلمة أصلها يوناني مشتق من كلمة Foedus وتعني الاتفاقية أو المعاهدة أو التحالف بين طرفين، ويعرفها دانيال الازار Alazar Daniel على أنها شكل من أشكال الدولة في العلاقات الدولية يجمع بين الحكم الذاتي وتقاسم الحكم، ويتميز بمستويين من الحكم على الاقل، حكم محلي خاص بالولايات أو الاقاليم وحكم فدرالي جامع لهما([1]).

وتعرف أيضا بأنها إتحاد طوعي واداري لعدد من الاقاليم أو الدول أو ولايات في تجمع وحدوي تتنازل فيه الاطراف المشكلة للدولة الفدرالية على جزء من صلاحياتها لصالح الحكم المركزي، وتنشأ الفدراليات بناء

---

[1] -Soren Desonrode, Federalism Theory and Neo-functionalism, **Perspectives on Federalism**, (Vol 2, Issue 3, 2010). p10

على دساتير تنظم السلطات وتحدد كيفية ممارستها سواء من طرف الاقاليم أو السلطة الفدرالية، وتعرف أيضا على أنها كيانات دستورية أي منشأة بواسطة دستور، تتمتع بالاستقلالية وتخضع للدولة الفدرالية كسلطة عليا. أما الموسوعة السياسية ترى بأنها هي: السمة الاساسية في الانظمة السياسية الحديثة التي تسعى إلى حل مشكلاتها القانونية والتنظيمية والسياسية التي تعقدت بفعل التبادل الاجتماعي والعلاقات الدولية، حيث تسعى داخليا إلى امور الدولة، بهدف تسيير العمل والوظائف وتوزيعها ما بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، بحيث تحترم السلطة الفدرالية المصالح الخاصة للقوى المؤلفة للدولة، وعلى الصعيد الخارجي تلجأ الدولة الفدرالية إلى رسم علاقاتها الدولية لصالح مجموعة الوحدات والكيانات التي تتكون منها([1]).

تعد الفدرالية أحد أبرز أشكال التنظيمات السياسية للتنظيم الانساني. أما في العلوم السياسية فهي تندرج ضمن إطار النقاش العام الطويل حول السلطة السياسية والقوة Power & political authority وكيف أن العلاقات الانسانية منظمة جيدا وتتكيف مع الهويات المختلفة، ومن هنا نلمس أن الفدرالية هي مفهوم جوهري ذو قيمة، لان البشر في المجتمع مختلفي الهويات والطباع، وأهدافهم في الغالب متناقضة، تأجج الصراع فيما بينهم، ومن هنا تبرز التعددية والتنوع التي تعد ابرز سمات الفدرالية([2]).

والفدرالية كالديمقراطية قائمة على مجموعة من المبادئ، فهي في تجمع عنصرين في أن واحد، حيث تعبر عن روح وموقف attitude اتجاه الأخرين واتجاه المجتمع، وهي أيضا منهج، مقاربة للواقع، نمط للتنظيمُ الاجتماعي، كما يمكن اعتبارها وسيلة للبحث عن الحلول عن بنى ومسارات مناسبة للتوصل إلى مبادئ قاعدية.

والفدرالية هي وسيلة تقوم على الفضيلة، نادى بها الرواقيون، ودعا إليها مونتيسكيو في كتابه "روح القوانين"، كما أنها تبحث عن الشخصيات الجيدة في المجتمع، وأنها لا تؤمن بوجود أقليات في المجتمع أي أن المجتمع كتلة واحدة، وتحافظ على خصائص كل أقلية، وكل إقليم والدولة ككل. كما أن الفدرالي

[1]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991). ص 479.

[2] -Michael Burgess & Alain-Gagnon, **Comparative Federation and Federalism: Competing traditions and Futures Direction**s, (London: HarvesterWheat Sheaf, 1993). p 3.

يكون محب للمجتمع المركب، كما أنها تترعرع في بيئة تسودها الحرية، الديمقراطية والتعددية الفكرية والثقافية والسياسية، ضمن نسيج اجتماعي مركب، متعدد، ومتنوع([1]).

تطورت الفدرالية لتصبح في القرن السادس عشرة تعني رابطة دائمة من الدول المتحدة عن طريق ميثاق دائم، يحكمها قانون دولي وان الدولة العضو تعطي سلطتها للحكومة العامة لكن تبقى على الحقوق التامة لسيادتها الداخلية.

الدولة الفدرالية تقابلها الدولة الموحدة والتي تعني وجود وحدات إقليمية كالولايات والاقاليم لها سلطة تكتسبها عن طريق السلطة المركزية بواسطة التفويض أي أنها تمارس مهام السلطة المركزية في إطار تفويض محدد المهام، ولا يمكن أن يتطور هذا التفويض إلى استقلالية سياسية وادارية الا في الشكل الفدرالي، وعليه فسلطة الاقاليم في النظام الفدرالي مكتسبة ودائمة ومثيلتها في الدول الموحدة إنما هي سلطة مفوضة ومراقبة، كما أن الدولة الفدرالية تقوم على أساس دستور محدد ومنظم لكيفية توزيع السلطة بين المركز والاقاليم، في حين تقوم الكونفدراليات على أساس إتفاق أو معاهدة.

تعرف الفدرالية أيضا على أنها إتحاد عدة دول تحت حكومة مركزية واحدة من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ويحكمها دستور وفق القانون الدولي العام([2]). و من هنا نرى أن الفدرالية تركز على دور التوازن المتعدد الابعاد في إقامة أي حكم فدرالي خاصة بين المؤسسات الفدارلية والبنى القاعدية والتقنيات التي تعتمد عليها في التسيير، كما أن هذا الشكل الفدرالي الالمركزي يأخذ شكل الحكومة الدستورية الكاملة. يعرف الباحث كينغ King أيضا الفدرالية بأنها: تكيف بين الوحدات المكونة للاتحاد خاصة في مسار عملية صناعة القرار السياسي الذي تقوم به الحكومة المركزية التي تعزز دمقرطتها وتمنع طغيانه، ونظرا لاختلاف الانماط الديمقراطية والدستورية إلا أن الفدرالية الدستورية هي الافضل هذه الاشكال، لانها تعبر عن حكم ذاتي إضافة إلى تقاسم الحكم. الفدرالية تفهم أنها أداة سياسية لتحقيق مؤسسات متينة وعالقات مرنة قادرة على تسهيل العلاقات بين كم مكونات الدولة، مثل تقاسم السلطة بين الحكومة والمكونات الاخرى أي تمثيل الدولة في المستوى المركزي، مثل الربط بين الدويالت المختلفة، تقسيم السلطة بين النظام والحكومة، والتعاون البيني للوحدات، كما تهتم بالاقليم أيضا الذي بدوره يتم فيه تفاعل التنوع

---

[1] -François Saint-Ouen, **Dictionnaire Internationale du Fédéralisme**, (Bruxelles: Éditions Bruylant, 1994). Pp 72-73.

[2] -نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفدرالي** ، (أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2005). ص 12.

والوحدة، من هنا نميز بين مستويين من التحليل بخصوص الفدرالية وهما المستوى المؤسساتي والمستوى الاجتماعي.

المستوى المؤسساتي:

يتركز فيه البحث عن الترتيبات التي تقوم بها جماعات ما بين الدول Groups State–Inter وكذا العلاقات الاقليمية في إطار السلطة المركزية مثل البندسرات الالماني Bundesrat، أو ما يكون بين الانظمة الاقليمية في الدولة مثل نظام الضريبة البينية، أو الترتيبات التنظيمية كما هو معمول به في ألمانيا، سويسرا وكندا وغيرها من الدول.

أما **المستوى الاجتماعي:** ويتركز أساسا على قضايا جوهرية مثل التعدد والتنوع البشري داخل المجتمع، التناسق الاجتماعي، لانه هناك بعض الانظمة التي تشعر فيها بعض الجماعات الاجتماعية بالاضطهاد، التهديد والخوف أو أن مصالحها لم تحقق.

من هذا المنطلق فان الفدرالية هي ميكانزم لحل النزاع الداخلي أو بمعنى آخر هي درع يقي الجماعات التي تشعر بالخوف داخل الدولة الفدرالية، ومن هنا يبرز دور الفدرالية كأداة للممارسة الديمقراطية التي تتيح العديد من الخيارات السياسية واختيار للسياسات المناسبة.

الفدرالية تعني أشياء مختلفة لشعب مختلف، تقتضي كثافة العلاقات التعاونية بين مختلف البني والتشكيلات المجتمعية في أي نظام سياسي تتواجد به، حيث تكون الشراكة هي المبدأ المحوري في المجتمعات التعددية، كما أن الفدرالية تستوجب إقامة ميكانزمات ذات جسور لكي تعمل في جو يسوده الثقة والاحترام([1]).

تعبر الفدرالية في معناها الاجتماعي الواسع على ربط الافراد والمؤسسات في توافق متبادل من دون إلغاء هويات الافراد، كما أن معظم اطروحات الفكر الفدرالي في القرن السابع عشرة كانت مستمدة من الفكر الديني المسيحي، ولهذا نجد الاسم قد اخذ من الكلمة الالتينية Feodus عام 1645 ليعبر عن النظام

[1] -Soren Desonrode, **Op Cit**, p15

الوثيق بين الله والانسان الذي يؤسس قاعدة العالم الواسعة، بعد ذلك أعطى له علماء فرنسا وألمانيا بعدا نظريا اجتماعيا جديدا في القرن التاسع عشرة بهدف بناء مجتمع متآلف عوض مجتمع إقصائي([1]).

استعملت الفدرالية منذ القديم لذا نجد جذورها في دولة المدينة اليونانية التي أنشأت مؤسسات على الطريقة الفدرالية وكانت تحاول البحث من خاللها عن التنسيق والتعاون الدولي، بغرض الدفاع عبر الجمعيات بالاساس العمومية مثل رابطة "الاشيان"League Achaean التي تبلورت من بعد في فكرة الكونفدرالية.

من كل ما سبق نلاحظ انه لا يوجد مفهوم واحد شامل ودقيق للفدرالية، بل تعاريف واجتهادات متعددة، والسبب في ذلك يرجع إلى صعوبة ربط الاطار النظري بالوقائع الراهنة التي تعمل فيها النظم الفدرالية، كذلك أيضا أن التعريف بها يستوجب التمييز بين العديد من العناصر الاساسية التي تعتمد عليها الفدرالية([2]):

اولا: الفدرالية كمبدأ وكمفهوم اجتماعي رئيسي والفدرالية كأداة سياسية ضيقة.

ثانيا: هناك تفسيرات ومفاهيم مختلفة للفدرالية.

ثالثا:النظم الفدرالية والسياسية الاصلية التي تختلف في استعمال عناصر المبدأ الفدرالي.

رابعا: نجد أن هناك الانظمة السياسية الناضجة والحديثة العهد.

خامسا: الفدرالية كنظام سياسي والعلاقات ما بين الحكومة كظاهرة سياسية مختلفة.

كل هذه العناصر أعطت حركية لمجال دراسة ظاهرة الفدرالية، وجعلتها ذات أبعاد ومفاهيم متشابكة كل باحث يتبلور لديه فهم خاص حسب الشكل والنمط الذي يدرسه.

الفرع الثاني: الفدرالية في الفكر الغربي.

لقد كانت الفدرالية محل اهتمام المفكرين على مر العصور، وذلك لاعتبارها أحد وسائل تحقيق السلم الاجتماعي بين الاطراف المتباينة عرقيا ودينيا.. وقد برز مجموعة من المفكرين الذين دعوا إلى الفدرالية ونذكر منهم:

---

[1] -Joseph.R.Marbath, Ellis Katz & Troy E.Smith, **Federalism in America: An Encyclopedia**, (London: GreenWood Press, 2006). p 224. 225.

[2] -bid, p 225.

_جوناس التوسيسAlthusuis Johanns (1557-1630) يعتبر أب الفكر الفدرالي المعاصر، شرح أفكاره في كتابه Digista Methodice Politica ، أفكاره حول الفدرالية مستمدة من فترة الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت التي عاشتها اروبا. عمل على تجاوز الوضع الكارثي وذلك بالتركيز على العمل الفدرالي الذي يقوم على عدم الفصل القطاعي، ولا يؤمن بالاختلاف الديني، والمحافظة على حقوق كل فرد في اختيار الدين، زيادة على التكيف مع الانشقاقات في ظل التعددية الدينية التي حسب رأيه تسمو فوق كل السلطات السياسية. وقد كان يأمل إلى تحقيق مجتمع إنساني خال من الحروب من خلال الخطوات التالية([1]):

_ بناء مجتمع اسري ذو طابع محلي، وبعدها تأتي الدرجة الوسطى التي تتكون من المجتمع المختلط العام، يتشكل من الارادة العامة لألفراد، متحدون عن طريق إرادة اجتماعية من طرف الكل، وهذا "الكل" يخلق ما يسمى بالجامعة، يكون مكون من الاقاليم الجهوية، المدن، والمجموعات الريفية.

_ المجموعة العليا العالمية: وهي الهيئة العليا التي يتم فيها توحيد المدن والاقاليم في الدولة، والدول يمكن أن تشكل كونفدراليات فيما بينها من اجل إقامة حياة آمنة.

لودولف هوغوHugo Ludolp : وهو أول من ميز بين الكونفدراليات القائمة على التحالف أي الحكومات الموحدة اللامركزية مثل روما الامبراطورية، والفدراليات التي تتميز بحكومات مزدوجة مع وجود تقسيم إقليمي للسلطة.

منتيسكيو :Montesquieu de Charles اهتم بالفدرالية كأساس لتجنب الحرب، ولضمان الحريات السياسية دعا إلى إقامة حكومة عن طريق التسويات الفدرالية التي تمنع التعسف والهيمنة من السلطة الحاكمة، والحكومة الكونفدرالية تتمحور حول فصل السلطات التي تضمن التجانس الذاتي داخل الوحدات الفرعية الصغيرة، التي تضمن الخير العام عن طريق تحقيق المصالح الشخصية، التي بدورها تمنع الطغيان، كما أن الوحدات الفرعية حسبه تساعد السلطات العليا في تأمين الامن الخارجي وتحفظ كذلك حق الانسحاب من الكونفدرالية([2]).

[1] - Marcel Prelot & George Lescuyet, Histoire des Idées Politiques, 6em Ed, (Paris: Edition Dalloz, 1977). p 279.
[2] - Stanford Encyclopedia of Philosophy, On: http://plato.stanford.edu/entries/federalism/#HisFedWesTho Seen on: january 23, 2012

دافيد هيوم Hume David : لم يتفق مع مونتيسكيو في كون أن الوحدات الصغيرة هي الافضل، ففي طرحه حول أفضل أنواع الكومنويلث، اشترط هيوم إنشاء ترتيبات فدرالية للقوانين ويشمل ذلك كل من الوحدات الفرعية والتشريعات المركزية. حيث أن الوحدات الفرعية تتمتع بسلطات متعددة، وتشترك في القرارات المركزية، لكن الهيئات المركزية هي من تسن القوانين، فدافيد هيوم يقر بأفضلية الوحدات الكبيرة جغرافية على الوحدات السياسية الفدرالية الصغيرة.

أبي شارل دو سان بيار Pierre Saint de Charle Abbé : كغيره من مفكري القرن الثامن عشرة الذين كانت أطروحاتهم حول السلم والامن في اروبا تركز على الترتيبات الفدرالية الكونفدرالية، وقد جاء شارل دو سان بيار بطرحه حول مخطط من اجل السلام عام 1713 ينادي فيه بالتدخل في الوحدات الفرعية لقمع التمرد، وتجنب الحرب في الوحدات غير الاعضاء، والتضييق عليهم من اجل الانضمام إلى الكونفدراليات القائمة.

جون جاك روسو Jacques Jean :انتقد بدوره مخطط سان بيار الذي يتطلب شروط كثيرة لتحقيقه وفي نفس الوقت، مثل وجود سلطة عليا، كما أن التشريعات يجب أن تكون مقيدة وملزمة، وان القوات التي تنظم إلى االتحاد الفدرالي يجب أن تكون قوية وان انسحابها بعد ذلك يكون غير شرعي، كما أن أي تغيير في الاتفاق يجب أن يكون بالاجماع، كل هذه العناصر حسب روسو هي صعبة التحقيق.

ايمانويل كانت Kant Emmanuel : دافع عن فكرة الكونفدارلية من اجل تحقيق السلم في كتابه السلام الدائم حيث يرى انه يتوجب على الدول أن تبادر في إنشاء فدرالية بين الدول الحرة خير لها من أن تنشئ معاهدة سلام هذه الفدرالية لا تهدف إلى كسب قوة فحسب مثل ما هو علي الحال في الدولة، وامن تسعى أيضا للمحافظة وتأمين حرية كل الدول، وذلك من دون اللجوء إلى سلطة قمعية([1]).

جون ستوارت مل Mill Stewart John : اهتم بالفدرالية وجاء ذلك في كتابه "اعتبارات حكومة تمثيلية" رأى أن الفدرالية تكون بين "مجموعة" من البشر، وامنع الحروب بين هذه الجماعات فانه ليس من الضروري أن تعيش تحت سلطة مشتركة، كما ينبغي على الحكومة المركزية أن تضمن الاتحاد بين المجموعات، وتعمل على تسهيل التجارة عبر الحدود. وقد قدم ثلاث شروط لنجاح الفدرالية وتتمثل في :

[1] - - Stanford Encyclopedia of Philosophy, see: http://plato.stanford.edu/entries/federalism/#HisFedWesTho

_ أن يكون هناك عطف متبادل كافي فيما يتعلق ب" العرق، اللغة، الدين، وفوق كل هذا وجود مؤسسات سياسية، التي توجه الجميع إلى الشعور بهوية المصلحة السياسية.

_ لا احد من الاعضاء في الاتحاد سواء الاقوياء أو الضعفاء أن يطلب الانسحاب من الاتحاد، واشاعة المساواة بين الوحدات لتجنب الهيمنة الداخلية من طرف عضو أو أكثر في الاتحاد الفدرالي.

_ أقر بمزايا الفدرالية التي تقلل من عدد الدول الضعيفة، ومنه التقليل من الاعتداء، الحرب بتقييد الدول الاعضاء، حيث أن الفدراليات هي اقل عداوة وأنها تستعمل قوتها وسلطتها فقط للدفاع.

الفرع الثالث: المرتكزات النظرية للفدرالية.

الفدرالية فكرة قديمة ظهرت في العالم الغربي، تعود إلى القرن الثالث عشر، حيث قام قطاع ثالث من كبار الرجال الذين يمثلون الكنتونات المختلفة في سويسرا بتأسيس تكتل لمجابهة نفوذ واقطاع عائلة هابسبورغ Hubsburgوهي عائلة سويسرية من النبلاء، فكانت الكنتونات التي تضم الايطاليين والفرنسيين والالمان اللبنة الاولى لإلتحاد الفدرالي السويسري الحديث، لكن في العصر الحديث نجد أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي تعبر بوضوح عن الفدرالية ويرتبط اسمها بها مباشرة، وهناك نماذج نظرية للفدرالية كل نظرية تحاول تنظر إلى الفدرالية من زاوية خاصة، ومن بين تلك النماذج نذكر:

النظرية الليبرالية:

تشكل النظرية الليبرالية أهم نظرية في القرن العشرين إلى جانب النظرية الواقعية، وتعد من أهم مرتكزات الفدرالية، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن النظام الفدرالي يحقق الاتحاد وليس الوحدة، وهذه المزاوجة بين الرغبة في الاتحاد لتحقيق مصالح معينة وبين الاستقلالية في إدارة الشأن المحلي، إلا أن الامور لا تتوقف عند مجرد الرغبة في الاتحاد أو السعي إلى التمتع بالاستقلال الذاتي في إدارة الشؤون المحلية بل تتعداها إلى مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الاقاليم التي تصبو إلى التكتل ضمن إتحاد فدرالي، ولهذا كانت الدوافع العامة للاتحاد تتمثل في:

_تحقيق الامن من خلال الدفاع المشترك.

_ تحاشي الضغوط والتهديدات الخارجية.

_ الامل في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستفادة من دعم الاتحاد للأقاليم والوحدات الاضعف.

_التفرد بإقليم جغرافي مع تشابه بنية وعمل المؤسسات المحلية والمؤسسات الفدرالية.

اذا كان النظام الفدرالي يقدم كل هذه الامتيازات للوحدات المنضوية تحته، فإن هناك الكثير من الاقاليم داخل الدول الفدرالية لا تتوفر على نفس القدر من التجانس الداخلي أو مع باقي الاقاليم من حيث التركيبة السكانية، أو من حيث اللغة والدين والعرق والثقافة، إلا أن الفدرالية هنا قد تحقق نوع من الالفة والمودة بين شعوب الاتحاد أو الاقليات داخل الاقليم الواحد.

النظرية الواقعية:

من روادها ويليام ريكر Riker H William ، وديفيد ماكايMckay David، وقد ذهب ريكر في كتابه المنشور سنة 1966 بعنوان "الفدرالية: الاصول والمراحل"، إلى اعتبار أن الفدرالية هي طريقة لحل مشكل توسيع الحكومة بغية الوصول إلى تمثيل أفضل، وذلك لمنع البيروقراطية ومحاربة فساد الادارة، وعليه فالفدرالية حسبه هي صفقة مربحة للمركز والاقاليم على حد سواء، وتتمثل مزايا هذه الصفقة في([1]):

_ رغبة الساسة على مستوى المركز في بسط سلطتهم على أقاليم أوسع بطرق سلمية، وغالبا ما يلجؤون إلى خيارهم هذا تحت ذريعة التهديدات الخارجية سواء كانت عسكرية أو سياسية.

_ أما من جانب حكام الولايات أو الاقاليم أو الدويلات المشكلة لإتحاد الفدرالي فإنهم يحققون استقلالية تامة في إدارة شؤونهم، مع التمتع بالدفاع المشترك والحماية العسكرية والدعم المالي والسياسي من المركز.

نظرية التكامل الجهوي:

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الفدرالية بالإضافة إلى مزاياها المختلفة سواء بالنسبة لأقاليم أو للسلطة المركزية فإن من شروط استمرارها ونجاحها هو العمل على تنمية التكامل الجهوي بين كل الاقاليم والعمل على بلورة ثقافة جامعة لكل الشعوب المشكلة لإتحاد الفدرالي، مما يسهل الوصول إلى حالة من التوافق حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة، وهي المفاهيم التي تشكل قيم الدولة لاحقا، ونتيجة

---

[1]- نوري طالباني، **مرجع سابق**، ص 12.

لغياب التكامل الجهوي والتوافق حول الكثير من المفاهيم لم تنجح الكثير من الاتحادات، مثل رابطة الدول المستقلة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ومسالة انفصال أقاليم باكستان وبنغالديش عن الهند.

الفرع الرابع: مبادئ الفدرالية

يقوم الدستور الفدرالي عموما على ثالث مبادئ أساسية هي:

_ **مبدأ المشاركة العامة:** ويعني مشاركة وتمثيل كل الوحدات المشكلة لإلتحاد الفدرالي في مؤسسات النظام الفدرالي، حيث انه في التقاليد الفدرالية فان المجلس التشريعي الفدرالي الثاني هو المكان المناسب للمشاركة، كما يسمح هذا المبدأ بوضع الدستور وتعديله مثل ما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية، او الاكتفاء بإقراره مثل حالة سويسرا، أو الموافقة على اقتراح التعديل مثل ما هو عليه في البرازيل، كما أن المشاركة تمتد إلى التمثيل في المجالس الفدرالية التي تتكون في الغالب من مجلسين، يمثل أحدهما دول الاتحاد، أو ولاياته أو أقاليمه، ينتخب لعضويته ممثلين عن كل وحدة مشكلة للاتحاد. ففي الولايات المتحدة الامريكية يتكون مجلس الشيوخ من ممثلين اثنين عن كل ولاية مهما كان عدد سكانها، ومن مجلس النواب أو الكونغرس، أما في سويسرا فنجد مجلس ألمة الذي ينتخبه الشعب ومجلس المقاطعات الذي يضم ممثلين عن كل مقاطعة.

_ **مبدأ الاستقلالية السياسية:** تتمتع الدول المشكلة للاتحادات الفدارلية بالاستقلالية إلا أنها لا تعتبر دولا في نظر القانون الدولي لانها منقوصة السيادة على إقليمها، في حين ذهب آخرون إلى اعتبارها دولا لأنها مستقلة في حكم نفسها وادارة شؤونها، ولها دستور مستقل ينظم السلطات فيها ويوزعها، كما تتمتع بصلاحيات مكتسبة وليست من خلال التفويض، كما أن لها كل مقومات الدولة العادية، إلا أن الراجح والمتعارف عليه في القانون الدولي أنها لا تعتبر دولة.

كما أن مبدأ الاستقلالية السياسية هو قدرة كل حكومة جهوية على إنشاء تشريعاتها الخاصة في المجال القانوني، ويرافق ذلك عدم الارتباط السلمي مع الحكومة الفدرالية. حيث أن الاستقلالية تكون اولا دستورية أي المجموعة الفدرالية تتبنى دستورها الخاص. وهذه الاستقلالية يضمنها الاتفاق الفدرالي الذي بدوره يفرض بعض الشروط على كل الوحدات الاخرى([1]).

[1] - Maurice Croisat, Le Fédéralisme en Europe, (Paris: Edition Mont Chrétien, 2010). p17.

_ **مبدأ التراكب/ التطابق:** أي أن هناك سلطة مزدوجة للولاية على إقليمها وللاتحاد الفدرالي على كل الاقاليم، فمواطني أي إقليم أو والية يخضعون للسلطة القضائية الفدرالية وتسري عليهم قوانينها وأحكامها في نفس الوقت الذي يخضعون فيه للسلطة القضائية في ولاياتهم، وينطبق هذا على باقي السلطات التشريعية والتنفيدية.

المطلب الثاني: نشأة الدولة الفدرالية وخصائصها.

من خلال هذا المطلب على طرق وخلفيات نشأة الدولة الفدرالية، وما هي الخصائص الرئيسية التي تتميز بها.

الفرع الاول: نشأة الدول الفدرالية.

تختلف طرق وأساليب نشوء وتشكل الدول الفدرالية باختلاف الظروف السياسية الداخلية والخارجية لكل دولة، ولكن على العموم يوجد ثالث أساليب لتشكل الدول الفدرالية وهي([1]):

_**التوحد:** وهو الاسلوب الذي تلجأ إليه دول مستقلة، أو وحدات منفصلة أو مستعمرات نتيجة حاجتها إلى التكاثف لتحقيق مصلحة مشتركة نظرا للتقارب الجغرافي أو السكاني أو الثقافي بين شعوبها، والشكل الفدرالي يحقق لها غايتين ملحتين هما الاحتفاظ بالاستقلالية مع الاستفادة من مزايا الاتحاد، وقد يكون مجرد تطور إتحاد كونفدرالي إلى فدرالية مثل الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا.

_**التفكك:** وهو الاسلوب الذي تلجأ إليه في غالب الاحيان الدول التي تتمتع بنظام إداري شديد المركزية، سلطوي وغير ديمقراطي، ويكون اللجوء إلى اعتماد الفدرالية استجابة للمطالب الديمقراطية أو لوجود تنوع ثقافي واثني ولغوي، وتفاوت في الاوضاع الاقتصادية من إقليم إلى آخر، كما تشكل التدخلات الاجنبية سببا في الجنوح إلى هذا الاختيار مثل ما حدث في روسيا التي تفككت في العهد القيصري إلى دويلات ليعاد استيعابها بعد الثورة البلشفية عام 1917 ليستجيب دستور عام 1955 بوضع الاقليات والشعوب داخل الاتحاد السوفيتي تحت مسمى جمهوريات لها نوع من الاستقلالية.

_**التفكك و التوحد معا:** وقد تنشأ الدول الفدرالية من المزاوجة بين المسارين السابقين على غرار كندا التي أقامت أونتاريو وكيبيك من نظام وحدوي لتلتحق بها وحدات أخرى فيما بعد.

[1] -Soren Desonrode, Op Cit, p 13.

الفرع الثاني: خصائص الدولة الفدرالية

تتخذ الفدرالية أشكالا متنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى وفق الظروف الداخلية لكل دولة وتبعا لطرائق التشكل، إلا أنها تتشارك جميعها في خصائص أهمها([1]):

توزيع السلطات التشريعية: لكل مستوى من مستويات الحكم في الدولة الفدرالية سلطتها التشريعية الخاصة بها بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية أو حكومة الولايات، وذلك بتحديد مجالات التشريع لكل منهما بشكل منفصل وواضح وفق قواعد الدستور الذي يحكم وينظم الشكل الفدرالي للدولة.

الحماية ضد التعديالت أحادية الجانب: وذلك بمنع لجوء أحد الطرفين إلى إجراء تعديلات من طرف واحد دون استشارة أو موافقة الطرف الأخر ونعني بالاطراف هنا حكومة الولايات والحكومة المركزية.

آلية للتحكيم: في حال تضارب الأراء وبروز اختلافات حول قضايا معينة تلجأ الحكومة المركزية كما حكومة الولايات إلى التحكيم وفق آلية قانونية متفق عليها.

دستور مكتوب وقواعد لتفويض الصلاحيات: يحدد بوضوح كل القواعد التي تحكم العلاقات بين المركز والاطراف وينظمها، كما تتوفر في كل الفدراليات قواعد محددة وواضحة لتفويض الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات مع تحديد مجالات الاختصاص، وتتميز دساتير الدول الفدرالية بالجمود أي صعوبة تعديلها لكون ذلك يتطلب توافق كل الوحدات المشكلة للاتحاد وهم ما يستغرق وقتا طويلا نوعا ما، كما يجب أن يكون الدستور مكتوب ولا يجوز إلغاءه او تعديله الا في حالات خارقة للعادة، وكل ولاية يكون لها نسخة منه، كما يكون لها دستورها الخاص([2]).

دور غرفة النواب: في كثير من الدساتير الفدرالية تضطلع غرفة النواب أو الغرفة العليا بتمثيل متساو وعادل لكل الولايات، إذ ينتخب عدد من النواب بشكل متساو عن كل ولاية أو إقليم وذلك لضمان تمثيل عادل، في حين تتشكل الغرفة السفلى من نواب الولايات بحسب عدد السكان.

[1] -Pierre Mackay, Le Fédéralisme et Le Partage des Compétences Législatives, (Paris: Éditions Dallouz, 2007). pp 62-63.
[2] -Joseph.R. Marbath, Op Cit, P 228.

المطلب الثالث: السلطات في الدولة الفدرالية

يتم تنظيم السلطات في النظام الفدرالي في عدة أبعاد، منها توزيع السلطات، ومصادرها لكي يتسنى لنا معرفة قوة وديناميكية النظام السياسي.

الفرع الاول: توزيع السلطات في الانظمة الفدرالية

تتوزع السلطات في الانظمة الفدرالية وفق ما يحدده الدستور المنشئ لها، ووفق التشريعات الملحقة به، ونظرا لاستقالية التي تتمتع بها كل ولاية أو إقليم داخل الدولة الفدرالية فإن لكل ولاية برلمان يشرع وحكومة تنفذ وسلطة قضائية سيدة على إقليمها، كما للحكومة المركزية سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية([1]).

هناك أنموذجين من أنماذج توزيع السلطات في الدول التي تعتمد الفدرالية هناك نموذجان لتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقاليم أو الولايات هما:

نموذج ازدواجي: ويعني تخصيص صلاحيات معينة لكل مستوى من مستويات الحكومة، حيث تقوم هذه الاخيرة بإدارة البرامج التي تطرحها ضمن المؤسسات المدنية المختلفة، بما يضمن تواجد مؤسسات الحكومة الفدرالية في كل إنحاء البلد، وهذا النموذج في توزيع الصلاحيات لا يحقق فصلا للسلطات بين الاقاليم والحكومة الفدرالية لتشابك كثير من المواضيع بين الحكومة المركزية والولايات وتشعب أبعادها كمواضيع الدفاع مثلا([2]).

نموذج اندماجي: ويعني وجود سلطات مشتركة لألقاليم والسلطة الفدرالية في آن واحد حيث يحق للأقاليم كما للحكومة المركزية التشريع وسن القوانين وادارة الشؤون العامة مع المحافظة على سيادة التشريعات الفدرالية على التشريعات المحلية، وتعتبر ألمانيا نموذجا حيا للتوزيع الاندماجي للسلطات، إذ تتشابك كل المواضيع والاهتمامات بين الحكومة المركزية والاقاليم على الدفاع والشؤون الخارجية التي تختص بهما الحكومة الفدرالية دون سواها، ويعرف بالنموذج الاندماجي التشابكي أيضا أو الفدرالية الادارية لكون معظم الصلاحيات الممنوحة للولايات هي صلاحيات إدارية.

---

[1]- نوري طالباني، مرجع سابق، ص 17.

[2] -Joseph.R.Marbath, Ellis Katz & Troy E.Smith, Op Cit, p 65.

وهناك خصائص أخرى نوجزها في النقاط التالية([1]):

_فناء الشخصية الدولية للدويلات الداخلية في الاتحاد وظهور شخصية دولية جديدة، هي الدولة الاتحادية.

_للاتحاد الفدرالي سلطة مباشرة على رعايا الدويلات المندرجة ضمن الاتحاد.

_اضطالع السلطة المركزية للدولة الفدرالية بسائر الشؤون الخارجية، وذلك لفناء الشخصية الدولية لدويلات الاتحاد، وتدخل الدولة الجديدة في علاقات دولية مع نظيراتها ويكون لها تمثيل في المنظمات الدولية، وتبرم المعاهدات، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي، وتقرر الحرب والسلام، تعد الحرب بين دويلات الاتحاد هي حرب أهلية، عدم تنازل وحدات التحاد الفدرالي الا عن بعض اختصاصاتها الداخلية للاتحاد، مع احتفاظها بباقي الاختصاصات، استقلال كل وحدة فرعية بسلطاتها العامة، وحدة الجنسية، وحدة الدستور ([2]).

الفرع الثاني: مصادر السلطات في الدولة الفدرالية

تعتبر الدساتير هي المصدر القانوني الاوحد لتحديد وتوزيع السلطات بين الوحدات أو الولايات التي تحظى بالاستقالية التامة في شؤونها وبسيادة على إقليمها داخل الدولة الفدرالية في حين تعتبر الحكومة المركزية شكلا مبتكرا أنشأته تلك الولايات كرمز لوحدتها وارادتها المشتركة، على عكس الانظمة الوحدوية التي تقوم فيها الحكومة المركزية بإنشاء الوحدات الادارية وفق الظروف الجغرافية والديموغرافية وتفويضها سلطة إدارة شأنها المحلي وفق ضوابط إدارية تحددها القوانين وليس الدساتير وهو ما يعرف بنظام الادارة المحلية، الا أن كثيرا من الدول الفدرالية مثل الامارات العربية المتحدة هي أقرب إلى كونفدرالية منها إلى فدرالية خالصة أو هي مزيج بينهما أي الفدرالية الكونفدرالية، وهذا يحيل إلى أن الاتفاقيات المنشأة للاتحادات تشكل مصدرا أوليا لدساتيرها اللاحقة أو مرجعية دائمة لها، إلا أن السلطات المخولة للولايات هي سلطات مكتسبة يصعب التراجع عنها دون الاضرار بالشكل العام للدولة على عكس أنظمة الادارة المحلية في الدول الوحدوية.

[1]- علي يوسف شكري، الانظمة السياسية المقارنة، (القاهرة: ايتراك للطباعة، النشر، والتوزيع، 2003)، ص45.
[2]- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط5 ج1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991). ص108.

وقبل الخوض في تصنيف الانظمة الفدرالية حسب توزيع السلطات بين الحكومات المركزية والاقاليم، نستعرض الملامح العامة للسلطة في البلدان الفدرالية.

السلطة التشريعية: تتميز الانظمة الفدرالية غالبا بوجود غرفتين، غرفة عليا تمثل الاقاليم تمثيلا متوازنا متساويا بواقع عدد محدد من الاعضاء عن كل إقليم أو ولاية كما هو حال الغرفة العليا في الولايات المتحدة أو الكونغرس، وغرفة سفلى تتكون من ممثلين عن الاقاليم حسب الكثافة السكانية ومهمتها التشريع في إطار الصلاحيات الممنوحة للحكومة المركزية حسب الدستور، كما توجد مجالس منتخبة أو برلمانات محلية تنتخب على مستوى الاقاليم وتنحصر مهمتها في التشريع داخل تلك الاقاليم وفق الدستور، وغالبا ما تتميز التشريعات الحكومية بالعلوية والسيادة على التشريعات المحلية، وهذا ما يعرف بثنائية السلطة التشريعية Bicameral أي أن أحد المجلسين يمثل الشعب والأخر يمثل الاقاليم.

السلطة التنفيذية: وهي الحكومة التي تتشكل غالبا من الاحزاب أو الحزب الفائز في الانتخابات وفق ترتيبات قانونية معينة ومتفق عليها بشكل ديمقراطي، ولا تختلف الحكومة الفدرالية عن حكومة الاقاليم إلا بالاختصاصات والصلاحيات التي يحددها الدستور المنشأ للفدرالية، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والنقد والتعاون الدولي

السلطة القضائية: وتعتبر أعلى هيئة قضائية وتأخذ تسمية المحكمة العليا أو المحكمة الاتحادية وتقوم بالفصل في المنازعات بين الاقاليم والسلطة المركزية أو تلك النزاعات التي تنشب بين الاقاليم، وقد تكون مهمتها الفصل في القضايا التي تستأنف والتي تردها من المحاكم في الولايات([1]).

الفرع الثالث: تصنيف الفدرالية حسب توزيع السلطات.

يمكن تمييز أشكال متعددة للنظم الفدرالية، هناك نقطتين جوهريتين يجب التركيز عليهما في هذا السياق. اولا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الشكل الدستوري والحقيقة العملية للدستور، لان الممارسة السياسية هي التي تحدد الطريقة التي يعمل ويطبق بها الدستور في العديد من النظم السياسية، ففي كندا والهند على سبيل المثال، فان تشكيل الدستور في البداية كان شبه فدرالي، يحتوي بعض السلطات المركزية التي تميل أكثر إلى الشكل الاتحادي، لكن تم تعديل هذه النظم عبر الممارسة فيما بعد

---

[1]-أحمد أبو طبيخ، **توزيع الاختصاصات في الدول الفدرالية**،(الدنمارك: الاكاديمية العربية بالدنمارك للطباعة، 2009) . ص39.

مثل ما حدث أيضا في روسيا، فنزويلا، باكستان وجنوب إفريقيا. وعليه لكي نعرف أنواع وخصائص النظام الفدرالي وجب دراسة كل من القانون الدستوري والسياسات المتعلقة بالدستور، وكيف تتفاعل تلك العناصر فيما بينها([1])، ويتم ذلك حسب التباين في توزيع السلطات فيها بين المركز والاطراف، ومدى توزيع الاختصاصات في الدول الفدرالية المشاركة والتعدد والقدرة على إدارة التنوع والتكيف مع المتطلبات المختلفة والحاجات الضرورية لكل دولة، لكن قبل ذلك يجب التفريق بين الفدرالية، الانظمة السياسية الفدرالية والاتحادات الفدرالية.

الفدرالية كمصطلح وصفي وليس معياري تشير إلى قيام حكم مشترك ومتنوع الطبقات يجمع بين الحكم الذاتي للاقاليم من قبل ساكنيها والتنازل في إطار الوحدة عن بعض مظاهر الاستقلال كشؤون الدفاع والشؤون الخارجية، وهذا لبلوغ وحدة هوية أوسع، أما الانظمة السياسية الفدرالية فتعني وصفا لتعدد مستويات الحكم في دولة ما من خلال حكم يجمع بين المشاركة في المؤسسات التعددية من جهة وبين الاستقلالية من جهة أخرى، على عكس الدول المركزية الموحدة([2]).

_الاتحادات Unions : وتتميز وحداتها بقوة التمثيل في الهيئات العامة للحكومة وليس من خلال العلاقة بين الاقاليم أو الولايات، وهي أنظمة تعترف بالتنوع والتعدد دون إعطاء إمكانية الحكم الذاتي أو الاستقلال للوحدات، وتعتبر بلجيكا واسكتلندا، بالد الغال، نيوزلندا خير مثال على ذلك.

_الفدراليات المركبة Federations : وتتميز بكونها أنظمة مركبة تجمع بين وحدات تشكل حكومة قوية وسلطة مركزية ذات صالحيات موسعة، وتعتبر حكومة الاقاليم مسئولة أمام شعب أقاليمها في كل المجالات التي تخص الشأن العام المحلي، ويشارك الشعب بشكل مباشر في ممارسة النشاط التشريعي، الاداري والضريبة، ومن أبرز سمات الاتحادات الفدرالية المركبة نجد وحدة قوة الحكومة المركزية وقوة حكومات الاقاليم، وتعتبر إسبانيا وجنوب إفريقيا نموذجا حيا لذلك، وتبنت العديد من الدول في السابق هذا النظام نذكر منها جمهورية الارجنتين الجمهورية الفدرالية النمساوية البرازيل وغيرهم.

---

[1] -John Loughlin, John Kincaid & Wilfried Swenden, Routledge Handbook of Regionalism and Federalism, (New Yourk: Routledge, 2013). P21.

[2]- رونالد واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، (بيروت: المعهد الوطني الديمقراطي،2006). ص ص 2-6.

_الكونفدراليات :Confédérations: وهي اتحادات تنشأ بين وحدات سياسية مستقلة أي دولا ذات سيادة لتحقيق "أغراض محددة" سواء في مجال الدفاع، الاقتصاد، والبيئة.. عادة ما يكون الغرض يشمل الشؤون الخارجية.

تعني أيضا اتفاقية أو حلف بين دول مستقلة استقلالا تاما، وتمارس سيادتها بكل حرية، وهي المرحلة الألولى من مراحل التعاون بين الدول التي قد تتطور إلى إتحاد فدرالي، والمثال الاقرب إلى مفهوم الكونفدرالية هي المنظمات الدولية والاقليمية مثل الاتحاد الاوربي، منظمة الأسيان، وتؤول الكونفدراليات عموما إلى الحل والاندثار أو إلى الفدرالية الحقيقية بين الدول المنضوية تحتها([1]).

تلعب الحكومات في إطار الكونفدرالية دور الوسيط بين شعوبها وبين الاتحاد الكونفدرالي، تنشأ عن طريق معاهدة تخول لها ممارسة بعض المهام كالدفاع والدبلوماسية للهيئة مشتركة، وعكس الاتحاد الفدرالي فان الكونفدرالية ليس لها دستور ملزم تذوب فيه شخصيتها القانونية. ويكون العمل عن طريق مندوبين يباشرون أعمالهم. إلا أن القرارات حول المسائل الخلافية يجب أن تتم بالتوافق التام بين كل الدول الاعضاء، ومن أمثلة ذلك المنظمات الاقليمية كالاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي.

_ العصبات: ويشير هذا المصطلح إلى ذلك الاتحاد بين وحدات قوية وكبرى، تحتفظ فيه الوحدات الصغرى باستقلاليتها مع التمتع بتأثير أضعف على الإتحاد، حيث أن الوحدات الصغيرة تكون عادة جزر تابعة لدولة كبرى، ويكون لها دور محدود في محدود في حكومة الدولة الكبرى، كما أن العلاقة بينهما تحكمها اتفاقية متبادلة، ومن أمثلة ذلك العلاقة بين جزر ماريانا وبورتوريكو مع الولايات المتحدة الامريكية، جزر آلند Aland مع فنلندا، جزر ازوريس Azores وماديرا مع البرتغال([2])، التي تتميز فيها مساومة الاستقلال بمحدودية التأثير.

_الدول الشريكة : States Associated: وهي تشبه العصبات لكن تختلف عنها في أنها تستطيع التفكك إما عن طريق إرادة الاتحاد أو عن طريق ترتيبات قبلية اتفق عليها الاطراف في وثيقة الاتفاقية

---

[1] -Bruno Deshaies, "Terminologie, Concepts et Principaux Types (de traités) Liés ou Opposés au Fédéralisme: Petite Leçon sur le Fédéralisme par Maurice Séguin", Voir: http://archives.vigile.net/ds-deshaies/docs/42.html

[2] -John Loughlin, Op cit, p 23.

مثال ذلك عالقة بوتان Bhutan بالهند، جزر الكوك Cook بنيوزلندا، ليشتنشتاين Lichtenstein بسويسرا، موناكو بفرنسا، جزر ألنتيل Antilles بهولندا وسان مارينو Marino San بايطاليا.

الفدرالية :Federation: هي تلك الترتيبات المؤسساتية التي تأخذ شكل دولة ذات سيادة، وتختلف عن باقي التنظيمات التي تعرفها الدولة في مسألة أن الحكومة المركزية تجمع وحدات إقليمية مندمجة لها قواعد دستورية محصنة وتشترك في مسار صناعة القرار مشترك. ومنه نلحظ أن هذه السمات تعطي لهذا الشكل من الاتحاد الفدرالي عنصر جوهري الا وهو مأسسة التنوع The of Institutionalization Diversity في دولة واحدة، تتمتع بالقرار السياسي القوي. فإذا كان التنوع يأخذ العديد من الاشكال فانه يقدم المادة الدسمة للعلوم السياسية التي بدورها تقوم على الحركية ويحدد استقرار وشرعية الدولة.

أما Vile MJC فيراها هي حزمة من التقنيات الدستورية، الشرعية، السياسية، الادارية والمالية التي يكون دورها إما المحافظة أو الاخلال في التوازن بين الوحدات المستقلة والاعتماد المتبادل بين تشكيلات الحكومة القائمة([1]).

تعرف أيضا على أنها أنموذج للحكم قائم على مجموعة من الوسائل من اجل التوحيد، أو من اجل تحقيق برنامج مستقبلي مشترك. عادة تجميع أو هي نموذج للحكم قائم على التقسيم الدستوري للسلطات والقدرات لنظم الحكم المستقلة والمنفصلة. يمكن أن نجمل أهم ميزات االتحادات الفدرالية في ما يلي([2]):

_ وجود نظامي حكومة على الاقل الاول للحكومة الفدرالية الشاملة والأخر للوحدات الاقليمية، و كل واحدة تعمل مباشرة مع شعبها.

_ دستور أساسي يوزع السلطات التنفيذية والتشريعية ويوزع مصادر المداخيل بين المستويين الحكوميين.

_ وجود مؤسسات تسهل التعاون ما بين سلطات الاقاليم.

_دستور مكتوب يتمتع بالسمو يكون مصدر للتشريع والعمل الحكومي.

[1] -Ibid, p 5.
[2] -Ibid, p 25.

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجهها الفدرالية.

من خلال ما سبق يمكننا توصلنا إلى أن الفدرالية هي نظام حكم سياسي جاء من أجل توحيد الارادات السياسية، حيث تمثل جانب مهم من جوانب التكامل الاندماج الدولاتي، وهذا عن طريق جمع العديد من الوحدات السياسية تحت مظلة دولة موحدة متجاوزة في ذلك الاسباب المؤدية إلى ظهور نزاعات بين الدول أو مختلف الاطراف التي تريد الانفصال عن الدولة الام، وبهذا فإن الفدرالية كانت الحل الامثل للتوحد السياسي وهذا منذ القديم ولا زالت الدول الفدرالية حتى اليوم هي من أقوى الدول على الساحة العالمية، حيث يحدث التكامل عند التقاء الارادة السياسية لمجموعة من الدول القومية لخلق كيان سياسي فوق قومي، ويعتبر هذا النوع من التكامل أصعب أشكال التكامل الدولي، لانه يلزم الدول المتحدة التنازل عن سيادتها([1])، كما يواجه النظام الفدرالي قد يواجه بعض الازمات مثل مشكلة الانفصال من قبل احد أو بعض الاطراف مثل ما حدث في الولايات المتحدة الامريكية أبان الحرب الاهلية.

_الازمات السياسية: دخول الاطراف في حرب داخلية الحرب، مشكلة العدالة بين القوى المختلفة داخل الاتحاد الفدرالي، ماهية البعد القومي للحياة السياسية، انتقال الافراد داخل الاتحاد الفدرالي، كل هذه العناصر شكلت صعوبات للمجال القانوني للتشريعات الفدرالية في مختلف التجارب.

الازمات الاقتصادية: مثل النفقات والمصاريف. رغم ذلك تبقى الفدرالية أحد أهم الخيارات في الساحة السياسة التي يمكن من خاللها دمج إرادة الدول في إطار إرادة واحدة قصد تجاوز الخلافات، وتجفيف منابع النزاع، من خلال تشكيل حكومة تذوب فيها الارادات المختلفة لكن مع الحفاظ على خصوصيات الجماعات المشكلة للدولة الفدرالية، ولهذا نجد النظام الفدرالي أشد المنافسين لنظام الدولة الموحدة التي تتشبث بمبدأ السيادة وخوفا من انصهارها في إطار شكل سياسي جديد.

المبحث الثاني: التكامل من منظور الوظيفية التقليدية

تعتبر الوظيفية التقليدية من ابرز النظريات التي اهتمت بكيفيات وطرق إيجاد حلول بديلة للقضاء على النزاعات والحروب في العالم. على عكس الظروف التي سادت الدويلات الامريكية، التي اتخذت من التجربة الفدرالية أساسا لنظامها السياسي، استطاعت الولايات المتحدة أن تنشئ دولة فدرالية قوية من

1- مازن غرايبة، "نظريات التكامل الدولي"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عدد ،3. 1991. ص182.

الداخل، و كان لها وزن كبير في الخارج في فترة زمنية قصيرة مقارنة بنشوء الدول الاخرى، حيث حققت الولايات المتحدة الامريكية في فترة وجيزة أهدافها الرئيسية وهي تحقيق الامن والاستقرار لشعوبها، مع منع نشوب النزاعات والحروب بينها أو مع أطراف خارجية، أو حتى الولوج في حرب أهلية، التي كانت من أكبر المخاوف التي تراود الساسة الامريكيين.

بعد نشأة الولايات المتحدة الامريكية، وفي الضفة الاخرى للمحيط الاطلسي، لم يكن الاوربيون في أحسن الاحوال السياسية والامنية والاقتصادية، ففي الوقت الذي حققت فيه شعوب أمريكا الشمالية تكاملها الاقتصادي واندماجها السياسي، لا زالت الدول الاوربية تعاني ويلات الحروب والنزاعات منذ سقوط الامبراطورية الرومانية 1454 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 والحقيقة هي أن القارة الاوربية كانت مسرحا لحربين عالميتين مدمرتان في النصف الاول من القرن العشرين، فقد أسهمت تلك الحروب في بلورة، تطور الفكر، والتنظير في مجال الحرب والسلم مما دفع العديد من المفكرين والمنظرين خاصة في حقل العلاقات الدولية يعيدون النظر في التفسيرات والنظريات المؤدية إلى السالم والحرب، وهذا ما أدى إلى بروز الطرح المثالي والواقعي بقوة على المسرح الدولي، فكانت من جهة أخرى فترة ما بين الحربين عاملا مهما لبروز النظرية الوظيفية، التي اقترحت الحلول لربط الدول فيما بينها من أجل تقديم عالج للحروب والنزاعات المدمرة في العالم، حيث كانت أفكارها تجمع ما بين الامن والاقتصاد لتجاوز المحن السياسية في إطار عابر للحدود.

إلى هنا وجب طرح بعض التساؤلات حول ماهية النظرية الوظيفية؟ و ما هي الطروحات التي جاءت بها والى ماذا كانت تهدف ؟ و هل نجحت الوظيفية في إعطاء تصور فعال لتجاوز الحروب والنزاعات؟

يعد الفكر الوظيفي في العلاقات الدولية أحد الاتجاهات التي أسهمت بأفكارها القيمة في مجال التكامل الاقليمي الذي أصبح مطلبا ملحا، نظرا لظروف الواقع التي تتميز بحركية كبيرة، تمثلت في التطور التكنولوجي والاقتصادي من جهة، وتزايد حدة الصراعات والنزاعات من جهة أخرى، وبالاحرى افكار الوظيفية جاءت آخذة في الحسبان تلك التطورات، حيث أن الرهان الكبير الذي يواجه البشرية هو الامن، وأن الشعوب تعيش الحروب، ومن هذا المنطلق جاءت الوظيفية لكي تحقق مطلب الامن، لكن تفادي البدء بالجانب السياسي.

لقد جاءت الوظيفية التقليدية في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، وجاءت بفكرة التكامل الوظيفي ، وقد جاءت إثر العمل الذي قدمه ديفيد متراني في كتابه والتي كانت الوظيفية احد البدائل للمدرسة الدستورية والسياسية في التكامل، بعد فشل اكبر المخطط الدستوري العالمي أي عصبة الامم، فقدمت الوظيفية طرحا راديكاليا مخالفا للتعاون العالمي يتجنب تعقيدات الترتيبات الفدرالية ومصاعبها الدستورية، وقد واجهت الحكومات في فترة ما بعد الحرب العالمية مباشرة مسؤولية كبيرة في كيفية تحقيق الرفاهية لمواطنيها، هذه المسؤولية التي لا يمكن تحقيقها بسياسة الانعزال([1]).

المطلب الاول: مفهوم الوظيفية

ليس هناك مفهوم أو تعريف محدد للوظيفية ولكن هناك العديد من المبادرات لاعطاء مفهوم للوظيفية محل الدراسة، ومن بين هذه التعاريف تعريف انيس كلود Claude Inis الذي يرى أن الوظيفية هي القطاع الوظيفي للتنظيم الدولي، الذي يكون ذلك الجزء من الانشطة الدولية المنظمة التي ترتبط مباشرة بشؤون إنسانية وتقنية واجتماعية واقتصادية، أي تلك المشاكل التي يمكن وصفها على نحو غير نهائي بأنها غير سياسية.

تعرف الوظيفية أيضا على أنها تلك الاعمال المشتركة ذات الطابع الفني غير السياسي، التي تقوم بها الدول رسميا عبر اتفاقيات دولية ينتج عنها منظمات دولية تدير تلك الاعمال بمساهمة القطاعات غير الرسمية لغرض إحداث تكامل في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وتلك المنظمات قد تقود المجتمعات المنظمة في التكامل إلى بروز تكامل سياسي في حالة ما إذا مس التكامل الاقتصادي فيُ حالة نجاحه البنى الرئيسية للدولة([2]).

المطلب الثاني: مسلمات الوظيفية الوظيفية

قادت إلى فهم جديد ومؤثر حول لماذا تقبل الدول بإقامة المنظمات الدولية. المقاربات الوظيفية، خاصة التي جاء بها دافيد متراني، تعتبر المرجع الرئيس في نظرية التكامل التقليدية، الوظيفية كانت محور دراسة العلاقات الدولية، وكانت تندرج ضمن حركة الليبراليين المثاليين، هذه الحركة التي طورت أفكارا

[1] -Martin Griffiths, Therry O'Callaghan & Steven. Roach, International Relations: The Key Concepts, 3rd Edition, (NewYourk: Routledge, 2014). p 124.

[2] -عمر إبراهيم العفاس، نظرية التكامل الدولي الاقليمي،(بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2008.).ص109.

حول كيفية ضمان السلام بين الامم، حيث ارتكز الاطار المفاهيمي للوظيفية للوهلة الاولى كمقاربة تركز على الدولة، من بين حججها هو السماح لفاعلين آخرين على الساحة الدولية مثل الخبراء، أصحاب الخدمات العمومية أو منظمات دولية. وبهذا عبدت الطريق لما يسمى مقاربة الاعتماد المتبادل، التي جاء بها روبيرت كوهين Keohane Robert وجوزيف ناي، أو نظرية النسق في سنوات الثمانينات([1]).

يعد دافيد متراني من المنظرين الاوائل للوظيفية كانت حججه هي انه في ظل وجود عالم مقسم فان المشاكل المشتركة يجب أن تحل فقط في درجات محدودة، عالوة على ذلك، فهو يصور نظام الدولة القومية كأنه مرتبط أو مشارك في النظام الدولي التنافسي الذي يتطلب انغلاق الشعوب عن بعضها وكانت نظرته البديلة التعاون "الغير سياسي" عبر الحدود في مجال مصالح مشتركة، كنظام البريد العالمي، أو الاستخدام المشترك لطرق المياه، علاوة على أن الدبلوماسيين، السياسيين والخبراء، الاداريين الاختصاصيين من مختلف الدول يجب أن يعملوا في إطار مشترك في خطوات محددة أو في "وكالات وظيفية"، بالنسبة لمتراني، الغرض ليس إقامة أشكال مختلفة من التعاون الدولي لكن لتركيز على قضايا تهم البشر بصفة عامة كمكافحة الفقر، الامراض والامية. قضايا الامن القومي والعسكرية ستأخذ المقعد الخلفي في النقاش أي ال تناقش، هذا ما ورد في كتابه الشهيرworking peace system حيث أن كلمة working لا تعني "توظيف" فحسب بل تركز أيضا على "العمل التعاوني"، خالف متراني فكرة السلام دافيد ميتراني، مفكر انجليزي، من خرجي جامعة "مدرسة لندن للاقتصادLSE "، عمل كصحفي، مستشار ومحلل للسياسة الخارجية .المبنية على الانفصال، الردع، والدعم الضعيف أو الهش الذي يبنى عليه القانون الدولي أو ما يسمى السالم المحمي([2]).

اعتبر متراني أن عنصر الحافز مهم بالنسبة للفواعل الوطنية لكي تدخل في عملية التعاون عبر دولي، يقوم على الاعتراف التبعية المتبادلة. حيث أن الرفاهية المحققة لا تكون عن طريق التطور التقني لا تكون إلا عن طريق "خطوة–خاصة" للتعاون عبر الحدود، كما أن التعاون التكنوقراطي يمكن أن يكون ذو فعالية كبيرة لتقدم مسار السلام ألنه هو بذرة السالم الواسع، لان الربط الوظيفي بين مختلف المجالات هو أحسن إشباع بالنسبة للاحتياجات الاجتماعية، وأن المسارات المدروسة للتعاون اليومي تؤسس قاعدة

---

[1] -Sabine Saurugger, The Theoritical Aproaches to European Integration, (NewYourk: Palgrave Macmillan, 2014). p 4.

[2] -Schieder & Spindler, Theories of International Relations, (NewYourk: Routledge, 2014). P91.

للتعاون الواسع للخطوات الاخرى، وهذا المسار ينتظر منه أن يعزز بشكل فعال النظام الدولي ويثبت في الدولة المحايدة وهذا لاجل المساهمة في ظهور السلام.

هناك نقطة محورية أخرى عند متراني و هي أن الاطار المؤسساتي للتعاون يجب أن يكون موجه نحو متطلبات محددة لمجال معين. علاوة على ذلك، يرى متراني أن هناك خطورة ظهور خلافات جديدة عبر التعاون بين جماعات مثبتة في الدول، كما يبين كيفية تنظيم وعضوية الوكالات الدولية، وهذا يتحدد من خلال الصفة الانفرادية في ضوء الخطوة الخاصة التي تتعامل معها، من خلال الوظيفة التابعة التي تكون عن طريق تزاوج هذه المبادئ المرشدة. أيضا يجب أن نستمد الافكار من نظريات الهندسة والنمذجة التصميمdesign & architecture ، التي تعطي للوظيفية جوهرها ورقيها.

لقد انطلق متراني من مسلمات متفائلة حول إمكانية تطوير وتحسين المجتمعات إذ اعتمد وسائل عقلانية ومنفعية لذلك، حيث يرى أيضا أن الوظيفية تهدف إلى كسر الروابط التقليدية بين السلطة ووحدة ترابية معينة وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين، وأن المنطق يجب أن يكون تحتيا، أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب الناس وليس فوقيا أي سياسيا([1]).

كان الامل والتفاؤل في الاربعينات يتمحور أيضا حول كيفية عمل خطة السلام من خلالها يتم اتخاذ القرارات في المستوى الاسفل للمنظمات، وقد اتضح جليا تأثير الافكار الوظيفية على عمل العديد من المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، وكذلك الطيران المدني.

سعى متراني إلى تطوير نظرية قابلة للتنفيذ، وتطوير إطار مفاهيمي، يقود إلى ترقية شروط يمكن من خلالها القضاء على أسباب الحرب، كان هدف متراني هو اقتراح عوامل معينة التي يجب أن تؤدي إلى ضمان السلم الدائم عبر إقامة المنظمات الدولية، وليس بالتراجع إلى الحلول المؤقتة، حيث أن نقطة انطالق متراني ليست بيان شكل مثالي للمجتمع الدولي ولكن لتدقيق الوظائف الاساسية التي يجب أن يقوم بها نظام ما([2]).

جمع دافيد ميتر اني بين الطرح الوظيفي االمبريقي–العملي و المعياري، حيث أنه يتفاعل بشكل إيجابي، وعليه يجب تحويل اهتمام الفرد من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي تطبق التقسيم العمودي

---

[1]- ريمون حداد، العلاقات الدولية، (بيروت: دار الحقيقة، 2000).ص206.

[2] -Sabine Saurugger, Op Cit, p 18.

للمجتمع الانساني إلى مشاكل فوقية والاستفادة من الحلول الفوقية وهذا ما يخلق المنح عوض الحرمان، وينتج التعاون بدلا من الخطوات السلبية التي تكمن في المصالح المتنازع عليها، ومنه يرى ميتراني أنه تحقيق مجتمع سلم عالمي يكون عن طريق إقامة مشاريع جماعية في مخابر وأماكن تقنية، وبعدها نلجأ إلى توقيع الاتفاقيات في المؤتمرات([1]).

تحدث متراني عن السيادة ورأى إمكانية إضعافها وذلك بآماله في انه في حالة ما إذا قامت الحكومات بنقل السلطات الوظيفية إلى الوكاالت الدولية المتخصصة في مجاالت محددة التي تسعى إلى التعاون فان السيادة ستضعف مع مرور الزمن([2])، رأى متراني أنه ليس من الضروري نقلها عن طريق هيئة دبلوماسية، لكن عن طريق الوظيفية، وذلك عبر ائتمان السلطة بخطوة معينة وبطريقة سلسلة تنتقل خاللها السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة، وذلك عبر التراكمات التي تحدث في التحويالت الجزئية في زمن ما، وهذا في إطار الانتشار الكثيف للنشاطات الدولية والوكالات، فالفكرة الاساسية التي يتمحور حولها الفكر التكاملي عند ميتراني هي أن الدولة القومية عاجزة وبشكل واضع عن خدمة الهدف الدائم للجماعة السياسية ألا وهو الامن.

المبحث الثالث: المنطلقات الفكرية للوظيفية

عارض ميتراني "الاندماج الاقليمي" ألن ذلك يؤدي حسب رأيه إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة وبالتالي يمكن أن تتحول هي بدورها إلى استعمال غير مشروع لتلك القوة ويؤدي ذلك بالطبع حسب ميتراني إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التكتلات الاقليمية.

انتقد ميتراني المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الاولى التي طرح بعض دعاتها الفدرالية والكونفدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية بهدف خدمة السلم، ورأى أن المنطق لا يجب أن يكون فوقيا دستوريا بل عكس ذلك فالمنطق حسبه هو تحتي أي التركيز على التعاطي مع الشؤون االقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وآمال الناس([3]).

---

[1] -R. S.Harrison, Europe in Question: Theories of Regional Integration, (London: Ruskin House, 1974). p28.

[2] -Martin Griffiths, Op Cit, p 124.

[3]- يوسف حتي، مرجع سابق، ص276.

تبرز لنا الطبيعة الغير سياسية للنظرية الوظيفية، حيث أنها تقول بأن التعاون يبدأ في مجال السياسة الدنيا وهذا من خلال توسيع النشاط الاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي حيث يتم فصل هذه القطاعات عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الامن القومي والقضايا ذات الايديولوجية الحساسة.

حيث يبدأ العمل بإنشاء منظمات دولية ذات طابع فني يديرها خبراء تقنيون وفنيون ويتم تزويدهم بسلطة كافية تسمح لهم بصناعة القرارات وتنفيذ السياسات حتى تصبح السلطة السياسية أسيرة هذه الشبكة من الانساق المصلحية التي تقوم نتيجة تغير مواقف الناس الذين يستفيدون ويختبرون منافع هذا المنهج الجديد، وذلك بدعم وتأييد مزيد من الانشطة التعاونية وهناك يبرز الشعار الوظيفي"الشكل يتبع الوظيفة " وتصبح الدولة غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، وهنا تصبح السلطة السياسية لا تفكر في الحروب والنزاعات ألنها تكون مكلفة جدا، ويصبح التركيز قائما على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاهية للشعوب.

يرى ميتراني أن نجاح هذه الفكرة الوظيفية يؤدي إلى عامل االنتشار Ramification الذي يعني من وجهة نظره أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجاالت أخرى، حيث أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون و لكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي يظهر عنصر الدفع نحو التعاون في مجاالت أخرى، يعتقد ميتراني هنا أن مثل هذه النشاطات ال سيما عند إنشائها ستسهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم االتجاه نحو خلق سالم عالمي، إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لاقامة التكامل حيث أن التكامل االقتصادي الفني هو الذي يدعم ن لم يجعل منه أم ار ضروريا وخالصة القول أن أسس الاتفاق السياسي، حتى وان ميتراني يدعو إلى نقل بؤر الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى المشكلات الفنية الغير مثيرة الجدل([1]).

حقيقة أن الوظيفية التقليدية أثرت في الفكر السياسي من بعده للتكامل الاقليمي وهذا من خلال أفكار الباحث البريطاني دافيد ميتراني الذي كان يرى بأن أسباب الحروب تعود إلى مشكل السيادة، التوزيع غير العادل للثروات، القومية وغيرها، في المقابل تعد النفس البشرية هي خيرة بطبعها باعتبارها تسعى دوما

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: كاظمة للنشر و التوزيع، 1996.) ص.270.

إلى البحث عن سبل الامن والسلام، ومنه يمكن اعتبار الطرح الوظيفي التقليدي أنه أعطى قاعدة فكرية مهمة كانت بالتوازي مع تطور المجتمع الغربي الذي شهد التطور التكنولوجيا، السباق نحو التسلح، وحربين عالميتين مدمرتين، كل هذا جعل أفكار ميتراني تلقى رواجا وقبولا من طرف العديد من المفكرين السياسيين والساسة على حد سواء لانها كانت تهدف بوضوح إلى إقامة السلم والامن الدوليين عن طريق المدخل الاقتصادي التقني، هذا الأخير كان هو الهدف الذي كانت تصبو إليه الدول الاوروبية الحديثة.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية

رغم الافكار التي جاء بها ميتراني والتي تصب في صالح الخير العام والمصلحة المشتركة للخروج من مأزق الحرب في العالم، الا انه في المقابل لقيت الوظيفية المترانية انتقادات من بينها أن المقاربة الوظيفية تتمحور فقط حول مشاكل معينة، تحاول أن توفر بعض الرفاهية، وتقترح فرضيات وجعل المنظمات الدولية في أطرها المناسبة داخل النظام الدولي([1]).

خاصة من طرف كتاب متأثرين بنظرية النزاع في كيفية تطبيق الافكار في الواقع في ظل التوتر الدولي الاوروبي خاصة، ومن يضمن ذلك؟ حيث أن الدراسة يجب أن تكون مبنية على واقع مجرب ليس فقط أفكار، كما أن الوظيفية التقليدية لم توضح بدقة كيف أن الفواعل الفردية الموكلة بالتعاون ستحول إلى قرار سياسي لكي تدخل في تعاون إضافي([2]).

إن فكرة فصل القضايا السياسية عن التقنية، أو السياسية العليا عن السياسة العليا هو أمر غير مقبول ويعد إهمال للجانب السياسي المهم.

_الوظيفية التقليدية قدمت على أساس مقاربة كونية ليست مقاربة سياسية للتكامل الدولي، وهي في الحقيقة تعتمد على قيم المنفعة الليبرالية، أو يمكن أن تطبق الوظيفية فقط في مكان من العالم أين تكون المجتمعات قد بلغت درجة من الرفاهة التي دعت الوظيفية إلى ترقيتها.

_انه ليس واضح أن تكون الثقافات والحكومات التي ال تتمتع بنفس القيم وأن تندفع أو تتهافت إلى الشبكة الوظيفية في التكامل من اجل ربحها الذي تدعيه.

[1] -Michael Haas,"A Functional Approach to International Organization", Cambridge University Press: The Journal of Politics, Vol. 27, No. 3 Aug., 1965. p 517.
[2] -Schieder & Spindler, Op Cit, p 92.

_أن الوظيفية انطلقت من نظرة تفاؤلية حيث أن الربح من التعاون التقني سوف يولد الانتشار spillover في مجالات أخرى، حيث أن الوظيفيون الاوائل أعطوا القليل فقط من الفكر حول مسار التعليم والتكيف المتطلب لتحقيق المنطق الوظيفي الذي ينطلق من القليل إلى الكثير أو الاقل إلى الاكبر في المجال، وكمثال حول التجربة الاروبية فإنها تبرهن أن الانتشار لا يمكن أن يكون مضمون ولا حتى أن التصميم السياسي والمؤسساتي للاندماج يترك لكي يتأقلم عضويا في المتطلبات التقنية للمجالات المحددة([1]).

المبحث الثالث: التكامل من منظور الوظيفية الجديدة.

جاءت الوظيفية الجديدة كامتداد للمدرسة الوظيفية التقليدية، حيث ظهرت في فترة الخمسينات حيث شهدت اروبا الغربية في هذه الفترة تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي التطور في المجال التكنولوجي، وسائل الاتصال، المواصلات. والمجال السياسي والحياة السياسية واالجتماعية أحزاب، نقابات، نخب سياسية، الحرية، الديمقراطية، منظمات المجتمع المدني، قادة الرأي.. ناهيك عن تطور وسائل الاعلام المختلفة كالقنوات التلفزيونية، القنوات إلذاعية، الجرائد.. تلك العوامل أصبحت تلعب دورا فعالا في الحياة الاجتماعية والسياسية، ناهيك عن تنامي عدد المنظمات الاقليمية وازدياد درجة الاعتماد المتبادل في دول أوربا الغربية.

شهدت سنوات الخمسينات بروز ثلاثة نظريات أساسية حاولت تفسير التكامل الاوروبي، تلك النظريات تأثرت بكارثة الحرب العالمية الثانية، وهذه النظريات هي الوظيفية الجديدة، نظرية مابين الحكومات والفدرالية. كما رأينا سابقا فإن الفدرالية إدعت بأنه في ظل التكامل الفوق- قومي تتطور الافكار حول كيف نكون أحسن بنية إقليمية، وكذا لعرقلة انتشار نزاعات جديدة في القارة الاوروبية.

عكس الفدرالية، فان الوظيفية الجديدة ونظرية ما بين الحكومات ظهرت في فترة تغير المقاربة العلمية حيث ادخل السلوكيون المناهج العلمية المنتقاة من العلوم التجريبية وتطبيقها على العلوم الاجتماعية، وفي هذا إلطار طورت هذه المقاربات فرضيات حول كيف للسيادة أن تغادر أو تنتقل من غرفتها إلى فضاء دولي أعلي يتمثل في المنظمة الاقليمية. الشيء الابرز في تلك الفترة هو زيادة نشاط الجهود الاوربية الجماعية في المجال الاقتصادي، وذلك بعد بروز وتطور جماعة الفحم والصلب التي بدأت بدول البنيلوكسBenelux، بعدما نجحت هذه الجماعة في جلب أطراف مهمة إليها كفرنسا وألمانيا، باعتبار أن

[1] -Martin Griffiths,Op Cit, p 125

انضمام فرنسا وألمانيا يعتبر حدث مهم جدا واستثنائي لكون الدولتان دخلتا في حربين عالميتين ضد بعضهما في نفس الفترة الزمنية، كل هذه الظروف جعلت المدرسة الوظيفية الجديدة تبرز وتواكب التطورات على الساحة الاقتصادية والسياسية الاوربية، متخذة الوظيفية التقليدية كنقطة انطلاق لكن في نمط جديد، وبأفكار تتماشى والتطورات الحاصلة آنذاك وشملت جوانب سياسية كما اهتمت أيضا بالمنظمات الاقليمية عكس المدرسة الوظيفية التقليدية.

يعد أرنست هاس Hass Ernest من رواد الوظيفية التقليدية، فقد قدم إسهاما علميا معتبرا و ذلك من خلال دراسته التي تمحورت حول الجماعة الاوربية للفحم والصلب في كتابه "توحيد أوربا" فكان هاس معجبا ومتفائلا بهذه التجربة التي تهدف إلى البناء الاجتماعي والاقتصادي حيث يقول في كتابه: "بأخذ هذه الظروف في الحسبان فإن التقدم من و ضع السوق المشتركة الملهمة سياسيا إلى الاتحاد الاقتصادي وأخيرا إلى الاتحاد السياسي بين الدول الاوربية هو أمر يسير بشكل تلقائي([1]).

كما يرى هاس أنه في المجتمع الديمقراطي الصناعي الحديث وخاصة في أوربا الغربية، لم تعد هناك وظيفة سياسية متميزة منفصلة عن الاقتصاد، الرفاهية والتعليم أو التي ظهرت في حقل أو في مجال السياسة الخارجية والدفاع بل وصنع الدستور كذلك.

إن ظاهرة فوق– القومية الاوربية ظهرت لتشير إلى مقولة انتصار االقتصاد على السياسة بمعنى هبوط البروز القومي العرقي الذي يميل إلى التعامل مع البنادق بدلا من الطعام، والعاطفة بدلا من العقل، وتهييج المطالب بدال من المساواة القائمة على حقائق الإنتاج، كما تعني أيضا أن القيم المشتركة للتوسع الانتاجي أخذت نفوذا يعلو على تلك القضايا الخاصة بالمصالح الايديولوجية القومية، ولهذا فالواقعية الاقتصادية الذاتي أصبحت تمتلك أهمية أكثر من التعهد الايديولوجي علاوة على أنها أحدثت روابط اقتصادية فيما بين الحدود الوطنية للدول، كما أن القرارات التي أضحت تتخذ بشكل متزايد أفرزت نتائج لم تكن متوقعة مما دفع عملية التكامل إلى الامام أكثر.

وفي هذا السياق نجد أن ارنست هاس قد عرف التكامل على أنه العملية التي تتضمن الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صالحيات الدول القومية القائمة، ويضيف هاس.." إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من

---

[1]- عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص134.

التفاعالت والتمازجات بين عدد من البنيات الوطنية من خالل المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبنيات الوطنية([1]).

لم يكن عمل هاس هو تقسيم المزايا والعوائق لاوربا الموحدة في المجال الوطني، الدولي، المؤسسات الحرة، قيم الدولة، الرفاهية، ولا يدعو كذلك إلى تفضيل الفدرالية على حساب التعاون ما بين الحكومات، ولا تفضيل العامل الاقتصادي على العسكري، بل إن هدفه من خلال بحثه هو تحليل وتشريح المسار التكاملي الراهن بالاضافة إلى إضافة مقترحات حول التجربة التكاملية. أما ولاءات المجموعات والاحزاب ستنتقل تدريجيا إلى المركز الجديد لصناعة القرار أي تنتج المؤسسات المركزية القوة القائدة لمحرك المجموعة([2]).

فالمنطق المحرك لالندماج يدعى الانتشار، الذي تتم فيه قبول كل مستوى في مسار الاندماج وذلك بالتقاء وقبول المطالب داخل الدول وليس عن طريق الاماني، فالتوقع حسب الوظيفيين الجدد هو لما تزداد وتتعاظم خطوات وقوى المؤسسات المركزية عبر مسار الانتشار فالاندماج هنا يتعدى و يفوق ليتجاوز مجال الحساسية السياسية التي تكون المصالح الحيوية في خطر، والمجموعة السياسية التي هي في المهد ستكبر وتظهر، مثل ما كان الحال مع جماعة الفحم والحديد أين تم توقيع اتفاقية روما التي أسست الجماعة الاقتصادية، والتي جاءت على إثرها الوكالة الاوربية للطاقة الذرية([3]).

لقد اتخذت الوظيفية في حساباتها المنطقية الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكانت بطبيعة الحال ذات اتجاه ليبرالي رأسمالي، لان تركيز ارنست هاس على الفواعل المجتمعية مثل النقابات وقادة الرأي لا يعني أنه اشتراكي الطرح، بل يعود ذلك إلى المصلحة الذاتية لالفراد التي هي بدورها مصادر للحكومات، أما فيما يتعلق بدور الدولة فإن الوظيفيين الجدد يرون أنها أصبحت تقوم بدور مشوه لا يخدم مصالح الانسان، والدولة لما تكون غير صالحة بالنسبة للانجاز والاداء الداخلي الانساني فان دورها الدولي من الصعوبة أن يكون مطمئنا ومهددا للسلام، عكس الفكر الوظيفي الذي يهدف الى السلام لكن

---

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص271.

[2] -R.J.Harrison, Op Cit, p 75.

[3] -ibid, p 77

ليس السلام الذي يجعل الدول بعيدة ومنعزلة عن بعضها وانما السلام الذي يجعلها تعمل معا على نحو نشيط، أو بعبارة أخرى فالسلام هو نتاج الامن الاجتماعي واسع النطاق([1]).

تتضح الرسالة المشتركة لكل من هاس وميتراني للدولة، التي تقول بإعادة قراءة للدولة نفسها صالح عالقة الدولة بالاخرين في اتجاه الرفاهية يمكن أن يخلق عالما جديدا، كما أن عملية الاصالح والتغيير هي مهمة الخبراء والفنيين أولا لاتهم سيتشاورون مع نظرائهم في الدول الاخرى وهم القادرون على الوصول إلى رؤية المشكلات من وجهة نظر إنسانية ككل، ويكون في مساعدة أولئك الفنيين الخبراء والاداريون والموظفون المدنيون الذين سيشاركون ويقومون بأداء نفس العمليات خاصة بطريق العمل المتزايد.

لم تلغ الوظيفية الجديدة عنصري "السيادة والقومية" بل آمنت بوجودهما كواقع دولي، ولكن سعت إلى العمل على تجوزهما عبر الوقت، وذلك من خلال الاعتماد على القوى المنظمة، أو المؤسسات الفوق قومية وذلك بالمشاركة الكثيفة في كافة النشاطات والنتيجة هي ستكون هناك جماعة يصفها هاس بـ "فدرالية عن طريق التركيب Instalment by Federation" والتي تنتج عنها تحول الولاءات من الدولة القومية إلى ولاءات الرفاهية الاجتماعية. يتبين الفارق بين دافيد متراني وارنست هاس في أن متراني كانت تحليالته تبرز اهتماما بالجانب الوظيفي في بعده العالمي، وكان قد ابتعد كثيرا عن التحليل السياسي أو إبعاد العنصر السياسي، بينما كان اتجاه هاس يسير نحو الربط بين الوظيفة وبين حركة التكامل بين الوحدات السياسية وخاصة من خلال البعد الاقليمي وليس العالمي.

المطلب الاول: من الوظيفية الجديدة إلى الوظيفية التقليدية

هناك ثالث مظاهر جديدة في الوظيفية الجديدة مقارنة مع وظيفية دافيد متراني وهي:

أولا: هي أن عنصر التفاؤل عند الوظيفية التقليدية والمتعلق بنظام دولي أكثر سلاما يتحقق بناء جماعة Communty وظيفية قد اكتمل عن طريق دراسة مفصلة لحالات تجريبية ملموسة، بينما أعمال هاس تميزت عموما بالمصلحة المعيارية في كيفية الحفاظ على السلم، وكان اهتمامه الرئيسي هو تحليل مسار التكامل العالمي الحقيقي بطريقة قابلة للفهم مركزا على العملية التكاملية الاندماجية لدول غرب أروبا التي

---

[1]- عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق،ص150.

حاول فهمها([1]). في هذا الصدد تساءل هاس كيف ولماذا تنصهر الدول لكي تكون كاملة السيادة، كيف ولماذا تمتزج، تندمج وتختلط إراديا مع جيرانها لكي تفقد الرمز الحقيقي للسيادة، بينما تكتسب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها.

ثانيا: مثل متراني من قبل، توقع هاس أيضا أن نظام الدول القومية القائم يمكن أن يعوض تدريجيا من طرف نظام سياسي جديد، لكن عكس سابقه هاس سعى إلى تطوير تصنيف مراحل العالم الحقيقي للتكامل الاقتصادي والسياسي، وتساءل كيف ولماذا تنتقل مسارات التكامل من درجة إلى أخرى، في سياق بحثه توحيد أروبا، اختبر هاس تحت أي ظروف يمكن للتعاون التقني أن يقود التعاون السياسي وفي أقصى درجاته الوصول إلى الجماعة السياسية.

ثالثا: يتمثل الاختلاف الثالث بين الوظيفية التقليدية والجديدة في أن هاس طور أنموذج نظري مفصل لشرح التكامل الناجح، و اعتمد على فكرة متراني في الاحتياجات الوظيفية واالعتماد على الجماعات في المجتمع التي يمكن أن تكون عوامل قيادية مهمة، وأضاف أن استراتيجيات الحركة للنخبة المقربة من التكامل وأنشطة الهيئات الفوق قومية كعوامل تفسيرية إضافية، اعتبر هاس أن الهيئات الفوق– قومية مثل السلطة العليا لمجموعة لفحم والحديدECSC ، التي تأسست في 1951، والمجموعة الاقتصادية الاروبية EEC، المؤسسة عام 1957، تمثلان قوة معتبرة في مسار التكامل، حيث كانت مهمة لانها تستطيع الحفاظ على ما حققه التكامل من انجازات، وتعطي قوتها الدافعة للتعاون بين الدول الاعضاء وهذا يؤدي إلى تسهيل مراحل أخرى باتجاه التكامل. وفي هذا السياق، نلاحظ أن الفكر الوظيفي تدعم بمبادئ التعدديون والمؤسساتيون، وفي نفس الوقت، فان الوظيفية الجديدة أسقطت القناعة التقليدية في ضرورة تهميش أو وضع خطوة السياسة جانبا، التكامل ليس فقط إستراتيجية تفاؤل تكنوقراطي لكن هو أيضا يحمل خاصية سياسية ال يمكن تجنبها، وفي هذا السياق يتبين جليا كيف أن الوظيفيون الجدد كانوا يحللون تطورات العالم الواقعي للتكامل الاروبي.

من خلال هذه النقاط الثلاث السابقة نلاحظ أن الوظيفية الجديدة أكثر من أن تكون تكرار افكار الوظيفية التقليدية، أي أنها تشتمل على مقاربة اجتماعية علمية لتحليل وشرح التكامل بين الدول، اخذ هاس في الحسبان الاشكال المعاصرة في التعاون الدولي كنقطة انطلاق و ذلك لتوفير تفسيرات عامة للمسار الازم،

[1] -Schieder & Spindler, Op Cit, p 92

لم تبع الوظيفية التقليدية بشكل مطلق، لكنه بالمقابل مزج بين التفسيرات الوظيفية، البنائية والدولية في طرحه. الوظيفية الجديدة كانت وظيفية الطرح بيد أنها كانت مناقضة لاستراتيجيات الرؤية الفدرالية في الاندماج خاصة في البدء بقطاعات محددة بعد يسحب الربح التدريجي إلى الفضاء السياسي، وخالفا لهذه الفكرة يجب دراسة العناصر المفتاحية لنماذج هاس التي استلهمها من الوظيفية التقليدية، واتخذها كمتغيرات تفسيرية مثل: التعاون التقني، التعاون السياسي والجماعة السياسية كمراحل تتخلل مسار التكامل، ثانيا: العنصر الحركي في الانتشار الذي يقود التقدم من مرحلة إلى مرحلة تليها([1]).

المطلب الثاني: خصائص الوظيفية الجديدة

تتلخص خصائص الوظيفية الجديدة في ثالث نقاط وهي:

_ تعتبر أن المصلحة المشتركة هي الاسمنت القوي الحقيقي للتعاون الدولي، أي أن السلام يأتي عن طريق التجارة بين الدول.

_ ان الشيء المثالي لا يوجد له مكان في هذه الرؤية الدولية، أي أن التكامل يكون وظيفة بعد وظيفة بطريقة براغماتية، ألنه بعد مباشرة العمل فان التكامل سوف يتوسع.

_ أن التكامل يكون ذو طابع تقني تسيره نخب سياسية، إدارية، أو نقابية، وذلك حسب الحاجة([2]).

المطلب الثالث: التكامل نحو الجماعة السياسية

لفهم المدلول الوظيفي لمفهوم التكامل البد من التمييز بين التكامل كمسار والتكامل كحالة، فكال المفهومين مختلطين ببعضهما في الاستعمال اليومي، لكن الوظيفية الجديدة تستعمل مفهوم التكامل منفردا للعملية أي خاص به فقط، بينما مفاهيم كالجماعة السياسية أو التعاون السياسي تقتضي مراحل مختلفة للتكامل، فإن هاس في هذا الصدد عرف التكامل السياسي بأنه: "المسار الذي يقوم من خالله الفواعل السياسية في مختلف إعدادات الدولة بنقل الولاءات، التوقعات، والانشطة السياسية نحو مركز جديد، الذي يكون فيه المسار المؤسساتي أو التشريع القانوني يعلو الدولة القومية القائمة، والنتيجة النهائية لمسار

[1] -Schieder & Spindler,Op Cit, p 93.

[2]- Jean-Jacques Roche, **Relations Internationales**, 7e Edition, (Paris: Éditions Lextenso, 2014). pp 154- 155.

التكامل السياسي هي مجموعة سياسية جديدة، تعلو على الجماعة التي كانت قبلها". حيث أن هاس هنا يبين تطور الجماعة السياسية كحالة نهائية، تتخللها بعض المراحل الوسيطة التي تقطعها لكي تصل إلى ذلك. كل ذلك كان من خلال التجربة التكاملية الاروبية ومنظمة العمل الدولية، فان هاس يرى أن "التعاون التقني" داخل قطاع اقتصادي محدد هو بذرة التعاون.

.أما المرحلة التالية فهي تشمل توسع التعاون إلى قطاع اقتصادي أخر، وأن المراحل اللاحقة تشمل "التعاون السياسي" وتكوين "المجتمع السياسي" بصفة نهائية فوق الدولة القومية، حيث ساق هاس هذه الافكار للخطوات التكاملية من تطور المنظمات الدولية التي بحث فيها، التي كانت تبحث دوما عن أي عامل يمكن أن يقود المسار من مرحلة إلى أخرى، لكنه وفر الاجابة وذلك عن طريق مفهوم "الانتشار"([1]).

المطلب الرابع: "الانتشار" كعنصر حركي عند الوظيفية الجديدة

يعد الانتشار أحد المكونات الرئيسية للمقاربة الوظيفية الجديدة، وان الفكرة الاساسية هي أن الربط الوظيفي لمختلف القطاعات، النزعة الاستراتيجيات أعمال النخب، لكي تصبح تسير تدريجيا إلى مستوى فوق قومي، وقيادة الاعمال السياسية للبيروقراطيات الفوق قومية تساعد التكامل إلى "الانتشار" في مجالات مجاورة كما ادعى هاس، لكن يبقى هذا المفهوم غير واضح. من جهة يبقى هو مفتاح المكتسبات التكاملية، ويستعمل كميكانيزم تفسيري، علاوة على أن يعود إلى أبعاد مختلفة في مسارات التكامل، وهذه الفتحة الضعيفة نوقشت من طرف الكتاب الوظيفيون فيما بعد مثل Schmitter الذي رأى أن الانتشار Over-Spillكمرادف للتكامل الناجح أو كمتغير مستقل، وتميزه عن النتائج الاخرى الاقل نجاحا أو بما عبر عليه-Spill Back ، حيث أن النتائج تتميز عن طريق امتزاجات مختلفة لتعميق التعاون داخل القطاع مستوى الالتزام وتوسع التعاون داخل المناطق المشكلة ليس معالج حتى مستوى الالتزام عرف الباحثان Mikkelson Tranholm وقبله Nye انتشار على أنه عامل تفسيري في التكامل، حيث يمكن أن نميز ايضا بين االنتشار الوظيفي، الانتشار السياسي والانتشار المزروع.over-Spill Cultivated

---

1 - Schieder & Spindler, **Op Cit**, p 94.

الفرع الاول: الانتشار الوظيفي

يقوم هذا الشكل من الانتشار على مالحظة نقطة البداية بالنسبة للتعاون في قطاع اقتصادي محدد، كالحديد والفحم في التجربة التكاملية الاروبية، فسر هاس هذا بحجة أن التعاون الاقتصادي يقدم الفرص الرائعة للتعاون المتبادل المربح ويقلل من الخلاف السياسي، وفي نفس الوقت فان المجال الاقتصادي يوفر أعظم فرصة للتعاون للولوج إلى مجالات أخرى، وفي هذا السياق، فان هاس يرجع إلى عدد من الفرص من المنطق الباهظ من التكامل القطاعي، ماذا يعني بهذا؟

أولا: حيث أن القطاع الفردي للاقتصادات الوطنية متشابكة فيما بينها بشكل عميق، ولهذا فان كل قطاع سيولد نزعة التكامل الاقتصادي في القطاعات الاخرى([1]).

ثانيا: نظرا للارتباط الوثيق بين الساسة والاقتصاد فان المجتمعات الصناعية المتطورة يكون فيها احتمال كبير أن التعاون الاقتصادي فيها يولد أيضا عاجلا أم أجال الحاجة إلى تعاون سياسي ثم تكامل سياسي. حيث أن هذا المنطق يعمل حتى في حالة غياب أي مبادرات سياسية تقود إلى التكامل.

الفرع الثاني: الانتشار السياسي

هذا الشكل من الانتشار هو فكرة جديدة قدمها هاس، أكد على أن التكامل الفوق قومي يسبب عملية التعليم حيث تكون فيه الاستراتيجيات المسطرة للجماعات المجتمعية مثل الجمعيات، اتحاد التجار، والاحزاب تصبح موجهة أكثر نحو المستوى الفوق قومي. كما أن الولاء السياسي وتوقعات الربح السياسي والاقتصادي تنتقل إلى الاعلى، وفي نفس الوقت فإن الجماعات المنظمة على المستوى الوطني ستتوحد مع نظيراتها في الدول الاخرى، وتقوم بهذا لكي تؤثر في عملية ممارسة السلطات الفوق– قومية لسلطاتها، ترقية المصالح المشتركة وتامين الموارد، لان الحكومات الوطنية تابعة إلى دعم الجماعات المجتمعية، فإنها ستقبل بالتخلي عن السيادة لفائدة التكامل الفوق قومي المتنامي، القوة المتنامية للهيئات الفوق قومية والحسابات العقالنية للمنفعة كالهما من طرف الجماعات المجتمعية والفواعل الحكومية تابعين لبعضهم يخلقون زخم كبير باتجاه التكامل([2]).

[1] - Ibid, p 95.
[2] - Ibid, p 95.

الفرع الثالث: الانتشار المزروع

يقوم هذا النوع من الانتشار على نشاطات الهيئات الفوق قومية مثل السلطات العليا مثل مجموعة الفحم والحديد، والمجموعة الاقتصادية الاروبية .EEC هذه الهيئات لها مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنها من تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي مثل المنظمة الفوق قومية للجماعة المجتمعية، الوساطة بين الدول، ووضع مجموعة صفقات مشتركة.

أكد الكتاب الوظيفيون على انه من خالل توفير دعم للمنظمات وللقرارات، فان الهيئات الفوق قومية ستتحفز من اجل تعزيز التكامل العابر للحدود بين الجماعات المجتمعية، وفي نفس الوقت تقوم هي بدورها بتعزيز وعادة توجيه الولاءات المتأخرة وتحقيق التوقعات.

ثانيا: يرى الوظيفيون الجدد أن الهيئات والمؤسسات الفوق قومية تلعب دور مهم في مفاوضات الحلول الوسطية. حيث أن المفاوضات الدولية أيضا تتخللها عراقيل وصعوبات من اجل إيجاد حلول مساومة ممكنة.

الشيء الجوهري بالنسبة للوظيفيون الجدد المتعلق بميكانيزم الانتشار، هو ليس فقط الاتصال بين أفراد القطاع الاقتصادي فحسب، لكن يشمل أيضا التوقعات المتغيرة للجماعات المجتمعية، ونشاطات البيروقراطيات الفوق قومية التي تلعب دور مهم. يمكن اعتبار العوامل الثالثة السابقة قوة متبادلة معتبرة، حيث أن النزاع سيكون حله سريعا عن طريق المستوى الاعلى والمصالح المشتركة.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة إلى الوظيفية الجديدة

الحقيقة أن الوظيفية الجديدة قد كانت لها نقاط قوة ونقاط ضعف من خلال إسهاماتها، تكمن قوتها في أنها استطاعت أن تو اكب العملية التكاملية الاروبية. واستطاعت أن تنظر لبعض التنظيم المؤسساتي وبعض المراحل والتطورات في التكامل كان أيضا إطار نظري مثمر عبر عن العقد الاول من التجربة الاروبية. لكن هذا لم يعد كاف خاصة إذا تعلق الامر بالتكامل بصفة عامة وكعملية مستمرة.

وبالتركيز على عملية التكامل الاروبي، هو أيضا ضعف للوظيفية الجديدة ألنها لم تعمل إطلاقا لتحرير نفسها من نقطة البداية الامبريقية لدول غرب أوروبا، ولم تتمكن من إيجاد نظرية عامة وكاملة حول التكامل الاقليمي.

_**الانتشار**: كما أن عنصر االنتشار الذي تطرقت إليه ودوره في تشكيل المجموعة غير واضح وغير مفهوم.

_**التطور النظري** لم يواكب التكامل في مناطق مختلفة من العالم، ولهذا بقدر إهمالها لمتغيرات التكامل في مناطق أخرى من العالم بقدر ماكان مفهومها غير واضح.

_بعد إبعاد نقاشات الوظيفية الاصلية في السبعينات، لم تعد للوظيفية الجديدة حيوية في مجال "الدراسات الاقليمية المقارنة"، هذا عادى إلى تحول جديد في الانتقال من "النظريات الكبرى" إلى "نظريات المدى المتوسط"، هذا النهج الذي استخدم في باقي نظريات العلاقات الدولية والعلوم السياسية.

_رغم التقدير للمجهودات التي جاءت بها الوظيفية الجديدة، فان أفكارها ذات طابع ليبرالي مابين حكوماتي.

_الوظيفية الجديدة قللت من دور الدول األعضاء في التأثير على عملية التكامل، كما لها نظرة غير واقعية كيف تتشكل مصالحها([1]).

_أقر متراني بصعوبة فصل المجال السياسي على الاقتصادي.

_كما أن الوظيفية الجديدة قد اهتمت ببعض العوائق التي يمكن أن تعيق الانتشار، وقد اختبرت قضايا مثل التنشئة والتعليم التعاوني بين النخب السياسية مؤكدين على قدرة رجال الاعمال والخبراء التقنيين في وضع إجماع حول إيجاد حلول للمشاكل المشتركة([2]).

المبحث الرابع: التكامل من منظور كارل دوتش Deutch Karl

نظرا للاهمية البالغة لتجارب التكامل الاقليمية تعددت الاهتمامات والاطروحات حول هذا المجال من زوايا متعددة أيضا كذلك نجد أن النمو المستمر للتجربة الاوربية جعل المفكرين يبحثون أكثر في سبل المحافظة على هذه التجربة ومحاولة إبراز جوانب القوة والضعف فيها، ومحاولة إعطاء أهم الخطوات والسيناريوهات لجعل مثل هذه التجارب التكاملية ناجحة والوصول إلى هدفها الاساس وهو الاندماج وتخطي رهان الامن.

[1] - Schieder & Spindler, Op Cit, p 99.
[2] - Martin Griffiths, Op Cit, p 126

المطلب الاول: مفهوم نظرية التكامل عند دوتش

تعتبر النظرية الاتصالية أحد أبرز النظريات التي قدمت إسهاما شرحت وحللت فيه واقع التكامل، تستند نظرية الاتصالات إلى الجهود التي قدمها البروفيسور كارل دوتش في العديد من الكتابات وخاصة منها كتابه الشهير"تحليل العلاقات الدولية" سنوات الخمسينات قام كارل دوتش وزملاؤه ببحوث مكثفة حول إيجاد وسيلة تحد أو تقضي على الحروب في مجال جغرافي وفترة تاريخية محددة من خلال تشكل جماعات الامن([1]).

يرى أن التكامل هو عبارةٍ عن خلق كٍل واحدٍ من عدة اجزاء، أي تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضها البعض إلى مكونات نظام متماسك ويضيف أن الخاصية الاساسية لاي نظام هي عبارة عن درجة مهمة من الترابط والتماسك في الاجزاء التي يتكون منها وينحصر الترابط أكثر في أنه إذا حدث تغيير في أحد الاجزاء سوف يولد تغييرا في الاخر يمكن التنبؤ به وهذا ما يعد نظاما متكاملا.

.التكامل حسب دويتش هو عبارة عن عالقة بين وحدات، وفيها تعتمد هذه الوحدات على بعضها البعض وتخلق سويا خاصيات لنظام ال يمكن أن تجده عند كل وحدة بمفردها، مصطلح التكامل السياسي حسب دويتش يعني "ضم ممثلين سياسيين أو وحدات سياسية من قبيل الافراد أو الجماعات أو الهيئات البلدية أو الاقاليم أو البلاد، وذلك من ناحية سلوكها السياسي، فيتم في إطار التكامل السياسي تغيير سلوك هذه الوحدات أو المكونات في إطار الترابط والتكامل بين تلك الوحدات والاشخاص"([2]).

مجال التكامل شأنه شأن السلطة، يتكون من شعوب المناطق الجغرافية التي تتخللها عملية التكامل، كما أن التكامل لديه نطاق، حيث يشتمل على مجموع من النواحي، السلوك المختلفة التي تنطبق عليها هذه العالقة المتكاملة، أما ما يتعلق بالمدى في التكامل فإن دويتش يعتبر أن مجال التكامل يتكون من مدى المكافآت ونواحي الحرمان بالنسبة إلى الوحدات المكونة له، التي من خلالها يسعى إلى المحافظة على أجزاء الوحدات يشير كارل دويتش إلى أن المدى من ناحية المكافآت والعقوبات يختلف من منطقة لاخرى، كما أن النظام المتكامل له علاقة بالتماسك هذا الاخير يكون من اجل مقاومة الضغط والتحديات بحيث يعمل على المحاولة دون الوقوع في حالة اختلال التوازن، ويقاوم عمليات التفكك والانشقاق، كما

---

[1] - Laurie Nathan, "Domestic Instability and Security Communities", European Journal of International Relations, (Vol. 12 N.2, 2006). P 275.

[2]- كارل دو تش، تحليل العالقات الدولية، ترجمة محمود نافع، (القاهرة: المكتبة األنجلومصرية، 1982) ص213.

يعطي أمثلة من التاريخ، وفي هذا الشأن يستدل دويتش بمثال ايطاليا وألمانيا أثناء التوحد القومي لكل منها في القرن الـ19 ولم تنفصل الاقاليم رغم الحرب العالمية الاولى والثانية، يرى دويتش أن عناصر التحليل الاربعة وهي المجال أو النطاق، المدى، الوزن، أو التماسك، هذه العناصر تعتبر ضرورية للتميز بين أنواع المجتمعات السياسية([1]).

لقد استلهم كارل دويتش أفكاره من التاريخ السياسي والدبلوماسي من جهة، ومن واقع التجربة الاوربية في الخمسينات والستينات من جهة أخرى، وهو ما زاد من واقعية التصور الواقع المنطقي لصورة التكامل الاقليمي، بعد ذلك قام بدراسة معظم التجارب التكاملية السياسية في الماضي، ووقف عند أسباب قيامها تطورها، ونجاحها أو فشلها، كما تأثر دويتش في دراسته أيضا بالتجربة الفدرالية الامريكية التي كانت خصائصها ومميزاتها تختلف تماما عن التجربة الاوربية، كان كارل دوتش مهتما كثيرا بفكرة الامن عبر تطور المجتمعات البشرية، واهتم بعنصر الدين، التحالفات، الرأي العام، وسائل الاعلام والتكنولوجيا والتقدم الاجتماعي، تحسن وارتفاع مستوى المعيشة كمحرك للمجتمعات القومية، كما تطرق إلى فكرة التحالفات التي كانت قائمة من قبل وبعدها بفكرة الامن الجماعي وعصبة الامم باعتبارها جاءت من أجل إحالل الامن والسلم الدوليين، ناهيك عن تحليله لكل من النظام المؤسساتي للامم المتحدة والمنظمات السابقة لها من حيث وظائفها واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض.

يركز نموذج الاتصال عند دويتش على كمية المبادلالت Transactions بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا من غيره من المؤشرات، كما يقوم على الافتراض بأن درجة الانسجام بين الافراد يمكن أن تكون ملاحظة وتخضع للقياس بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم، وعن طريق التركيز على المبادلات بين وحدات مختلفة يمكن إبراز قياسات بالنظر إليها كمعايير تبلور واقع ودرجة تطور المسار التكاملي، ومن هنا برز لنا أن الطرح الاتصالي يحاول أن يركز على المبادالت والاتصال بين الشعوب في أبعاد مختلفة بعثات دبلوماسية، لقاءات، ندوات، محاضرات، تبادل الزيارات. من أجل زيادة الترابط بين الوحدات وصرف النظر عن الحرب والنزاعات والصراعات السياسية إلى خلق الاحساس بقيام شعور الجماعة الواحدة بينهم، هذا الشعور يتحول إلى توقع التغيير السلمي الذي يمر عبر قنوات الاتصال، مع العلم أن كارل دويتش قد استعان بنظرية النظم في تطوير نماذج التكامل. لقد ربط "كارل دويتش" بين أمن المجتمعات ونظم الاتصال والتفاعل بينها، حيث يرى أن

[1]- نفس المرجع السابق، ص214.

عنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الاجتماعية، وهو الذي يمكن الجماعات من التفكير والبحث والسلوك مع بعضها البعض وبالتالي يصبح على كل عالم اجتماعي أن يعمل على تفهم موضوع الاتصال([1]).

عنصر الاتصال يؤدي إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية وهذه الحالة تعتمد في الحقيقة على تاريخ الاتصال بين الافراد، كما أن النظام السياسي يكون ناجحا عند دوتش إذا استطاع تجديد وتشفير المعلومات الجديدة في شعارات أو رموز مناسبة تم العمل على تخزين هذه الشعارات في ذاكرة الافراد ثم إعادة تشكيل المعلومات المختزنة في نماذج جديدة لم تكن موجودة لحظة دخول المعلومة، ومن هنا يكون بناء الوحدات السياسية يعتمد على تدفق الاتصال داخل الوحدة من جهة وبين الوحدات والعالم الخارجي من جهة ثانية، أما ما يتعلق بالربط واالتصال بين الافراد، فيرى دوتش أن الدول ما هي إلا حشود من الافراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها، كما تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها.

تطرق كارل دوتش بعمق إلى مسألة التكامل السياسي بين الدول وذلك لهدف الاستفادة من خبرات الماضي خاصة ما تعلق بالاندماج الذي يتعدى الحدود القومية، وهذا من أجل توفير عالج أفضل للمشاكل المماثلة التي ستواجهها حاليا، فدرس كارل دوتش حوالي عشرة تجارب تكاملية، وخلص إلى أن المهام الرئيسية للاندماج يمكن تحديدها كما يلي([2]):

_المحافظة على المهام ذات الاغراض المختلفة.

_التوصل إلى قدرات أكبر.

_إنجاز بعض المهام المحددة.

_اكتساب صورة ذاتية جديدة و شخصية تلعب دورا جديدا.

---

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص275.
[2]- كارل دوتش، مرجع سابق،ص 253.

توصل دويتش من خلال دراسته حول منطقة شمال الاطلسي أو حكومة العالم الاتحادية إلى أن هناك علاقة بين التفكك على المستوى الداخلي والدولي، ويطرح لنا دويتش نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات وكل أنموذج له شروط خاصة به.

المطلب الثاني: الامن الموحد

النموذج الاول يتمثل في الامن الموحد، حيث تصبح مجموعة من الوحدات إلى وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة مثل الولايات المتحدة الامريكية، أما النموذج الثاني هو الامن التعددي حيث يترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج، ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

حدد كارل دويتش شروطا لنجاح التكامل في هذا النموذج وربطها بالخلفيات السائدة داخل الوحدات السياسية وهذه الشروط هي([1]):

_التوازن المشترك في القيم الاساسية للسلوك السياسي.

_ طريقة جذابة ومميزة للحياة– نمط حياة متميز.

_توقعات لعلاقات اقتصادية أقوى ومنافع مشتركة.

_ زيادة ملموسة في القدرات السياسية والادارية لبعض الوحدات المشتركة على الاقل.

_ نمو اقتصادي متفوق لبعض الوحدات المشتركة على الاقل لبعض الوحدات المشاركة وتطور ما يسمى بالمنطقة المركز.

_حلقات الاتصال الاجتماعي يجب أن لا تنقطع سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة.

_ زيادة اتساع قاعدة النخب السياسية.

_تعبئة الافراد خاصة من فئة العاملين في المجال السياسي.

---

[1]- نفس **المرجع السابق**، ص254.

_تعدد جوانب الاتصال والتكامل بين الاطراف والافراد.

_تكرار حدوث تبادل للمواقف الجماعية بين الوحدات السياسية.

_تنوع مجال االقتصاديات والعمليات التجارية المشتركة.

_التنبؤات السلوكية العامة.

يرى دوتش أن هذه الشروط في مجموعها توفر البيئة الاجتماعية، الاقتصادية، والسيكولوجية الملائمة للظروف السياسية السائدة في مجتمع الامن الموحد المندمج وهذه الشروط تزيد من استعداد الطبقات السياسية وقدرتها على قبول وتأييد المؤسسات الحكومية العامة، تقسيم الولاء السياسي العام لهذه المؤسسات والمحافظة على المجتمع المندمج، إدارة هذه المؤسسات بعناية كافية مشتركة، بما في ذلك الاستجابة إلى طلبات واحتياجات كل الوحدات المشتركة.

رغم هذا فإن مجتمع الامن الموحد عرف في كثير من الاحيان مشاكل نتيجة قيام نزاع مدني داخله، أو انسحاب الوحدات المشتركة، وقد تؤدي بعض الظروف كذلك إلى انهيار مثل هذه المجتمعات ونذكر منها([1]):

_ زيادة في الاعباء الاقتصادية والعسكرية والسياسية المفرطة.

_ فوق طاقة هذه المجتمعات وخاصة إذا كانت في مراحل متقدمة.

_زيادة الفوارق الاقليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واللغوية والاثنية تسهم في فشل المجتمع.

_النخفاض الخطير في القدرات السياسية والادارية للحكومة.

_انغلاق الطبقة السياسية على نفسها وكذلك فشل الطبقة السياسية في القيام بإصلاحات سياسية في وقتها التي يطالب بها الشعب.

[1]- نفس المرجع السابق،ص255.

المطلب الثالث: مجتمع الامن المتعدد

يرى كارل دويتش أن إقامة هذه المجتمعات والمحافظة عليها أكثر سهولة وبالتالي فإنها وسيلة أكثر فاعلية في المحافظة على السلام بين أعضائها وهي بحاجة إلى ثلاث شروط أساسية لوجودها([1]).

_ التوافق بين القيم السياسية الرئيسية.

_ قدرة الحكومة والطبقة السياسية في الدول الاعضاء على الاستجابة إلى طلبات واحتياجات بعضها البعض بسرعة وكفاية دون اللجوء إلى استخدام العنف.

_ التنبؤ والاستجابة المشتركة بنواحي السلوك السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للدول المشتركة. وذلك دون اللجوء إلى وسائل العنف حيث تمتنع عن تسوية منازعاتها عن طريق الحرب بل بالطرق السلمية.

ترتكز عملية الادماج عند كارل دوتش على طريق مسار طويل مليء بالتحديات فكلا التصنيفين تواجههما تحديات كبيرة، و اضافة إلى كل ما سبق، يرى كارل دويتش أن عملية الاندماج في كثير من الاحيان تبدأ حول قلب منطقة من المناطق تكون هذه المنطقة أكثر قوة وتطورا وجاذبية في الكثير من النواحي مثل ما كان الشأن لبروسيا في توحيد ألمانيا، وكذلك واليات فرجينيا ماساشوستس، بنسلفانيا بالنسبة للمستعمرات الثالثة عشر في الولايات المتحدة الامريكية، يرى دوتش أن الاندماج بدأ بنمو مجتمعات اللاحرب من الناحية السيكولوجية مثل حالة دول الولايات المتحدة الامريكية والمقاطعات السويسرية في القرن السادس عشرة، والمقاطعات الالمانية منذ نصف القرن التاسع عشر، وكذلك بالنسبة للدول الاوربية منذ الخمسينات من القرن العشرين.

في إطار التخوفات من تراجع عملية الاندماج، يكون عنصر التكيف هو الحل الامثل لمثل تلك التجارب، والتكيف يعني الاندماج الجزئي حيث تقوم الحكومات المشتركة في االندماج بتسليم بعض المهام المحددة إلى هيئة عامة ولكن هذه المهام ليست على درجة كبيرة من الاهمية، ولهذا بعد الاندماج الجزئي سيتم الاندماج الكلي خطوة – خطوة مثل ما حدث مع الاقاليم السويسرية والاتحاد البريطاني مع بلا

---

[1]- نفس المرجع، ص277.

الغال، والاتحاد البريطاني مع اسكتلندا، والشيء الذي يحسب الاندماج الجزئي هو أنه يتجنب مخاطر االندماج الشامل أو يمنح الوقت الاطول للشعب وللسلطات السياسية للالمام تدريجيا باندماج أكثر شمولا واستقرارا ونفعا.

كما يرى كارل دوتش أن الاندماج يكون مجرد نظرية بعدها يتحول إلى قوة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون المسائل المتعلقة بالتكامل واضحة للنخب السياسية وكذلك لعدد كبير من الافراد، كما أن هذه التجارب وجب عليها أن تخلق مزاج حياة جديد ما يجعل الشيء القادم المتوقع أفضل، وكذلك لمحو صفحات الماضي أو امتحانه بتحدي خارجي، وهذا من أجل تقديم مبادرة مشتركة جديدة، ثالثا يجب أن يعتلي جيل جديد المسرح السياسي([1]).

يضيف كارل دوتش أن أكثر الوسائل فاعلية في عملية التكامل هي التأييد الشعبي إلى أوسع نطاق، أما الوسيلة الثانية هي قبول التعدد أي القبول والاعتراف بسيادة الدول واستقلاليتها في الاندماج حتى فترات معينة دون أن نغفل دور الدعاية في العملية التكاملية رغم أن دورها يكون في الصف الثاني.

من كل هذا نلاحظ أن دوتش أعطى تحليلا معمقا للاندماج الاقليمي انطلاقا من استنباط العبر من التجارب التاريخية السابقة فكان اهتمامه وشغله حول كيفية تحقيق الامن والمحافظة عليه، و أن الدولة لا تمتلك ضمانات من خلال العلاقات السلمية التي تربطها مع الغير، والتي تجعلها بمعزل عن الحرب والعدوان معها لفترة طويلة، حيث أن غياب تلك المظاهر في فترة محدد قد يعود إلى توازن القوى أو أي حركية لا ترتبط بجماعات الامن التي تقوم أساسا على المستوى العالي من الثقة المتبادلة، والهوية الجماعية، والحس المشترك للجماعة، إضافة إلى أن الاضطراب الداخلي المتمثل في تصاعد العنف يمنع من ظهور جماعات الامن وهذا من حيث انه يولد التوتر بين الدول، يمنع من بناء الثقة وتشكيل الهوية المشتركة بين الدول. كما يؤدي إلى العنف عبر الحدود.

المبحث الخامس: التكامل من منظور ايتزيوني :Itizioni

يعتبر اتزيوني من الباحثين المهمين في مجال التكامل والاندماج، وقد تناول الموضوع من وجهة نظره خاصة.

1- نفس المرجع السابق، ص265.

المطلب الاول: مفهوم التكامل عند اتزيوني

اختلف اتزيوني عن كارل دويتش في زاوية تناول وجهة التكامل، فإن كان كارل دويتش ركز على التكامل الوظيفي داخل الدول فنجد أن اتزيوني ركز في أطروحاته في التكامل على الوحدة السياسية بين عدة دول ورأى أن مبادرات التكامل البد لها أن تدرس من عدة زوايا للوقوف على حقيقتها.

المطلب الثاني: "الوحدة" أساس التكامل

لعطاء بعد عملي من اجل بلوغ معرفة دقيقة حول كيفية توحد الكيانات السياسية وجب طرح أربع أسئلة جوهرية:

_ما هي الظروف التي ولدت فيها مبادرة الوحدة.

_ ما هي القوى التي توجه تطور الوحدة.

_ ما هو النهج الذي تسلكه الوحدة.

_ ما هو وضع النظام بعد انتهاء عملية التوحيد، النظام لحالة القائمة بعد التوحيد.

.إن الهدف الذي رمى إليه اتزيوني من أسئلته هو تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها وذلك لبناء نموذج تكاملي وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستندا أربع مراحل، اعتمد اتزيوني في بحثه على دراسة حالات معينة لفهم حالات الاندماج السياسي تمثلت في اتحاد غرب الانديز.

المطلب الثالث: مراحل التكامل عند اتزيوني

يرى اتزيوني في أنه لكي يحدث التكامل البد من وجود اعتماد متبادل بين الاطراف في قطاعات معينة، وهنا يتطرق إلى مراحل التكامل وهي:

المرحلة الاولى: تتمثل في مرحلة ما قبل الوحدة حيث تبدأ قطاعات التكامل في الاتساع داخل الدولة الواحدة وذلك من خالل المبادلات المكثفة، كما أن النخب الخارجية تلعب في هذه المرحلة الدور الرئيسي في عملية التوحيد حيث أنها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة.

المرحلة الثانية: تبرز فيها قوى التوحيد التي قد تكون لها طبيعة قصريه أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية، القصرية تتمثل في الجيش والشرطة، أما النفعية فتكون الجوانب الاقتصادية والامكانات الفنية والادارية، أما ما يتعلق بقوى التوحيد أو الهوية الاجتماعية تتمثل في الطقوس والشارات والقيم التي يمكن أن تستغلها في الاندماج، وفي هذه الحالة فإن النخبة داخل النظام تكون هي الدافع الرئيسي في التوحيد وليست النخبة الخارجية، ويطلق اتزيوني على حالة سيطرة النخبة الداخلية على النظام بدال من النخبة الخارجية بمصطلح التذويب.

المرحلة الثالثة: تظهر مع تزايد تدفق السلع والافراد والاتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى، هنا يكمن التداخل مع نظرية كارل دويتش في الاتصالات و الوظيفية عند أرنست هاس.

المرحلة الرابعة: فتسمى مرحلة الانتهاء حيث يكون الاتحاد قد انتشر في كل القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية، أي تكون المراحل الثلاثة السابقة قد انتهت، وأن النتائج تختلف من حيث مستويات التوحيد، من حيث الانتشار والتوسع

لقد اهتم اتزيوني بالعامل السياسي في التكامل خاصة من جانب النخب التي هي الرأس الذي يدير الوحدات، واستخلص من دراسته أن الاتحادات ذات النخب القليلة العدد تكون أوفر حظا للنجاح، عكس التي تظم العديد تكون فرص خلق المشكلات أكبر، كما أن المساواة بين الاعضاء تكون لها دور فعال في نجاح العملية التكاملية وأرجع فشل الجمهورية العربية إلى أن النخبة كانت غير فاعلة إذ أن مصر لم تكن تمتلك الرغبة ولا مقومات الاتحاد.

توصل اتزيوني إلى أن الاتحادات الفاعلة أو الناجحة هي المحكومة بالنخبة النظام لا بالنخبة الفرد[1]، وفي مقارنة للحالات الاربعة السابقة، خلص اتزيوني إلى أن التجربة التكاملية الاوربية هي النموذج الاكثر تقدما في المستوى والنطاق التكاملي من النماذج الاخرى، في حين يعود سبب فشل النماذج الاخرى إلى عجزها في مقومات القوة سواءا القصرية أو النفعية أو مقومات الهوية الاجتماعية، وقد وضع فرضية مفادها أنه كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخب أكبر أو كلما تدعمت الهوية الاجتماعية

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص282.

للاتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكثر، وهذا ما أسهم في تدعيم شخصية المجموعة الاوربية من حيث عنصر الدين، القيم، الروح القومية، وهذا ما أدى إلى توسيع نشاط السوق.

في حالة تجربة دول غرب النديز، يرى اتزيوني أن الاتحاد لم يتحكم في موضوع المنفعة أو حتى توزيع القوة بين الاطراف، وهو ما دفع بالدولتين الاكبر في الاتحاد جاميكا وترينيداد المعارضة، كما لم يهمل اتزيوني عجز طرق القسر أو الاكراه حيث أن فقدان هذا العنصر سيعجل حتما في التفكك.

أما ما يتعلق بعنصر الاتصال، فقد دعم اتزيوني هذا العامل وألح على ضرورته في تطور الوحدة، فدول الانديز كانت تفتقد لعنصر الاتصال، كم أن الجمهورية العربية كانت قد شهدت عنصر الاتصال، في حين أن الدول الاوربية كانت قنوات الاتصال لديها فعالة وسريعة، وأعطت عنصر الاتصال في أبعاده المختلفة من أعلى ألسفل، واتصال أفقي اهتماما بالغا باعتباره أهم شرط للاستجابة الملائمة.

خلص اتزيوني إلى أن الجهود التوحيدية للدول النامية هي أقل احتمالا للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة، إذ تتسم الدول المتخلفة بانتشار الامية على نطاق واسع، وافق ضيق ونقص في المهارات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو الاندماج الاقليمي

يعد توزيع المنافع أو مكافئة الاطراف من العوامل المهمة لدفع النجاح إلى حده الاعلى، لانه يساعد في اتساع دائرة التأييد، حيث يصبح لدى الاطراف منافع مكتسبة تسهم في تصليب مواقعها عند مواجهة الاتحاد لاي أزمات.

لقد آمن اتزيوني مثلما آمن أرنست هاس ودافيد متراني من قبل على أن التكامل يتم عن طريق مراحل، تبدأ المجتمعات الفرعية في البداية بعدم التجانس والتصارع ثم تنتقل إلى مرحلة بناء مجتمع سياسي جديد حتى تصل الى ربط المجتمعات السياسية ببعضها إلى أن يتبلور مجتمع سياسي جديد يحل محل المجتمعات القديمة، كما رأى أن الوحدة الاقليمية كمسألة حاسمة للوحدة على المستوى العالمي، حيث أنه كذلك اعتمد على البحوث التجريبية في بناء أنموذج للتكامل، معتمدا على منهج التحليل المقارن سواء في التجارب الفاشلة أو الناجحة وفي مناطق مختلفة من العالم.

وفي هذا الصدد نذكر أيضا إسهام الباحث ليدنبيرغ Lindberg أكثر من ارنست هاسّ الذي ألح على فكرة أن بعض الشروط يجب أن تسود قبل أن تحدث عملية التكامل، يجب أن تكون هناك مؤسسات

مركزية، المؤسسات يجب أن يكون لها القدرة على بدأ عمليات اجتماعية واقتصادية، كما أن المهام الموكلة للمؤسسات يجب أن تكون "توسعية"، توجه إلى تطور ما، أما الدول المشاركة يجب أن ترى التطابق بين مصالحها ومصالح أولئك الذين يشاركونهم في المشاريع([1]).

[1] - - René Schwok, Théories de L'Intégration Européenne, (Paris: Montchrestien, 2005). P 61.

نتائج الفصل الاول:

يتناول هذا الفصل مجموعة من الطروحات والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التكامل الاقليمي، محاولة إيجاد العوامل التي تؤدي إلى التكامل، والعملية السياسية المناسبة لعملية التكامل، ونظرا لأهمية موضوع التكامل والاندماج في العلاقات الدولية، فقد كان دائما محل اهتمام الكثير من الباحثين الاكاديميين والساسة على حد سواء، وهذا يرجع بالأساس إلى أهمية التكامل في السياسة الدولية والعلاقات الدولية لا لشيء إلا لانه يتعلق بجوهر الحياة الانسانية وهو تحقيق السلام والمحافظة عليه من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بالعامل الاقتصادي الذي هو المحرك الرئيسي لعملية التكامل والسعي لتحقيق رفاهية الشعوب المادية، ولهذا نجد أن العديد من المفكرين جاؤوا بأفكارهم حول التكامل الاقليمي من زوايا مختلفة فتعددت الاطروحات، منها ما هي سياسية أو فوقية مثل الفدرالية، ومنها ما هي اقتصادية مثل الوظيفية التقليدية، ومنها ما تجمع بين السياسة والاقتصاد كالوظيفية الجديدة التي جاء بها ارنست هاس، ومنها ما تطرقت إلى أبعاد أخرى مثل تحليل كارل دوتش واتزيوني، حيث أن جل تلك الجهود الفكرية درست التكامل بشكل واقعي ومعمق مستعملة في ذلك المناهج العلمية المختلفة كالتحليل المقارن، الاحصائي دراسات حالات مختلفة من نماذج مختلفة وهذا من أجل بناء نموذج نظري يمكن أن تحتذى به الدول لبناء تكتلات إقليمية قوية، أو على الاقل التوصل إلى إحلال الامن والسلم، لكن الملاحظ في الواقع العملي أن التكتلات الاقليمية اليوم لا تزال تختلف في المستويات والاحجام، ودرجة الفعالية حسب طبيعة كل تكتل، كما أنه يمكن اعتبار هذه الطروحات المختلفة مهمة جدا في وقتنا الحالي من أجل فهم طبيعة، والاهداف، ومستوى التكامل الاقليمي، وأداء التكتلات الاقليمية وطبيعتها.

الفصل الثاني:

رابطة دول جنوب شرق آسيا

"النشأة والتطور والمهام"

تمهيد:

يتمحور هذا الفصل في دراسة حول الخلفية التاريخية لتأسيس رابطة دول جنوب شرق أسيا The association of south-east asian nations والظروف الدولية والإقليمية التي ساهمت في تشكيلها وتطورها والتي تساعدنا في معرفة فهم هذه التجربة التكاملية من خلال وضعها في سياقها التاريخي وتحديد الفواعل والمتغيرات التي شكلت فارقا رئيسيا جعل من تجربة الأسيان نموذجا مختلفا عن التجارب التكاملية الأخرى في العالم. الى جانب ذلك كان لابد من إبراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي تميزها عن مناطق أخرى من العالم خصوصا إذا أدركنا التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية التي كانت تواجه الدول الأسيوية عموما كمشاكل فترة مابعد الإستعمار و التدخل الأجنبي وضعف الإقتصاد والتعليم وغياب البنى التحتية وتفشي الفقر وتخلف في الأنظمة المصرفية والإقتصادية ناهيك عن المشاكل السياسية التي كانت أكبر العقبات للتطور الإقتصادي والإجتماعي والرفاه للشعوب.

في ذات السياق سنحاول معرفة البنية التأسيسية والتنظيمية والمؤسساتية للرابطة ومهاهما ووظائفها التي جعلتها تزداد فاعلية خصوصا في الجانب الإقتصادي والتنسيق بين الدول والأجهزة الحكومية التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى، وكذا الدول القريبة إقليميا لها والبعيدة وهذا انطلاقا من المواثيق التأسيسية والإتفاقيات المعمول بها بين الدول الأعضاء داخل رابطة دول جنوب شرق أسيا.

الخريطة رقم1: دول رابطة جنوب شرق أسيا

Source : https://www.almrsal.com/post/231464.

المبحث الأول: قيام منظمة الأسيان.

المتغيرات الدولية التي كانت يشهدها العالم في أثناء الحرب الباردة ساهم بشكل كبير في توجه الدول من مختلف مناطق العالم نحو الإقليمية بتأسيس تكتلات جديدة تكون مشابهة للإتحاد الأوربي وكذا أقاليم جديدة ترمز الى منطقة جغرافية محددة وهو الحال الذي وقع في قارة أسيا مع منطقة جنوب شرق أسيا من التي عرفت بروز منظمة الأسيان أو رابطة دول جنوب شرق أسيا كألية جديدة للتعاون والتقارب والتحاور والتشارك والتنسيق بين أعضائه في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية وصولا للإتحاد والتكامل خصوصا في وجود مصالح مشتركة وتحديات مختلفة ستساهم بشكل مباشر في تعزيز أواصر العمل المشترك. ومن هذا المنطلق جاء المبحث الأول الذي سوف نتطرق فيه الى الإطار التاريخي الذي نشأت فيه الرابطة وأبرز تطوراتها خصوصا باعتبارها قد ولدت في عز الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، متى تم تأسيس تكتل الأسيان وكيف كان ذلك؟ ومن هم الدول الأعضاء؟ وماهي المبادئ التي تقوم عليها الرابطة؟

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة رابطة دول جنوب شرق أسيا.

تضم منطقة جنوب شرق أسيا عشرة دول هي :أندونيسيا، سلطنة بروناي، دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، كمبوديا، لاووس، ماليزيا، ميانمار. تتميز هذه الدول بمجموعة من الخصائص أهمها: غنية بالموارد الطبيعية بالأخص في مجال الغابات والمعادن كالنحاس والقصدير والذهب وموارد الطاقة كالبترول والغاز وموارد الصيد البحري فضلا عن المجال الزراعي المتميز فيها كونها تقع في نطاق مناخي يسمح لها من الإستفادة بشكل هائل من الأمطار الموسمية.

كما تتميز المنطقة بتفاوت كبير بينها في المساحة وعدد السكان وكذا في دخل الأفراد وتعدد الأصول العرقية والأديان والخصوصيات الإجتماعية والثقافية واختلاف اللغات والقوى الإستعمارية التي احتلت المنطقة إبان مرحلة الإستعمار. في ذات السياق شهدت منطقة جنوب شرق أسيا صراعات عنيفة خلال فترة الحرب الباردة وذلك راجع الى الخلافات العقائدية والنزاعات العرقية التي دفعتها الى التجند والإستعداد لأي تهديدات تمس أمنها القومي من خلال زيادة في ميزانيات التسلح ومشتريات الدفاع وأيضا اعتمادها بشكل كبير على القوى الخارجية لتوفير امنها والمساعدات المالية وغيرها.

من جهة أخرى لابد من فهم تاريخ الدول وماضيها لكي تتضح العديد من النقاط الموجودة في الرابطة، حيث أن هذه الدول في فترة ماقبل الإستعمار كانت تشهد انقسامات كثيرة مما ساعد العديد من الدول والقوى الخارجية للتدخل والتأثير على الشأن الداخلي لدول المنطقة إذ أن التأثير الثقافي الهندي والصيني واضح بقوة وهو مانعكس على خصوصياتها كما أن التواجد والنفوذ الياباني قبل الحرب العالمية الثانية جعل منها بمثابة القوة الرائدة في المنطقة، بعدها تغيرت قواعد اللعبة والنفوذ بدخول الإستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية مما زاد من انقسام دول جنوب شرق أسيا داخليا وسبب صراعات جديدة من خلال سعي كل قوى الى توجيه هذه الدول نحو مبادئها ومصالحها وأيديولوجيتها.

لقد برز مصطلح "جنوب شرق أسيا" إبان الحرب العالمية الثانية بقيادة اللورد البريطاني "لويس مونباتن Luis Mounbatten"، حيث واصلت دول المنطقة في التحرر من الاستعمار بعد الاستعمار الفرنسي والهولندي لتحقق العديد منها الإستقلال بعد كفاح طويل لتنتصر اندونيسيا وتنال استقلالها عن هولندا سنة 1949، في حين اعلنت فيتنام الحرب على الاستعمار، كما بقيت دول الإقليم جنوب شرق أسيا تحت سيطرة المعسكر الشيوعي والرأسمالي بعدما نالت استقلالها، لكن القوى الإستعمارية سمح لدول المنطقة أن تدرك حقيقة الوضع الدولي في تلك الفترة وأنها مجرد فريسة تريد الدول الكبرى أن تستغل ضعفها، لقد كان هذا الإدراك قد لعب دورا كبيرا في بلورة فكرة الإقليمية بالنسبة لوعي دول رابطة جنوب شرق أسيا([1]).

قبل تأسيس رابطة جنوب شرق أسيا ظهرت عدة مبادرات مختلفة كان الهدف منها توحيد الاهداف والرؤى المشتركة غير أنها باءت جميعها بالفشل لسبب رئيسي وهي أنها كانت مرتبطة باقتراحات من طرف قوى خارجية التي سعت لجعل دول المنطقة مراكز نفوذ تابعة لها وتخدم مصالح الفواعل الخارجية مستغلة بذلك الضعف الإقتصادي والتشتت الداخلي والإنقسامات السياسية والصراعات الإثنية والقومية التي كانت السمة الأبرز في تلك المرحلة. وقد كان أبرز هذه المبادرات هي ماسمي بمنظمة اتفاقية جنوب شرق أسيا SEATO التي دعمتها ومولتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف توسيع شبكتها المعادية للمسكر الشيوعي في دول المنطقة والتي كان قد أعلن عنها في بانكوك سنة 1955 وتشكلت من دولة الفلبين وتايلندا غير انها كان مألها الفشل ليتم حلها سنة 1977([2]).

[1] - Shaun Narine,**Explaining Regionalism in Southeast Asia** .(London :Lynne Rienner publishers ,2002).p9.
[2] - Shaun Narine, Op Cit,p 10.

كما ظهرت مبادرة أخرى سميت باتفاقية الدفاع الإنجليزية –المالايانية Anglo–Malayan Defence Agreement في سنة 1957 وتشكلت من خمس دول وهي استراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، سنغافورة، بريطانيا. كما أسست ماكان يعرف برابطة جنوب شرق أسيا ASA التي كانت توجهاتها موالية للغرب في العاصمة بانكوك سنة 1961 وتشكلت من عدة هي: تايلندا، ماليزيا، الفلبين. وأيضا أسست المشروع الذي أطلق عليه اسم الملافيلاندو Maphilindo أي اختصارا بتسمية الدول الثلاث: ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا. سنة 1963 هذه المنظمة التي غلب عليها الطابع الإثني هي الأخرى فشلت ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى التدخل المباشر للصين في شؤونها الداخلية واختفت سريعا بعد التدخل الأندونيسي في ماليزيا ليستمر الصراع الأندونيسي الماليزي رغم توقف القتال سنة 1966. كل هذه التجارب التكاملية في منطقة جنوب شرق أسيا لم تنجح وذلك يعود بالأساس الى التبعية الخارجية حيث لعبت القوى الغربية دورا كبيرا فمثلا تجربة ال ASA شهدت هجوما عنيفا من قبل أندونيسيا بقيادة نظام الرئيس سوكارنو الذي كان مدعوما من المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والصين لتسقط هذه التجربة سريعا. في حين أن الخلافات والنزاعات بين دول الأسيان كان متواصل كالصدام بين الفلبين وماليزيا حول مسألة جزر "صباح" وكذلك دعم ماليزيا لجبهة "المورو" الإنفصالية في دولة الفلبين([1]).بالإضافة الى الصراع الحاد الذي كان قائما بين دول جنوب شرق أسيا نتيجة للتوتر البيني من جهة ومن جهة أخرى للتدخلات الأجنبية التي كانت تعصف بها وتعرقلها في بناء دول وانظمة سياسية واقتصادية قوية وماصاحبه من فشل في التجارب التكاملية السابقة مما جعل الدول المؤسسة لتكتل الأسيان تعيد التفكير بإرادة حقيقية وبتصور أكثر براغماتي في ضرورة بناء قوة إقليمية قادرة على تحقيق مطالب وطموحات شعوبها لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية متجاوزة بذلك الصراعات والحسابات الضيقة التي كانت قد أنهكت طاقاتها وقدراتها الهائلة الطبيعية والبشرية.

المطلب الثاني: نشأة الأسيان ومبادؤها.

1_ تأسيس الأسيان:

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في 8 أوت سنة 1967 في العاصمة التايلندية بانكوك وهي المعروفة باختصار باسم الآسيان و تعني بالانجليزية (The ASEAN

[1] - Gleen Hook and Ian Kearns, Subregionalism and world order .(london :MacMillan Press Lts,1999)p.185.

(The Association of Southeast Asian Nations) بموجب إعلان بانكوك وهي تضم 10 دول تقع كلها في منطقة جنوب شرق أسيا، ضمت في بداية تأسيسها 5 دول هي: تايلند، أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين. ثم في يناير سنة 1984 انضمت بروناي، بعدها سنة 1995 انضمت فيتنام، ثم التحقت لاوس وميانمار سنة 1997، ثم انضمت كمبوديا سنة 1999، ويوجد مقر الرابطة بالعاصمة الأندونيسية جاكرتا، ويبلغ عدد سكان دول الرابطة مايفوق 655 مليون نسمة وفقا إحصائيات 2019، على مساحة تقدر بحوالي 4.5 مليون ك/مربع([1]).

بدأت الفكرة عندما توسطت تايلند للمصالحة بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا بسبب بعض النزاعات، وأثناء عقد اجتماع المصالحة رأت الدول ضرورة وجود تعاون إقليمي في ما بينها، إذ عرض رئيس وزراء تايلند "خومان" على رئيس وزراء إندونيسيا "آدم مالك" فكرة تشكيل منظمة للتعاون، ووافق مالك مترددا، وطلب التحدث مع حكومته قبل إعلان التطبيع مع ماليزيا.

وعليه بدأت تايلند تعد مشروع ميثاق للمؤسسة الجديدة، وأخذ إعداده بضعة أشهر، ثم دعت ماليزيا والفلبين وإندونيسيا إلى اجتماع في بانكوك، وأرسلت سنغافورة وزير خارجيتها "راجاراتنام" لدراسة مدى إمكانية انضمام البلاد إلى التشكيل الجديد([2]).

تم الإعلان عن قيام التكتل من خلال إجتماع من قبل خمس وزراء خارجية لكل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلند بعد ثلاث أيام من المشاورات وقع الاطراف على مايسمى "اتفاق بانكوك" في مبنى وزارة الخارجية بالعاصمة التايلندية بانكوك وهي بمثابة وثيقة تأسيس الأسيان، تحت شعار "رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد" وبذلك يكون العالم قد شهد ظهور تكتل إقليمي جديد، هذه الوثيقة التي كانت تبدو قصيرة و بسيطة مكونة من خمس مقالات فقط ستؤسس لبداية رابطة تكامل تعاوني إقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية وغيرها، وفي تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأن تكون الرابطة مفتوحة لمشاركة جميع الدول في منطقة جنوب شرق آسيا التي تلتزم بأهدافها ومبادئها ومقاصدها

---

[1] -Denis Lambert, « géopolitique de la chine »,paris :ellipses édition ,2009,p423.

[2]- رابطة دول جنوب شرق آسيا .. منظمة إقليمية لتعزيز الأمن والإقتصاد تأسست بقمصان رياضية، موقع الجزيرة الإعلامية، 2022/11/16، تاريخ الدخول للموقع: 2020/11/22:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/11/16/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8%D8%A9

وأعلن أن رابطة دول جنوب شرق آسيا تمثل "الإرادة الجماعية لدول جنوب شرق آسيا لربط نفسها ببعضها البعض في صداقة وتعاون، ومن خلال الجهود المشتركة والتضحيات، لتأمين شعوبها وللأجيال القادمة بركات السلام والحرية والازدهار"([1]).

كانت الظروف الدولية والإقليمية لتأسيس الأسيان مشحونة بالتوتر واللإستقرار في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وزيادة المخاوف الأمريكية والصراعات البينية بعد استقلال دول المنطقة كالصراع بين الفلبين و ماليزيا و التنافس التايلندي الفيتنامي في كمبودبا ولاوس، ناهيك عن الانقسامات و النزاعات الأثنية والدينية والثقافية في دول المنطقة.

لقد أدرك القادة المؤسسون أن لحظة التوجه نحو التعاون الإقليمي قد حان و لابد من وضع الخلافات جانبا من أجل مستقبل أفضل للمنطقة، وبهذا طرحت الفكرة كخيار وبديل قد يخفف من حدة حالة التشتت واختلاف وجهات النظر والضعف الداخلي التي كانت تعانيه وهو مايعني أن الإستمرار في هذا الإتجاه من التشرذم والإنقسام السياسي والعرقي والديني والإجتماعي لن يأتي بالفائدة على الدول والشعوب خصوصا في ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السيئة التي كانت تتفاقم في خضم حالة الإستقطاب الشديد و الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي فيما عرف بالحرب الباردة.

مشروع إطلاق وتأسيس رابطة دول جنوب شرق أسيا جاءت في ظل أوضاع ومتغيرات دولية معقدة، حيث شهدت المنطقة محاولات لإنشاء تكتلات إقليمية ذاتية خاصة بعد مؤتمر باندونغ سنة 1955 الذي كان يدعو الى تشجيع الإستقلال عن القوى الإستعمارية، وعلى الرغم أن البوادر الأولى لتشكيل التكتل تعود الى سنة 1961 في بانكوك بمبادرة من ماليزيا والفلبين وتايلند، كانت ذات طابع اقتصادي، ثقافي، اجتماعي، علمي، واداري لكنه مني بالفشل بسبب الصراع الذي كان قائما بين الفلبين وماليزيا وأيضا التوجه السياسي الغربي الذي شل عملها بسبب الخلافات بين دول المنطقة وذلك يعود أساسا الى الصراع بين الشيوعية والرأسمالية([2]). ثم بعده وقع الإنفصال بين سنغافورة عن ماليزيا عام 1965، مما أدى الى خلق توترات سياسية وأمنية بين دول المنطقة. وفي ظل صراعات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي عملت واشنطن على دعم وتشجيع دول جنوب شرق أسيا الى تشكيل التكتل والهدف من وراء ذلك هو محاصرة المد الشيوعي الصيني ومنعه من الإنتشار في دول جنوب شرق أسيا

[1]- موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/22:
https://asean.org/the-founding-of-asean/22301

[2] - Cecile Sepulchre, **<u>L'ASEAN :Carrefour du pacifique</u>**,(Paris :édition sudestasie, 1987).P11.

وذلك بحكم القرب الجغرافي مع الصين. في هذا الإطار سعت السلطات الأمريكية الى بناء نظام إقتصادي رأسمالي مبني على الأفكار الغربية وفق استراتيجية تخدم المصالح الأمريكية تحديدا من خلال إنشاء قطب إقليمي من دول المنطقة في شكل تكتل إقتصادي يكون قريب و موازي للنظام الرأسمالي من جهة يدفع عجلة التنمية في دول المنطقة ومن جهة أخرى تسوية الخلافات بين أعضائه، انطلاقا من أن التنمية الإقتصادية تمثل المدخل الطبيعي لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي للدول([1]).

يمكن القول أن الأوضاع الدولية خصوصا ماتعلق بالشأن السياسي والأمني التي سادت في تلك المرحلة لعبت دورا بارزا في بروز توجه في الدول المؤسسة للأسيان على أن الدافع الرئيسي وراء إنشائها يعود أساسا لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، وذلك نظرا لحاجة الدول لوضع حد للنزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية البينية التي شهدتها، وبالتالي كوسيلة استعملتها لإعادة بناء الدولة ونظامها السياسي والإقتصادي الذي لايكمن أن يتحقق من دون وجود استقرار أمني وسياسي، فالصراع الذي كان بين ماليزيا واندونيسيا في بداية الستينات كان عاملا مهما وحافزا لدول المنطقة ولأعضاء الأسيان فيما بعد لأن تعمل على استقرار الإقليم، في ذات السياق أن دور الرابطة في حلحلة الحرب الكمبودية هو دليل على إدراكها بمهامها في الجانب السياسي والدبلوماسي من دون الحاجة الى الرجوع للقوى العظمى في المنطقة وبالتالي إبعادها من التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الإقليمية فيما بينها، دون أن ننسى دور الصين التي حاولت أكثر من مرة فرض سيطرتها عليها الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خصوصا في مرحلة الحرب الكورية وحرب الفيتنام، وبذلك تكون شعوب ودول جنوب شرق أسيا دائما ماكانت تواجه مصيرها ومشاكلها وتحدياتها وحيدة وبإمكانيات محدودة ولقد كان مثال ذلك مجابهتها للصين في صراعها على الخط الحدودي بينها، أيضا رفضها ومقاومتها لخطة الولايات المتحدة الامريكية في إنشاء منظمة معاهدة جنوب شرق أسيا في سنة 1950([2]).

2- مبادئ منظمة الأسيان:

قامت المنظمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثلت على النحو التالي([3]):

---

[1]- شاهر جوهر،"رابطة امم جنوب شرق أسيا(الأسيان)"، 2010/12/14 تاريخ الدخول 2022/02/02:
https :9alam.com/community/threads/bxhth-xhul-rabt-dul-gnub-shrq-sia-alsian.23219

[2] - Gleen Hook and Ian Kearns, **Subregionalism and world order,Op Cit** ,p165.

[3]-- موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/22:
https://asean.org/the-founding-of-asean/22301

1-الاحترام المتبادل للإستقلال،السيادة، المساواة، الوحدة الوطنية والهوية الوطنية لكل دولة.

2-حق أي دولة في أن تبقى بعيدة عن أي تدخل خارجي، أو إكراه، او ردع.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4- التعايش السلمي وحل الخلافات والمشاكل الداخلية والبينية بطريقة سلمية.

5-التخلي عن التهديد واستخدام القوة ضد اي جهة أو دولة.

6-التعاون الفعال بين الدول.

المبحث الثاني: أهداف تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا وإطارها التنظيمي والمِؤسساتي.

المطلب الأول: أهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا.

1-أهداف الأسيان حسب إعلان " بانكوك 1967":

حسب الإعلان المؤسس لرابطة دول جنوب شرق أسيا لعام 1967 يحتوي على مجموعة من الأهداف والتصورات التي تطمح المجموعة أن تحققه وفق مراحل وخطوات تكون مدروسة، ففي الوقت التي رسمت فيه رؤيتها حول مستقبل المنظمة وهدفها المتمحور تحديدا بضمان أمن واستقرار وسلام المنطقة والدول الأعضاء والإبتعاد نهائيا عن كل أشكال العنف والإعتداء والقضاء على جميع مصادر التهديد والصراعات والنزاعات البينية وغيرها خصوصا بعد الدروس السابقة التي مرت بها في إطار الخلافات الأيديولوجية والحدودية وبالتالي جعل المنطقة أرضا للسلام والطمأنينة لشعوبها تنعم بخيراتها ومواردها الطبيعية وقدراتها البشرية وتتعاون فيما بينها في جميع المجالات لتحقيق آمالها في التنمية والتطور الإقتصادي والتكنولوجي والإجتماعي والثقافي، في هذا السياق جاء إعلان بانكوك بأهداف الرابطة على النحو التالي([1]):

---

[1]- موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/22: 22301/https://asean.org/the-founding-of-asean

_ العمل على تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي والتنمية الثقافية في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك من خلال دفع روح التكافؤ والمشاركة في جميع المجالات من أجل تعزيز قواعد المجتمع المزدهر الذي يسوده الأمن والسلام.

_ العمل على تعزيز وترقية السلام والإستقرار الإقليميين وذلك من خلال تطبيق واحترام مبادئ العدالة وحكم القانون في العلاقات الدولية وبين دول الإقليم الواحد، وكذا الإلتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتكثيف الجهود لحل الخلافات البينية داخل الإقليم بطرق سلمية ودبلوماسية والتخلي عن التهديد باستعمال القوة.

_ تعزيز التقدم الإجتماعي والتبادل الثقافي وتحسين المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء من خلال تشجيع التعاون الإقليمي والمعونة المتبادلة في مجالات البحث والتدريب واليد العاملية المؤهلة في مختلف المجالات الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية والعلمية والإدارية التي تهم الدول.

_ تقديم المعونة والتسهيلات في مجالات البحث والتدريب للدول الأعضاء في ميادين مختلفة كالتقنية و الدراسة و الإدارة والتسيير..الخ.

_ التعاون بشكل فعال بين الدول الاعضاء في المجالات والأنشطة الزراعية والصناعية والعمل على توسيع التجارة فيما بينها، بما في ذلك إمدادات السلع على المستوى الدولي وتحسين تسهيلات النقل والإتصالات بما يحقق زيادة في النمو الإقتصادي والمبادلات التجارية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية.

_ العمل على تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

_ إقامة علاقات تعاونية وثيقة ونافعة مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تحمل نفس الأهداف، واستطلاع كل سبل تعزيز العلاقات فيما بين دول الإقليم.

كملاحظة عامة يمكن القول أن الهدف الاساسي من تكتل الأسيان في البداية كان وفق السياق الأمني والجيوسياسي الأيديولوجي الذي كانت المنطقة تمر به، وهو الدافع الحقيقي الذي أرادته الدول الأعضاء أي الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة نظرا للظروف الأمنية الغير مستقرة التي كانت تشهدها بفعل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وأيضا الصراعات والإختلافات البينية التي كانت تعيشها وهو ماشكل هاجسا حقيقيا أدركته حكومات الدول لهذا عملت جاهدة على تجاوز أي صدع أو انقسام قد يهدد

أمنها واستقرارها، وهو الوعي الذي يمكن استخلاصه من تصريح الوزير الاول التايلندي في خطابه سنة 1983 بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري السادس عشر لرابطة دول جنوب شرق آسيا، معتبرا أن الأسيان يعمل على نشر وتوطيد مبادئ السلام والأمن والإزدهار للدول الأعضاء، وبالتالي فإن آليات عمل المنظمة تتمحور حول عاملين أساسيين: الاول، تهدف الرابطة الى تعزيز الميكانزمات الفعالة والخطوات العملية التي من شأنها تحقيق طريق السلام والاستقرار سواء بين الدول الأعضاء أو الدول الغير العضو القريبة جغرافيا لها مع التركيز على المتغير الإقتصادي والتنمية الاقتصادية الذي هو أساسي للقضاء على الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد مما يزيد حماسهم ودافعهم نحو التعاون الإقليمي والتكامل، ثانيا، لاتقتصر الرؤية التي رسمها قادة الأسيان على التعاون والنمو الإقتصادي وتعزيز الثروة وإنما يتجاوزه الى أهداف سياسية واجتماعية وثقافية، وهذا مايدل على أن رابطة دول جنوب شرق آسيا هو ليس فقط بنية بل هو أيضا عملية Process تحمل آمال وتطلعات شعوب جنوب شرق آسيا([1]).

يبدو واضحا أن الوضع الدولي والإقليمي آنذاك لعب دورا رئيسيا في رسم الأهداف التي كانت تصبو إليها منذ التأسيس رغم أن العديد من الدول كانت تعاني من هشاشة أوضاعها الداخلية من جهة ومن جهة أخرى التفاوت في الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية ولذلك قررت اتباع منهج تعاوني مع عدم تحديد للمراحل اللازمة الوصول إليها في مسار العملية التكاملية بل ركزت على إيجاد وتطوير قواعد عمل فعالة للتعاون والتشارك والتنسيق والإستفادة من النجاح الموجود في الدول التي تفوقت في بعض المجالات وأثبتت قدرات في التسيير والحوكمة خصوصا في المجالات التقنية والوظيفية ولهذا قامت بإنشاء لجان عمل خاصة في قطاعات متنوعة مع تقييم أدائها في كل مرحلة.

2- البعد الأمني في تأسيس رابطة الأسيان:

الخصوصية الزمانية المرتبطة بظروف الحرب الباردة والامتداد الشيوعي هي التي دفعت دول رابطة الأسيان المؤسسة للإسراع في إعلان بداية التكتل بطابعه الأمني الحاضر بقوة بهدف إشاعة السلام في المنطقة الى أن تحول شيئا فشيئا الى تكتل شبه اقتصادي والتوجه نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتجارية ثم بعدها عرفت دول الرابطة نضج جديد حيث بدأ الاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية في بداية الألفية الجديدة، في ذات السياق كانت الدول المؤسسة لرابطة جنوب شرق أسيا تعمل

[1]- Gleen Hook and Ian Kearns, **Subregionalism and world order,Op Cit** ,p169.

للحفاظ على نموذج الاقتصاد الحر كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها بل سعت أيضا لتصدير تجاربها الراسمالية الى الدول المجاورة لها.

في ذات السياق، تكاد معظم الدراسات والابحاث المتعلقة بالتكامل والتكتلات الاقليمية تؤكد على التوجه الامني كدافع أساسي لتأسيس منظمة الأسيان ولهذا ظهرت العديد من المبادرات في هذا الاطار وهي خمس مبادرات بالاساس طرحت منذ نشأة رابطة دول جنوب شرق أسيا سنة 1967 بهدف تعزيز الامن الاقليمي وهي:

_ إعلان بانكوك التأسيسي لرابطة دول جنوب شرق أسيا سنة 1967.

_المخطط المشترك لمنطقة السلام والحرية والحياد.

_ منطقة السلام والحرية Zopfan او مايسمى اعلان كوالمبور سنة 1971.

_ اعلان وفاق الأسيان.

اتفاقية الأسيان للصداقة والتعاون والتي تم التوقيع عليهما في مدينة بالي الاندونيسية عام 1976.

دول رابطة الأسيان منذ بداية تأسيسها عملت واعتمدت على هذه المبادرات والأليات الاقليمية لغرض تعزيز السلام والامن بالمنطقة والتي لاتزال الى اليوم لكن من دون اطار مؤسساتي فعال مما جعلها تفشل في ان تتوصل الى اجماع حول بعض القضايا الامنية([1]). مثل ماحدث في قضية كوريدور التي ظهرت سنة 1968 بعد الاتهامات التي لحقت بالفلبين باستعمالها جزر الكوريجيدور كقاعدة لتدريب الممرضين المسلمين ارسالهم الى جزر صباح، فرغم الجهود الدبلوماسية لحل الازمة بين ماليزيا والفلبين لكنها باءت بالفشل وقطعت العلاقات السياسية بين البلدين مما جعل رابطة الأسيان في تحدي حقيقي الى ان اعادت اندونيسيا العلاقات الدبلوماسية سنة 1969 بين الدولتين وذلك بهدف الحفاظ على وحدة وتماسك دول الرابطة وإعادت بعث عمل المنظمة.

فمثلا جاء إعلان وئام الأسيانASEAN Concord على إثر التطورات التي عرفتها المنطقة خصوصا بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من جنوب الفيتنام سنة 1973، وايضا اتهام فيتنام لدول المنطقة

[1] -Shaun Narine, »ASEAN and the management of regional Security »,(**Pacific Affairs.** Vol.71,No.2,summer1998).p197.

كونها تخدم المصالح الغربية الامبريالية على حساب مصالح شعوب المنطقة وكذلك سيطرة الشيوعية على مناطق في فنوم باه سايقون واللاوس Phnom peh Saigon and Laos في سنة 1975 مما جعل قادة دول رابطة جنوب شرق أسيا تتخذ قرار بضم هذه الدول اليها بغرض وضع حد للنزاعات والخلافات التي قد تؤثر على أمن واستقرار المنطقة. و في ذات السياق جاءت قمة بالي سنة 1976 والتي كان الهدف منها هو مواجهة الصدمات الخارجية التي تعرضت لها المنظمة وكدليل على العمل المشترك والوحدة بين الدول المنتمية اليه، هذه القمة التي اختتمت اشغالها بالتوقيع على اتفاقيتين هما: الاتفاقية الاولى جاءت بعنوان إعلان وئام الأسيان والاتفاقية الثانية تحت عنوان الصداقة والتعاون في جنوب شرق أسيا The Treaty of Amity and Cooperation، بالنسبة لاتفاقية وئام الأسيان فقد كانت ذات أهمية خاصة كونها أعطت للمنظمة الاقليمية هوية سياسية جماعية لها وعدم القابلية للانقسام في قضايا الأمن بالتحديد داخل التكتل وهو ماكان يشكل تحديا حقيقيا وهاجسا لقياداته في تلك المرحلة الحساسة، بالإضافة الى اعتبار استقرار دول الرابطة هو بمثابة استقرار العالم كله، كما أن وئام الأسيان خلق ترتيبات الامن التعاوني وهذا من خلال تقوية التضامن السياسي وترقية تناسق الأراء وتنسيق التوجهات وتبني القرارات المشتركة بهدف تحقيق أمن يحقق شروط الاستقرار والسلام في الاقليم كما صرح الرئيس سوهارتو في افتتاح قمة بالي([1])، الى جانب بعده في الامن والاستقرار كان وئام الأسيان الألية التي من خلالها تم ادخال التوجه الاقتصادي الى المعادلة الامنية في عمل المنظمة وايضا توسع ليشمل التعاون المتعدد الذي يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية وتشجيع التعاون العسكري بين دول الرابطة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وإقامة منطقة السلام والحرية والحياد وارساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة والمساعدات المتبادلة في حالة حدوث كوارث طبيعية وتحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية([2]).

جاءت أيضا مبادرة منطقة سلام وحرية وحياد Zopfan التي طرحتها دول الرابطة لمواجهة المسألة المتعلقة بالهيمنة الخارجية التي كانت تمثلها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي واليابان على المنطقة للمحاولة لبسط نفوذهم والتأثير على الانظمة السياسية والاقتصادية لدول الرابطة، ففي الفترة مابين 1969 و1971 عرفت المنطقة إعلان بريطانيا انسحابها من جنوب شرق أسيا

---

[1] -Ralf Emmers, **Cooperative Security and The Balance of power in ASEAN and The ARF** .(london :Routledge,2006).p18.
[2] -Shaun Narine, **Op Cit**.p200.

وأصرت على إبقاء اندونيسيا وسنغافورة على تدبير شؤونهما الداخلية والأمنية بمفردهما، في نفس السياق جاء مبدأ الرئيس الامريكي ريشارد نيكسون الذي يفضي بتقليص دور الولايات المتحدة الامريكية في التدخل في شؤون دول جنوب شرق أسيا، وفي سنة 1969 أعلنت قيادة الاتحاد السوفياتي عن مايعرف بنظام الامن الجماعي الأسياني والذي أدى الى الصدام الصيني _السوفياتي ليتحول الصراع في المنطقة الى شرق_شرق بعدما كان شرق_غرب، في حرب كمبوديا الشهيرة بين الاتحاد السوفياتي والصين حول من يتزعم العالم الشيوعي هذه الحرب بينت الضعف المؤسساتي التي كانت تعاني منه الأسيان حيث كانت تفتقد الى ميكانيزم مؤسساتي يخص مسائل الامن المشترك، وكان الأسيان يستعين في القضايا الامنية بملتقى الوزراء الذي كان يعالج القضايا الاقتصادية واصبح ذو طابع أمني بعد توحد فيتنام في سنة 1975 ([1]).

ولتعزيز خطوتها في السلام والامن الاقليمي أحدثت رابطة الاسيان معاهدة الصداقة والتعاون TAC وذلك لضمان احتياجاتها الامنية الداخلية والخارجية، وتتمحور المعاهدة حول عدم العدوان بين دول الرابطة وهي قانون تسير عليه دول الأسيان في اطار تفاعلها بمنطقة جنوب شرق أسيا، تقنيا هذه الاتفاقية هي جزء من ZOPFAN ([2]). ومن هذا المنطلق وبهدف اقامة وارساء سلام دائم والعمل على تعميق الصداقة والتعاون بين دول جنوب شرق أسيا وايجاد الميكانيزمات اللازمة للحل السلمي بين أعضاء Tac، سمحت هذه الاتفاقية بانضمام دول خارج المنطقة في سنة 1987، لهذا بلغت فيما بعد عشر دول سنة 1998 وقد نصت على مايلي([3]):

_ ترقية السلام الدائم بين دول الرابطة.

_ الاحترام المتبادل لاستقلال الدول، وسيادة جميع الشعوب.

_ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بين بعضها البعض والعمل على تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية.

[1]- Gleen Hook and Ian Kearns, **Subregionalism and World Order**,p.178.

[2] - Shaun Narine, **Op Cit**.p200.

[3]- Mark E.Manyin Mmichael John Garcia**, U.S Accession to The Association of Southeast Nations' Treaty of Amity and Cooperation(TAC).** (Whashington :Congressional Research service,2009).P8.

_ التعاون الفعال بين الدول الخمس الاعضاء، واعتبر إقرارها شرطا لقبول العضوية، اضافة الى استيفاء شروط معينة بالنسبة الى تحرير التجارة.

هذه المبادرات الامنية سالفة الذكر قد طورت العمل المشترك في مايخص المسائل المتعلقة بالعلاقات السلمية والاستقرار الاقليمي، كما أن رابطة الأسيان من خلال تطورها التاريخي رأينا أن دول جنوب شرق أسيا لم تقبل للدول الخارجية الكبرى بأن بكون لها دور في جنوب شرق أسيا([1]).

3- البعد الاقتصادي في تأسيس رابطة الأسيان:

صحيح ان العامل الامني والسياسي هو الدافع الرئيسي لنشأة رابطة الأسيان إلا أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي التي من خلالها يكون حافزا للعمل الجماعي بين اعضائه وهو الشيء الذي ادركه قادة وحكومات الدول الاعضاء وهو ماجعل دول الرابطة تصبح لها وزن في الساحة الاقليمية والدولية، وخروجها من الدول المتخلفة الى مصاف الدول المتقدمة و من دول هامشية الى التأثير في السياسة الاقليمية والعالمية، لهذا فإن المتغير الاقتصادي اعطى للأسيان هوية وبعد اقتصاديين أهلها لتكون تكتل اقليمي ينافس اكبر التكتلات الاقليمية في العالم مستقبلا. في اجتماع سنة 1976 مثلت هذه القمة نقطة التحول والانطلاق لتكثيف التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقيام بعمل تعاوني في برامج التنمية الوطنية والاقليمية مع الاعتماد قدر الامكان على موارد المنطقة سعيا منها الى زيادة التكامل بين أعضائه، وهو ما أدى الى اقامة مشاريع مشتركة لبعض المنتجات الصناعية والاهتمام بالتعاون الوظيفي واعداد ترتيبات تجارية تفضيلية لعدد من السلع المهمة بين دول رابطة جنوب شرق أسيا([2]).

في التعاون التجاري والمالي بدأت دول رابطة جنوب شرق أسيا بقرارات وإجراءات فيما يخص التجارة التفضيلية والرسوم الجمركية في عامي 1976 و 1977 بحيث فرضت على مجموعة من السلع بين دولتي الفلبين وسنغافورة وبعدها انضمت اليها تايلند في حين عارضت اندونيسيا العمل بنظام تكامل السوق الى ان يكون لديها ماتنتجه للسوق الاقليمية، وفي سنة 1977 قام وزراء الاقتصاد لدول الرابطة بوضع ترتيبات تجارية تفضيلية لتشجيع وتوسيع التبادل التجاري من بينها تبادل الرسوم التفضيلية والتخلص من القيود التعريفية وايجاد دعم مالي بفائدة ميسرة وتفضيل منتجات الرابطة في مختلف

---

[1] - Shaun Narine, »ASEAN and Management of Regional Security »**Op Cit**,p201.

[2]- محمود الامام، **مرجع سابق**، ص 185.

المشاريع الحكومية والبنى التحتية وابرام عقود طويلة المدى، وركزت في ذلك على سلع اساسية كالنفط والأرز وانتقلت الى السلع والمنتجات الصناعية في المشاريع المشتركة مع توسيع نطاق التبادل التجاري وسلع اخرى ذات اهمية خاصة بالنسبة للدول الاعضاء مع اعطاء كل دولة حق استثناء منتجات من التخفيض اما بصفة مؤقتة أو إدراجها في قائمة المنتجات الحساسة أي ذات الاهمية اليها في التجارة البينية([1]).

في سنة 1992 تم اطلاق ما عرف بإعلان سنغافورة (AFTA) إذ بعد إعادة النظر في برامج السنوات الخمس قررت دول الرابطة إنشاء منطقة تجارة حرة هدفها الرئيسي هو تعزيز دور الرابطة في المجال الاقتصادي وجعلها قاعدة انتاجية موجهة الى خدمة السوق العالمية وكسب وجذب الاستثمارات الاجنبية للمنطقة من خلال سوق موحدة، وتقرر سنة 1994 تخفيض المدة من 15 سنة الى 10 سنوات وذلك بخفض الرسوم فوق 20 بالمائة في سنة 1998 ثم الى الفئة الدنيا في بداية 2003 للمسار العادي وبداية 2000 للمسار السريع([2])، ولهذا السبب تم تقسيم السلع الى ثلاث قوائم على النحو التالي:

اولا: قوائم مشمولة: وتضم سلعا صناعية وزراعية مجهزة وتتضمن اكثر من تسعون بالمائة من مجمل خطوط التعريفة في الرتبطة تطبق على اكثر من 81 بالمائة من التجارة الاقليمية ويتم اخضاعها الى التعريفة الجمركية.

ثانيا: قوائم لمنتجات اخرى: وهي القوائم التي يتوقف اخضاعها للترتيبات التفضيلية عند الهامش التفضيلي السائد في 23 ديسمبر 1992، وبعدها تقرر في سنة 1995 ادراجها ضمن القوائم المشمولة.

ثالثا: قوائم الاستثناءات: والتي تحدد وفقا لقواعد الاستثناء السابقة، ويعاد النظر فيما لا يتم الغاؤه منها حتى نهاية سنة 2000.

في نفس السياق، فإن الرسوم تخضع بموجب تعريفة تفضيلية تكون فعالة ومشتركة CEPT على القوائم المشمولة الى 0 بالمائة– 5 بالمائة خلال 15 سنة من تاريخ جانفي 1993 الى سنة 2008، فيما لاتزال العوائق والقيود الكمية غير الجمركية الاخرى وقيود الصرف الاجنبي ذات الاثر التقليدي على التجارة وتقرر التعجيل بالتخفيض لبعض المنتجات من خلال مايسمى "المسار السريع"، أو مايعرف ببرامج

---

[1]- نفس المرجع، ص 289.

[2] -Misa Okabe, Shujiro Urata, « The impact of AFTA on Intra-AFTA trade », (**Journal of Asian Economics** Volume 35, Dec 2014). P31.

التخفيض المعجل للرسوم DTRP فيما طولت الدول الاعضاء بأن تعلن في 22 ديسمبر 1992 عن مجمل اختياراتها بالنسبة الى مايخضع للتخفيض بصورة معجلة وما يخضع له بصورة عادية، ويتم تطبيق المسار السريع على السلع الصناعية من خمس عشر قطاع التي تخضع رسومها الى الفئة الدنيا في عشر سنوات أو سبع سنوات اذا طالت الرسوم الابتدائية دون 20 بالمائة وتضم هذه القطاعات الاسمنت، الزيوت النباتية، الكيمياويات، الادوية، الاسمدة، البلاستيك، الجلود، المنسوجات، المصنوعات من النسيج، السيراميك ومشتقاتها، الزجاج، الاحجار الكريمة، المطاط، المجوهرات، اما بالنسبة للمسار العادي تخضع الرسوم البالغة 20 بالمائة او مايقل الى الفئة الدنيا خلال عشر سنوات، اما مايتجاوز 20 بالمائة فيخفض على مرحلتين، الاولى تصل الى 20 بالمائة خلال فترة 5 الى 8 سنوات، ثم الى الحد الادنى في سبع سنوات تنتهي في 2008، ويتم تحديد المنشأ المحلي بنسبة 40 بالمائة على أساس قطري أو تراكمي، وبدأ التطبيق الفعلي اعتبارا من 1994. بالنسبة الى ماليزيا وسنغافورة وبعدها باقي الدول على ان يتم الوصول بالرسوم الى الفئة الدنيا من(0 بالمائة – 5 بالمائة) في الفترة الزمانية بين 1999– 2002([1]).

بعدها دول رابطة الأسيان قررت توسيع قائمة السلع المشمولة بالتفضيلات الجمركية من خلال اضافة السلع الزراعية غير المجهزة، والتخلص نهائيا من الاستثناءات مع بداية سنة 2001 وذلك من خلال خمسة دفعات متساوية منذ بداية سنة 1996. وبذلك تصبح الرسوم عام 2000 على 90 بالمائة من المنتجات، وحوالي 80 بالمائة من منتجات التبادل البيئي تعفى بالكامل وترتفع نسبة المنتجات المدرجة في القوائم المشمولة من 85 بالمائة سنة 1993 الى 95 بالمائة، وبعدها سنة 1995 يتقرر جعل الحد الادنى 8 بالمائة، ويتم استحداث نظام خاص للسلع الزراعية في الفترة الممتدة من 1996 حتى عام 2010، وبهدف تعزيز التجارة البينية قررت الرابطة إنشاء وحدة خاصة بمنطقة التجارة الحرة لتسهيل اعمالها وذلك على مستوى الامانة العامة للرابطة وايضا بالنسبة للدول الاعضاء لمتابعة تطور العملية، وتقرر كذلك قيام كل دولة باصدار تشريع واحد في سنة 1997 خاص بكل التخفيضات للمدة المتبقية للتنفيذ، وزادت منطقة التجارة الحرة لدول الأسيان في نسبة التجارة البينية داخل التكتل، سيما في المواد المصنعة والآلات ووسائل النقل ومشكلة شبكة الانتاج الاقليمية، حتى اصبحت الصين هي المستقطب الرئيسي لممنتجات دول الرابطة([2]).

[1]-محمود الامام، **مرجع سابق**، ص 185.

[2] - Misa Okabe,Shujiro Urata, **Op Cit**,p31.

4- "ميثاق الأسيان" كآلية جديدة للتعاون والتكامل:

يمثل ميثاق الآسيان المرجعية الاساسية المتينة بالنسبة للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف والتصورات التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير الآليات القانونية والإطار المؤسسي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما أنه يقنن معايير وقواعد وقيم الآسيان، بحيث يضع أهدافا واضحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ويقوم بعرض المساءلة والامتثال والتقييم.

دخل ميثاق الآسيان حيز التنفيذ في 15 ديسمبر 2008 بحضور وزراء خارجية الآسيان في الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في العاصمة الأندونيسية جاكرتا، ومع دخول ميثاق الآسيان حيز التنفيذ، عملت دول الآسيان منذ ذلك التاريخ في ظل إطار قانوني جديد وستنشئ عددًا من الأجهزة الجديدة لتعزيز عملية بناء المجتمع، في الواقع ميثاق الآسيان هو اتفاق ملزم قانونا بين الدول العشر الأعضاء في الآسيان.تم التصديق على ميثاق الآسيان بالكامل أو بالأحرى قبوله في الدول الأعضاء بدون البرلمان أو عندما يمكن أن يتم هذا التصديق من خلال قرار مجلس الوزراء في جميع الدول الأعضاء العشر في الرابطة بحيث كانت سنغافورة أول دولة قامت بإيداع صك تصديقها لدى الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في حين أن ميثاق الأسيان تم تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، عملاً بالمادة 102، الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة([1]).

يمكن إبراز أهمية هذا الميثاق من خلال مجموعة من العوامل، نستعرضها على النحو التالي:

_ باعتباره التزام سياسي جديد على أعلى مستوى من قبل الدول الأعضاء.

_التزامات جديدة تعزز أطر التعاون والتكامل مستقبلا، في ظل رؤية واحدة وهوية واحدة ومجتمع واحد يهتم بالمشاركة لبناء مجتمع الآسيان الذي يضم:

1.مجتمع آسيان السياسي والأمني.

2. الجماعة الاقتصادية للأسيان.

3. مجتمع الآسيان الاجتماعي والثقافي.

1- ميثاق الأسيان، الموقع الرسمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، تاريخ الدخول:2021/05/18:
/https://asean.org/asean-charter

_ يمثل إطار قانوني جديد، باعتباره تكتل إقليمي فوق قومي.

_ إنشاء هيئات للأسيان الجديدة، تساهم في زيادة التفاعل بين الدول في جميع المجالات.

_ تكثيف المزيد من اجتماعات لمنظمة الأسيان على مختلف المستويات والفواعل، وأيضا المزيد من الأدوار لوزراء خارجية الآسيان.

_ دور جديد ومعزز للأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

_ إطلاق مبادرات وتغييرات جديدة أخرى تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في خدمة أهداف المنظمة في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها.

من الناحية السياسية ميثاق الأسيان يهدف الى([1]):

_ تعزيز المصالح المتبادلة والاعتماد المتبادل بين شعوب الآسيان.

_ التأكيد على المصير والأهداف المشتركة.

_ من حيث إلزامية تطبيق القرارات على المستوى المحلي للدول الأعضاء، ينص الميثاق على أن"تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك سن التشريعات المحلية المناسبة، من أجل التنفيذ الفعال لأحكام هذا الميثاق والامتثال لجميع التزامات العضوية "؛ (المادة 5.2).

_ التأكيد على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها لقيم السلام والتعايش السلمي والتنوع العرقي واللغوي والديني والفكري، وسيادة القانون والحكم الرشيد لما لها من أهمية في الإستقرار السياسي والتطور الإقتصادي للدول.

_ العمل على جعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهو ماتنص عليه مواد الميثاق من خلال "الالتزام المشترك والمسؤولية الجماعية في تعزيز السلام والأمن والازدهار الإقليمي" (المادة 2.2).

[1]- ميثاق الأسيان، الموقع الرسمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، تاريخ الدخول:2021/05/18:
https://asean.org/asean-charter

_"تعزيز المشاورات بشأن المسائل التي تؤثر بشكل خطير على المصلحة المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا". (المادة 2.2).

من الناحية الاقتصادية ميثاق الأسيان يهدف الى:

_التكامل الاقتصادي القائم على قواعد إقتصاد السوق والرأسمالية.

_ العمل على الالتزام بقواعد التجارة المتعددة الأطراف والأنظمة المستندة إلى قواعد الآسيان.

_تقليص التقدم نحو إزالة جميع الحواجز أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي.

5- رؤية الأسيان2020:

رؤية آسيان 2020 أكدت على تطلع دول رابطة الأسيان إلى الخارج ولعب دور حاسم في المجتمع الدولي وتعزيز مصالح آسيان المشتركة، وبناءً على البيان المشترك لعام 1999 بشأن التعاون في شرق آسيا، تسارعت التعاون بين دول جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا مع عقد قمة سنوية بين قادة آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية ضمن إطار الأسيان+3. ومنذ ذلك الحين، استمرت العلاقات بين آسيان + 3 في التوسع والتعمق في مجالات الحوار الأمني والتعاون القانوني والثقافي والاقتصادي والزراعي والمالي والبيئي والتقني، وتم عقد ثلاث عشرة اجتماعًا وزاريًا في إطار الأسيان + 3 حتى سنة 2010. في هذه الحركية الإقليمية المتطورة، ظهر الحفاظ على مركزية الآسيان كأحد المبادئ الأساسية التي تحكم علاقاتها الخارجية وفي هذا الصدد، وافقت دول الأسيان على "تكثيف جهودها لتسريع عملية التكامل وبناء الجماعة الآسيوية بينما توسع وتعمق علاقاتها الخارجية وتعزز دور الأسيان كقوة رئيسية في الآليات الإقليمية القائمة.

وكجزء من جهودها لتوسيع علاقاتها الخارجية، في القمة السابعة عشرة للأسيان في هانوي أكتوبر 2010، قام قادة الأسيان رسميًا بقرار دعوة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة للانضمام إلى قمة شرق آسيا بترتيبات وتوقيت مناسبين.

المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي.

البنية التنظيمية لرابطة دول جنوب شرق آسيا عرفت تطورا منذ تأسيسها وذلك تبعا للظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم وإقليم المنطقة من جهة ومن جهة أخرى التحديات والتهديدات التي كانت تمر بها داخليا وخارجيا، في البداية قامت القيادة السياسية للدول الأعضاء بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهياكل والهيئات كان الغرض منها هو تنظيم اللقاءات والتنسيق ووصل أواصر الحوار والتشاور بين الدول من خلال ممثليها في الحكومة بهدف رسم خطط مشتركة واتخاذ القرارات على مستوى محدد حيث لم تفضل القيام بتأسيس مؤسسات فوق قومية نظرا للحساسية التي كانت يمكن ان تطرحها مشكلة السيادة الوطنية وبالتالي تم التركيز على المؤسسات اللامركزية الوظيفية التي تهدف كلها الى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء.

1-الإجتماع السنوي الوزاري:

تمثل قمة اجتماع رؤساء الحكومات أعلى هيئة تنفيذية في منظمة الأسيان، سواء من القرارات المهمة وصنع السياسات والخطط الإستراتيجية والمخططات التنفيذية، وهو اجتماع ينعقد في العادة مرتين في السنة أو مرة على الأقل على حسب الحاجة والضرورة التي تفرضها الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بذلك فإن اجتماع وزراء الخارجية هو الهيئة الأعلى لاتخاذ القرارات حسب ماتنص عليه وثيقة إعلان تأسيس بانكوك سنة 1967، وتستضيف كل مرة دولة معينة هذا المؤتمر الذي يتضمن أجندته في الغالب قرارات هامة وتوصيات المنظمات الفرعية ويحدد سياسات الدول ويعمل على تنسيقها ويتنبى التقرير السنوي ويوصي بإعداد برنامج عمل([1]).

اجتماع قمة رؤساء الحكومات هو السلطة الأعلى التي لها صلاحيات واسعة في المنظمة، أول اجتماع للقمة كان سنة 1976 بعدها سنة 1977 ثم 1978، في حين سنة 1992 تقرر انعقاده كل ثلاث سنوات وبعدها بثلاث سنوات تم اتخذ قرار بانعقاد اجتماع غير رسمي سنويا بين القمم العادية وحسب إعلان

[1] - Cecile Sepulchre, **L'ASEAN :Carrfour du Pacifique** ,(Paris :édition Sudestasie,1987).p32.

بانكوك سنة 1967 يتم إنشاء "الاجتماع الوزاري للأسيانAMM" من وزراء الخارجية يتولى مهام التالية([1]):

_ العمل على متابعة الاجتماعات السنوية التي تنفذ القرارات المهمة، كما يتم تنسيق أنشطتها، الإشراف على تنفيذها كما يقوم برفع تقريره للقمة للنظر والتشاور. اجازت القمة سنة 1977 مشاركة وزراء آخرين فيه، كما أنشئت اجتماع وزراء الاقتصاد الذي ينعقد سنويا لتوجيه التعاون الاقتصادي للرابطة ويرفع تقريره للقمة، قررت قمة 1987 عقد اجتماع وزاري مشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد عند الحاجة لذلك بهدف تحقيق التنسيق اللازم وهو عادة مايجتمع قبل اجتماع وزراء القمة.

2_ مجلس تنسيق الآسيان:

هو جهاز يتألف من وزراء خارجية الآسيان ويقوم هذا الجهاز بالتحضير لاجتماعات قمة الآسيان، والتنسيق مع مجالس مجتمع الآسيان لتعزيز تماسك السياسة والفعالية والتعاون فيما بينها، وتنسيق تقارير مجالس مجتمع الآسيان إلى قمة الآسيان، والنظر في تقرير الأمين العام عن وظائف وعمليات أمانة الآسيان والهيئات الأخرى ذات الصلة، للموافقة على تعيين وإنهاء نواب الأمناء العامين بناءً على توصية الأمين العام، وأخيراً القيام بالمهام المنصوص عليها في ميثاق الرابطة أو وظائف أخرى التي قد يتم تكليفه بها من قبل قمة الآسيان.

3_ الأمانة العامة:

الأمانة العامة لرابطة دول جنوب شرق أسيا تأسست في 24 فيفري 1976 من قبل وزراء الخارجية الأسيان وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن التنسيق والتواصل بين الدول الأعضاء وبين الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، كما تكمن وظيفتها في تقديم الدعم والمساعدة للدول الأعضاء في مهامها كتنفيذ القرارات والأهداف التي ترسمها وتتبناها المنظمة، وتتولى التنسيق والتحضير للإجتماعات والقمم السياسية وأجندة الأعمال وتوفير البيئة والإدارة الفعالة واللوجستيك اللازم في مختلف أجهزتها لنجاحها خدمة لأهداف المنظمة، وقد عرفت تطورات عديدة منذ تأسيسها بغرض زيادة فعاليتها وتحسين أدائها كما تضم المئات من اللجان واللجان الفرعية الوظيفية.

[1]- محمد محمود الامام، **تجارب التكامل الاقليمية ومغزاها للتكامل العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006).ص279.

حسب آخر تعديل سنة 2016 نستعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي لأمانة الأسيان([1]):

أولا_ مكتب الأمين العام، ويضم ثلاث أقسام:

1) قسم الدعم التنفيذي.

2) قسم المراجعة الداخلية والتقييم.

3) قسم ربط الآسيان.

ثانيا_ دائرة مجتمع الأمن السياسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، ويضم ثلاث مديريات:

1) المديرية السياسية والأمنية

أ) قسم التعاون السياسي 1 و 2.

ب) قسم التعاون الأمني 1 و 2.

ج) قسم حقوق الإنسان.

2) مديرية التحليل والرصد APSC.

3) مديرية العلاقات الخارجية.

أ) قسم العلاقات الخارجية 1 و 2 و 3.

ثالثا_ دائرة المجتمع الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (AEC). ويضم ثلاث مديريات رئيسية هي:

1) إدارة مراقبة تكامل الآسيان:

أ) قسم المراقبة والتنسيق.

ب) تحليل ومراقبة التجارة والصناعة والقضايا الناشئة.

1- الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمنظمة الأسيان، موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/28
https://asean.org/asean/asean-structure/organisational-structure-2

ج) قسم التحليل والمراقبة المالية والاجتماعية – الاقتصادية.

د) الشعبة الإحصائية.

2) إدارة تكامل السوق:

أ) شعبة تيسير التجارة.

ب) قسم المعايير والمطابقة.

ج) دائرة الخدمات والاستثمار.

د) المنافسة وحماية المستهلك حقوق الملكية الفكرية.

ه) قسم إشراك المؤسسات وأصحاب المصلحة.

و) قسم العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ز) قسم التكامل المالي.

3) مديرية التنمية القطاعية:

أ) قسم النقل.

ب) قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة.

ج) قسم الطاقة والمعادن.

د) قسم الغذاء والزراعة والغابات.

ه) شعبة العلوم والتكنولوجيا.

رابعا_ إدارة المجتمع الاجتماعي والثقافي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (قسم ASCC)، وتضم ثلاث مديريات هي:

1) إدارة التحليل والمراقبة ASCC:

أ) قسم التحليل ASCC.

ب) قسم المراقبة ASCC.

2) مديرية التنمية البشرية:

أ) شعبة التربية والشباب والرياضة.

ب) شعبة الصحة.

ج) شعبة الفقر والقضاء والنوع الاجتماعي.

د) شعبة العمل والخدمة المدنية.

3) مديرية التنمية المستدامة:

أ) شعبة البيئة.

ب) إدارة الكوارث والمساعدات الإنسانية.

ج) قسم الثقافة والإعلام.

خامسا:إدارة شؤون المجتمع والشركات (CCA Department) وتضم اربع مديريات رئيسية هي:

1) إدارة شؤون الشركات:

أ) دائرة الشؤون الإدارية والعامة.

ب) قسم خدمات المؤتمرات والمراسم.

ج) قسم المالية والميزانية.

د) قسم الموارد البشرية.

ه) قسم نظم تقنية المعلومات.

2) مديرية شؤون المجتمع:

أ) قسم العلاقات المجتمعية.

ب) قسم إدارة موارد المعلومات.

3) إدارة الخدمات والاتفاقيات القانونية:

أ) دائرة الشؤون القانونية العامة.

ب) شعبة المعاهدات.

ج) شعبة الاقتصاد والتجارة الدولية.

4) قسم التعاون البرنامجي وإدارة المشاريع

يتم اختيار الأمين العام للمنظمة دوريا من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل 3 سنوات، وللأمين العام نائبان، يسمح لهما بالعمل 3 سنوات، كما يوجد ممثل دائم تابع لكل دولة عضو يقوم بالاتصال والتنسيق مع الأمانة العامة والأمين العام.

الأمين العام له مسؤوليات عديدة داخل المنظمة منها([1]):

_أن يكون مسؤولاً أمام اجتماع رؤساء الحكومات وجميع اجتماعات وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا عندما يكونون في حالة انعقاد، وأمام رئيس اللجنة الدائمة في جميع الأوقات الأخرى.

_تولي مسؤولية الأمانة ويكون مسؤولاً عن أداء جميع الواجبات والمسؤوليات الموكلة إلى الأمين العام من قبل اجتماع رؤساء الحكومات والاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة الدائمة.

_المبادرة وتقديم المشورة وتنسيق وتنفيذ أنشطة الآسيان.

_تطوير وتقديم المنظور الإقليمي حول الموضوعات والقضايا المعروضة على الآسيان.

_إعداد خطة التعاون لمدة 3 سنوات لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتقديمها إلى هيئات الرابطة المناسبة والموافقة عليها من قبل رؤساء الحكومات.

---

[1]- موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/28:
22301/https://asean.org/the-founding-of-asean

_مراقبة تنفيذ خطة الآسيان المعتمدة ومدتها 3 سنوات وتقديم توصيات عند الضرورة إلى اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

_إجراء أنشطة البحث والتعاون فيها وعقد اجتماعات للمسؤولين والخبراء حسب الاقتضاء.

_تخطيط وبرمجة وتنسيق وإدارة جميع أنشطة التعاون الفني المعتمدة.

_المشاركة وتقديم الدعم الفني لجميع اجتماعات اللجنة الدائمة والرئاسة، نيابة عن رئيس الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، جميع اجتماعات اللجنة الدائمة، باستثناء الاجتماع الأول والأخير.

_المشاركة وتقديم الدعم الفني لاجتماع كبار المسؤولين، واجتماع كبار المسؤولين الاقتصاديين، ولجان آسيان الأخرى، ورؤساء فرق العمل ومجموعات العمل التي تم تشكيلها في إطار الآسيان حسب الضرورة.

عموما الأمانة العامة تمثل دورا محوريا في رابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال وظائفها فهي بذلك تعزز التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء وبينها وبين الدول الغير الأعضاء والشركاء الدوليين والإقلميين والمنظمات الدولية.

3_ المنتدى الجهوي للأسيان:

المنتدى الجهوي للأسيان ASEAN Regional Forum تأسس سنة 1993 بعد التطور الاقتصادي الذي بدأت تشهده المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة قررت الدول الأعضاء إنشاء هذا المنتدى بغرض الاستجابة لتحول القوة الذي ظهر في دول جنوب شرق أسيا وفي ظل التحديات الاقليمية الكثيرة منها الهجرة الغير الشرعية، خطر انتشار الاسلحة النووية ومشكلة المخدرات، التخلف الاقتصادي وبهدف زيادة التعاون والتفاعل بينها وبين الدول المجاورة لها وتعزيز الحوار البناء والتشاور حول القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك، حيث دخلت المنظمة في شراكة مع دول الإقليم القريبة منها وأنشئت الأسيان+3 التي ضمت الصين واليابان وكوريا الجنوبية وهو الذي كان له دور بارز في أزمة 1997 وأدت كذلك الى تعزيز العلاقات بين دول الأسيان وتعميق التعاون الإقتصادي والمتعدد الأطراف فيما

بينها، وفي سنة 2003 ونظرا للتعامل العالي بين دول الأسيان تحتم عليها المزيد من المؤسسات الخاصة منها مايتعلق بالمنازعات من أجل تطور أكثر توجه دول الرابطة([1]).

لتفعيل المنتدى اعلنت رابطة الأسيان في الاجتماع الوزاري الثاني في أوت 1995 عن ثلاث خطوات لتطوير عمل المنظمة وتتمثل في مايلي: ترقية بناء الثقة بين الدول الاعضاء، تطوير الدبلوماسية الوقائية، تطوير التدابير المتعلقة بالنزاعات واستحداث آليات لحل النزاعات، كما اقرت بان هذا الاجتماع الثاني سيكون مريح للمشاركين لأن بعض الاعضاء لم يشعروا بالارتياح الكافي للمرور الى الخطوة الثانية وانهم لم يحققوا تماما الخطوة الاولى "الدبلوماسية الوقائية"([2])، أي بناء ثقة حقيقية في منطقة الهادئ.

تعرض هذا المنتدى للعديد من الانتقادات بين مؤيد ومعارض فمثلا النيوليبرالية المؤسساتية ترى ان المنتدى يجب ان يسهل في عملية تبادل المعلومات والآراء بالشكل الكاف لكي يتحكم في المأزق الامني في حين الواقعية البنائية ترى بأنه كباقي المؤسسات الاخرى فإن المنتدى الاقليمي غير كاف لقضايا الامن الجهوي الرئيسية، رغم اختلاف أراء الاكاديميين اتجاه هذا التأسيس فإن هذا المنتدى يهدف الى خلق جماعة آمنة على حد تعبير كارل دوتش([3]).

4_ مجلس منطقة التجارة الحرة للأسيان(AFTA) :

أنشأت هذه الهيئة سنة 1992 في قمة الإجتماع السنوي وهو المتشكل من وزراء التجارة والصناعة وكذلك الامين العام للرابطة الذي يقوم بالإشراف على التعريفة التفضيلية الجمركية التي يتم اقتراحها ودراستها على مستوى اللجان المتخصصة في كل قطاع.

---

[1] - Rodolfo C. Severino, **Southeast Asia in Search of an ASEAN C ommunity :Insights from the Former ASEAN Security General**.(Singapore :Institute of South Asian Studies,2006).p24.
[2] -Rodolfo Severino, **Op Cit**,p32.
[3] -John Garofano, « Power Institutions,and the AseanRegional Forum : A security Cummunity for Asia ? »,**Asian Survey**,Vol 42,No 3,May/Jun 2002. P503.

5_اللجنة الدائمة للأسيان:

وهي الهيئة التي تضم الأمين العام للرابطة ورؤساء البعثات الدبلوماسية برتبة سفير للدول الأعضاء التي تنعقد فيها الدورة ومقرها جاكرتا.، أو مديري الامانات القطرية للرابطة، وتقوم باتخاذ القرارات في الشؤون العاجلة في اجتماعات كل شهرين فيما بين دورات الاجماع الوزاري وترفع تقريرها الى الاجتماع الوزاري([1]). كما يشكلون لجنة من الممثلين الدائمين، الذين سيدعمون عمل مجالس مجتمع الآسيان والهيئات الوزارية القطاعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهم على اتصال بالأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة الرابطة بشأن جميع الموضوعات ذات الصلة بعملها، ويسهلون تعاون الرابطة مع الشركاء الخارجيين، بالإضافة أنهم يقومون بالتنسيق مع الأمانات الوطنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والهيئات الوزارية القطاعية الأخرى التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ويؤدون وظائف أخرى كما قد يحددها مجلس تنسيق الآسيان.

6- اللجان واجتماعات كبار العاملين:

قامت الرابطة بتشكيل لجان اقتصادية تكون لديها أهداف وظيفية محددة وهي خمس لجان، الاولى الغذاء والزراعة والغابات كلفت الى اندونيسيا، الثانية هي المالية والبنوك اسندت الى تايلند، الثالثة هي التجارة والسياحة كلفت بها سنغافورة، والرابعة هي الصناعة والتعدين والطاقة اسندت الى الفلبين، اما الخامسة هي المواصلات والنقل كلفت الى ماليزيا.

من جهة أخرى أنشئت ثلاث لجان وظيفية أخرى وهي: لجنة الثقافة والإعلام، لجنة العلم والتكنولوجيا، لجنة التنمية الاجتماعية. زيادة على لجان فرعية وظيفية متخصصة ومجموعات الخبراء والتقنيين التي يتم إنشاؤها عند اقتضاء الحاجة وحسب القرارات المتخذة سواء من القمم أو اجتماعات الوزراء في القطاعات المعنية، هذه اللجان هي بدورها تقوم بإعداد أجندة لاجتماعات الوزراء، اما بخصوص اجتماع كبار العاملين الذي اجريت عليه تعديلات سنة 1987 فهو مكون من وكلاء وزراء الخارجية بصفتهم مسؤولين عن التعاون السياسي للرابطة ويجتمع عند الضرورة ويرفع تقريره الى الإجتماع السنوي. كما توجد أيضا 29 لجنة من مسؤولين كبار و122 مجموعة عمل تتكون من الفنيين وأصحاب الكفاءة، وايضا أنشأت لجنتان متخصصتان الأولى في قطاع البنوك المركزية والسلطات النقدية للرابطة، والثانية هي اللجنة

1- نفس المرجع السابق، ص282.

التنسيقية الخاصة للأسيان وهي المسؤولة عن المفاوضات بين الدول الأعضاء والاتحاد الاوروبي بخصوص صادراتها البينية ومقرها في اندونيسيا، كما انشأت الرابطة مجموعة من اللجان المختلفة مثل: لجان تنسيق التعمير في الهند الصينية ودراسة منافسة المطاط الصناعي للمطاط الطبيعي، والتعاون في مجال السكر وغيرها.

7_ الأجهزة المعاونة:

تم إنشاء العديد من المؤسسات التي تعزز التعاون بين الحكومات في عدة مجالات منها: مركز الادارة للأسيان والاتحاد الاوروبي ومراكز الأسيان للطاقة والتخطيط للتنمية الاقتصادية ولمعلومات الزلازل والبحث والتدريب في الدواجن، شبكة جامعات الأسيان، الحفاظ على التنوع البيولوجي، تنمية الشباب الريفي، التكنولوجيا وصناعة السيارات، الطاقات المتجددة، الأرصاد الجوية، السياحة في جميع أنواعها، الصناعات الخفيفة والثقيلة وغيرها.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لرابطة دول الأسيان

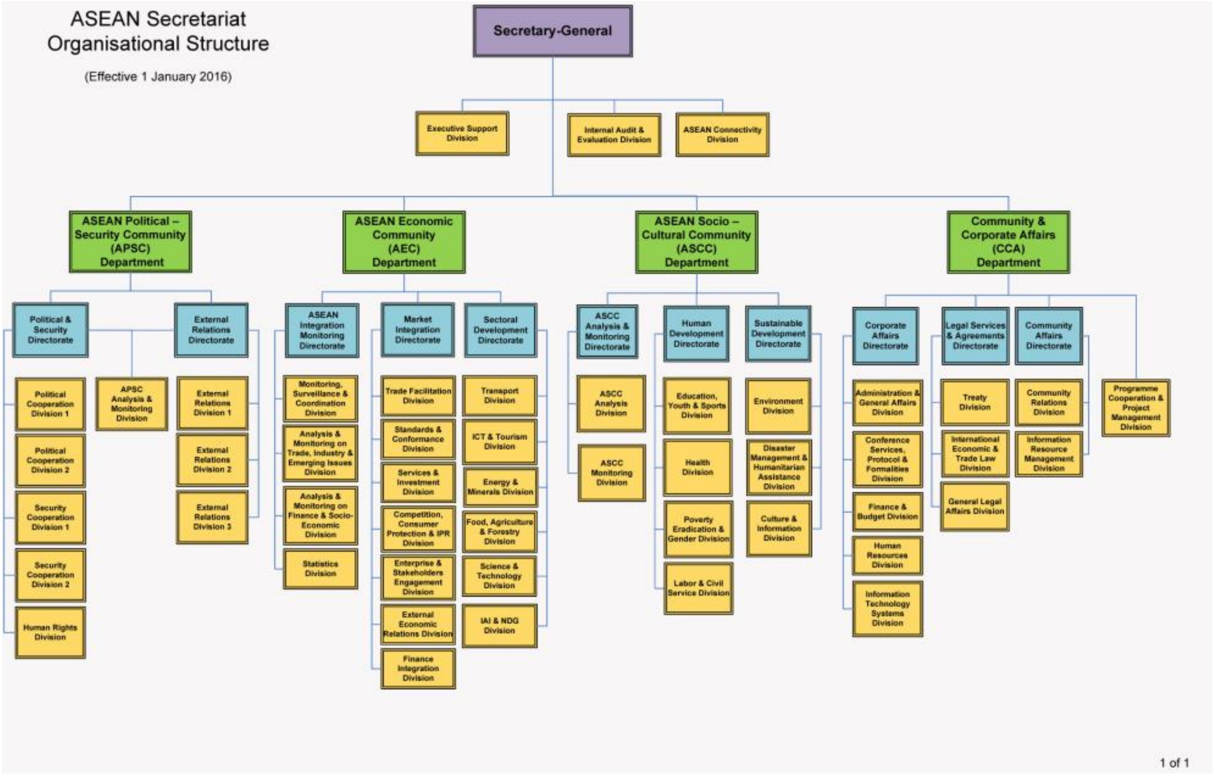

المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق الإستراتيجية التي تشهد تنافس دولي وصراع جيوسياسي منذ عقود، وهذا يعود أساسا لأهميتها من ناحية موقعها الجغرافي الحيوي واحتوائها على موارد طبيعية نوعية وموارد بشرية تمتاز بالكفاءة والجدية وحب العمل والانضباط وأيضا الحركية الإقتصادية العالمية التي أصبحت تعرف كثافة وتطور غير مسبوق بفعل استقطاب الإستثمارات والشركات العالمية الكبرى في دول المنطقة، وهو مادفع الى زيادة الاهتمام بها سواءا لدى الدول العظمى، أو الباحثين والمختصين في الدراسات السياسية والاستراتيجية باعتبار المنطقة تشهد مسرحا في تحول انتقال الثروة والقوة من الغرب الى الشرق.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والبشرية لمنطقة جنوب شرق آسيا.

أولا: الاهمية الجغرافية.

تقع منطقة جنوب شرق آسيا بين شبه القارة الهندية والصين، من الجهة الشمالية الصين ومن الشرق المحيط الباسيفيكي الهادئ ومن الجنوب الشرقي أستراليا، ومن الجنوب المحيط الهندي والجنوب الغربي خليج البنغال والهند. وهي بذلك محور تواصل رئيسية بين الشرق والغرب، مما يؤهلها لتكون حلقة وصل وتواصل بشري واقتصادي وتجاري بين القارات المختلفة.

وهي بالأساس تضم 10 دول: اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، بروناي، لاوس، كمبوديا، فيتنام، الفلبين، تيمور الشرقية. ما يقارب نصف مساحتها مياه، فهي تتألف من مجموعة من الجزر وأشباه الجزر والبحار الأرخبيلية ومضائق إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، وبحر الصين الجنوبي، تختلف فيما بينها من حيث المساحة والشكل الجغرافي. هذه المياه هي الروابط البحرية والعسكرية بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا، الشرق الأوسط وأوروبا،.وتسمى أحيانا بأرخبيل الملايو Malay Archipelago والمعروفة الآن في المصطلحات السياسية بدول جنوب شرق آسيا، ويراد بهذا المصطلح مجموعة الجزر التي يتألف منها الأرخبيل. هذه الخصائص للموقع الجغرافي الهام وفر لها إمكانيات طبيعية ومقدرات بشرية واقتصادية كبيرة أهلتها لتكون ضمن أغلى مناطق العالم ثراءا.

تنقسم منطقة جنوب شرق آسيا من حيث المظهر الجغرافي إلى قسمين مختلفين([1]):

- نتوء قاري continental projection أو ما يعرف بمنطقة البر الرئيسي Mainland وتضم الدول التالية: كمبوديا، سنغافورة، وتشكل كل من كمبوديا، لاووس وفيتنام مجتمعة ما يسمى بشبه جزيرة الهند الصينية.
- الدول البحرية أو ما يعرف بـ maritime land وهي عبارة عن سلسلة من الأرخبيلات حيث تقع في منطقة جنوب وشرق البر الرئيسي وتضم كل من إندونيسيا، الفلبين، سلطنة بروناي، ماليزيا، وتيمور الشرقية والتي كانت في السابق جزء من إندونيسيا، هذا الموقع الجغرافي سمح للمنطقة أن تكون همزة وصل بين آسيا والاقيانوسيا وفي نفس الوقت مركزا لإلتقاء ثلاث دول كبرى بالمنطقة: الهند، الصين واليابان.

في مجال المناخ، تعتبر دول جنوب شرق آسيا ضمن المناطق المناخية المدارية وشبه الاستوائية، وهوما سمح لها بالاستفادة من أمطار موسمية تصل إلى أزيد من 2000 ملم سنويا ساعدت على انتشار زراعة الأرز وزراعات أخرى، كما يتميز المشهد الطبيعي لهذه المنطقة بثلاث عناصر متمازجة وهي: السلاسل الجبلية، السهول والهضاب والمياه في شكل بحار وشبكات صرف واسعة.

تبرز بشكل واضح أهمية المحيط الهادي بالمنطقة باعتباره مجال بحري استراتيجي، لذلك تاريخيا شهد العديد من الحروب والصراعات والمناقسة الشرسة لمحاولة للسيطرة عليه خصوصا بحر الصين الجنوبي وقد زاد هذا التنافس بشكل غير مسبوق بعد الاكتشافات والدراسات الحديثة للوفرة الهائلة التي يزخر بها هذاالإقليم البحري من مصادر الطاقة والمعادن وأيضا لإحتوائه على ممرات وقنوات بحرية استراتيجية تتحكم في نسبة عالية من الحركة العالمية للتجارة والملاحة البحرية لحركة سفن الشحن، هذه القنوات المائية القريبة من دولة سنغافورة، تمثل أهم الخطوط البحرية التجارية التي تعتمد عليها الصين واليابان للتزود باحتياجاتها النفطية، خصوصا من إفريقيا والوطن العربي، كما تمثل لهما منفذا لتصدير منتجاتهما

1- William H. Frederick and ThomasR. Leinbach, **Southeast Asia**, Encyclopedia Britannica.11/03/2022 https://bit.ly/39Eiqy2

الى أوربا وإفريقيا([1]). لهذا تحتوي دول المنطقة على العديد من الموانئ الهامة على غرار ميناء سنغافورة وميناء كوالالمبور وميناء جاكرتا وميناء مانيلا، وهي موانئ ومراكز توزيع للبضائع ولسلاسل التوريد المتشابكة على المستوى العالمي التي أي مساس أو نقص بها قد يؤثر على التجارة الدولية بل قد يتعداه الى الاستقرار في النظام الاقصادي العالمي.

في ذات السياق، يعتبر بحر الصين الجنوبي مجال بحري حيوي واستراتيجي من الناحية الاقتصادية والتجارية، نظرا لأن ثمانون بالمائة من حجم التجارة العالمية تمر في مياهه من المنطقة المحيطة به الى محيطها الهندي والهادي، ناهيك عن دور هذه المسالك البحرية لنقل المنتجات النفطية عبر محيطها الهندي في طريقها من الخليج عبر خليجي عمان وعدن من خلال مضيق باب المندب وهرمز.

مضيق ملقا:

في الدراسات الجيوبولتيكية والاستراتيجية دائما ماتبرز الأهمية الكبيرة للممرات البحرية خصوصا في بعدها الإقتصادي والأمني عموما ولكون هذه الممرات البحرية هي المجال الحيوي التي من خلالها يتم شحن النفط عبر المضائق الاستراتيجية التي تسهل من نقلها لمختلف مناطق العالم وبالتالي تزويدها بالسلع والمواد الأساسية والأولية، حيث يوجد 4 نقاط بحرية رئيسية في العالم هي: مضيقي هرمز وملقا، باب المندب، البوسفور، قناتي السويس وبنما.

سنستعرض أهمية مضيق ملقا الاستراتيجي الذي يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم مما جعله محور قوة وتنافس في الخارطة السياسية والاقتصادية التي تتحول شيئا فشيئا من الغرب الى الشرق، هذا المضيق الذي يتوسط جغرافيا كل من ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة يتميز بكونه أطول مضيق في العالم للملاحة البحرية إذ يبلغ طوله 800 كلم وعرضه يمتد بين 50 و320 كلم ويوجد في المضيق أضيق نقطة فيه تصل عرضها الى 2.5 كلم، كما يصل عمقه الى حوالي 23 متر، ومايميزه لكونه يتصل طبيعيا بالمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي([2]).

[1]- عزت شحرور،"**الصين ونزاعات المحيط الهادي:الاسباب والمآلات**"، مركز الجزيرة للدراسات،01 اكتوبر2021،ص5.

[2]- Jan Storey, **« china's Malacca Dilemma, China Brief »**, James Town Fondation, Vol n6v,Issue8,12april 2006, p5.

خريطة رقم 2: مضيق ملقا الإستراتيجي.

Source :https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82_%D9%85%D9%84%D9%82%D8%A7.

تاريخيا سيطر العديد من القوى العالمية على المضيق من بينهم العرب، ولطالما شكّل جزءًا مهمًا من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الأوسط بجنوب شرقي آسيا تجاريًا منذ قرون([1]). ولطالما كان المضيق ممرا استراتيجيا للحركة العالمية لسفن الشحن باعتباره يمثل مجالا اقتصاديا هاما وطريقا مختصرا للمسالك البحرية التي تربط إقليمي دول شرق وجنوب شرق أسيا بالدول الخليجية خصوصا الصين واليابان واندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول الحوض الباسيفيكي حيث يتم من خلاله يتم نقل مايعادل 13.6 مليون برميل يوميا ناهيك عن الحركة التجارية الكثيفة والمستمرة لهذا المضيق يوميا بسبب العبور المتواصل لناقلات الشحن البحرية ما بين 50 الى 60 ألف سفينة سنويا، كما يشكل طريقا رئيسيا للشحن والتجارة بين دول جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط وأوروبا وخيار جذابا للشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات التي تستخدم العديد من السفن التجارية والناقلات البحرية لتخطي طريق الشحن البحري الطويل حول شبه

[1]- علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية**: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، بيروت، 2010، ص171.

الجزيرة الماليزية مما يساهم في توفير الوقت والتكاليف وتداول السلع والمنتجات بين الدول وبالتالي الدفع نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

ويشكّل مضيق ملقا حاليًا مايقارب 40% من تجارة العالمية، من مختلف الدول الأسيوية على رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول رابطة جنوب شرق أسيا لذلك يشهد هذا الممر تنافسا كبيرا للسيطرة عليه سواء بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وروسيا الى دول المنطقة أيضا مثل ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة الذين يطالبون بحقهم الاوحد والمشترك في التحكم فيه وتأمين حركة سفن الشحن لضمان استمرارية الملاحة البحرية في هذا المجال الحيوي، مما يعني أنه يؤثر بشكل كبير في الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي.

كما يعد المضيق هام في مجال النقل والاتصالات بين دول شرق أسيا وجنوب أسيا، مما يعني انه يساهم ويسهل في عبور الشاحنات والحافلات والقطارات والمركبات وغيرها بين دولتي تايلاند وميانمار مما يعزز التجارة والتبادل الإقتصادي بين البلدين ويعزز التطوير الإقتصادي للدول المحيطة من خلال الاستثمارات وتطوير البنى التحتية بل ويتعدى الى المجال السياحي حيث يعتبر المضيق مزارا سياحيا شهيرا في تايلند تحديدا من خلال استغلال قوارب النزهة والاستكشاف والمناظر الطبيعية الخلابة التي تتمتع بها المنطقة عموما وهذا الممر البحري خصوصا.

نستخلص من كل هذا أن للمضيق أهمية استراتيجية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى السياحية مما يجعله محورا لاغنى عنه في التجارة الدولية وشبكة النقل الدولية والتجارة البحرية سواءا للقوى الكبرى أو دول العالم عموما وبالأخص لدول جنوب شرق آسيا التي دائما ماتراهن عليه لتعزيز وجودها وتطورها الاقتصادي الاجتماعي وتغلغلها في الاقتصاد والتنافس الدولي.

ثانيا: الأهمية البشرية.

بتعداد بشري يتجاوز 655 مليون نسمة تشمل عشر دول، تزخر منظمة الأسيان بقوة هائلة في مقدراتها البشرية تؤهلها حتما في تبوء مكانة هامة بين الدول الكبرى وقادرة على المنافسة والابداع والابتكار

خصوصا في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وغيرها من المجالات الاخرى، عدد السكان في دول الأسيان يتوزعون على النحو التالي([1]):

أندونيسيا وهي أكبر دولة في المنطقة بتعداد سكاني يبلغ 275 مليون نسمة في سنة 2022، كمبوديا يبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة في سنة 2022، اما في بروناي بلغ عدد سكانها 440ألف نسمة في سنة 2022، في لاووس بلغ عدد سكانها 7.48 مليون نسمة سنة 2022، وفي ماليزيا بلغ عدد سكانها 33 مليون نسمة في سنة 2022، أما في ميانمار بلغ عدد سكانها 53.89 مليون نسمة في سنة 2022، وفي الفلبين بلغ عدد سكانها 111.57 مليون نسمة، وفي سنغافورة بلغ عدد سكانها حوالي 5.64 مليون نسمة، أما في تايلند فبلغ عدد سكانها 70.08 مليون نسمة، وأخيرا في فيتنام بلغ عدد سكانه حوالي 99.46 مليون نسمة.

هذه الثروة البشرية الهائلة تدرك دول المنطقة أهمية الاستثمار في العامل البشري وتحكمه في العلم والمعرفة ولهذا تعمل حكومات دول جنوب شرق أسيا على الاستثمار فيها من خلال تنمية مؤسسات التعليم والتعليم العالي والتدريب وتكوين شباب مؤهل على التحكم في التقنية و التكنولوجيا المعاصرة وكذا محاربة الأمية والعمل على تعليم شعوب المنطقة خاصة في المناطق الفقيرة التي تعاني من انعدام البنى التحتية ومراكز التعليم ولهذا أعطت أهمية بالغة للتعليم كمفتاح لتحويل شعوب منطقة الأسيان الى الرفاه والتنمية الشاملة والقضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل أفضل وحرصت على تقديم أخر ماتوصلت اليه الطرق والمناهج الدراسية الحديثة في التعليم والتدريب والتواصل وهي أداة فعالة كذلك في تعزيز الهوية الجماعية لدول الأسيان، ولهذا تدعم الآسيان الالتزامات العالمية والإقليمية في مجال التعليم من خلال تعزيز التعلم مدى الحياة المدعوم بمبادئ المساواة والإدماج والجودة وتشمل الأولويات المحددة بالنهوض بالتعليم الجاهز للمستقبل في مستويات التعليم الأساسي والعالي والتعليم والتدريب التقني والمهني، ضمان التعليم الشامل، بناء قدرات العاملين والمكونين في مجال التعليم، القيام بشراكات عالمية مع المؤسسات العلمية والجامعية التي تحتل مراتب متقدمة في التعليم الإبتدائي والثانوي والتعليم العالي([2]).

---

[1]- احصائيات من الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول 2023/02/02 :
https://www.statista.com/statistics/796222/total-population-of-the-asean-countries

[2]- - موقع رابطة دول جنوب شرق أسيا، تاريخ الدخول للموقع 2021/05/22:
/https://asean.org/our-communities/asean-socio-cultural-community/education

الخصوصيات الثقافية:

مايميز مجتمعات بلدان جنوب شرق أسيا الاختلاف والتنوع في العرقيات والاصول لشعوب هذه الدول، على عكس ذلك نجد تشابه في خصوصياتهم الثقافية والشخصية في القيم والمباديء وهي المميزات التي تميز الدول الأسيوية بالثقافة الكنفوشوسية و التراث الصيني ولعل ذلك راجع الى تقاربهم الكبير بالصين ووجود نسبة كبيرة من السكان التي ترجع أصولهم الى الصين والمتواجدة في سنغافورة وماليزيا و كمبوديا وبروناي وتايلند. من الخصائص القيمية التي تتميز بها هذه المجتمعات الآسيوية نذكر منها: قيم الاحترام واحترام الغير بتنوعه مهما كان دينه وعرقه وأصله والطاعة والولاء للسلطة بدءا بالاسرة بطاعة الولد لوالده ثم انتقال ذلك مستقبلا الى السلطة السياسية وترسخ قيم العمل لدى الفرد وروح المسؤولية والمسؤولية الجماعية وحب الانتاج والجدية والانضباط واحترام الوقت وتقديس العائلة باعتبارها أساس بناء المجتمع المستقر والرغبة في المساهمة في تطوير ورفعة بلادهم وحضارتهم ومنافسة الحضارات الأخرى وهو مايتجلى في وجود قيم الانتماء والإفتخار بذلك، كما تتميز في هذه المجتمعات بروح التعاون والتضامن بين شعوبه والتركيز على ثقافة الحوار والسلم وحل المشكلات بالطرق السلمية والمفاوضات، فرغم وجود اختلاف ثقافي وديني وعرقي متعدد إلا أن الشعوب متعايشة ومتقبلة لفكرة التنوع والتعدد بل بالعكس تركز الحكومات والقيادات في هذه الدول على جعل هذا الاختلاف فرصة وتحفيز أكثر نحو بناء تجربة تكاملية ناجحة فريدة من نوعها، كذلك من سمات هذه الشعوب القدرة على الانفتاح على العالم والتكيف مع الظروف والمتغيرات المتسارعة التي تحدث في مختلف مجالات الحياة بفعل التكنولوجيا والعولمة الى جانب ذلك تتسم دول ومجتمعات هذه المنطقة بقدرتها على مجابهة الحصار والعقوبات المفروضة عليها واستطاعت بفضل كفاح شعوبها واصرارهم على الإستقلال وتشبثهم بالحرية والتحرر وهو مايتجلى تاريخيا في مساهمة الكثير من دوله الى تحرير بلادهم ودعم حركات التحرر في دول الجنوب، إذ تعرضت العديد منها الى حملات الاستعمار فكانت ضحية لسياسة التوسع والاحتلال الغربي، مايمكن قوله أن هذه القيم والممارسات التي تتميز بها هذه الشعوب كان لها أثر بالغ في إحداث التطور في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساهمت في بناء دولة قوية ومؤسسات تتسم بالفاعلية والحوكمة والحكم الرشيد.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا بموقعها الاستراتيجي المتميز منطقة تنافس وصراع جيوسياسي والذي جعلها دائما محل اهتمام وتركيز الدول والقوى الكبرى في العالم وزاد هذا الاهتمام في العقود الآخيرة بعد التطور الكبير الذي حدث في دول شرق أسيا في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري والتكنولوجي عموما بقيادة الصين وبعدها دول رابطة جنوب شرق آسيا التي تعرف معدلات نمو سريعة وتشهد حركية اقتصادية عالمية كثيفة مما زاد مخاوف القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا من تحول ميزان القوة في النظام الدولي من الغرب الى الشرق وهو ما جعل المنطقة محط أنظار مراكز البحث الدولية وكبار الباحثيين والعلماء في الشؤون السياسية والاقتصادية للقيام بدراسات وأبحاث حول المنطقة وتاريخها وواقعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومستقبلها وتموقعها في النظام الدولي.

أهمية المنطقة كونها مجال بحري استراتيجي إذ يشكل اكبر مسطح مائي على ظهر الارض ويمثل نصف مساحة جميع المحيطات العالم الأخرى اي مايعادل ثلث سطح المعمورة، ويمتد من القطب المتجمد الجنوبي حتى جزر منطقة جنوب خط الاستواء وتصل مياهه الى كل من سواحل آسيا واستراليا وقارة امريكا، وفي نفس السياق نذكر ان الاهمية الاقتصادية للبحار المنتمية للمحط الهادي تجعله مسطحا مائيا لصراع الدول الكبرى المحركة للاقتصاد العالمي في اطار لعبة المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وروسيا([1])، فمثلا يمثل بحر الصين الجنوبي فضاءا بحريا استراتيجيا من الناحية التجارية والاقتصادية، إذ يمر في مياهه حوالي 80 بالمائة من حجم التجارة العالمية من المنطقة المحيطة به بمحيطها الهادي والهندي على حد السواء، ويحتوي مياه بحره على النفط والغاز بالإضافة الى ثروة سمكية هائلة، أما مسالك بحار المحيط الهادئ فهي مسالك لحركة الحاويات القادمة عبر المحيط الهندي وتمر عبره حوالي 70 بالمائة من المنتجات النفطية في طريقها من الخليج الى المحيط الهادئ عبر مضيق باب المندب وهرمز الذي تمران بهما 40 بالمائة من تجارة النفط الخام، الى جانب مضيق ملقا.

ولهذا فإن الاهمية الاقتصادية التي توفرها بحار هذه المنطقة من المتوقع أن يتزايد التنافس على السيطرة عليه في المستقبل خصوصا مع تنبؤات بتزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 45 بالمائة بحلول سنة 2030، الامر الذي يقلق الدول الكبرى كالصين والهند واليابان وايضا الدول الصاعدة كدول رابطة دول

---

[1]- الطاهر المعز، "**<u>الاستراتيجية الامريكية في آسيا والمحيط الهادي</u>**"، الحوار، تاريخ الدخول للموقع:2021/11/05: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315213

جنوب شرق أسيا التي بحاجة للموارد النفطية والطاقوية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية، في هذا الصدد تشير دراسات البحرية الامريكية لعام 2012 الى ان المحيط الهادئ والهندي وماحولهما سيكونان مسرحا رئيسيا للنزاعات العالمية خلال العشرين سنة القادمة([1]).

تحتل هذه المنطقة موقع بالغ الاهمية في الساحة الدولية، لاسيما بعد اتفاق الكثير من المنظرين السياسيين ان القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا آسيويا–باسيفيكيا بناءا على عدة عوامل نذكر منها ([2]):

_ الموقع الجيواستراتيجي الحيوي الذي تتميز به المنطقة، كونها تحتوي على العديد من الممرات والمضايق المائية الاستراتيجية التي تعرف حركة تجارية كثيفة ومستمرة.

_ احتواء المنطقة على العديد من الموارد الطبيعية من النفط والغاز والمعادن الثمينة، إضافة الى ثروة سمكية هائلة.

_تتميز المنطقة كذلك أنها تضم دول قوى إقليمية صاعدة كالصين واليابان والهند ودول رابطة جنوب شرق أسيا التي تعرف معدلات نمو سريعة.

_ تحول مركز ثقل العملية الاقتصادية العالمية من الغرب الى الشرق.

زادت أهمية المنطقة بعد الصعود الصيني والتطور الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والتكنولوجي الغير المسبوق وتوقع الخبراء بتعاظم القوة الصينية في الساحة الدولية على كل المستويات وتوسع نفوذها إقليميا بمنطقة الأسيان وساهمت هي الاخرى في نهضتها ودفع عجلة التنمية فيها وبذلك جعلها دائما منطقة نفوذ تابعة لها في مجابهة الولايات المتحدة الامريكية ومنعها من محاولة السيطرة عليها والتأثير في سياستها وقراراتها واقتصادها وفق مصالحها.

يبرز المحلل الاقتصادي ورئيس التحرير السابق لمجلة "الايكونوميست" البريطانية "بيل إيموت" أهمية هذه المنطقة الحيوية مبرزا محورية الصعود الاقتصادي الأسيوي في كتابه "المتنافسون"، حيث اشار الى الباسيفيك وآسيا التي تمتلك مقاييس عدة تدخلها في مصاف اكثر دول العالم غنى لما تمتلكها دولها من

---

[1]- عزت شحرور، **مرجع سابق**، ص4.
[2]-الطاهر المعز، **مرجع سابق**

قوة وأهمية جيوبوليتيكية، حيث ان هذه المنطقة يسكنها نصف سكان العالم وتضاعف دخل الفرد فيها سبع مرات خلال الاربع العقود الفارطة([1]).

إن النمو الاقتصادي السريع التي تشهده منطقة جنوب شرق أسيا جعلها ضمن أكبر المناطق الاقتصادية في العالم وأكثرها تنافسية لاعتبارات عديدة منها: انها تضم عدة اقتصادات ناشئة مثل اندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا كما تضم اقتصادات تعتبر من الأوائل مثل سنغافورة التي تحتل مراتب متفوقة في العديد من المؤشرات ومعايير التنمية البشرية بل استطاعت حتى التفوق على الدول الأوروبية مما جعلها محل اهتمام وجذب لدى الشركات المتعددة الجنسيات والمستمثرين الأجانب نظرا لمناخ الأعمال الملائم للاستثمار والاستقرار القانوني والسياسي.

يجزم الباحثون في الشأن الدولي أن منطقة آسيا عموما والمحيط الهادئ – من القرن الأفريقي إلى بحر الصين الجنوبي – تتجه إلى أن تصبح مركز الجاذبية الجديد في السياسة العالمية، إنها المركز الديموغرافي والاقتصادي والمالي للقرن الحادي والعشرين، بحيث يقوم أكثر من ثلاثة مليارات شخص بإنشاء الثروة وتبادل السلع عبر المنطقة والعالم بأسره. كما أنها موطن لجزء كبير من أهم عشرة أسواق ناشئة، التي تقع في صميم جميع الديناميات العالمية الكبرى للعقود القادمة؛ الصين والهند ودول الأسيان وكوريا الجنوبية وإيران. إنه ليس من الصدفة أن 20 من أهم 50 مدينة في العالم من المتوقع أن تكون في آسيا بحلول عام 2025، مقارنة بثماني مدن فقط في عام 2007. من الجانب المالي تمثل سنغافورة وهونغ كونغ على وشك تجاوز سويسرا ولندن كأكبر العواصم المالية في العالم بحلول عام 2015. وبحسبSWF Institute ، بلغ إجمالي مبالغ الصناديق السيادية الوطنية المسجلة في 2013 مبلغ 5402 مليار دولار، حيث يأتي 3150 مليار دولار من موارد النفط والغاز (58٪) و 2252 مليار دولار من موارد أخرى (42٪). تُمثل الموارد المالية لصناديق الثروة السيادية في الدول الآسيوية 40٪ من المبلغ الإجمالي، مقارنة بنسبة 35٪ لمنطقة الشرق الأوسط، و 17٪ لأوروبا، و 3٪ لأمريكا الشمالية وأفريقيا، و 2٪ للمناطق الأخرى([2]).

---

[1] -Bill Emott, Rivals :**How the power struggle between China, India and japon Will Shape our NextDecade**.England :Penguin Bbooks,2009,p5.

[2]- Tewfik Hamel, **La géopolitique de l'Asie-Pacifique et l'émergence de la Chine**, « Géoéconomie »,2014/4(n 71),p.123.

هذه المنطقة الاستراتيجية التي تعتبر منطقة واسعة ومتنوعة تضم أسواقًا ناشئة وتقع في قلب نطاق تأثير العملاق الصيني، في الوقت التي تعد ساحة معركة جيوسياسية واقتصادية حاسمة في المنافسة على الهيمنة العالمية بين واشنطن وبكين، كما تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا أحد الأركان الأساسية للهندسة المعمارية الإقليمية في منطقة الهند والمحيط الهادئ وهي المنطقة التي تربط الدول الأعضاء بها بالممر المائي الاستراتيجي الذي يربط شرق آسيا بالشرق الأوسط وأفريقيا، مما يعني أن تشكل الأسيان بدوله العشر يمثل في الترتيب العالمي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا وخامس أكبر اقتصاد في العالم. ويبلغ عدد سكانها655 مليون نسمة مما يضفي على المنطقة سوقا استهلاكيا واسعة وإمكانات نمو هائلة.

خلاصة الفصل الثاني:

رابطة دول جنوب شرق آسيا تأسست رسميًا 1967 بموجب اتفاق بانكوك الذي وقعه ممثلون عن إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة. هذا الاتفاق جاء في سياق تصاعد التوترات الإقليمية والحاجة إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين دول جنوب شرق آسيا. شهدت رابطة الأسيان تطورًا كبيرًا في مجمل هيكلها ونشاطاتها بدأت رابطة الأسيان بخمس دول أعضاء ولكنها توسعت مع مرور الوقت لتضم العديد من الدول الأخرى. حاليًا، تضم الرابطة عددًا أكبر من 10 دول. واحدة من أهم الأهداف التي تحققت هي تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاءوتحقيق التنمية المستدامة وقد أُنشئت منطقة التجارة الحرة للأسيان لخفض الرسوم الجمركية وزيادة التجارة بين الدول والعمل على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وتجنب التوترات والصراعات وايضا تعزيز التبادل الثقافي وتعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات في المنطقة.

لقد اثبتت هذه الرابطة انها واحدة من التجارب الاقليمية المهمة على الساحة الدولية وحققت انجازات ملموسة لعل اهمها في الجانب الاقتصادي بانشاء منطقة تجارة حرة مما جعلها نمو اقتصادي هائل.

الفصل الثالث:

اتحاد المغرب العربي

النشأة والخلفية التاريخية_

الاهداف والمهام

تمهيد:

يتمحور هذا الفصل في دراسة حول الخلفية التاريخية لتأسيس المنظمة الاقليمية "اتحاد المغرب العربي The Arab Maghreb Union" وهي البلدان الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا. بهدف معرفة الأسباب التي دفعت القادة المؤسسون لإنشائها وإبراز المبادئ التي قامت عليها والأهداف المرجوة لها وكذا البنية المؤسساتية التي تم وضعها لتحقيقها كل ذلك في ظل الظروف والمتغيرات التي كانت تمر بها المنطقة والعالم، وبغرض فهم هذه التجربة الإقليمية المغاربية من خلال وضعها في سياقها التاريخي وتحديد الفواعل والمتغيرات التي شكلت فارقا رئيسيا مختلفا عن التجارب التكاملية الأخرى في العالم. الى جانب ذلك كان لابد من إبراز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي او شمال افريقيا بأبعادها المغاربية، العربية والمتوسطية، الافريقية التي تميزها عن مناطق أخرى من العالم خصوصا كونها تعتبر من المناطق الغنية جدا بالموارد الطبيعية وأيضا إذا أدركنا حجم التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية التي كانت تواجه الدول المغاربية عموما كمشاكل فترة مابعد الإستعمار والتدخل الأجنبي وضعف الإقتصاد وغياب الكفاءات البشرية القادرة على تسيير شؤون البلاد في مختلف المجالات مع انعدام للتعليم والبنى التحتية والصناعية وتفشي ظواهر الفقر والبطالة والتخلف الاقتصادي، ناهيك عن المشاكل السياسية التي كانت أكبر العقبات للتطور الإقتصادي والإجتماعي والرفاه للشعوب المغاربية.

الخريطة رقم3: دول الاتحاد المغرب العربي

SOURCE : https://shorturl.at/glmX0

المبحث الأول: قيام منظمة اتحاد المغرب العربي

الدعوات الى التكامل والاتحاد بين الشعوب والبلدان المغاربية سبقتها كذلك محاولات اخرى على مستوى الدول العربية ككل من خلال جامعة الدول العربية التي سعت لتوحيد العمل العربي المشترك وإقامة تكتل يجمع العالم العربي يكون هدفه إحلال السلم والأمن في العالم العربي والتعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحفاظ على استقلال الدول الأعضاء، إلا أن فكرة إنشاء تكتل إقليمي خاص بالانتماء الجغرافي للدول المغاربية كان لها خلفية تاريخية وفكرية ولم تأت بمحض الصدفة عمل عليها النخب المغاربية منذ بداية القرن الماضي، مشروع الوحدة المغاربية لا يختلف كثيرا عن فكرة الجامعة العربية حيث سعى القادة المؤسسون الى ايجاد آليات عمل مشتركة للتحديات المتعددة والتهديدات المختلفة التي اصبحت تتفاقم يوما بعد يوم وتكاد الدول بمفردها عاجزة عن مواكبة المتغيرات السريعة التي تحدث عالميا خاصة في بعدها الاقتصادي والتنموي، ومن جهة أخرى فالمشروع المغاربي جاء نزولا للمطالب الشعبية والنخبوية للبلدان المغاربية التي تجمعها التاريخ المشترك والنضال ضد القوى المستعمرة والروابط الثقافية المتشابهة لدرجة كبيرة واللغة الواحدة واللهجات المتقاربة ناهيك عن الجانب الديني الذي يجمعهم والجغرافية الواحدة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي.

ما يجمع الدول المغاربية تاريخيا هو تعرضه لظاهرة الاستعمار الحديث من طرف القوى الخارجية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الى غاية منتصف القرن العشرين، فتعرضت تونس الى الاحتلال الفرنسي سنة 1881 الى غاية 1956 نالت استقلالها، الجزائر تعرضت للاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830 الى غاية 1962 نالت استقلالها، المغرب كذلك تعرض للاحتلال الفرنسي والاسباني سنة 1912 الى غاية 1956 لينال استقلاله، وموريطانيا تعرضت للاحتلال الفرنسي سنة 1903 الى ان نالت استقلالها سنة 1960، اما ليبيا تعرضت للاحتلال الايطالي سنة 1911 الى ان تحصلت على استقلالها سنة 1951.
في التاريخ القديم ساهمت الوحدة الإثنية القديمة في خلق رؤية مشتركة للتواصل بين دول المغرب العربي وقد لعبت العوامل الجغرافية مثل القرب الجغرافي والخصائص الطبيعية للمنطقة أيضا دورا في خلق بعض التماسك بين شعوب المنطقة. أما في التاريخ الحديث المشترك المليء بالآلام فقد ولد لدى قيادات الحركات التحررية والشعوب المغاربية فكرة ضرورة التضامن والنضال المشترك ضد الاستعمار والرغبة

في تجاوز المرحلة الإستعمارية والتفكير في مابعد الاستقلال ووضع الرؤية المستقبلية للمنطقة في اطار وحدة العمل الجماعي المغاربي واستغلال الروابط التي تجمع الشعوب والمنطقة معا.

بعد الحرب العالمية الثانية والتحولات الراديكالية التي بدأت تشهدها الساحة الدولية، والتي صاحبتها تأسيس الجامعة العربية في القاهرة وزيادة تشكل الوعي لدى حركات التحرر المغاربية بعد احداث الثامن ماي 1945 بالاضافة الى عامل النمو الديموغرافي الذي بدأ بالتصاعد وظهور طبقة من البرجوازية ووسطى تكونت تكوين فرنسي تطالب بالدفع نحو اصلاحات اجتماعية واقتصادية وتحسين الوضع المعيشي والرغبة في الاستقلال والدعوة الى اقامة دولة ذات سيادة، في ظل هذه الظروف تم تأسيس ماعرف مكتب المغرب العربي بجامعة الدول العربية وبعدها نظم مؤتمر عام للحركات الوطنية المغاربية في الفترة مابين 15 الى 22 فيفيري 1947 بعنوان مؤتمر المغرب العربي والذي كان بحضور زعماء من الدول العربية وبإشراف الجامعة العربية وكان الهدف من المشاركيين في هذا المؤتمر هو العمل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغاربي، واحكام الروابط بين الحركات الوطنية، وتوحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اطار المغرب العربي وتوجيهها قوميا، وتكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك. وانتهت اشغال المؤتمر بإنشاء مكتب المغرب العربي([1]).

تاريخيا بدأ الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون من الناحية السياسية، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال وهو مايتجلى في الاحزاب والحركات السياسية التي ظهرت في تلك المرحلة من أمثلة ذلك نذكر: جمعية نجم شمال افريقيا، جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين. مما يعني أن الوعي كان موجود لدى النخب السياسية المغاربية التي ادركت اهمية وقوة الوحدة والعمل المشترك.

تعود فكرة انشاء تكتل إقليمي مغاربي الى مرحلة الاستعمار في القرن الماضي، عندما اجتمع الاحزاب السياسية المسيطرة في كل بلد (الدستور الجديد في تونس، الاستفلال في المغرب، جبهة التحرير الوطني في الجزائر) ماعرف بمؤتمر طنجة سنة 1958 بين 27–30 افريل والذي كان يهدف الى مجموعة من الاهداف منها: الثأر من فرنسا بسبب قضية الطائرة الحاملة للوفد الجزائري التي تم تحويل وجهتها بعدما

---

[1]- عبد السلام فيلالي، **الاتحاد المغاربي.. من الطموح الى عدم الانحياز**،مجلة دفاتر المتوسط، العدد 1، 30-06-2014، ص52.

كانت متوجهة لحضور اجتماع تونس 1956 وقصفها بدعم من قوات حلف شمال الاطلسي لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958، ايجاد كيان موحد ضد الاستعمار الفرنسي واخراج المنطقة من حالة التشرذم ووضعها في سكة واحدة نحو المستقبل، في نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ونموذجها التنموي، كما اقرت الاحزاب السياسية المشاركة التضامن الكلي للجزائر في كفاحها ضد المستعمر الفرنسي والعمل على بناء وحدة مغاربية منسجمة تجسيدا لارادة الشعوب في توحيد مصيرها في الوحدة والتضامن، اما في البعد العامل الخارجي فقد كان يشكل رد فعل اتجاه معاهدة روما التي على إثرها إنشاء السوق الاوروبية المشتركة.

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات في هذا الشأن التي سوف نستعرضها على النحو التالي([1]):

_ العمل على تحقيق الوحدة، واعتبار الشكل الفدرالي هو الشكل الأكثر ملائمة لواقع بلدان المغرب العربي.

_ إنشاء مجلس استشاري خلال المرحلة الانتقالية ينبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

_ ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

_ عدم ربط حكومات أقطار المغرب العربي بصفة منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

_ تأسيس كتابة دائمة تسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر تتألف من ستة أعضاء بمعدل مندوبين اثنين عن كل حركة من الحركات الوطنية، تنقسم إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس، وتجتمع دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد أول اجتماع لها خلال شهر ماي من نفس السنة.

---

[1]- بخوش صبيحة، **وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958**، مجلة الباحث،العدد 14، ديسمبر 2000، ص.14.

عمليا لقد شكل هذا المؤتمر أولى خطوات التنسيق بين الاقطار المغاربية واصبحت تترجم من خلال مؤسسات وهيئات للعمل الوحدوي المغاربي من خلال إقامة مؤسسات مشتركة فدرالية وهي: مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية، وتاسيس امانة عامة للمغرب العربي، في ذلك الحين لم تكن الجزائر قد نالت استقلالها وقد صدر قرار من المؤتمر يؤكد فيه على مساندة الثورة الجزائرية وتوصية بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة لها، في سياق متصل يمكن اعتبار أن هذا المؤتمر حمل اهمية من حيث النتائج التي توصل اليها وانبثقت منه الا ان الظروف الداخلية والدولية للاطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بتطبيق القرارات التي صدرت عنه، لعدة اسباب اهمها ان الجزائر كانت منشغلة بحرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي وانه لا يمكن تطبيق قرارات المؤتمر الا بعد الحصول على الاستقلال، في حين ان تونس والمغرب كانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة الوطنية وماتحمله من تحديات وصعوبات بالاضافة الى اتفاقيات التعاون مع فرنسا حيث لم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة([1]).

يرى المفكر والمؤرخ المغاربي سعيد بن سعيد ان الحركات التحررية المغاربية هي احدى إفرازات التاريخ السياسي الحديث لاقطار الشمال الافريقي، وهي حركات تتراوح بين المقاومة المسلحة والنضال السياسي، تسعى الى تحقيق هدفين: هدف اثبات الهوية المغاربية البربرية العربية الاسلامية وهدف التحرر والاستقلال. وقد تجسد البعد المغاربي في تاريخ الكفاح الوطني للاقطار المغاربية في اعمال كل من: جمعية نجم شمال افريقيا، جمعية طلبة شمال افريقيا، مكتب المغرب العربي، مؤتمر وجدة سنة 1958([2]).

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي اريد به أن يدفع بالعمل السياسي الى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغاربي وتكوين تكتل اقتصادي مغاربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الاخرى، وهو في الوقت نفسه يقوي

---

[1]- رقية بلقاسمي، اثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية:2018.2019، ص99.

[2]- نفس المرجع، ص94.

الموقف التفاوضي امام التكتل الاقتصادي الاوروبي الذي وضعت أسسه في روما سنة 1957 لان الاقطار المغاربية ظلت مرتبطة وظيفيا بالاقتصاد الدولي ولاسيما الاوروبي([1]).

في الواقع لم يكن من السهل تبني وتطبيق القرارات المنبثقة عن مؤتمر طنجة لعدة عوامل منها، اشتغلال الجزائر بالثورة التحريرية والكفاح ضد المستعمر حيث لايمكن تطبيق القرارات الا بعد الحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية، في حين ان الحكومتين المغربية والتونسية كانتا مرتبطتا باتفاقيات تعاون مع فرنسا ولم يكن باستطاعتهما المضي بسهولة في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة([2]). في ذات السياق ظهرت اطراف من الاحزاب المشاركة _المغربية خاصة_ مطالبة بضرورة استرجاع بعض المناطق التابعة لدول اخرى حسب المبدأ الذي يقضي بوجوب احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، أي بمعنى أن هذه المقاربة التوسعية على حساب الدول المجاورة كانت تفسر عن وجود نية غير صادقة في توحيد المغرب العربي، من هنا ظهرت صراعات وخلافات زعزعة العلاقات المغاربية فبإعلان استقلال موريطانيا سنة 1960 ظهرت ازمة حادة بين المغرب وموريطانيا بسبب مطالبة المغرب للأراضي الموريطانية كجزأ لا يتجزأ من المغرب، ثم أزمة اخرى بين المغرب وتونس بسبب اعتراف هذه الأخيرة باستقلال موريطانيا، هذه الخلافات التي ظهرت في الستينات بين الدول المغاربية تعود من جهة الى اشكالية الحدود والمطالبة بالأراضي الترابية، ومن جهة ثانية اشكالية الزعامة في المنطقة خصوصا بعد النزاع المسلح الجزائري المغربي في اكتوبر 1963.

ما يمكن قوله أن مؤتمر طنجة 1958 يعتبر محطة مهمة في تاريخ المسار النضالي للحركات الوطنية المغاربية، إلا انه لم يلق أي متابعة وفشل بذلك في تحقيق الاهداف المرجوة غير أن الاهتمام بالوحدة والتكامل الاقليمي ظل قائما فيما بعد وواجه العديد من الصعاب والتحديات الداخلية والاقليمية.

بعد سبع سنوات من حرب التحرير استطاعت الجزائر ان تنال استقلالها في جويلية 1962، ونتيجة الخلافات الحدودية وقعت ما عرف بحرب الرمال بين الجزائر والمغرب بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر هذه الحرب لم تؤثر على وعي القادة المغاربة بضرورة التعاون والتكامل في الاطار الاقليمي لهذا توج ذلك بإنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب

---

[1]- محمد علي داهش، **اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003)، ص58.

[2]-حسين بوقارة، **اتحاد المغرب العربي: بين الواقع والمأمول(الجزء الاول)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996/12/01، رقم 2، ص60.

وتونس، والتي أعقبها سبع لقاءات بين وزراء اقتصاد الدول المعنية وصدر عنها العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، نستعرضها على النحوالتالي([1]):

1_ لقاء تونس 1 أكتوبر 1964: إنشاء نظام الأفضلية في المعاملة التجارية المغاربية وتوحيد السياسات في الإنشاءات الصناعية.

2_ لقاء طنجة نوفمبر1964: التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية، والاهتمام بقضايا تمويل مشاريع التنمية.

3_ لقاء طرابلس 27 ماي1965: وضع لجنة خاصة لدراسة قطع الصناعية وتأمين المواصلات.

4_ لقاء الجزائر 11 فيفري 1966: جاء بهدف تنسيق السياسات التجارية وسياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية والصناعية.

5_ لقاء تونس 23 فيفري 1967: وضع دراسات وآفاق للتعاون لمدة 5 سنوات.

6_ لقاء الرابط 20 جويلية 1970: في هذا اللقاء جرت جملة من الاعتراضات حول مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي الذي قدمته اللجنة الاستشارية.

7_ لقاء الجزائر 21 ماي 1975: عرض صيغة جديدة للاتفاقيات على أنظار وزراء الاقتصاد من خلال التعاون.

هذه اللجنة التي بدأت بالدول الثلاث تونس والجزائر والمغرب بعدها التحقت ليبيا بهذا المجلس ثم تلتها موريتانيا، ليصبح هذا المجلس البنية المؤساستية الاولى التي استطاعت جمع دول المغرب العربي الخمس.

من الناحية النظرية يبدو أن هذه الاجتماعات والمبادرات التي قامت بها الدول المغاربية في المجال الاقتصادي، تتماشى مع الاطروحات والمقاربات النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة التي تدعو الى التركيز على تطبيق مجالات السياسة الدنيا في العملية التكاملية باعتبار ان هذه الميادين لا تثير خلافات ولا حساسيات سياسية كما انها تسهل في عملية الانتشار الى المجالات الاخرى بصفة تلقائية مما يؤدي

---

[1]- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي ونداء المستقبل**،(بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2008).ص24.25

في النهاية الى خلق ضغط ودفع قاعدي يؤثر على صانعي القرار السياسي ويدفعهم الى الاسراع في مسار التكامل الاقليمي بالمنطقة([1]).

يعتبر إنشاء هذه اللجنة بمثابة أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا. وكانت أهم أهدافه هي([2]):

_ تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية.

_ ضمان حرية تنقل البضائع الصناعية.

_ تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

بموجب اتفاق الوزراء المغاربة تأسست سنة 1967 مركز الدراسات الصناعية وهي مؤسسة مغاربية تعنى بدراسة المشاريع المتعلقة بالتنمية الصناعية وذلك وفق نطاق التنسيق المغاربي ووفق المخططات المشتركة بين البلدان الخمس، في البداية وقع مقرها بالعاصمة طرابلس ثم نقلت الى طنجة بعد انسحاب ليبيا سنة 1970، في ذات تم استحداث اللجان الفنية المختصة وهي اللجان التي تستعين بها اللجنة الاستشارية في كل ميدان من أهل الخبرة والمسؤولية داخل الدول المغاربية وتشتغل وفق ماتحدده اللجنة التي تضع برنامجها السنوي وتختار المشاريع المعنية بدارستها في المرحلة أولى وبعدها تتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد والحصول على موافقته لإنجاز المشروع وتسخير الوسائل البشرية والمادية لإنجاحه وتجسيده في ارض الواقع.

في الواقع أن هذه اللقاءات الخاصة باللجنة الاستشارية الدائمة، تمكنت من إستحداث بعض المؤسسات والهياكل إلى أنها تعتبر فاشلة بحيث تضاربت الأهداف، والمصالح وهذا ماّ ها يعكس لحد كبير حالت التقاطع والتقلبات السياسية في المنطقة وذلك بظهور مشكل الصحراء الغربية التي عملت على توقيف

[1] -Earnest Hass, **The Uniting of Europe, political, Social and Economic Force**,Standford, Calif, Standford university Press,1958,p.66.

[2]- **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والمأمول**، موقع الجزيرة الاخباري، 2000/04/03، تاريخ الدخول: 2018/06/30، الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6

التجربة نهائيا([1]). وجمدت مشاريع العمل الوحدي المغاربي نتيجة الخلافات السياسية واتسعت الهوة في المواقف والسياسات ودخلت الدول المغاربية في سياسة تكوين الاحلاف واعادة تفكيكها وتميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار والتوتر في العلاقات السياسية.

حيث نجد انه في بداية الثمانينيات دخلت العلاقات المغاربية في ما عرف بسياسة المحاور، إذ ابرمت دولتي الجزائر وتونس معاهدة الاخوة والوفاء سنة 1983 وذلك بهدف الحفاظ على الامن والسلم بين البلدين بعدها انضمت اليها موريطانيا، وبعدها بسنة واحدة 1984 تم ابرام معاهدة وجدة بين المغرب وليبيا تحت مسمى الاتحاد العربي الافريقي هذا الاتفاق جاء كرد فعل من ليبيا على رفضهم لمعاهدة الاخوة بين تونس والجزائر واعتبرتها محاولة للمساس بمصالح وأمن ليبيا وكذلك لتضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع التشاد حيث قامت المغرب بتهديد طرابلس عن مساندتها لقيادة تشاد إن لم تتوقف عن دعمها لجبهة البوليساريو، في حين رأى متابعون أن هذا التحالف بين المغرب وليبيا هو وسيلة لمواجهة معاهدة الجزائر وتونس اللذان سعا لتطويق نظام المغرب وإفشال المخططات المتعلقة بالصحراء الغربية.

نلاحظ أن كل محاولات الوحدة المغاربية في مرحلة مابعد الاستقلال كان ينقصها العمل المتأتي العقلاني القائم على الفهم الصحيح للواقع المغاربي في مختلف المجالات والانتقال من حالة الثبوت والاستمرار والتنامي وفق مراحل متدرجة ومدروسة وصولا الى التكامل الاقليمي، فالمبادرات التي طرحت من اتفاقيات ومشاريع ومعاهدات ولقاءات وغيرها لم تطبق على أرض الميدان بطريقة فعالة مما أدى اما الى إخفاقها او تطبيق جزء محدود منها وذلك راجع لعدة عوامل منها: بروز اشكالية السيادة والحدود بين الدول المغاربية، واشكالية الدولة القطرية الحاكمة بحيث رفضت كل دولة التنازل عن جزء من سيادتها وصلاحيتها في اطار وحدتها الترابية، ضغط جماعات المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية التابعة لقوى استعمارية تقليدية أو المدعومة منها و كذا القوى البيروقراطية والتكنوقراطية المسيطرة على الاجهزة الادارية التي تخشى على مصالحها، الاختلاف في طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية، ناهيك عن مشكلة الصحراء الغربية.

---

[1]- صبيحة بخوش، **اتخاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، (عمان: مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2010).ص.146.

رغم الخلافات التي كانت تميز العلاقات المغاربية في المنتصف الاول من الثمانينيات، إلا انها عرفت انفراج وبدأ التقارب بينها لعوامل داخلية ودولية خصوصا في الجانبين الجزائري_ المغربي وظهرت بوادر الرغبة في إعادة احياء التكامل المغاربي من جديد بعد التطبيع الجزائري المغربي من جهة وكذلك التقارب التونسي الليبي من جهة اخرى، وهو ماتجسد في لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مع ملك المملكة المغربية الحسن الثاني يوم 4 ماي 1987، بالمركز الحدودي العقيد لطفي التابع لمدينة مغنية المغربية بعد وساطة سعودية برعاية الملك فهد بن عبد العزيز، كان هذا اللقاء بمثابة اعادة احياء وتطبيع العلاقات بين الجارتين في تلك المرحلة، في حين عرفت العلاقات التونسية الليبية تحسنا وانفراجا في سنة 1987، مما يؤشر بوجود بوادر ايجابية و مؤشرات ملائمة ومناخ أكثر استقرار وثقة لبناء المغرب العربي على اساس التعاون والاخوة والمصلحة المشتركة بما يعود للمنفعة على شعوب المنطقة وهو ما اكده القادة المغاربة في لقاءاتهم الثنائية رغبة منهم في تجاوز مرحلة الخلافات والقطيعة التي لا تعكس إرادة ورغبة الشعوب التي تطمح في تجسيد حلمها في توحيد البلدان المغاربية.

المطلب الثاني: تأسيس اتحاد المغرب العربي.

بعد إعادت بعث العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر مما أدى إلى فتح الحدود البرية بين البلدين، وتحسن العلاقات بين ليبيا وتونس، احتضنت الجزائر القمة العربية في 7 جوان 1988 والتي كانت فرصة للقاء القادة المغاربة بالعاصمة الجزائرية، وعلى هامش القمة بعدها بتاريخ 10 جوان 1988 انعقدت **قمة زرالدة** بمشاركة كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الملك المغربي الحسن الثاني والزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس الموريطاني معاوية ولد الطائع. هذا الاجتماع الذي يعتبر الأول من نوعه بطابعه الرسمي الذي يشارك فيه أهم القادة المغاربة ويناقشو فيه فكرة إنشاء تكتل مغاربي رغبة منهم في تجسيد هذا المشروع تم تأسيس لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، على أن تجتمع هذه اللجنة يوم 13 جويلية 1988 بالجزائر العاصمة لتجسيد ذلك على أرض الميدان.

في تاريخ 13 و14 جويلية 1988 اجتمعت اللجنة المغاربية التي تم تأسيسها في قمة زرالدة، وفي جدول أعمالها مناقشة القضايا المتعلقة ببناء وحدة بلدان المغرب العربي، والتي قررت إنشاء خمس لجان فرعية متخصصة في مختلف المجالات بغرض استكمال دراسة وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة للقادة

المغاربة، وتتولى كل دولة من الدول الخمس الإشراف على إحدى هذه اللجان المتخصصة والتي جاءت على النحو الآتي:

–اللجنة الاقتصادية برئاسة الجزائر.

– لجنة المسائل الهيكلية تتولاها دولة ليبيا.

_ لجنة المالية والجمارك تتولاها المغرب.

_ لجنة المسائل الامنية والانسانية برئاسة تونس.

_ لجنة التربية والثقافة والاعلام برئاسة موريطانيا.

بعدها في 27 و28 اكتوبر 1988 اجريت اعمال الدورة الثانية للجنة المغاربية في العاصمة الرباط، التي درست مقترحات وتوصيات اللجان الفرعية الخمسة، ووافقت على تبنيها بالمقابل اوصت بإحالتها الى اجتماع القمة لإعادة طرحها أو تعديلها وإعطائها الصيغة النهائية، وفي ختام اعمال الدورة قررت طرح التوصيات التالية:

_ الاتفاق على إنشاء تنظيم مغاربي.

_ تنسيق السياسات الخارجية والاقتصادية والمالية.

_ توحيد مناهج التعليم.

_ كفالة حرية التنقل عبر دول المنطقة.

_ تشكل المغرب لجنة صياغة ما ورد من توصيات اللجان الفرعية ورفعها الى اجتماع القمة المقبل.

_ استمرار الاتصال بين الدول الخمس لتحديد موعد اجتماع القمة في اقرب وقت ممكن.

وتمهيدا لعقد القمة بين القادة المغاربة تم انعقاد الدورة الثالثة للجنة المغاربية في تونس بتاريخ 24 فيفري 1989، والتي اقترحت إصدار اعلان يضع المسار الوحدوي المغاربي في سياقه التاريخي وكذا اعداد معاهدة تأسيسية تكون اطارا للعمل الوحدوي للدول المغاربية من خلال إنشاء بنية مؤسساتية للتنظيم بهياكله واجهزته، وبعده بيومين انعقد اجتماع وزراء الخارجية للدول المغاربية الخمس بالعاصمة تونس،

كان الهدف من الاجتماع مناقشة الدراسات والمقترحات التي قدمتها اللجنة المغاربية وكذا المعاهدة التأسيسية لتنظيم العمل الوحدوي بين الدول المغاربية الخمس.

المغرب العربي الفضاء الجغرافي الواسع الذي يتميز بموقعه الاستراتيجي المتميز والغني بالموارد الطبيعية والمعدنية الواقع بمنطقة شمال افريقيا، الممتد على ساحل البحر الابيض المتوسط وحتى المحيط الاطلسي ويضم خمس دول بالأساس: موريطانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا. يبلغ مساحته الاجمالية حوالي 5.782.140 كم مربع ويقدر عدد سكانه اكثر من 107 مليون نسمة حسب تقديرات سنة 2018[1]. حدوديا يحد المغرب العربي شمالا البحر المتوسط وجنوبا مالي والنيجر والسنغال، وشرقا مصر والسودان وغربا المحيط الاطلسي مما يعني أنها منطقة تربط ثلاث قارات كبرى افريقيا جنوبا، وآسيا شرقا، وأوروبا شمالا. لذلك كانت هذه المنطقة الحيوية تاريخيا محل أطماع وتنافس القوى الكبرى الاستعمارية في العصر الحديث(الاستعمار الفرنسي، الاستعمار الإسباني، الاستعمار الايطالي) من جهة موقعها الاستراتيجي ومن جهة اخرى توفرها على الموارد الطبيعية كالغاز والبترول والفوسفار..الخ. إن جغرافية المغرب العربي السياسية والطبيعية والسكانية والاقتصادية تؤهله بكل تأكيد أن يكون فضاءا ذا شأن في مجال رسم السياسة والعلاقات الدولية، وفي مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يكون أكثر تأثير في الحفاظ على التوازن الدولي وفي التأثير الأكبر في محيطه العربي والإفريقي والمتوسطي.

قمة مراكش التأسيسية 1989:

في17 تاريخ فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي بصفة رسمية، على إثر اجتماع ملوك ورؤساء الدول المغاربية الخمس: الملك المغربي الحسن الثاني، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الرئيس الليبي معمر القذافي، الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الرئيس الموريطاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. الذين قرروا إنشاء منظمة اقليمية مغاربية تجسيدا لإرادة شعوب وقيادات الدول من خلال التوقيع على ماسمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، هذا الاجتماع التأسيسي حضره وزراء الخارجية للدول الخمس ومعهم أعضاء اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة، كما دامت أشغال الاجتماعات لثلاث أيام متتالية تمهيدا لتحضير التوقيع على الوثائق التأسيسية الثلاث

[1]- علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي.. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي،(المجلد 02، العدد 01، 2020/01).

(إعلان قيام اتحاد المغرب العربي، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وثيقة المصادقة على اعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية).

وثيقة إعلان قيام اتحاد المغرب العربي هذا نصها كما يلي([1]):

" إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير، واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة، وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي، ووعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات، ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية، ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين، وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية، وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية، واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب

1- <u>**وثيقة معاهدة مراكش التأسيسية**</u>، الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي تاريخ الدخول: 2019/02/12:
https://maghrebarabe.org/%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/

العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة، وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية،واعتقادا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة،واقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها، واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا، ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحهاوتحصينه، واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية، نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته، وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق ل 17 فبراير 1989 م".

بالإضافة الى وثيقة إعلان تأسيس الاتحاد المغرب العربي جاءت معاهدة الاتحاد التي شملت 19 مادة، كشفت عن أهداف التكتل وبينت هيكله التنظيمي والمؤسساتي، وعمل الهيئات وصلاحياتهم ومهامهم الوظيفية.

المبحث الثاني: أهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي وإطارها المؤسساتي.

المتغيرات المتسارعة التي كانت تحدث على الصعيد الاقليمي والدولي واتجاه الدول في شتى انحاء العالم نحو الإقليمية كخيار استراتيجي للإحلال السلم وتحقيق التنمية الاقتصادية، عجل بظهور اتحاد المغرب العربي وتيقن القادة المؤسسون ضرورة الإسراع في تجسيد فكرة الوحدة الإقليمية خصوصا في ظل وجود رغبة مشتركة وشعوب مرحبة وداعية للفكرة، الى أن المشروع كان يحتاج الى خارطة طريق مدروسة وقاعدة صلبة تتيح للمشرفيين عليها بمختلف القطاعات تنفيذها وفق مراحل زمنية محددة وبناءا على الأهداف المسطرة التي وضعتها قيادات الدول المغاربية المؤسسة، وعلى هذا الأساس جاء هذا المبحث الذي يناقش ويستعرض أهداف منظمة اتحاد المغرب العربي، وماهي البنية المؤسساتية والاطار التنظيمي التي تم وضعه لتحقيق هذا المشروع الهام؟

المطلب الاول: أهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي.

وضع قادة الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي رؤيتهم الشاملة حول مستقبل وحدة المنظمة الاقليمية من منطلق الروابط والخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة والتقارب الجغرافي، وسعيا منهم لمواكبة التوجه الدولي نحو الإقليمية كمظهر جديد من مظاهر العلاقات الدولية لتجقيق السلم والإزدهار والرقي للشعوب والدول في اطار التعاون والحوار والتشاور وصولا للوحدة والتكامل ولهذا نجد المشرفيين على وضع اهداف الاتحاد قد حرصوا على إبراز هذه التوجهات، وذلك من خلال أهداف محددة حملت ابعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهو مانصت عليه المادتين الثانية والثالثة لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي جاءت على النحو التالي[1]:

_ توطيد اواصر الاخوة التي تربط الدول الاعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

_ تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الاعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها.

_ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.

[1]- معاهدة مراكش التأسيسية، الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي تاريخ الدخول: 2019/02/12:
https://maghrebarabe.org/%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/

_ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء.

_ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق الاغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء، واقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الاعضاء، واتخاذ مايلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا انشاء المشروعات واعداد البرامج العامة والنوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: اقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على كافة مستوياته، والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ مايلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الاهداف، خصوصا بتبادل الاساتذة والطلبة وانشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الاعضاء.

على ضوء ذلك يمكن اعتبار احد الاسباب الرئيسية للدفع نحو تأسيس منظمة مغاربية هو البعد الاقتصادي فالدول المغاربية لطالما عانت من الازمات الإقتصادية وعرفت الدولة القومية عجزا وإخفاقا على ايجاد الميكانزمات المناسبة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وإحداث التنمية ومواكبة الدول الصاعدة والمتطورة في العالم، لهذا شكلا هذا المتغير محورا هاما لدى القادة والنخب والمشرفيين على الاتحاد المغرب العربي والتي أخذت على عاتقها مسألة إحداث التنمية وبناء الإقتصاد الوطني، فنجد منذ الإستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية وجاءت هذه البرامج كلها في سياق التبعية التي نشأت فيه بحيث رسخت الإندماج في التقسيم الدولي للعمل والتبعية الهيكلية للخارج([1]).

نجد تونس التي قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الإقتصادية وتحديث البلاد فبدأت في الستينات الاعتماد على التخطيط الإقتصادي وطبقت برنامج التعاونيات من طرف البرجوازية ولكنها فشلت ليكون التحول الكامل نحو الإقتصاد الحر في السبعينات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ومن ثم

---

[1]- رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**، اطروحة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية:2011/2010، ص70.

تعرضت منذ الثمانينات لآثار الأزمة الإقتصادية العالمية في شكل تضخم البطالة واستيراد التضخم، واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات([1]).

في حين الجزائر النهج الاشتراكي واعتمدت سياسة التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج، عقب حركة تأميمات واسعة في الستينات وقامت بتأسيس مصانع ضخمة في الصناعات الثقيلة، وهذا التوجه لم يقم بناءا على خطة للتكامل الإقتصادي مع بقية الدول المغاربية ومن ثم ظل الإقتصاد الجزائري معتمدا على الخارج سواء لإستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين أو لتسويق المنتجات، وأدى الإعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي إلى زيادة التبعية للسوق الدولي([2]).

اما في المملكة المغربية اتسمت السياسة الاقتصادية من الاستقلال إلى بداية الثمانينات، وتميزت بسياسة اقتصادية بشكليها، تداخل فيها الاختيار الليبرالي مع الاقتصاد الموجّه كما اعتمدت السياسة الاقتصادية في المغرب على الاشتراكية والتدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي. وامتلاك الدولة للعديد من الشركات والمؤسسات الكبرى في القطاعات الحيوية مثل البنوك والتأمين والمناجم والصناعات الثقيلة في نفس الوقت أوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة الحرة، وتوسعت في صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الإقتصاد المغربي بشدة بالتغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة وظل يواجه العديد من التحديات على غرار الدول المغاربية الاخرى من بينها الفقر البطالة، والتحديات الاجتماعية.

في ليبيا كان المشهد مختلفا فقد اعتمدت الدولة بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط والغاز والكيمياويات والصناعات الثقيلة([3])، وتم استخدام عائدات النفط لتمويل المشاريع التنموية الكبرى وتحسين البنية التحتية في البلاد والتركيز على حركة التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية.

أما موريتانيا فيعتمد اقتصادها على الصيد والثروة البحرية والتعدين وأهم صادراتها خام الحديد والصلب والثروة السمكية والفوسفات والنحاس.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص71.
[2]- **المرجع نفسه**، ص71.
[3]- شكري عز الدين، **المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة**، السياسة الدولية . العدد 93، 1988، ص144.

.يمكن القول بشكل عام الإقتصاديات المغاربية قائمة على بيع المواد الأولية والسلع النصف مصنعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والإقتصادية الغير المستقرة وهذا الوضع يؤدي غالبا إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة للدول المغاربية، كما أن اختلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الإقتصاديات المغاربية يؤدي إلى عدم توازن نمو الإقتصاد([1]).

ما يلاحظ هو أن طموحات القادة المغاربة كانت في وحدة المنطقة والتعاون وصولا لمرحلة التكامل، كانت نابعة من فهم وادراك لحجم التطورات الدولية والتحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية التي اصبحت تتفاقم بفعل عدة عوامل، لهذا نجد مثلا في المجال السياسي المعاهدة بينت أن تقوية عناصر الأخوة عنصر مهم في بناء تكتل سياسي قوي يواجه التكتلات الدولية كالاتحاد الاوروبي، مما يعني أنه من بين أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقه، إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الإنقسام، كذلك فإن الإتحاد هو الذي يكفل للدول المغاربية المحافظة على استقلالها، كما تساهم مساهمة فعالة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف، وفي هذا السياق تنتهج الدول الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي بينها يقوم على أساس الحوار ([2]).

كما يمثل الجانب الأمني اهمية بالغة في فكرة نشأة الاتحاد يرجع ذلك لعدة عوامل تتميز بها المنطقة كونها غنية بالموارد الطبيعية والنفطية والموقع الاستراتيجي الهام الذي تتميز به بالخصوص وهو مايجعلها باستمرار محل اطماع وتنافس قوى كبرى إما بالتأثير على سياساتها الاقتصادية عن طريق مؤسسات مالية دولية أو التدخل في شؤونها الداخلية من خلال استغلال الازمات والمشاكل الاجتماعية وغيرها التي قد تمر بها الدول أو خلق بؤر توتر واختراقها وإدخالها في حالة من عدم الإستقرار واستثمارها لصالحها مما يعرض دول المنطقة لأزمات أمنية يصعب تجاوزها. ولهذا نجد في ميدان الدفاع والحفاظ على الامن القومي الإتحاد المغاربي تطرق لذلك في المادة 3 من معاهدة التأسيس، ومايلاحظ هو أن الاتحاد المغرب

[1]- رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص71.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية**، (دار العلوم للنشر والتوزيع،2004). ص92.

العربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، من خلال التأكيد على البعد الأمني والحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء. وانطلاقا مما ورد في معاهدة إنشاء الإتحاد من مضامين تتصل بصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، نجد الإتحاد المغاربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدا وهي التحسب للعدوان الخارجي وهي مسألة معقولة ولكن الخطوة الأكثر طموحا أمن النظم الحاكمة([1]).

لقد بينت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي هاتين المسألتين من خلال نصي المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، حيث جاء في المادة الرابعة عشرة " أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداءا على الدول الأعضاء الأخرى" وهنا إشارة لفكرة التهديدات الخارجية. أما المادة الخامسة عشرة فقد نصت على " تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى" وهنا إشارة واضحة لقضية المحافظة على أمن النظم الحاكمة في دول اتحاد المغرب العربي.

في المجال الاقتصادي قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف الرئيسي من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية من الناحية الاقتصادية وتحقيق الرفاه والدفاع عن حقوقه وان يعمل دول الاتحاد كل مابوسعهم الى الاستغلال الامثل لقدراتهم وثرواتهم التي تزخر بها بلدانهم، هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي والامني، باعتبار ان الحفاظ على الاستقرار السياسي والامني للانظمة والدول مرتبط ارتباط وثيق بتوفير بيئة اقتصادية قوية الذي يتيح للمواطنين حياة كريمة وفرص لتحسين معاشهم وزيادة الدخل الفردي، في ذات السياق أدرك القادة المؤسسون لاتحاد المغرب العربي بأن توفير اقتصاد قوي للدول والشعوب المغاربية من شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول من خلال التعاون بينها وهو مايؤدي الى عنصر الانتشار _حسب النظرية الوظيفية_ في مختلف القطاعات بدءا بمجالات السياسة الدنيا اي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تثير الاختلافات السياسية والايديولوجية وصولا الى ميادين السياسة العليا.

ولتحقيق هذه الغاية اتخذت دول الاتحاد المغرب العربي الإجراءات التالية([2]):

---

[1]- جمال عبد الناصرمانع، مرجع سابق، ص92.

[2]- جمال عبد الناصرمانع، **مرجع سابق**، ص ص94، 95.

_ تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

_ تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية والصناعية.

_ إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي، وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

_ تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة ويقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية و الإقتصادية والإتحادية.

_ تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي.

لقد مثل العامل الاقتصادي أهمية بالغة لدى صناع القرار الدول المغاربة المؤسسة للاتحاد المغرب العربي، يرجع ذلك الى حجم التحديات الداخلية التي كانت تشهدها المنطقة من بينها: مظاهر الفقر وزيادة المطالب الاجتماعية، البطالة، الفقر، ضعف البنية التحتية وانعدامه في كثير من المدن المغاربية، ضعف في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، مشكلة الهجرة، حالة التذمر لدى فئات كثيرة من الشعوب مع المطالبة بالتغيير وإجراء اصلاحات هيكلية وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الاعمال. في ذات المرحلة يمكن الاشارة للتحديات الدولية التي ظهرت بالتحديد مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وبداية تشكل ملامح نظام دولي جديد بنظام احادي القطبية كل ذلك في ظل التطور السريع لوسائل التواصل والاتصال والتكنولوجيا وبروز العولمة والتسارع في التحولات الاقتصادية والتجارة الدولية والدعوة لدمقرطة الانظمة السياسية وفتح الأسواق في جميع انحاء العالم والسير على النموذج الغربي الليبرالي.

ولتحقيق الاهداف الاقتصادية التي سطرها الاتحاد المغرب العربي، تم تحديد أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي عام 1990 وذلك وفق أربعة مراحل يتم الإنتقال من مرحلة الى اخرى لأجل الوصول إلى آخر مرحلة للتكامل وهذه المراحل هي على النحو التالي([1]):

---

[1] - Fathalla Qualallou**, Aprés Barcelone Le Magreb Est nécessaire**. (France: L'hrmattan,1996).p 144.

_ إقامة منطقة تبادل حر عام 1992، وهي مرحلة تهدف الى ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء، من خلال مجموعة من القرارات والتدابير القانونية والادارية والمالية التي تهدف الى تشجيع على اقامة مناخ ملائم للتداول والتعامل المغاربي في اطار التكامل وايضا وضع الاتفاقيات الضرورية داخل المنطقة والتصديق عليها.

_ إقامة اتحاد جمركي عام 1995، هذه المرحلة التي تتميز بمجموعة من الخصائص كتوحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الاطراف، كما يتم اصدار تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي الدول وتوحيد الانظمة والتشريعات الجمركية على ان تبدا هذه المرحلة سنة 1995.

_ إنشاء سوق مشتركة عام 2000، هذه المرحلة تتميز بمجموعة من الخصائص تشمل الدول الاعضاء إذ تنشأ سوق مشتركة بدءا بسنة 2000، وصولا الى تحقيق الاندماج الاقتصادي وتأسيس نظام واحد للأسواق داخل المنطقة وإقامة سوق داخلية موحدة بحيث تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى، كما يتم فيها تحقيق تنقل الاشخاص وتبادل وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال.

_ الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للإتحاد المغاربي، هذه المرحلة تعتبر الهدف النهائي الذي رسمته الدول المؤسسة من خلال توحيد السياسات ومخططات التنمية الاقتصادية على أسس واهداف مشتركة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية بين الدول المغاربية.

ولأجل تجسيد ذلك كان من الضروري خلق شركات اقتصادية مغاربية وكذلك مجمعات صناعية، في إطار تكاملي وليس تنافسي والهدف هو الوصول إلى السوق المغاربية المشتركة ودعم روابط تعاون وتكامل جديدة مع المجموعات الأخرى وكذلك مع السوق الأوروبية المشتركة([1])، ومن أجل تقوية مركزها التفاوضي أمام هذه السوق والتي تعد الشريك الأول لها والمتضمن لمنافسين اقتصاديين يشكلون خطر للتجارة الخارجية المغاربية مع السوق الأوروبية.

[1] - Le monde, **L'édification Du Maghreb Arab: L'intégration économique, Un Marché Maghrébin**, 16/03/1989, p 1.

المطلب الثاني: المؤسسات والجهاز التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.

كباقي التجمعات الإقليمية التي تضم مؤسسات واطار تنظيمي وهيكلي تقوم عليه وفق معاهدة التأسيس حيث تعكس هذه المؤسسات الآلية التي من خلالها يتم تحقيق الاهداف التي تم وضعها على مراحل زمنية متفاوتة، وهي تمثل مجموعة من الهياكل المؤسساتية التابعة لمظمة اتحاد المغرب العربي حسب مانصت عليه معاهدة مراكش 1989م، حيث تضمنت الهياكل الجانب السياسي كأعلى هيئة ثم بعدها الجانب التقني والثالث المختص بالمتابعة، وهي عموما تتسم بطابعها التقريري وأخرى ذات طابع إستشاري وتقني هذا التنوع جاء لمواكبة البنية التنظيمية للتنظيمات الاقليمية المعمول بها دوليا.

وفي مايلي نستعرض هياكل ومؤسسات اتحاد المغرب العربي المتعلقة **بالجانب السياسي:**

أولا: مجلس الرئاسة

حسب مانصت عليه المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي (مراكش 1989) المادة الرابعة والخامسة، يعد مجلس الرئاسة الهيئة الأعلى في منظمة اتحاد المغرب العربي، وهومجلس يتالف من رؤساء الدول الاعضاء الخمس(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا) وتمتد فترة رئاسته لسنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الاعضاء، ويعقد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما اقتضت الضرورة، وتنص المادة السادسة على ان مجلس الرئاسة هو السلطة الوحيدة التي تتخذ القرارات بإجماع الدول الاعضاء، بعد انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الرئلسة بالدار البيضاء في سبتمبر 1991 تقرر أن يكون مقر الامانة العامة للاتحاد بالرباط المغربية، والمجلس الاستشاري بالجزائر العاصمة، والمجلس القضائي بنواكشوط الموريطانية.

من اختصاصات مجلس الرئاسة هو العمل على تحقيق اهداف الاتحاد والنظر في القضايا التي تهم الدول من بينها القضايا الخلافية او قضايا الدولية والاقليمية الراهنة، كما يقوم بتنسيق السياسات الخارجية للاتحاد، وايضا علاقته مع باقي التنظيمات الاقليمية مثل الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، لكن تركيز سلطة اتخاذ القرار بيد هذه الهيئة ادى الى خمول في مسيرة ونشاط الاتحاد المغاربي([1]).

[1]- محمد الشريف منصوري، **امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربى فى النظام العالمى الجديد للتجارة**، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص ادارة الاعمال، جامعة منتوري – قسنطينة، 2008-2009، ص.118.

عمليا منذ تأسيس القمة التأسيسية بمراكش سنة 1989 انعقد مجلس الرئاسة في ست دورات وهي كالتالي:

_ الدورة الاولى: قمة تونس 21-22-23 جانفي 1990 وهي القمة التي عرفت تعديلات على مستوى معاهدة اتحاد المغرب العربي.

_ الدورة الثانية: انعقدت في الجزائر في 23 جويلية 1990، والتي كانت خرجت بقرارات مهمة ابرزها انشاء مؤسسات الاتحادية وهي: الجامعة المغربية، الاكاديمية المغاربية للعلوم، الهيئة المغاربية للحبوب والبقول الجافة، الهيئة المغاربية للبحث والتكوين والارشاد الفلاحي.

_ الدورة الثالثة: والتي تم انعقادها في لانوف بليبيا في 10 مارس 1991، وعلى أساسها أنشئ المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

_ الدورة الرابعة: القمة التي تم انعقادها بالدار البيضاء المغربية في 15 و16 سبتمبر 1991، والتي انتهت اشغالها بغصدار العديد من التوصيات والقرارات لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

_ الدورة الخامسة: وهي القمة التي تم انعقادها في العاصمة الموريطانية نواكشوط في 10 و 11 نوفمبر 1992 والتي اكدت على اهمية الالتزام بتطبيق قرارات وتوصيات القمم السابقة في سبيل تحقيق التكامل.

_ الدورة السادسة: وهي القمة التي انعقدت في تونس في افريل 1994، أكدت هذه الدورة على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في الميادين الاقتصادية والثقافية كما وضعت تصور شامل لتحقيق الاتحاد لمقاصده حيث تم التوقيع على 37 اتفاقية صودق منها على 5 فقط من طرف الدول الاعضاء.

ثانيا: مجلس وزراء الخارجية

حسب اتفاقية مراكش التأسيسية 1989 التي تنص على ان يكون للاتحاد مجلسا لوزراء الخارجية الذي يتولى مهمة التحضير لدورة اعمال مجلس الرئاسة، كما يقوم بدراسة مايعرض عليه من قبل لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، في حين تقوم كل دولة بتعيين عضو داخل لجنة المتابعة لتقييم اعمال الاتحاد وتقوم برفع تقاريرها ونتائج عملها الى مجلس وزراء الخارجية وتنفيذ قرارات الاتحاد والتنسيق مع الهيئات الاخرى.

في مايلي نستعرض مهام هذا المجلس([1]):

_ تحويل توصيات ومقترحات لجنة المتابعة الى مجلس الرئاسة.

_ تحرير تقرير لفائدة مجلس الرئاسة يتعلق بمدى تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها.

_ الوقوف على التوجيهات الكبرى للبرامج التنموية والسياسات المشتركة لاتحاد المغرب العربي.

_ متابعة السياسة الخارجية للاتحاد ومدى التعاون بين وحداته.

في ذات السياق هذا المجلس يمثل ثاني جهاز الأكثر أهمية في أجهزة اتحاد المغرب العربي، فهو بمثابة همزة وصل بين الجهاز الأعلى المجلس الرئاسي وبقية الهيئات، كما يتمتع المجلس بصلاحيات ويتمتع بقوة اقتراح وإبداء الرأي في أعمال اللجان الوزارية المتخصصة ويساعد أيضا في إتخاذ القرارات غير مباشرة أثناء تحضير أشغاله، كما تنعقد أشغاله كل شهرين في بلد رئاسة الاتحاد طبقا لنظامه الداخلي، وعمليا لايعقد اكثر من ثلاث دورات في السنة([2]).

ثالثا: مجلس الشورى

يمثل هذا الجهاز أحد أهم الاجهزة التابعة لمنظمة اتحاد المغرب العربي، وقد تم الاعلان عنه في الجزائر يوم 10 جوان 1989. وحسب ماجاء في نص المادة 12 من المعاهدة التأسيسية ويتألف من عشر أعضاء من كل دولة من الدول الخمس ثم تم رفعهم الى عشرين وبعدها تم رفعهم الى ثلاثين يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الاعضاء، او وفق النظم الداخلية لكل دولة، ينعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة ودورات استثنائية عندما تقتضي الضرورة.

ويتولى المجلس مجموعة من المهام والوظائف منها([3]):

_ يقوم بإبداء رأيه حول مشروعات القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة.

_ دراسة التوصيات المزمع رفعها الى مجلس الرئاسة.

[1]- محمد الشريف منصوري، **مرجع سابق**، ص.118.
[2]- جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، (الجزائر: دار الهدى، 2005) ص.378.
[3]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص194.

_ يقوم بدراسات وتقارير حول وضعية الاتحاد ويوجهها الى مجلس رئاسة الاتحاد.

_ يشرف على دراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة قبل عرضها على مجلس الرئاسة في دورتها العادية.

وتتشكل هيئات مجلس الشورى من رئيس المجلس، المكتب، الامانة العامة، اللجان.

أ_ رئيس المجلس: تتم عملية اختيار الرئيس من بين أعضاء المكتب بالتناوب ولمدة دورة كاملة وحسب الترتيب الأبجدي، وحسب ما ورد في المادة 17 من النظام الداخلي تتمثل في صلاحيات ومهام الرئيس فيما يلي([1]):

_ رئاسة إجتماعية المكتب وتطبيق النظام الداخلي.

_ رئاسة جلسات المجلس وضمان حسن سيرها.

_ تنسيق أشغال اللجان.

_ عرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها.

ب_ المكتب: يتكون المكتب من خمسة أعضاء على أساس عضو لكل دولة من دول الإتحاد وطبقا للمادة 14 من النظام الداخلي يتولى المكتب المهام التالية([2]):

_ تحديد مكان وتاريخ إنعقاد الجلسات الموالية للإفتتاح الدورة.

_ التنسيق مع الأمانة العامة للإتحاد لإعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس.

_ اقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء واعداد برنامج عمل المجلس.

_تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والدولية.

ج_ الأمانة العامة: طبقا لقرار مجلس الرئاسة المتعلق بتحديد أجهزة الإتحاد والاتفاقية التي تم توقيعها بين الحكومة الجزائرية ومجلس الشورى المغاربي بالجزائر في 09 جوان 1994م. أعلن عن فتح مكتب الأمانة

---

[1]- قصدي محمد عادل، **التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي**،(الجلفة، منشورات الحياة الصحافة،2009). ص .27

[2]- ابراهيم بولحية، **مجلس التكامل في المغرب العربي، تنظيمه، عمله**، (الجزائر، منشورات مجلس الأمة ووحدة الطباعة، 2009)، ص 59.

العامة مقرها الجزائر العاصمة، وهذه الأمانة تعمل تحت إشراف الأمين العام الذي يعين من قبل مجلس الرئاسة للإتحاد.

ومن بين المهام التي يقوم بها الأمين العام لمجلس الشورى تحت إشراف رئيس المجلس تتمثل في([1]):

_التحضير لمختلف نشاطات المجلس وأجهزته.

_ متابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى المغاربي.

_ إعداد مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها.

أما الهياكل المتخصصة في الشؤون التقنية أو الفنية التابعة لاتحاد المغرب العربي نستعرضها على النحو التالي:

أولا: الأمانة العامة

تمثل الامانة العامة للاتحاد المغرب العربي الجهاز الاداري والفني الذي يتولى تسيير شؤونها في المهام التي حددت له في النظام الاساسي أو المهام التي قد يكلفها به مجلس الرئاسة او المهام التي ترفع اليها الاتفاقات المبرمة بين الدول الاعضاء، تتكون أعضاء الامانة العامة من الامين العام الذي يعين من مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة([2]).

من أبرز المهام التي يقوم بها هذا الجهاز ([3]):

_ متابعة تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الاجهزة الاخرى.

_ المساهمة في اعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

_ إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وابداء الرأي في قضايا متخصصة.

_ إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الاتحاد.

---

[1]- ابراهيم بولحية، **نفس المرجع**، ص60.
[2]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص182.
[3]- رشيد بوكساني، احمد وبيش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، (الجزائر: دار الهدى،2005)،ص221.

_ الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الاعمال.

_ حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد، ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في اطار الاتحاد.

_ ربط الصلة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية والامانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات الافريقية والدولية المماثلة.

_ ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

ثانيا: لجنة المتابعة

تمثل لجنة المتابعة التي نصت على إنشائها معاهدة مراكش التأسيسية 1989، الهيئة المكلفة بالتنفيذ، ومتابعة شؤون الاتحاد وسيرورة العمل داخل مؤسساته، وتتألف من عضو وزاري من كل دولة من الدول الأعضاء لمتابعة القضايا المتعلقة بالاتحاد كما تقوم برفع حصيلة اعمالها الى مجلس وزراء الخارجية، ولها صلاحيات واسعة من بينها التشريع، التنفيذ، المراقبة، والمتابعة، والعمل على تطوير التعاون بين دول الاتحاد

ومن اختصاصاتها نذكر مايلي([1]):

_ دراسة تقارير اللجنة الوزارية المتخصصة واتخاذ مايلزم بها من توصيات.

_ القيام بتحضير مشاريع القوانين والقرارات.

_ تحيل المشاريع المعدة الى المجلس الوزاري الذي يرفعها الى مجلس الرئاسة لاتخاذ القرارات المناسبة في ذلك.

_ متابعة الدراسات القائمة في اطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير أعمال الاتحاد.

تهدف هذه المهام والتخصصات الى تعزيز العمل الجماعي داخل الاتحاد وبالتالي توطيد التعاون والتكامل الذي هو الهدف الرئيسي للاتحاد.

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص217.

ثالثا: اللجان الوزارية المتخصصة

حسب معاهدة مراكش1989 التأسيسية يتم إنشاء لجان وزارية متخصصة من قبل مجلس الرئاسة ويتم تحديد مهامها(المادة العاشرة) وهي بالأساس أربع لجان: لجنة الامن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية. هذه اللجان المتخصصة تضم الاطارات التابعة للوزارات والامانات الشعبية المعينة حسب كل قطاعات من ذوي الكفاءة والخبرة في البلدان المغاربية التي تكون في مهامها وتتفرع عنها مجالس وزارية مختلفة وكذا فرق عمل تعمل في مهام محددة.

هذه اللجان المتخصصة تشارك في تجسيد مختلف المشاريع التي وكلت لهم من طرف مجلس وزراء الخارجية، وفي خضم ذلك فهي لها عدة صلاحيات ومسؤوليات تقوم بها على أساس تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء الخمس وكذا التوصيات والاقتراحات التي تقدم لهم من طرف القوى الداخلية وممثليين ومنتخبي المجالس المختلفة وفي كل القطاعات بما يخدم الأهداف العامة للتكامل المغاربي ويدفع بها نحو مزيد من التعاون والاتحاد. وفي مايلي اللجان الأربعة مع تبيان مهامها واختصاصاتها:

أ_ لجنة الأمن الغذائي:

تقوم هذه اللجنة بدراسة ووضع السياسات الخاصة بالاستراتيجية الزراعية والمائية لدول الاتحاد المغرب العربي، فاهتماماتها ترتكز في الشؤون الفلاحية والثروة الحيوانية والنشاطات البيطرية والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الاراضي والغابات والثروة المائية. كما تعمل على تنسيق سياسة توريد المحاصيل الزراعية والاستغلال الامثل للثروة الزراعية والحيوانية و مكافحة ظاهرة الانجراف والتصحر والجراد الذي يهدد الدول المغاربية([1]).

ب_ لجنة المالية والاقتصاد:

كلفت هذه الهيئة بالنشاطات ذات الصلة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمصرفي، والصناعات والحرف والسياحة والخدمات والجمارك، وتعزيز الاستثمارات والشراكات الاقتصادية والتجارية والبنكية، والتنسيق بين مختلف الاجهزة الحكومية بهدف تحقيق الانسجام في الخطط الاقتصادية الوطنية الذي يخدم التكامل المغاربي، ومن أهم المهام التي يختص بها نذكر مايلي([2]):

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص221.

[2]- **المرجع نفسه**، ص222.

_ دراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي والتركيز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثمارات الدول الاعضاء لاجل تحقيق التنمية.

_ العمل على زيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الاتحاد من اجل ايجاد عملة مغاربية يصدرها جهاز مركزي مغاربي تكون متممة للتكامل الاقتصادي المرجو كما تركز على تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول.

_ العمل على زيادة توجيه وسائل الانتاج المحلية لسد حاجيات الدول المغاربية وتنسيق سياسات دول الاتحاد في مجال الطاقة.

_ العمل على تقريب قواعد انظمة تشجيع الاستثمارات بين الدول المغاربية وبين الخارج بهدف الوصول الى قانون موحد لتشجيع الاستثمارات وتقريب التعريفات الجمركية سعيا الى اقامة تعريفة جمركية مغاربية موحدة.

_العمل على تعزيز التعاون المغاربي في ميدان السياحة بين الدول المغاربية الخمس.

ج_ لجنة البنية الاساسية:

تقوم هذه الهيئة بالقطاعات ذات الصلة بالسكن والبنى التحتية والتعاون في شبكات النقل البحري والبري والاتصالات والبريد ووسائل النقل على أن يتم تأسيس شركة مغاربية للنقل في المجال الجوي.

كما تقوم الهيئة بمتابعة مشاريع البنى التحتية وتعزيز الشراكة في الأشغال العمومية والتجهيزات الكبرى والسكن والعمران والمدن الجديدة والتنسيق بين محتلف القائمين على القطاعات ذات الصلة وتوفر لهم الوسائل اللازمة، كل ذلك بما يخدم مشروع التكامل للاتحاد المغرب العربي([1]).

د_ لجنة الموارد البشرية:

تتولى هذه الهيئة التابعة لاتحاد المغرب العربي بمهام عديدة منها: وضع استراتيجية تكوين ومتابعة وتطوير الجانب التعليمي وقضايا التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتدريب والتكوين

[1]- **المرجع نفسه**، ص224.

والشؤون الرياضية والشباب والصحة، والقضايا المتعلقة بالميدان الثقافي، وتنسيق سياسات برامج البحث العلمي وتطويرها بين الدول المغاربية.

ويقوم مجموعة من الاختصاصيين والخبراء في ميدان الموارد البشرية بتصميم برامج عمل وفق خطط مدروسة بالمهام السالفة الذكر، مع تقديم تقارير دورية ودراسات تعرض على مجلس الوزراء التي تقوم بدورها بمناقشتها وتحويل مقترحاتها الى مجلس الرئاسة للاتحاد التي تتخذ القرارات وتتبنى الخطط الاستراتيجية لتجسيدها على أرض الواقع.

كما تقوم هذه اللجنة بالاهتمام بالجانب القانوني والقضائي من خلال عملها لتوحيد مصادر التشريع والقضاء، ووضع نظام قضائي موحد ودعم التعاون بين الدول الاعضاء في القانون والقضاء.

رابعا: الهيئة القضائية

تمثل هذه الهيئة القانونية الجهة الفاصلة في الشؤون المتنازع عنها المتعلقة بتفسير أو تطبيق المعاهدة التأسيسية وكذا الاتفاقات المبرمة بين دول الاتحاد التي يتم تكلفيهم بها من طرف مجلس الرئاسة أو احدى الدول الاطراف في النزاع أو وفقا لما ينص عليه النظام الاساسي للهيئة، وتنص المادة الثالثة عشر من الاتفاقية على تشكيل هيئة قضائية للاتحاد وتكون عضويتها من قاضيين اثنين عن كل دولة يتم تعينهم من الدولة العضو وتمتد لفترة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، على أن تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. كما تختص الهيئة بتقديم الحلول والأراء الاستشارية في الشؤون القانونيةالتي قد يقدمها له إحدى مؤسسات الاتحاد كمجلس الرئاسة أو مجلس الوزراء، وفي مايتعلق بالاحكام فهي تكون نهائية وملزمة.

في هذا السياق يتبين من خلال هذا العرض على اختصاصات الهيئة القضائية، انها تمثل الهيئة الوحيدة من الهيئات الاخرى التابعة للاتحاد التي تمتلك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة([1]).

بالإضافة الى وجود مؤسسات أخرى التي تقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية

[1]- عبد الكريم عبدلاني، **المغرب العربي من التجزئة الى الاتحاد**،(القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005)، ص288.

للعلوم ولتحقيق التعاون في المجالات الإستثمارية والتجارية والمالية تم توقيع في 10 مارس 1991 على إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومقره تونس العاصمة الذي يهدف الى تعزيز التعاون التجاري والصناعي بين الدول المغاربية الخمس، وإعداد وتمويل والاشراف على المشاريع الاستثمارية التي تحقق المنفعة المشتركة، وكذا جذب وتشجيع الاستثمارات وتسهيل حركة رؤوس الاموال وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي والاقليمي داخل الاقليم المغاربي، والعمل على تنمية المبادلات التجارية بين الدول الخمس.

على ضوء معرفتنا لأجهزة ومؤسسات الاتحاد المغرب العربي ومهامها، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج: في الجانب الشكلي يمكن القول بأن قرار إنشاء مؤسسات ذات طابع عام ثم بعدها المتخصصة مثلتا الذراع التنفيذي الإداري الذي يعمل على تطبيق السياسات والقرارات التي تدفع نحو العملية التكاملية وتجسدها في الواقع، أما على الصعيد الأداء الفعلي يمكن القول أن ذالك الأداء جاء أقل من المتوقع بكثير من هذه المؤسسات فهي أجهزة إقتصرت على إثبات الوجود دون أن تؤدي إلى تدفق العمل الوحدوي، ويعود ذلك لأسباب عديدة سنحاول لاحقا معرفتها وتحليلها. في ذات السياق ان تأسيس هذه الاجهزة من قبل القادة المغاربة الخمس جاء بهدف تعزيز العمل المشترك وتعزيز التعاون خصوصا في القضايا والمسائل الوظيفية كالتعليم والصحة والاقتصاد والتجارة والجمارك والبنوك(نجد ذلك في اللجان الوزارية المتخصصة) أي انهم كانوا على وعي كامل بضرورة البداية بالتركيز على العمل القاعدي أو مايعرف لدى الوظيفيون بالسياسة الدنيا، التي تدفع نحو مزيد من التعاون كما انها لاتخلق أي اختلافات أو صدامات بين الدول القطرية لأنها لا تتضمن المسائل الايديولوجيا والسياسية التي تعرقل التكامل الاقليمي.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ودوافع التكامل المغاربي

تتطلب دراستنا معرفة أهمية منطقة المغرب العربي _في إطار المشروع الوحدوي المغاربي_ وبعدها الاستراتيجي ومقوماتها الطبيعية والاقتصادية، الذي جعل منها محور اهتمام العديد من الدارسين في العلاقات الدولية والاستراتيجية لما تحملها من تاريخ وإرث يرجع الى آلاف السنين من جهة ومن جهة اخرى الثروات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها ومناخها المعتدل والمساحة الشاسعة ذات الخصائص المتنوعة والجذابة والموقع الاستراتيجي المتميز الذي يجعلها حلقة وصل لقارات العالم، كلها عوامل عززت فكرة أهمية الوحدة والتكامل المغاربي، كما سنحاول عرض الدوافع الرئيسية التي دفعت القادة المغاربة لتأسيس الاتحاد والعمل على تحقيق العمل المشترك والتكامل.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والبشرية لمنطقة المغرب العربي.

تشير موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي .وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف بإسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي، منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول حسب ما روته مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب([1]).

يعتبر المجال الجغرافي المغاربي الواسع بمساحة تبلغ إقليمياً 5.8 مليون كيلومتر مربع أي ما نسبته 40 بالمائة من مساحة الوطن العربي البالغة 14.3 مليون كيلومتر مربع، وقاريا أي حوالي 20 % من مساحة إفريقيا ما يعادل خمس القارة أي 4.5 % من مساحة العالم وبذلك فهو يحتل المرتبة السابعة عالميا بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل واستراليا، تتميز المنطقة الجغرافية بكونها مساحة موصولة لا فواصل بينها، تمتد من الحدود الغربية لمصر وساحل البحر الأبيض المتوسط حتى موريتانيا على المحيط الاطلسي، تحده مياه البحر المتوسط من الشمال، ومياه المحيط الأطلسي من الغرب، والصحراء الكبرى من الجنوب والجنوب الشرقي كل من السنغال ومالي والنيجر والتشاد والسودان، أطلق عليه اسم إفريقيا الصغرى لكبر مساحته وتنوع تضاريسه، ويتجاوز

---

[1]- عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**. (القاهرة : مكتبة مدبولي، ،1994)، ص15.

طوله ما يزيد عن ستة آلاف كيلو متر وعرضه ما يقارب من ألف كيلومتر لتكون مساحته الكلية على هذا الأساس 5.8 مليون كيلو متر مربع([1]). كما لا يفصلها عن أوروبا سوى 14كلم عبر مضيق جبل طارق و 140كلم عبر مضيق الصقلية.

تقع منطقة المغرب العربي في الجزء الشمالي من إفريقيا بين دائرتي عرض 15- 37 شمالا وخط طول 16- 25 شرقا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بطول ساحل قدره 4837 كم وغربا المحيط الأطلسي بساحل قدره 3146 كم مما يجعله يشرف على مجال مائي واسع وهام يساعده بالاتصال بالعالم الخارجي سواءا من الناحية التجارية او الحضارية او الاجتماعية، في الجهة المقابلة منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحدها شرقا.

إن الحديث عن منطقة المغرب العربي يطيل بمميزاتها الجغرافية والطبيعية تجعلها من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، لاعتبارات عديدة كالامتداد الموحد من اقصى الشرق الى اقصى غرب شمال القارة الافريقية لتكون بذلك بوابة افريقيا من الجهة الشمالية أوروبا تحديدا، مع تشابه في الخصائص المناخية والطبيعية وفي نفس الوقت تنوعها من منطقة جغرافية الى اخرى مما يعطيها تميزا وقوة تستطيع من خلاله المنافسة مع المناطق الاقليمية الاخرى في العالم. فنجد في طبيعة تضاريسها إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، يتخللها سلاسل جبلية (جبال الاطلس) من ساحل البحر في الجهة الشمالية وحتى حافة الصحراء في الجهة الجنوبية. كما يتميز مناخ المنطقة بالجاف، هذا المناخ الذي يتأثر بفعل خمس عوامل أساسية هي: الموقع، التضاريس، المسطحات المائية، الحرارة، التساقط.

تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين: الاطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000متر بالمغرب، وتمتد في الجزائر بارتفاع 2300متر في منطقة القبائل والاوراس، وفي تونس حيث تنتهي بارتفاع 1554متر في جبال شامبي، هذه القمم الجبلية تتناقص من الغرب الى الشرق([2]).

---

[1]- سليمان الساسي شحومي، علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي ..مسيرة ثلاثين عاما بين الطموح والواقع**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، 2020/01.

[2]- عبد الحميد البراهيمي، **المغرب العربى فى مفترق الطرق فى ظل التحولات العالمية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 1997)، ص27.

كما لابد من الاشارة الى أن الجنوب الجزائري والتونسي والليبي يزخران بمصادر باطنية كبيرة من المياه، وهي تشمل نوعين: النوع الاول مصادر متجددة كالمياه الجوفية التي تقع على عمق اقل من 50م وكذلك الطبقات المائية العميقة التي تقع على عمق مابين 200م و400م، اما النوع الثاني فيشمل المصادر الغير المتجددة كالمياه الآلبية والتي تنتشر على مساحة 700الف كم مربع في الجنوب الجزائري ويصل عمقها الى مابين 1000 و2000م. او مثل المياه الباطنية الليبية التي تقع في المثلث: فزان،تيبسي، كوفة، والذي به مصادر معتبرة جدا وقد قام الليبيين بإنجاز مشروع مهم من خلال تعبئة هذه المصادر الباطنية، وتوجيهه الى الاستصلاح الزراعي بحوالي مليوني هكتار وكذلك للاستهلاك المنزلي في المدن الساحلية والاستهلاك الصناعي([1]).

ميدانيا يمكن اعتبار معظم أراضي المغرب العربي موجودة ضمن نطاق الصحراء الكبرى، وأهم ما تتميز به الجفاف الشديد وارتفاع درجة الحرارة وندرة الأمطار، حيث تسقط الأمطار بفصل الشتاء على السواحل الشمالية فقط، في حين نجد من الانشطة المعتمدة في المنطقة: الرعي، والزراعة، وصيد الأسماك. كما تصنف المنطقة بمايعرف بالنطاق الصحراوي والذي يتميز بالخصائص التالية([2]):

أولا: الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في فصل الصيف وأنخفاض في درجات الحرارة في فصل الشتاء، فالمدى الحراري الفصلي كبير والمدى اليومي كبير في الصيف والشتاء.

ثانيا: الجفاف الشديد وندرة تساقط المياه مع عدم الانتظام في التساقط من فصل الى أخر.

ثالثا: احتمال سقوط الامطار قليل على الهوامش الشمالية والجنوبية للنطاق الصحراوي بسبب امتداد النطاق الصحراوي حيث يبقى نطاق المطر الشتوي شمالا ونطاق المطر الصيف جنوبا.

أما المناطق الجبلية فهي تتميز بغزارة أمطارها ووفرة ثلوجها بسبب ارتفاع جبالها وطول سواحلها التي تمتد على البحر المتوسط والمحيط الاطلسي مما اكسبها خزانا مائيا هاما، اضافة الى اتساع سهولها الممتدة من اقصى الغرب الى الناحية الشرقية للمنطقة.

---

[1]- نفس المرجع، ص30.
[2]- نعيم الطاهر: **جغرافية الوطن العربي**،(عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2002) ص112.

إن المميزات الجغرافية والاقتصادية التي تختص بها هذه المنطقة منحتها بعدا استراتيجيا وحضاريا مهما خصوصا كونها قريبة من القارة الاوروبية، ومركزا لقارات العالم ومعبرا لأهم البلدان التجارية والغنية بالموارد الطبيعية والطاقوية من الجهة الجنوبية الافريقية.

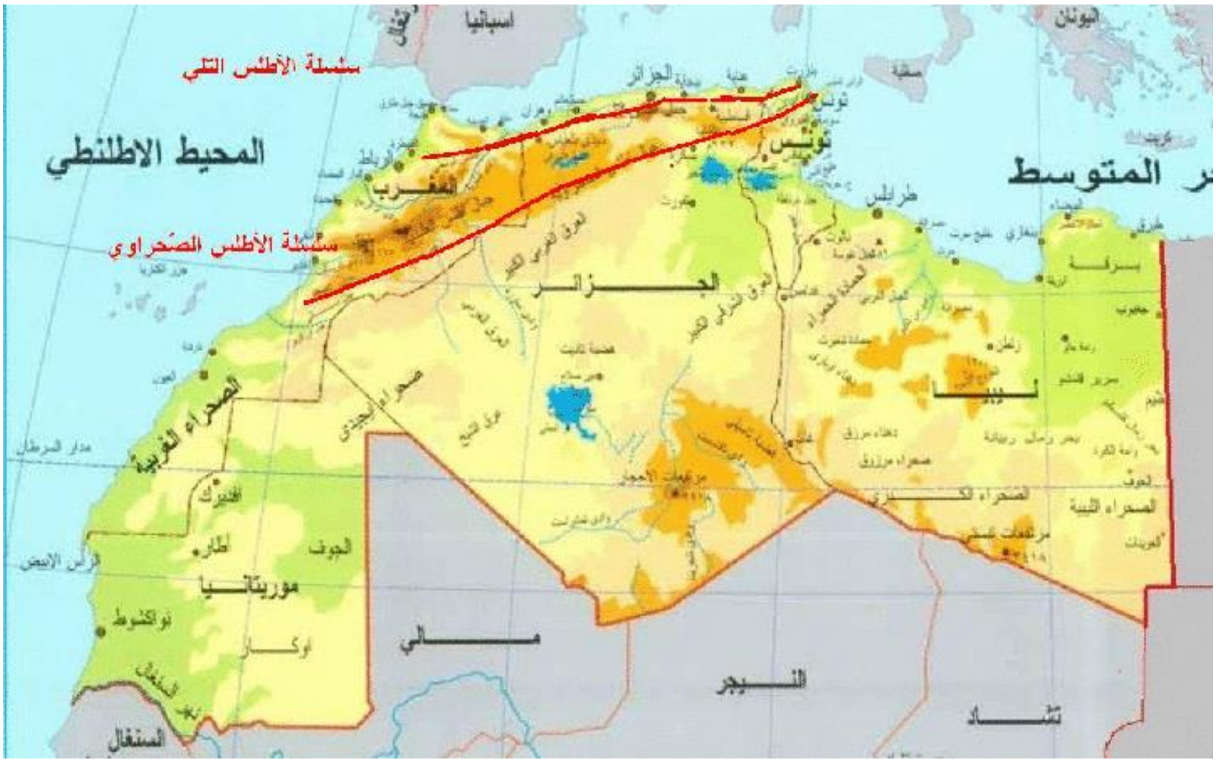

Source : https://gawlah.com/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

لفهم الصورة العامة حول المعطيات الجغرافية للاتحاد لابد من تفصيل في خصائص ومميزات كل دولة من الدول الخمسة الاعضاء في الاتحاد على النحو التالي:

الجزائر: وهي الدولة الاكبر في المنظمة والمنطقة والقارة الافريقية، موقعها المتميز الذي يتوسط شمال افريقيا والمطلة على البحر الابيض المتوسط جعل منها الدولة المحورية في المنطقة، يحدها من الجنوب موريطانيا، النيجر، مالي، ومن الشرق تونس ولبييا، والمغرب غربا، كما تنقسم طبيعتها الجغرافية في السطح الى ثلاث اقاليم رئيسية في السطح وهي: منطقة التل المحاذية للبحر الابيض المتوسط والتي تضم سهول ساحلية، وسلسلة جبال الاطلس وتليها منطقة السهوب، ثم المنطقة الصحراوية من الشمال

الى الجنوب. اما من حيث المناخ فتتميز الجزائر بمناخها المتوسطي في الجزء الشمالي المطل على البحر الابيض المتوسط، والذي يبدأ بالتغير كلما اتجهنا نحو الجنوب الصحراوي الذي يتميز بالحرارة وقلة الامطار، وتعتبر الجزائر بتنوع تضاريسها واقاليمها المناخية من الدول التي تتمتع بقدرات وامكانات هائلة في القطاع الزراعي([1]).

تونس: وهي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الابيض المتوسط بامتداد ساحلي يبلغ طوله 1300 كم، كما يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر، من ناحية طبيعة تضاريسها نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الابيض المتوسط يحتوي على سهول رسوبية خصبة، ومن الناحية الجنوبية توجد منخفضات تحتوي على واحات([2])، اما في المناخ فتتشابه تونس مع الجزائر بمناخ متنوع بين البحر الابيض المتوسط في الشمال، ومناخ صحراوي في الجنوب، هذا الموقع الاستراتيجي يجعلها تطل على مضيق صقلية.

المغرب: تقع في الجزء الشمالي الغربي من افريقيا والمغرب العربي، ويحدها شمالا البحر الابيض المتوسط ومن الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الاطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية، ويمتد طول ساحلها المطل على البحر الابيض المتوسط بحوالي 537 كم، اما الساحل المطل على المحيط الاطلسي يبلغ طوله حوالي 2496 كم([3]). في الشق المناخي تعرف المغرب بمناخها المعتدل الحرارة في الصيف وقليل البرودة في فصل الشتاء على الشواطئ المتوسطية والاطلسية ومناخ قاري على جبال الاطلس، يتميز بموقعه الجاذب الذي يجمع بين الساحلين المتوسطي والاطلسي ويعتبر بوابة اوربا من خلال جبل طارق نحو اسبانيا.

ليبيا: تقع في غرب المغرب العربي وفي وسط شمالي افريقيا بين المشرق والمغرب العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الابيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يمتد طوله الى 1900 كم، ومن الجنوب النيجر والتشاد. في الشق المناخي تتميز بمناخ متوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر المتوسط في الصيف حار والشتاء معتدل مع كثرة تساقط الامطار وتقل كلما اتجهنا الى الناحية الجنوبية اين تعرف بالمناخ الصحراوي شديد الحرارة في الصيف وبرودة في فصل الشتاء. كما تتميز تضاريسها بالصحاري الصخرية والرملية قليلة الارتفاع في حين ان المنطقة

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص25.
[2]- **نفس المرجع**، ص33.
[3]- **نفس المرجع**، ص 23.

المحاذية للبحر الابيض المتوسط فهي منطقة خصبة ومن بينها الجبل الاخضر الذي يتصل بالصحراء ثم المنطقة الصحراوية الجنوبية التي تعرف بكونها غنية بالمياه الجوفية([1]).

موريطانيا: وهي تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية، يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السنغال، ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الاطلسي بإطلالة تمتد الى نحو 700 كم. تتميز في تضاريسها بالسهول وتتخللها الهضاب والمرتفعات التي قد تصل الى 719متر، في حين ان مناخها يغلب عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق وتنزل في المناطق المطلة على المحيط الاطلسي([2]).

عموما يمكن استخلاص أن المغرب العربي بموقعه المتميز المطلع على البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، وتركيبته الطبيعية والجغرافية ومكوناته المتجانسة والمتنوعة في الوقت ذاته، والتي تجمع بين المساحات الخضراء _التي تصنف انها مناطق قاحلة_ وتساقط الامطار والحرارة والجبال والصحراء وتنوع المناخ واختلاف النبات والمصادر البحرية والثروات المعدنية، فإنه يشكل تماثلا واضحا، من المحيط الاطلسي الى مصر والسودان شرقا، ومن البحر المتوسط حتى التشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبا، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية وموقع استراتيجي هام([3]).

ثانيا: الاهمية البشرية

يمثل العنصر البشري أهمية خاصة في بناء أي تكتل إقليمي قادر على مجابهة المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، ولا يقتصر ذلك على عنصر كمية التعداد البشري فقط وإنما الأهم هو الجانب المتعلق بجودة وكفاءة العامل البشري في التأقلم ومواكبة المتغيرات التي تحدث إقليميا ودوليا، سواء من ناحية التعليم والمهارة والابداع وكذا الخصائص الثقافية والاجتماعية والشخصية التي ينتمي اليها في بعدها الحضاري والهوياتي.

يقدر عدد سكان دول اتحاد المغرب العربي مايتجاوز 108 مليون نسمة حسب احصائيات سنة 2019 موزعين على خمس دول المشكلة لاتحاد المغرب العربي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا) بطريقة غير متساوية بين مختلف البلدان المغاربية وايضا بطريقة غير متساوية داخل كل بلد من هذه

---

[1]- **نفس المرجع**، ص26.
[2]- **نفس المرجع**، ص ص 22-26.
[3]- عبد الحميد البراهيمي، **مرجع سابق**، ص30.

البلدان، وهذا راجع الى الفارق في التنمية والبنى التحتية والمرافق المتوفرة من منطقة الى اخرى وهو يؤشر على غياب سياسة جريئة وصحيحة للتهيئة العمرانية والتحضر غير المنظم الذي يؤدي الى النزوح الريفي من السكان، والذي تضاعف في البلدان المغاربة الى اضعاف في العقود الأخيرة بحثا عن فرص للعمل ولضمان التعليم والخدمات الصحية وهو مانتج عنه تؤثر القطاع الزراعي بسبب ان اليد العاملة التي تعمل في الزراعة في البلدان المغاربية الخمسة انخفضت بشدة باستثناء موريطانيا التي يغلب على اقتصادها الجانب الرعوي([1]).

هذا التعداد البشري الهام يعتبر من المقومات الايجابية التي تساعد دول الاتحاد في التكتل والعمل الوحدوي المغاربي خصوصا أن غالبيتهم من فئة الشباب التي تشكل غالبية وقوة في اليد العاملة ولهذا تمثل هذه البنية العمرية الفتية والشابة توفير نسبة هامة من السكان النشيطين الذين لهم دور أساسي في الحياة الاقتصادية مما يؤهل دول المنطقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها وبالتالي مزيد من درجة التعاون والتكامل بين دول الاتحاد.

في ذات السياق سعت دول الاتحاد المغرب العربي بعد استقلالها الى تبني استراتيجية للقضاء على الامية ونشر التعليم ومواجهة أزمة نقص المعلميين ومراكز التعليم وقد شكل هذا العنصر تحدي من نوع خاص لدى الانظمة السياسية المغاربية لإدراكهم استحالة تحقيق التنمية في مجتمع يعاني من الجهل والامية، وبسبب نقص الكادر البشري قامت بانتداب المعلميين من دول عربية وشقيقة لمساعدتهم في هذا المسار، وشيدت مئات المدارس طوال ثلاث او اربع عقود، وقد حققت تقدما كبيرا في نشر التعليم وتقليص الامية وقامت بتأسيس جامعات ومراكز للتعليم العالي والتدريب في شتى المجالات التقنية والطبيعية والصناعية والانسانية وغيرها.

هذه التطورات الايجابية تعكس التزام المجتمع المغاربي ببناء نظم تعليم تستجيب لمتطلبات العصر والتنمية وحاجات الاجيال الجديدة، الا ان لايزال هناك الكثير من التحديات في هذا المسار من أجل الوصول الى الاهداف التالية([2]):

_ ضمان تعليم اساسي شامل عالي الجودة سواء للذكور والبنات.

---

[1]- عبد الحميد البراهيمي، **مرجع سابق**، ص128.

[2]- خالد خميس، **نحو استارتيجية شاملة لتحقيق تنمية اجتماعية في دول الاتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 06، ص61.

_ تطوير التعليم العالي للقيام بدوره الاساسي في بناء مجتمع المعرفة والاستجابة لمتطلبات الفضاء الاقتصادي المحلي والاقليمي والدولي.

_ القضاء على الامية نهائيا، خصوصا في المناطق الريفية التي يزداد فيها معدل الامية مقارنة بالمدن.

_ التأكيد على معايير الجودة وتطوير المناهج التعليمية وطرق تقييمها والتدريب وجسن ادارة المعلميين وتحفيزهم على العمل من خلال التبادل الطلابي والخبرات والمناهج التربوية.

_ تعزيز الروابط بين خبراء المغرب العربي المقييمن في الداخل والخارج واقامة قنوات فعالة للاتصال معهم وتوفير التسهيلات اللازمة للرجوع لبلدانهم واستخدام المعلومات والاتصالات لتسهيل تبادل المعارف وكسر حواجز الحدود الجغرافية، في الوقت الذي اصبحت فيه المهارات الانسانية والابداع واكتساب المعرفة والتكنولوجيا شروط اساسية لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

تتجلى أهمية الموارد البشرية في الحياة الاقتصادية من خلال خلق طاقات منتجة وتوفير كفاءات علمية وتقنية قادرة على تسيير وادراة المنشأت المعاصرة والتحكم في التكنولوجيا، كما انها تمثل سوق استهلاكية مهمة وعنصر جاذب للاستثمارات والشركات الاجنبية، وكل هذه الموارد تساهم بكيفية فعالة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، غير أن هذه القوة في اليد العاملة قد تتحول الى جانب سلبي والى مطالب شعبية واجتماعية ومدخلا الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ثم تتطور الى ازمة يصعب حلها، فطوال عقود الأخيرة بل ومنذ الاستقلال تبقى مشكلة التشغيل والبطالة من أهم مايشغل بال الحكومات المغاربية والانظمة السياسية بسبب تفاقم هذه الظاهرة ونتيجة لفشل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها وكذا انعكاسات الازمات الاقتصادية العالمية من خلال انخفاض المداخيل الخارجية لدول المغرب العربي(انخفاض سعر النفط والفوسفات والمنتجات الاخرى المرتبطة بالبورصة العالمية) وزيادة على ذلك تفاقم الديون الخارجية مما يعيق على تلك الدول توجيه مداخيلها نحو خلق مناصب شغل([1]).

منطقة المغرب العربي تتمتع بموقع جغرافي متميز ولها قوة بشرية هامة تؤهلها لتحقيق وتطوير العملية التكاملية المغاربية المعطلة الذي ظل حلما لدى شعوب وقيادات دول المنطقة منذ حقبة الاستعمار، في هذا المطلب سندرس ونتعمق حول البعد الاستراتيجي الذي تكتسيه هذه المنظمة من خلال الثروات التي تزخر بها خاصة الموارد الطبيعية والمعدنية الغنية الذي يؤهله لكي يكون اتحادا قوي وتنافسي بين

[1]- عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق**، ص129.

التكتلات الاقليمية في العالم من جهة، ومن جهة اخرى ايضا من منطلق التنافس الشديد بين القوى الكبرى وسعي كل واحدة منها الى تعزيز نفوذها فيه والتاثير على نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

على ضوء ذلك شكلت المنطقة احدى الساحات الدولية الاساسية التي يجرى عليها اختيار الرهانات الاستراتيجية العالمية المقبلة، وذلك يعود لموقعها الجيواستراتيجي الهام، أولا كونه يطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الابيض المتوسط من الجهة الشمالية، كما انه يشكل بوابة رئيسية على القارة الافريقية جنوب الصحراء من الناحية الجنوبية، ويمتد على حيز من المحيط الاطلسي في الغرب، ويرتبط كذلك مع دول المشرق العربي من الشرق، وهو مايعني ان منطقة المغرب العربي سوف يكون حتما ضمن قلب التوازنات الدولية التي قد تحدث مستقبلا، زذلك من حيث كونها تمثل امتداد حيوي للاتحاد الاوروبي، والبوابة الرئيسية للقارة الافريقية وللدائرة الشرق الاوسطية. وعلى هذا الاساس عرفت هذه المنطقة تنافسا دوليا تحديدا بين القوى الاوروبية على رأسها فرنسا وقوى عالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ففرنسا مثلا ترى في المغرب العربي بوابتها الافريقية ومنطقة نفوذ تابعة لها تاريخيا بالعودة للماضي الاستعماري، مما يعني أن أي محاولة لإخراجها من المنطقة هو بمثابة مساس لمصالحها الاستراتيجية ووجودها التاريخي العريق بالقارة الافريقية، كما تخشى فرنسا من تدفق الشركات الامريكية على المنطقة ومؤخرا كذلك تمدد العملاق الصيني الذي ازداد نفوذه بإفريقيا كلها وليس فقط المغرب العربي وأصبح يحتل الصدارة في ظل مايعرف بصعود الصين السريع الذي يتمدد ويتوسع في كل انحاء العالم، ناهيك عن الدول والقوى الصاعدة الجديدة التي اصبحت تلعب ادوارا ونفوذا في المنطقة على غرار الدور التركي، الدول الخليجية كقطر والمملكة العربية السعودية والامارات، والدور الروسي، وهو ماشكل تهديدا حقيقيا لمصالح القوى الاستعمارية التقليدية الاوروبية التي اصبح نفوذها يتراجع تدريجيا رغم المجهودات والدعم المادي الذي تخصصه لهذه الدول سنويا.

في سياق متصل تكمن اهمية المنطقة لكونها ترتبط بالساحل الافريقي الذي يمثل معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء وهو لا يرتبط بالدول المغاربية فقط في القرب الجغرافي وانما يتعداه الى الاواصر والتاريخ والمصير المشترك لشعوبه في الجنوب الصحراوي وهو ما تدركه الانظمة السياسية للدول المغاربية وتدرك خطورته وأهميته في الحفاظ على امنها القومي والاقليمي والنسيج الاجتماعي والهوياتي المرتبط بهذه الشعوب خصوصا أن الساحل يمثل فضاء آمن

لنشاطات الجماعات المسلحة والحركات الارهابية والقرصنة والهجرة الغير النظامية والاتجار بالبشر والمخدرات والاسلحة وغيرها من الطرق والتجارة الممنوعة. إن هذه العوامل كلها وغيرها تجعل من المنطقة حساسة بما في ذلك للدول والقوى الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا اللذان لهم مصالح استراتيجية فيها.

زادت اهمية المنطقة في بداية منتصف القرن الماضي بعد الاكتشافات الكبيرة التي افرزت عن توفر المنطقة على ثروات هائلة في النفط والغاز الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد والانتاج الصناعي العالمي، إذ تعد دولتي ليبيا والجزائر من اكبر الدول في احتياط وانتاج البترول والغاز في العالم، في سنة 2020 تجاوز إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي مستوى 130 مليار متر مكعب سنويا، من بينها أزيد من 55 مليار متر مكعب للتصدير، ونحو 50 مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي، وقرابة 30 مليار متر مكعب يتم ضخها في الآبار للحفاظ على نشاطها_وفق تصريحات سابقة لمسؤولين جزائريين_ كما تصل احتياطات الجزائر من الغاز الصخري إلى 24 ألف مليار متر مكعب، وأكثر من 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، و6 آلاف مليار برميل من البترول، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الطاقة الجزائرية في2020([1]). كما تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، وحتى نهاية عام 2020، كان لديها 48.4 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة، وفق بيانات شركة النفط البريطانية بي بي، في حين بلغ انتاجها من النفط حوالي 1.2 مليون برميل حتى نهاية سنة 2022.

المطلب الثاني: دوافع تأسيس اتحاد المغرب العربي

كما اسلفنا في المبحث الاول، ان فكرة تأسيس الاتحاد والوحدة المغاربية تعود لبدايات القرن العشرين في كفاح الحركات التحررية نحو الحرية والاستقلال، حيث ارادت ان تعكس ارادة الشعوب ووحدتهم التاريخية والثقافية والدينية وامتدادهم الجغرافي الموحد، غير أن الاحداث والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية التي كانت تعرفها الدول سواء في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تبلورت فيها تصور وقناعة لدى الحكومات والدول المغاربية على الاسراع في تحقيق التكامل فيما بينها وتأسيس كيان اقليمي

---

[1]- احصاءيات من موقع الجزيرة الاخباري، 2022/10/14تاريخ الدخول:2023/06/20،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14/%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81

يكون سدا منيعا لأي تدخل اجنبي ويعزز قوتها الاقليمية وامنها القومي وتنافسيتها الاقتصادية بين التكتلات الاقتصادية في العالم، في ضوء ذلك سنحاول استعراض الدوافع الرئيسية لنشأة اتحاد المغرب العربي وفق اتفاقية مراكش التأسيسية سنة 1989 وذلك على النحو التالي:

اولا: الدوافع السياسية

_ تراجع شرعية الانظمة السياسية:

يمثل عامل الشرعية لدى الانظمة السياسية في الدول المغاربية هاجسا حقيقيا لما له من تأثير على الامن القومي ومستقبل الدول وصورتها الخارجية على الساحة الدولية ومصداقية مشاريعها وبرامجها السياسية والاقتصادية، وقد شهدت غالبية الدول المغاربية في فترة الثمانينيات بعض التوترات والمشاكل السياسية التي كادت ان تؤثر في استمرارية الانظمة واستقرارها نتيجة لتراجع شرعية النظم السياسية فيها، حيث نجد ان بعد الاستقلال سيطرت في هذه الدول نظام الحزب الواحد باستثناء المغرب وهي السياسة التي حكمت بها الانظمة السياسية شعوبها مما ادى الى احتكار السلطة واقصاء الفئات المعارضة واسكات أي محاولة للإنتقاد في البرامج السياسية والاقتصادية وغيرها والخروج عن الاتجاه العام الحاكم في البلاد، هذا النمط من التسيير ادى كذلك الى تراجع في المردودية التنموية وضعف اجهزة الدولة في اداء وظائفها، وظهرت بذلك مطالب سياسية اصلاحية تدعو الى الانفتاح والحوار والتعددية الحزبية والنقابية بل تزايدت احيانا الى مظاهر العنف والرفض والاضطرابات والاحتجاجات مثل ماحدث في حالة الجزائر من خلال احداث اكتوبر 1988 التي اظهرت تزايد في شعبية الحركة الاسلامية وفعاليتها في تأطير الانتفاضات الشعبية بل اصبحت فيما بعد القوة السياسية الاكثر شعبية في البلاد بعدما اثبتت التجربة فشل نظام الحزب الواحد الحاكم طوال سنوات في تسيير شؤون البلاد([1]). نفس الحال كان في تونس التي عرفت ساحتها السياسية سيطرت الحزب الدستوري الحاكم في البلاد منذ استقلالها وهو كذلك عجز عن تحقيق امال شعوبه وفرض سياسية الامر الواقع في الحياة السياسية رافضا بذلك أي شكل من اشكال المعارضة السياسية والحوار مع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين، لهذا شهدت العديد من الاضرابات والاحتجاجات السياسية الرافضة لسياسة نظام الحكم.

1- جمال عبد الناصر مانع، **نفس المرجع**، ص 39.

أما في المملكة المغربية وهي أكثر دول المغرب العربي استقرارا فقد شهدت لحظات الصدام بين السلطة وعناصر شعبية استخدم خلالها النظام القوة في مواجهة المجتمع([1]). وفي سنة1981على سبيل المثال لا الحصر وقعت صدامات في المغرب وقد جاءت على شكل انتفاضة شعبية في الدار البيضاء وخاصة في الأحياء القصديرية.

لم يختلف الامر كثيرا في موريتانيا التي عرفت مركزية السلطة ونفوذ الحزب الواحد سمة أساسية في النظام السياسي لموريتانيا منذ الإستقلال، وقد شهدت العديد من الانقلابات العسكرية بداية بالإنقلاب العسكري الأول الذي أطاح بنظام الحزب الواحد للرئيس المختار ولد دادة في سنة1978، وبعدها تلتها مجموعة من الإنقلابات العسكرية خلال الثمانينات مع محاولات لملئ الفراغ السياسي واحتواء المعارضة السرية، ومع تفاقم مظاهر الركود الإقتصادي وزيادة عجز ميزان المدفوعات في غضون منتصف الثمانينات فقد تكاملت أسباب التغيير لدفع النخبة السياسية لطرح مشروع ديمقراطي في إطار أهداف عامة لتسيير شؤون البلاد والوصول إلى فاعلية تنموية ايجابية([2]).

في حين عرف النظام الليبي العديد من الإضرابات والاحتجاجات وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الهيكلية للنظام السياسي الليبي، إذ لا تختلف ليبيا كثيرا عن باقي الدول المغاربية حيث ان الحياة السياسية منحصرة في سلطة واحدة، فالأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون كما ان خصائص التجربة الليبية في الديمقراطية الشعبية المباشرة لا تسمح بوجود البرلمانات والإنتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة وتقاسمها والمشاركة فيها، والأفراد والجماعات لا يسمح لهم بتنظيم وتقديم برامج بديلة إلى المواطنين على أساس أنه ليس هناك ضرورة أو حاجة لذلك، نظرا لأن جميع الليبيين يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم و آرائهم بحرية في المؤتمرات الشعبية([3]).

مايلاحظ ان الاوضاع السياسية وحركات الاحتجاج والمطالبة بالتغيير والتعددية والحوار التي كانت تشكل تهديدا ومساس بالاستقرار، هي دافع اساسي جعلت حكومات وقادة الدول المغاربية الى الاسراع بالقيام باصلاحات شاملة في الثمانينيات من خلال فتح الباب امام التعددية الحزبية والتخلي جزئيا عن احتكار

---

[1]- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية2002) ص61.
[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص12.
[3]- محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا** (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ،1995)ص170.

السلطة وتوزيعها بين فئات مختلفة من النخب السياسية والاجتماعية مما يوحي بوجود إرادة الى الانفتاح والدمقرطة في البلاد، وعلى هذا الاساس كان تصور قادة الدول المغاربية في التفكير حول اتجاه جديد للحفاظ على استمرارية انظمتهم السياسية من خلال الدفع نحو العمل الجماعي والعمل على تحقيق التكامل الاقليمي الذي يمثل آلية سياسية ضرورية تلجأ اليها في سبيل السعي نحو التكيف للمتغيرات السياسية الحاصلة في بلدانهم ولمواجة الاخطار والتحديات الجديدة التي عجزت عن مواجهتها بمفردها.

_ العمل على التحرر من التبعية:

يقصد بهذا العامل الحاجة الى التحرر من التبعية للعالم الخارجي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية مثل التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة للتأثير في النظام السياسي والاقتصادي والقرارات والمساس بالسيادة الوطنية ومختلف الشؤون التي تمس الدولة وكيانها وسياساتها وامنها القومي، وقد تشكل وعي لدى قادة وحكومات الدول المغاربية التي تدرك اهمية الاتحاد والعمل المشترك والتكتل في تقوية موقعها وصورتها الخارجية امام الدول والهيئات الدولية، ويعزز ترابطها ويزيد من قوتها التفاوضية في الشؤون السياسية والاقتصادية، من جانب آخر السعي للوصول الى استثمار الموارد المشتركة وتبادل الخبرات على كافة الاصعدة وتطوير العلاقات البينية المغاربية.

_ الدافع الأمني:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها تطور كبير في حقل الدراسات السياسية بعد الحرب الباردة، فبعدما كان مقتصرا في البعد العسكري الامني ومنحصر في مدى قوة الدولة في قواتها العسكرية والمسلحة، تحول الى مفهوم الامن المركب والمتعدد الابعاد ليشمل الفرد والمجتمع والاقتصاد والقيم الانسانية وصيانته والحفاظ عليه من التهديدات الداخلية والخارجية التي تعرقل وتسبب مشاكل وازمات للدولة في مسارها نحو التقدم والازدهار، لقد اصبح مفهوم الامن الوطني يتجاوز الاطروحات الكلاسيكية المركزة على الدولة والقوة العسكرية ضد التهديدات ويتوسع الى ابعاد وقطاعات مختلفة منها السياسية والاقتصادية والانسانية والبيئية والاجتماعية([1]).وهي كلها تندرج ضمن اختصاصات ومسؤوليات الدولة في إطار مهامها لحماية الدولة والفرد والمجتمع.

[1] - Philippe Marchesin, **Les nouvelles menaces :les relations nord- sud des années 1980 a nos jours**, Karthala, paris,1999, p31.

في هذا السياق لم يقتصر تأسيس الاتحاد على العامل الامني بالمفهوم التقليدي بل ادركت حكومات وقادة الدول المغاربية أهمية البعد الأمني الموسع الذي اصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها واستمراريتها لهذا حرصت من خلال تشكيل اتحاد المغرب العربي الى التعاون والعمل الجماعي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة مثل التجارة بالبشر، الارهاب، الهجرة الغير النظامية، تجارة الاسلحة والمخدرات..الخ، لقد عجزت الدولة بمفردها عن ايجاد آليات لمكافحة التحديات والتهديدات الجديدة خاصة انها تتطلب امكانيات مادية وبشرية وطرق وتقنيات حديثة قادرة على مواكبة هذه الظواهر.

_ المتغيرات الدولية الجديدة والتنافس الدولي على المنطقة:

كما اسلفنا ان الاهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية جعلها باستمرار محط لانظار واطماع القوى الكبرى، لتصبح محور للتنافس الدولي والسعي لكسب أنظمة موالية لها والتأثير على سياساتها الاقتصادية وغيرها، وقد عرفت المنطقة ابان الحرب الباردة تجاذبات ومساعي من طرف المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الراسمالي لاستقطابها لنظامها من خلال محاولات باستعمال اساليب الترهيب والترغيب، ولهذا بعد الاستقلال كانت دول كل من المغرب وتونس وموريطانيا قد انحازت للمعسكر الغربي بينما سلكت ليبيا والجزائر النهج الاشتراكي السوفياتي الذي انهار في نهاية الثمانينيات ليترك المجال امام الولايات المتحدة الامريكية كقوة وحيدة ومهيمنة على النظام الدولي، هذه الأخيرة الى جانب الدول الاوروبية سعوا الى كسب دول المنطقة الى مناطق نفوذهم الاستراتيجية نظرا لإدراكهم أهمية المنطقة من الناحية الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والثروات الطبيعية والمعدنية التي تزخر بها كالبترول والغاز والفوسفات..الخ وبالتالي تكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية عليها عن طريق إخضاعها لشروط والمطالبة بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مقابل مساعدات ودعم مالي من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية وهو مظهر بارز من مظاهر العولمة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خصوصا وان هذه الدول تصنف ضمن العالم الثالث المتخلف، ومن اجل ذلك وخوفا من المساس بسيادتها وامنها القومي والاقليمي كان هذا الدافع بارزا نحو المضي قدما الى إنشاء كيان اقليمي يحفظ ويصون ويقوي دول المنطقة ضد أي اطماع أو تهديدات دولية. بالإضافة الى ذلك تنامي البعد الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين بارزين في تحديد نمط العلاقات الدولية([1]).

[1]- عبد الحميد بن مشري، "**التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي**"، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17، 18 فيفري 2013، ص03.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية

_ ظهور تكتلات اقتصادية في العالم:

يصنف النصف الثاني من القرن العشرين انه يتميز بعصر التكتلات الاقليمية الاقتصادية التي اصبحت سمة بارزة في النظام الدولي المعاصر وذلك راجع لأسباب متعددة منها عجز الدول بمفردها عن ايجاد الحلول المناسبة للازمات والتحديات التي تواجهها خصوصا المتعلقة بالاقتصاد والتنمية، ولهذا اصبح التوجه نحو الاقليمية والتكتل إحدى الآليات التي تستخدمها الدول وتعمل على نجاحها في الواقع، وقد شهد العالم تجارب عديدة في هذا المجال لعل أهمها تجربة السوق الاوربية المشتركة أو الاتحاد الاوروبي التي تعتبر احد أهم التكتلات الإقتصادية التي لها أثر كبير على الإقتصاد العالمي الذي بدأ بما يعرف بالجماعة الإقتصادية الأوروبية بعد التوقيع على معاهدة روما في مارس 1957 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1958 وقد تأسست الجماعة الإقتصادية الأوروبية بهدف إقامة سوق مشتركة ونتيجة لذلك قامت المفوضية الأوروبية في مارس 1985 بتقديم مشروع بإستكمال السوق المشتركة بحلول نهاية عام 1992 وأطلق عليه مشروع السوق الموحدة المنبثقة عن اتفاقية مايسترخت في فيفري 1992([1])، والتي بموجبها تم تأسيس الاتحاد الاوروبي.

لقد كانت التجربة الاوروبية في التكتل والاعتماد المتبادل مصدر إلهام بالنسبة الى قادة وحكومات الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي من جهة نظرا لما حققته التجربة من انجازات اقتصادية وتطور واضح في العملية التكاملية الاوروبية، ومن جهة اخرى ترسخ قناعة للقادة المؤسسين بأهمية وحاجة المنطقة لهذا التكتل بهدف تنسيق الجهود والتعاون داخليا وخارجيا خصوصا وان العمل الفردي القطري سيعني المزيد من الضغوطات الخارجية والاقتصادية على وجه الخصوص، وعلى ضوء ذلك عملت الدول المغاربية الى التعاون والتنسيق في اطار استراتيجية مغاربية وعربية مشتركة وبلورة مقوماتها الاساسية الى الواقع لأن التغير الذي يحدث في النظام الدولي يحتم عليها الانسجام معه ومواكبة التطورات الحاصلة سياسيا واقتصاديا، وهذا مايترتب عليه اعادة صياغة اوضاعها وعلاقاتها البينية لإقامة تجربة تكاملية ناجحة([2]).

---

[1]- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار فى الإتحاد الأوروبى والعلاقات العربية-الأوروبية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)،ص ص29.24.

[2]- كاظم عبد الواحد جاسور، **"التصور الاوروبى لامن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربى الراهن"**، مجلة الدراسات العربية، العدد 11، دار الطليعة، 1996/08/02، ص 04.

_ الازمة الاقتصادية في الدول المغاربية:

عرفت الدول المغاربية بعد استقلالها العديد من الازمات والمشاكل الاقتصادية التي جاءت نتيجة غياب الكوادر البشرية المؤهلة وانعدام البنى التحتية والصناعية وعدم قدرة الدولة احداث التنمية والتطور الاقتصادي فقد كان التحدي الرئيسي آنذاك هو بناء الاقتصاد وفق أسس صحيحة وهو مالاق صعوبات عديدة لأسباب مختلفة، ومع تطور المجتمع وزيادة في عدد السكان والمدن وفي ظل مطالب شعبية بضرورة التغيير في نمط التسيير والاستفادة من حق الشعوب في الثروات والتنمية والرفاه الاقتصادي، ولان الدول المغاربية اتبعت منذ نيلها للاستقلال نظم اقتصادية مختلفة رأسمالي(المغرب، تونس، موريطانيا) واشتراكي(الجزائر، ليبيا) ومداخيلها الاقتصادية تعتمد على بيع المواد الاولية والسلع النصف المصنعة وهو ما جعلها مرتبطة بشكل مباشر بالنظم والسوق الدولية مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري واختلالات في التوازنات المالية والاقتصادية ماينجر عنه اللجوء الى الاستدانة والوقوع في المديونية، لقد اثبت واقع واقتصاديات الدول المغاربية عجزها عن تحقيق القدرة الانتاجية اللازمة من الغذاء والحاجيات الاساسية لمواطنيها رغم حجم الثروات التي تتمتع بها فالمؤشرات السلبية لاقتصادياتها خصوصا في بداية الثمانينيات مثل ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، تراجع في الأداء الإقتصادي العام، ضعف الإستثمار والإدخار، ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي([1]). وهو مادفع القادة وحكومات الدول المغاربية الى إنشاء اتحاد المغرب العربي والتفكير في تنفيذ استراتيجية اقليمية تعاونية تكون قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية خاصة في القطاعات الاساسية كالغذاء، وتفضي الى الحد من مشكلة البطالة والتضخم وندرة المواد الاساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من الاعتماد على الاستيراد والعمل على اقامة مشاريع مشتركة ذات نوعية ومنفعة متبادلة وايضا العمل على الابتعاد عن المديونية الخارجية.

_ التطور الاقتصادي والتكنولوجي:

بعد حجم التطور العلمي والتكنولوجي وماصاحبه من انجازات اقتصادية لم يسبق لها مثيل في العالم، اصبحت القوى الصناعية الكبرى هي المتحكمة في التكنولوجيا ومصادرها وتبعتها سيطرة في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات وهذا يعود بالاساس الى قدراتها الفائقة في

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1982)، ص33.

الانتاج والبحث والتسويق والتنظيم، هذه المتغيرات السريعة جعلت لزاما على الدول المغاربية مواكبة التطورات في التكنولوجيا والاقتصاد من خلال العمل المشترك والتعاون والتنسيق في الميادين التقنية والتكنولوجية وتعزيز قدراتها في البحث والتكوين والتطوير المستمر واستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه الدول من خلال آلية الاعتماد المتبادل، وهو ماقد يضمن للمنطقة نموا اقتصاديا يكون قادرا على مجابهة التنافسية العالية امام تزايد التكتلات والاقطار الاقتصادية العالمية في اوروبا وآسيا وامريكا اللاتينية ويخلصها من التبعية الخارجية.

نتائج الفصل الثاني:

جاءت فكرة الوحدة المغاربية منذ اوائل القرن العشرين ابان الكفاح المسلح التي شهدتها الدول المغاربية ضد القوى الاستعمارية، وقد تبلورت الفكرة في مؤتمر طنجة الذي كان محاولة جادة على الاقل من زاوية ابراز الوجود المشترك او الاحساس بذلك خاصة على مستوى النخب التي كانت تمثل الشعوب، سعيا منها في التعبير عن آمالها وآلامها الواحدة وقد ادركت القوى المستعمرة خطورة هذا الوعي اذا تحرك وتجسد على ارض الواقع ولهذا حاولت تهميش وقمع اي محاولة للوحدة ولوكانت شكلية او في اطار محدود. في حين انه باستقلال الدول المغاربية الواحدة تلو الاخرى ورغم انشغالها الداخلي ببناء الدولة وتأسيس بنى تحتية وتوفير الكوادر البشرية وتحسين ظروف المعيشة للشعوب ومواجهة التداعيات الصعبة لما بعد الاستقلال، الا ان الحلم المغاربي بالتوحد ضل موجود لدى قادة وحكومات الدول التي دائما ماكانت تحرص على ابراز هذا العامل في المناسبات الرسمية وفي مختلف المراحل التي تمر بها، كما ظهرت بوادر ايجابية للتفكير وتجسيد بعض افكار ومشاريع مغاربية مشتركة او على الاقل كانت ثنائية او ثلاثية ربما كانت سوف تكون تمهيدا نحو المضي قدما في البناء المغاربي والوحدة. صحيح ان الفكرة ترجمت الى تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 وظهرت نية حسنة من القادة الخمس المؤسسون الى طي صفحة الماضي بخلافاته وازماته والاستعداد والتأسيس لمنهج ومرحلة جديدة من العمل المشترك تكون فيها المصلحة المشتركة للشعوب فوق كل اعتبار وفوق حتى الحسابات القطرية والحساسيات الضيقة لدى الدول، الا ان ذلك لم يتحقق وبقي المشروع حبرا على ورق وتعرض لانتكاسات متكررة وهو امر واضح بالارقام والواقع السياسي والاقتصادي للاتحاد، سنكون موضوعيين عندما نقول بكل ثقة ان الاسباب والخلافات السياسية المغاربية الثنائية كانت السبب الرئيسي والمباشر في تعطيل بناء المشروع المغاربي الوحدوي، بغض النظر حول دوافعها ومن يحركها كانت داخليا او خارجيا يبقى الجانب السياسي

والايديولوجي الموجه الرئيسي في العلاقات المغاربية وفي مشروع اتحاد المغرب العربي، هذا المشروع الذي أنشأ سياسيا ولم يتطور لأسباب سياسية بحتة وبقي حبيسا للخلافات السياسية ولم يؤخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي الحيوي الذي يمكن ان تحركه والنشاط الذي يمكن ان تخلقه اذا تم فعلا تجسيد هذا المشروع.

الفصل الرابع:

رابطة دول جنوب شرق أسيا

واتحاد المغرب العربي:

المقومات السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن تكتل اقليمي دون الخوض في مقوماته الاساسية التي تقوم عليه اي منظمة اقليمية وهو العامل الذي يعطيها القدرة الكافية للنهوض بتجربتها التكاملية وتطويرها في مختلف المستويات والميادين من خلال معرفة نقاط القوة التي تتمتع ونقاط ضعفها في الوقت ذاته، على هذا الاساس سنحاول في هذا الفصل ان نسلط الضوء على المقومات والخصوصيات التي تتميز بها كل من رابطة دول جنوب شرق آسيا واتحاد المغرب العربي، وذلك من خلال اسلوب المقارنة وهو المحور الاساسي للدراسة بغرض الوصول الى الاهداف المنشودة ومحاولة للاجابة حول اشكالية الموضوع، حيث سنبين في هذا الفصل أهم المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها التجربتين وهو ماسوف يعطينا رؤية أكثر عمق ودقة حول عناصر التشابه والاختلاف في كلا الحالتين ومدى تأثيراتهم في تأسيس التكتلين وكذا مسار العملية التكاملية وهو يشكل عنصرا فارقا إما في نجاحها أو فشلها، كما سنقوم بتحليل الخصائص والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في نشأة التكتلين وأثرت في عملها وتطورها وتفاعلها مع الاحداث والمتغيرات التي تحدث في نطاقها الاقليمي والدولي.

المبحث الاول: المقومات السياسية للأسيان واتحاد المغرب العربي

تجتمع لدى كل من رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي مجموعة من المقومات السياسية تقوم عليها الدول الاعضاء، وهي تشتمل على العناصر والعوامل التي تشكل أساساً للنظام السياسي في دولة معينة، كما تتضمن هذه المقومات العناصر والظروف التي تؤثر في شكل ووظيفة النظام السياسي، والتي تساهم في تحديد كيفية تنظيم الحكم وتوزيع السلطات واتخاذ القرارات وتفاعلاته على المستوى الداخلي والخارجي، وهي متعددة منها:

_ **الدستور والقوانين** : وهو القاعدة الاساسية التي تقوم عليها اي دولة حيث يمثل الدستور الإطار الأساسي للنظام السياسي، بما في ذلك شكل وهيكلة الدولة وتوزيع السلطات وحقوق المواطنين وواجباتهم

_ **المؤسسات السياسية** : وهي تشمل الحكومة والبرلمان والقضاء والهيئات التنظيمية والادارية الأخرى، وهي تمثل الجهاز التنفيذي وتلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ الخطط الاستراتيجية واتخاذ القرارات.

_ **الحقوق والحريات الأساسية:** وهي تتضمن حقوق المواطنين حماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، مثل حقوق الحرية الشخصية، حرية التعبير، وحقوق المشاركة السياسية، حقوق المرأة.

_ **المشاركة السياسية:** تشمل المشاركة السياسية لمختلف فئات الشعب في عملية صنع القرار السياسي، سواء من خلال الانتخابات، الحوارات العامة، الحملات السياسية، أو وسائل الاعلام..الخ.

_ **التنوع الثقافي والاجتماعي** : وهو احد المؤشرات الهامة التي تؤثر بشكل لافت في اي مجتمع او نظام سياسي او دولة، ويؤثر التنوع في المجتمع والثقافات المختلفة في تشكيل النظام السياسي وتوجهاته وايضا بالنسبة للتكتل الاقليمي الذي تشكله مجموعة من الدول قد تكون متنوعة ثقافيا واجتماعيا او العكس تجانس في القيم الثقافية والاجتماعية.

_ **الثقافة السياسية** :تشمل المعتقدات والقيم السياسية للمجتمع وكيفية تفاعل المواطنين مع السياسة والحكم.

_ **العلاقات الدولية** : تأثير العوامل الدولية والتفاعل مع الدول الأخرى والتحالفات يمكن أن يكون له تأثير كبير على النظام السياسي.

تجمتع هذه المقومات كلها لتشكيل النظام السياسي الكامل في دولة ما، وتتفاعل لتحديد كيفية تنظيم الحكم واتخاذ القرارات وضمان تحقيق مصالح المواطنين والمجتمع بشكل عام، سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل متغيرين اساسيين هما: الدستور والمؤسسات الحاكمة، ومتغير التنوع الاجتماعي والثقافي باعتبارهما محددين اساسيين يشكلان صورة النظام والدولة وتفاعلاته داخليا وخاصة تفاعلاته اقليميا على مستوى التكتلين رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي، والبداية ستكون بالتجربة الأسيوية باعتبارها الاقدم والاكثر عضوية من حيث عدد الدول.

المطلب الاول: المقومات السياسية لرابطة الأسيان.

سنباشر تحليلنا من خلال عرض متغير الدستور والمؤسسات الحاكمة الخاصة من خلال عرض لأهم خمس دول في المنظمة وهم: اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، وسنغافورة ثم نقوم بعرض متغير التنوع الاجتماعي والثقافي لدى دول رابطة جنوب شرق أسيا ومدى درجة تشابه أو الاختلاف التي تشكل هذه المجتمعات الشرق الأسيوية لمعرفة علاقتها ومدى تأثيرها في تكاملها الاقليمي وتطورها منذ تأسيسها سنة 1967، والبداية بالدول المؤسسة للأسيان، وستكون الدولة الاكبر والاكثر تعدادا للسكان وهي اندونيسيا.

1_ اندونيسيا:

تعتبر اندونيسيا أهم واكبر دولة في منطقة جنوب شرق اسيا سواء من حيث المساحة والتعداد السكاني، وواحدة من اكبر الدول في العالم وتعرف بأنها بلد مليء بالجزر حيث تضم 17508 جزيرة موزعة على مساحة تقدر بحوالي 1,904,569 كم/مربع([1]). وتشارك حدودها البرية مع بابوا غينيا الجديدة، وتيمور الشرقية، وماليزيا، والدول المجاورة الاخرى، وتشمل سنغافورة، و الفلبين، واستراليا، و أراضي الهنود لجزر أندامان ونيكوبار، تاريخيا تعرضت اندونيسيا للاستعمار الهولندي الى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 ليتسلم الزعيم الوطني سوكارنو رئاسة البلاد ويتم الاعلان عن الاستقلال بشكل رسمي. تبنت القيادة الحاكمة في البلاد نموذج الحكومة الاتحادية لمدة خمس سنوات بعد الاستقلال حتى ديسمبر 1949 حيث تم الاعلان عن قيام اندونيسيا الموحدة وتنتهي مرحلة الجمهورية الفدرالية.

[1]- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول 2022/05/10، الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7

سنة 1956 دعا الرئيس سوكارنو إلى إجراء إصلاح للنظام الحزبي واستبدال الديمقراطية الليبرالية لتحل محلها ما يسمى بـ"الديمقراطية الموجهة" التي تمنح الرئيس سلطة حكومية أوسع، واستغرق سوكارنو ثلاث سنوات لتحقيق الديمقراطية الموجهة، حيث وضع سوكارنو بهذا التحول حجر الأساس للنظام السلطوي في إندونيسيا والذي استمر بعده لما يقرب من 30 سنة على يد الجنرال سوهارتو([1]). شهدت الحياة السياسية في اندونيسيا توترا بين مختلف التيارات منها العسكرية والادارية والمجتمع ككل بين مؤيد ومعارض للتوجه الاشتراكي الذي اريد تبنيه بعد حالة الاحتقان والفشل في السياسات التنموية الى ان وصلت البلاد الى ذروة الصراع في الانقلاب الفاشل الذي وقع في 30 سبتمبر 1965 الذي كان مؤيد من طرف الشيوعية الى جانب جهات خارجية بعدها شهدت البلاد مجازر وقتلى في مختلف المناطق والجزر خاصة بجزيرة جاو التي قتل فيها الآلاف.

تولى سوهارتو حكم البلاد سنة 1968 بعد تنحي سوكارنو عن السلطة لتبدأ اندونيسيا مرحلة حكم استمرت حتى عام 1998 وصفت بأنها طريقة عسكرية استبدادية واستفاد حكم سوهارتو من دعم الدول الغربية لدوره الكبير في وقف تمدد الشيوعية في بلاده، رغم انه داخليا لاقى معارضة واتهامات بالفساد وقمع الحريات وانتهاكات حقوق الانسان، غير انه حاول توحيد البلاد وتقوية الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والانفتاح على العالم الخارجي مع مراعاة الخصوصيات والقيم التي تنتمي اليها الامة الاندنوسية، في نهاية التسعينات تراكمت الازمات والمشاكل اقتصاديا وسياسيا في اندونيسيا على غرار تزايد مؤشرات عدم العدالة الاجتماعية وتزايد معدلات تفشي الفساد، اتساع الفجوة في التنمية بين الاقاليم وتزايد النزاعات الانفصالية، والتدخل الاجنبي لتفاقم الازمة المالية الاقتصادية سنة 1997 الاوضاع وتنهار العملة المحلية وتلجأ الحكومة الى صندوق النقد الدولي للمطالبة بقرض، مما ادى الى نظام الرئيس سوهارتو الى الفشل في التعامل مع هذه الازمات المتعددة ويضطر الى التنحي عن السلطة سنة 1998 ليخلفه نائبه بحر الدين يوسف حبيبي والذي قام بإصلاحات سريعة كانت أهمها: الافراج عن المعارضيين السياسيين المسجونين في النظام السابق، واحداث قطيعة مع النظام السابق وقيام بحملة تصفية ومحاربة الفساد والقيام باول انتخابات رئاسية نزيهة وحرة في سنة 1999 بعد إجرائه تعديلات في قانون الانتخابات وظهور احزاب جديدة ساهمت في تشكيل ديموقراطية ونظام جديد في البلاد.

---

[1]- نادية عبد الحميد، التحول الديموقراطي في اندونيسيا: من الاستبدادية الديموقراطية الوليدة، ورقة بحثية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،2014، ص03.

كانت سنة 1998 نقطة تحول رئيسية في تشكيل النظام السياسي الاندونيسي الحالي لتكون بذلك قد خطت خطوة هامة في التحول الديموقراطي، وتيقن الشعب والنخب الاندونيسية ان افضل نظام يضمن لهم تسيير شؤونهم وينظم الحكم في البلاد هي الديموقراطية، وقد توجت ذلك بعدم السماح بتأسيس اي حزب سياسي بخلفية عرقية او اقليمية والابتعاد كليا عن الاثنية في اختيار الاحزاب او ممثليين للشعب في البرلمان.

الدستور: وهو القانون الاساسي الذي ينظم شؤون الدولة والحكم والسلطات ومسؤولياتها، وهو ينص على ان اندونيسيا جمهورية موحدة ذات نظام رئاسي، وبعد استقالة الرئيس سوهارتو سنة 1998 عرف الدستور في اندونيسيا تعديلات وذلك منذ نيلها للاستقلال سنة 1945، على خمس مراحل نذكرها كالتالي:

_ التعديل الاول الذي صدر سنة 1999 الى تكريس فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

_ التعديل الثاني فقد نظم سلطة الحكومات الإقليمية ومجلس النواب، وتضمن إشارة محددة الى حقوق الانسان والدفاع والامن الوطنيين.

_ التعديل الثالث سعى الى معالجة مسألة سيادة الدولة وسلطة المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس مراجعة الحسابات والسلطة القضائية، ونص على ان الاجراءات المتعلقة بالانتخابات وعزل الرئيس وتشكيل مجلس الممثلين الاقليميين، كما نص التعديل الثالث على اجراء انتخابات مباشرة لمنصب كل من الرئيس ونائب الرئيس واعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الاقليميين.

_التعديل الرابع والذي صدر في 2002 وكان قد عالج نظام الحكم وآلية الانتخابات واعلان الحرب واتفاقات السلام، والمسائل المتعلقة بالعملة والمصرف المركزي والاقتصاد والتعليم والثقافة والرعاية الجتماعية والتعديلات الدستورية([1]).

[1]- نادية فضل عباس فضلي، النظام السياسي في اندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر، مجلة العلوم السياسية، العدد 73، 2020، ص229.

المؤسسات الحاكمة:

النظام السياسي في إندونيسيا رئاسي نيابي جمهوري ديمقراطي، يمثل الرئيس رأس الدولة ورئيس الحكومة، وهو نظام يعتمد على التعددية الحزبية. وتوكل السلطة التنفيذية للحكومة، في حين تتقاسم الحكو مة والبرلمان السلطة التشريعية، في حين السلطة القضائية هي مستقلة عن السلطات الاخرى.

من ابرز المؤسسات الحاكمة في اندونيسيا نذكرها كالتالي([1]):

1_ مجلس شورى الشعب: وهو الممثل لسيادة الشعب، ويقوم مجلس شورى الشعب بوضع الدستور والخطوط العامة لسياسة الدولة والحكومة، كما ينتخب رئيس الجمهورية ونائبه، و رئيس الجمهورية يعتبر مسؤول امام المجلس ويتكون المجلس من 1000 عضو من بينهم اعضاء مجلس النواب الخمسمائة، ويجتمع المجلس مرة على الاقل كل خمس سنوات.

2_ البرلمان مجلس النواب: يقوم مجلس النواب بمسؤولية اصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والاشراف العام، و يتولى مجلس النواب بموافقة رئيس الجمهورية سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد، ومناقشة إقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي مناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب، كما يقوم بمناقشة قضايا الحكم الذاتي للأقاليم والاشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والاقليمية والمحلية، ويحظى بسلطة مراقبة ادارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الاخرى والميزانية الى جانب الرئيس ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة، ويطلب الى مجلس النواب خلال ادائه لمهامه و التشاور والتنسيق مع مختلف اجهزة الدولة واعطاء المشورة.

3_ رئيس الجمهورية: وهو اعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ويرأس الحكومة الى جانب رئاسته للدولة، ويشغل منصبه لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة، كما يحمل تفويضا كاملا من مجلس شورى الشعب، ومن ثم يجب عليه تنفيذ السياسة التي تتفق مع الخطوط الرئيسة لسياسة الدولة.

[1]- نادية فضل عباس فضلي، نفس المرجع، ص.ص232،231.

كما ان رئيس الجمهورية هو المسؤول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن، وله حق اصدار القوانين والاعتراض عليها، وهو من يتولى رئاسة المجلس الاعلى للقوات المسلحة، كما يمارس الرئيس سلطاته تحت اشراف مجلس شورى الشعب.

4_ السلطة القضائية: تعد المحكمة العليا اعلى سلطة قضائية في اندونيسيا وهي المسؤولة عن الفصل في قضايا النقض ومراجعة اللوائح الصادرة بموجب قانون يتعارض مع قانون اخر، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين قضاتها وتمارس كذلك بمهام اخرى ينص القانون عليه كحل الاحزاب، فض النزاعات بين مؤسسات الدولة، الفصل في النزاعات المتعلقة بالانتخابات، القضايا المتعلقة بالفساد.

الى جانب هذه المؤسسات الرسمية، نجد مؤسسات موازية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لها تأثير كبير في توجيه السياسة الداخليو والخارجية لدولة اندونيسيا وهي([1]):

اولا: الاحزاب السياسية حيث تضم العديد من الاحزاب السياسية تختلف في احجامها وخلفياتها الفكرية والايديولوجية وتشكل الاحزاب الاسلامية نسبة معتبرة وايضا منها المسيحية ثم تأتي الاحزاب العلمانية.

ثانيا: المجتمع المدني وهو عنصر فاعل في المجتمع الاندونيسي وينشط في مختلف المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وقد ناضلت مؤسسات المجتمع المدني منذ سنوات السبعينات وتطورت مع تطور الاحداث التي عرفتها الدولة الى ان استطاعت اثبات وجودها والمشاركة والتأثير في القرارات والسياسات الحكومية.

التنوع الاجتماعي والثقافي في اندونيسيا:

"الوحدة في التنوع" بهذا الشعار القومي تقدم اندونيسيا نفسها امام العالم كنموذج لبلد وشعب متعايش متعدد الاعراق والثقافات والديانات، يعتبر التنوع والاثنية جزءا هاما من الهوية الوطنية لإندونيسيا وتأثرها التاريخي والثقافي. تضم اندونيسيا مجموعات عرقية ولغوية ودينية مختلفة منتشرة ومتفرقة عبر العديد من الجزر، إذ توجد اكثر من 300 مجموعة عرقية وتمثل الجاوية اكبر طائفة اثنية في البلاد، ويتحدث سكانها اكثر من 500لغة فهي بذلك تصنف كثالث ديموقراطية في العالم من حيث عدد السكان. رغم

1- نادية فضل عباس فضلي، نفس المرجع، ص237.

تاريخ الصراعات الاثنية والحركات الانفصالية التي شهدتها منذ استقلالها الا انها عموما حافظت على المصلحة الوطنية للشعب بعيدا عن الاعتبارات الاثنية والدينية والعرقية، ماعدا حالة قضية تيمور الشرقية التي بعد انفصالها شجعت حركات انفصالية في مناطق اخرى بالبلاد للاستقلال عنها واستطاعت الحكومة المركزية الحفاظ على الاستقرار السياسي رغم النزاعات العرقية والصراعات الطائفية.

في ضوء ذلك شكل هذا العامل أي الاختلاف في التوجهات الاثنية والعرقية والخلفيات الدينية والعقائدية دورا مهما في بناء الدولة الاندونيسية المعاصرة فكان ذلك عنصرا للقوة والثراء في التجانس الاجتماعي واستثمرت الحكومات الاندونيسية في هذا العامل نحو تعزيز الديموقراطية وترسيخها في ظل التحول الديموقراطي الذي عرفته في بدايات الالفية الجديدة، ففي وقت مبكر من عملية الانتقال السياسي، اتخذ زعماء إندونيسيا قرارا لصالح جميع الاحزاب التي ترغب في خوض الانتخابات التشريعية بإثبات أن لها وجودا واسعا على الصعيد الوطني. وكانت هذه الخطوة مساهمة في عدم قيام الاحزاب السياسية المحلية أو الاقليمية بإعادة الدور الذي تؤديه الهوية الاثنية في السياسة الرسمية. وحتى على المستوى المحلي، طلب من المتنافسين على المقاعد في المجالس التشريعية المحلية أن ينافسوا مع أحد الاحزاب الوطنية، بالتركيز على الانشغالات الوطنية بدلا من المحلية. في ذات الصدد لايميل الفرد الى التصويت على اساس عرقي باعتبار ان هذه الخلفية ليس لها تأثير سواءا على مستوى الاشخاص او الاحزاب في الانتخابات الرئاسية وغيرها بل يعتمد ذلك على معايير الكفاءة والاحقية والاكثر استحقاقا والاجدر في تسيير شؤون الدولة او الاقليم([1]).

في نفس السياق ونظرا للتنوع العرقي الذي تعرفه الدولة وبعد انفصال تيمور الشرقية عنها وخوفا من تكرر نفس السيناريو على مقاطعات اخرى في البلاد وبهدف التخفيف من البيروقراطية وحكم السلطة المركزية وتميكن شعوب تلك المقاطعات من اتخاذ القرارات وتنفيذ برامجهم وفق المنظور الخاص بكل منطقة وبما يتناسب مع خصوصياتهم الثقافية والعرقية ونتيجة للاستغلال الاقتصادي لتلك الجزر من قبل الحكومة المركزية مع انعدام التنمية فيها، اصدرت سنة 1999 الحكومة الاندونيسية مجموعة من القوانين تنص على منح 27 مقاطعة اقليمية على الحكم الذاتي حيث يمكن لهذه الاقاليم تسيير وادارة الميزانيات والادارات الخاصة بها، في حين تحتفظ الحكومة المركزية بإدارة شؤون الدفاع والخارجية، هذه الاجراءات

[1]- نادية عبد الحميد، مرجع سابق، ص08.

بدأت في التطبيق في السنوات الاولى من عملية الانتقال الديموقراطي. كما لجأت القيادة السياسية في هذه المرحلة الى مقاربة جديدة مغايرة لما كانت عليها من قبل من خلال اعتماد اسلوب الحوار والاحتواء والمشاركة والتعاون في قضايا الشأن العام بدلا من المعاملة الامنية والمواجهة مع الصراعات والحركات الانفصالية الاثنية في مقاطعات مثل مقاطعة أتشيه وبابوا الغربية.

2_ ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من أهم دول رابطة جنوب شرق أسيا بوزنها الاقتصادي والسياسي، تبلغ مساحتها 333 ألف كلم مربع ويتجاوز عدد سكانها 32 مليون نسمة حتى اواخر سنة 2019، تتميز بمناخها الاستوائي دائم الامطار والحرارة طوال السنة تشترك ماليزيا في الحدود مع تايلاند وإندونيسيا وبروناي وسنغافورة، يتميز المجتمع الماليزي بالتنوع الكبير في التركيبة الاجتماعية والتي تتكون بالاساس من ثلاث فئات عرقية رئيسية: الملاويون والسكان الاصليون أو "بوميبوترا" والصينيون اضافة الى الهنديين واعراق اخرى، في حين يمثل الدين الاسلامي النسبة الاكبر تتجاوز 60 بالمائة ثم بعدها البوذية والهندوس والمسيحية تتراوح نسبهم من 9 بالمائة الى 19 بالمائة([1]).

تاريخيا احتلت بريطانيا ماليزيا في شبه جزيرة الملايو عام 1786 وعززت تواجدها في القرن التاسع العشر خصوصا باستعمال مستوطنات تجارية ومراكز للتجارة البحرية، حيث استخدمت الإمبراطورية البريطانية ماليزيا كمصدر للمواد الخام والمحاصيل مثل المطاط والزيت النخيل واستغلال مواردها هذه العوامل ساهمت في تطور الاقتصاد الماليزي بتأثير التوجه البريطاني، كما تجاوز أثرها التجاري الى البعد الاجتماعي والثقافي من خلال اللغة الانجليزية والتعليم البريطاني ونمط تسيير الحكم الاداري. نالت ماليزيا على استقلالها عن الإمبراطورية البريطانية في عام 1957، وبعد 07 سنوات في سنة 1963 شكلت كل من سنغافورة وصباح وسرواك اتحاد ماليزيا شهد هذا التوحيد توترات وصراعات مع إندونيسيا والفلبين لكن ذلك لم يدم الا سنتين خرجت سنغافورة في 09 اوت 1965 وحصلت على استقلالها، في حين ماليزيا اصبحت تتكون من 13 ولاية و 03 ولايات فيدرالية وهي: كوالالمبور(العاصمة السياسية والاقتصادية)،

[1]- عمر كعيبوش، جدلية العلاقة بين الديموقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الأليات والفواعل "ماليزيا نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 2017، العدد 06، ص.557.

لابوان، بوتراجيا(العاصمة الادارية). يحكم 09 ولايات سلاطين، والولايات الاربعة الاخرى يتولاها حكام يعينهم الملك بتوصية من رئيس الحكومة.

شهدت ماليزيا اعمال عنف وصراعات عرقية بين صينيي ماليزيا والملايو ادت الى عشرات القتلى كادت ان تؤثر على الاستقرار السياسي للبلاد، حيث بعد اعلان عن نتائج الانتخابات في ماي 1969 رفضت نسبة من الشعب هذه النتائج بسبب اعتبارها مناطق مهمشة ومقصية من الاستفادة من حقهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان هذا التهميش هو بالأساس عرقي وديني، وقد هذه الاضطرابات العرقية إلى إعلان الحاكم الأعلى لماليزيا حالة الطوارئ في البلاد، وهو ادى للحكومة الماليزية إلى تعليق البرلمان، في حين تأسس مجلس العمليات القومية وإنشاء حكومة تصريف الأعمال ليتولى الحكم في البلاد مؤقتا بين عامي 1969 و1971، يرى مختصون في الشأن الماليزي ان هذه الحادثة لعبت دورا حاسما في السياسة الماليزية ومستقبل النظام السياسي والشؤون الاجتماعية والاقتصادية، فهي التي أدت إلى تنحي رئيس الوزراء "تونكو عبد الرحمن" من منصبه ليخلفه "عبد الرزاق بن حسين"، كما أدت إلى تغيير سياسة الحكومة وتبني استراتيجية تسيير وادارة جديدة لشؤون البلاد قائمة على تحقيق الاستقرار الوطني والتوازن العرقي والديني والتشجيع على التعايش والاحترام وقيم السلام بين سائر اطياف المجتمع والتركيز على التنمية الاقتصادية.

الدستور:

وضع عند استقلال ماليزيا سنة 1957 وتم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين، وبالتحديد عام 1963 بعد توحيد ماليزيا، ويتميز بأنه يجمع بين مبادئ الديمقراطية والنظام الملكي أي يتشابه الى حد كبير بالنظام البريطاني، ويحكم علاقات المجتمعات المتعددة والمتنوعة دينيًا وثقافيًا في البلاد، حسب المادة الرابعة من الفقرة الاولى فإن الدستور هو القانون الاعلى للاتحاد على الاطار القانوني ونظام الحكم يكون على النحو التالي([1]):

_ تأسيس ماليزيا على شكل اتحاد.

_ توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات.

[1]- عمر كعيبوش، نفس المرجع، ص558.

_ تأسيس ملكية دستورية.

_ تشكيل حكومة برلمانية مثل الحال في بريطانيا.

بما ان ماليزيا دولة متنوعة من حيث الطوائف والعرقيات فقد حرص القائمون عليه لإحتواء جميع فئاته واطيافه ومن اهم مميزاته، انه يحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين كما يتمتع الأفراد بحرية التعبير والدين وممارسة الطقوس الدينية دون المساس بحرية الأخرين والحقوق الأساسية وحرية التملك، كما انه يضمن التعددية الثقافية والعرقية والتنوع في اللغة والدين والثقافة ويساهم في تعزيز التعايش وقيم السلام والاندماج الاجتماعي للطوائف والاقليات في المجتمع مما يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية في الفرص وتوزيع الثروات. وبهدف توزيع السلطات واللامركزية في سن القوانين والتشريعات واصدار القرارات الخاصة لكل مقاطعة يتيح الدستور لكل ولاية في ماليزيا تشريع قوانينها المحلية، وهو ما يسمح بالتكيف مع احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية.

المؤسسات الحاكمة:

كما اسلفنا ان نظام الحكم في ماليزيا ديموقراطي وفيدرالي تتقاسم السلطة السياسية فيه حكومة مركزية و13 مجلس تشريعي في الولايات باستثناء (صباح وسرواك) القليل من السلطات، وتشرف حكومات الولايات على ادارة الاراضي والحكومة المحلية والاسكان وخدمات الاجتماعية وغيرها، كما تتركز السلطة التنفيذية للولاية في يد حاكم الولاية ولكل ولاية لها مجلس تنفيذي خاص بها او لحكومتها التي تقدم التوصيات لحاكم الولاية وكل منهما خاضع لمسائلة من المجلس التشريعي، ويوجد على مستوى الاقليم هيئتين رئيسيتين هما: **مؤتمر الحكام** ويتكون من سلاطين وحكام الولايات وظيفته تكمن في انتخاب الملك ومندوبه، ويقوم بالاتصال والتنسيق بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، انتخاب وعزل الملك ومناقشة الشؤون السياسية وغيرها من المهام. والهيئة الثانية هي **المجالس التشريعية والتنفيذية:** هي بمثابة مجالس وزراء الحكومة والولايات ولها دستورها الخاص ومجلس وزراء الولاية وتمتد عهدتهم الى 5 سنوات ولهم صلاحيات واسعة داخل اقليمهم([1]).

[1]- عمر كعيبوش، نفس المرجع، ص561.

كما يعكس النظام السياسي الماليزي _بفضل تبنيه الديوقراطية التوافقية_ صلاحيات الحكم بالشعب وممثليه الذين بدورهم يعكسون التعددية العرقية والدينية والاثنية والانقسام في الجغرافية وهو ماركزت عليه القيادة الماليزية لتجميع وتمثيل مصالح الفئات الاجتماعية وتحقيق ماتصبو اليه، وبذلك ساعد هذا العامل كثيرا الحكومة الفدرالية في تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية بشكل فعال واكثر استقرارا وانسجام.

عموما تتشكل السلطات في النظام الفيدرالي الماليزي من ثلاث سلطات رئيسية نذكرها على النحو التالي:

1_ السلطة التنفيذية: وهي تتكون من الملك ومجلس الوزراء، وينتخب الملك من طرف حكام الولايات لولاية تمتد الى 5 سنوات وهو رمز السلطة ووجوده دستوري وشكلي، في حين ان مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الوزراء ومجموعة من الاعضاء ينتخبون من البرلمان، توكل اليهم مهمة وضع وتنفيذ السياسات الحكومية والخطط داخليا وخارجيا واتخاذ القرارات في مختلف المجالات الاقتصاد، التعليم، الصحة، البنى التحتية، الزراعة..الخ ويقوم المجلس بالتنسيق بين مختلف أعضائه لضمان تنفيذ الخطط والبرامج ومراقبة مدى تنفيذها وايجاد حلول للمشاكل والازمات التي قد تحدث في البلاد.

2_ السلطة التشريعية: وهي تتمثل في البرلمان الفيدرالي، متكونة من نواب ينتخبون من قبل الشعب ويتولون صياغة ومراجعة القوانين والسياسات، ويتألف البرلمان الماليزي من مجلسين رئيسيين هما([1]):

_ مجلس النواب: يتكون من 222 عضو ينتخبون لمدة 5 سنوات ويتشكلون من مختلف مناطق البلاد، يقومون بمهام دراسة ومناقشة القوانين المقترحة وجميع المسائل المتعلقة بالشأن العام.

_ مجلس الشيوخ: يتشكل من ممثلين عن الولايات الماليزية المختلفة، ويتم تعيينهم من قبل رؤساء الولايات. حيث 70 عضوا ينتخبون لمدة 3سنوات و26 عضو منهم ينتخبون على مستوى 13 ولاية و44 عضوا يعينون من طرف الملك، يشترك مجلس الشيوخ في عملية صياغة ومراجعة القوانين مع مجلس النواب.

_ السلطة القضائية: وتتشكل من المحكمة الاتحادية ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا في شبه جزيرة ماليزيا، بالضافو الى المحكمة العليا في "صباح" وايضا في "سرواك" ويمثل قاضي القضاة السلطة العليا

[1]- عمر كعيبوش، نفس المرجع، ص561.

ورئيس السلطة القضائية، ويتم تعيين كل من رئيس محكمة استئناف وقاضي القضاة المحاكم العليا وقضاة المحكمة العليا من قبل الملك بناءا على اقتراح من رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام، وتتمتع السلطة القضائية بمهام عديدة منها مراقبة مدى شرعية القوانين والعمل على تطبيقها وتفسير الدستور الاتحادي ودستور الولايات وحل النزاعات ومراقبة السلطات الاخرى باعتبار انها سلطة مستقلة ويتمتع قضاتها بالاستقلالية في متابعة او مساءلة او توقيف أي مسؤول، كما تلعب دورا هاما في حفظ النظام القانوني وحماية حقوق المواطنين وضمان سير العدالة في المجتمع.

التنوع الاجتماعي والثقافي في ماليزيا:

التجارب الصعبة التي عرفتها ماليزيا منذ نيلها للاستقلال خاصة بعد احداث 1969 والتي كادت تدخلها في حرب اهلية وازمات يصعب حلها، ادركت حينها القيادة السياسية الماليزية في أن الاعتراف بعامل التنوع والاختلاف العرقي والديني والاثني امر واقع ولا يمكن تجاوزه او نكرانه لذلك تعاملت معه بحذر وبهدوء وبمقاربة شاملة مبنية على الحوار والاحتواء، كل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي وشرطا اساسيا لتحقيق النهضة الاقتصادية والصناعية التي وصلت اليها وقد كان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع دون اقصاء او تهميش وإعطاء كافة الضمانات والتطمينات لصالح جميع فئات الشعب بأن حقوقهم مكفولة في بلادهم سواءا كان سكان الملايو او الصينيون او الهنود وان تحسين اوضاعهم لن يكون على حساب طرف آخر أو إضعافه، والمشاركة في المسؤولية وفي مؤسسات الحكم والمجالس التمثيلية وفي برنامج التنمية والبناء وتحقيق الرفاه للفرد والاهتمام به وتعليمه وتدريبه، كما قامت الحكومة الماليزية في اطار استراتيجيتها في الحفاظ على تجانسها الاجتماعي وتنوعها العرقي والاثني وتماسكها الاجتماعي، سن قوانين تحد من حرية الاعلام وتمنع الانشطة التي قد تسبب سخط بين فئات واعراق المجتمع وطوائفه بالإضافة الى قوانين اخرى تمنع الطلاب في الجامعات والنقابات والاحزاب والنشاطات السياسية ان تخوض أي نشاط او تجمع في هذا الاتجاه مما قد يمس بالهوية الوطنية الماليزية والخصوصيات التي تنتمي اليها([1]).

---

[1]- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات،2012 /07/21 تاريخ الدخول: 2020/06/22،الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

يمكن القول ان النظام السياسي نجحت الى حد ما في التعامل مع ادارة الاختلافات والتنوع العرقي والديني داخل مجتمعها بحكمة وذكاء ومرونة مع استفادتها من الدروس السابقة المريرة التي عقبت استقلالها، لتتجنب البلاد صراعات سياسية وعرقية ودينية كانت قادرة على ان تسبب حروبا وازمات داخليا وخارجيا في المنطقة، وقد ترسخت مفهوم المواطنة والوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي لتحول بذلك هذا العامل الى قوة اجتماعية وبشرية استطاعت بفضلها تحقيق تقدم تطور اقتصادي واجتماعي لافت جعلها من الدول الرائدة خاصة في الميدان الصناعي.

3_ تايلند:

تايلاند أو مملكة تايلاند تعتبر من أهم الدول الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق أسيا، تبلغ مساحتها 513.120 كلم مربع يحدها من الشرق كل من لاوس وكمبوديا ومن الجنوب خليج تايلند وماليزيا ومن الغرب بحر أندامان وميانمار، وتضم 77 مقاطعة وتتميز بمناخها المداري الحراري، ويقدر عدد سكانها حسب احصاءيات وارقام اليونيسكو بأكثر من 70 مليون نسمة، يتنوع التوزيع العرقي: (93.6%) تايلنديون، (2%) بورميون، (1.3%) عرقيات أخرى، (0.9%) غير محدد، اما الديانات المعتمدة في البلاد: البوذية (أكثر من 94٪) ، الإسلام (4٪) ، المسيحية (1٪) ، الهندوسية (1٪)، تاريخيا كانت تسمى "سيام" تنفرد تايلاند كونها من بين دول منطقة جنوب شرق أسيا والعالم الثالث التي لم تستطع اي قوى استعمارية احتلالها فقد حافظت على استقلالها رغم الضغوطات والمحاولات الاوروبية لإجتياح اراضيها.

قبل سنة 1932 كان نظام الحكم في تايلاند ملكي مطلق وامتد إلى أربع ممالك بداية من مملكة سوكوتاي وانتهاءً بمملكة سيام الى حين قيام الثورة والاعلان عن دستور جديد سنة 1932، حينها قام مجموعة من حزب الشعب التي قامت بالثورة إلى قيام نظام ملكيٍ دستوري مع هيئة تشريعية منتخبة تتولى شؤون البلاد. عرفت تايلاند 18 دستور منذ القيام بهذا الدستور اضافة الى العديد من الانقلابات العسكرية التي تعتبر سمة بارزة في التاريخ السياسي المعاصر لتايلاند، في سنة 1947 وقع انقلاب اشعِل الطبقات الحاكمة المحدثة وأصبحت هي ايضا من الملكيين المتعصبين وتمسكت بالسلطة، بعدها بسنوات تبدأ دورة اخرى تحبِط في عام 1957، حيث يتميز هذا الدور بتعزيز دور العائلة الملكية بالتزامن مع دور الجيش.

تتوالى الحكومات العسكرية حتى عام 1973، حيث يظهر المجتمع المدني في هذا الوقت، متأثرا بأفكار الماركسية ومطالبا بانتهاء الأنظمة العسكرية. وتستمر الفترة من عام 1973 إلى عام 1976 كفترة ديمقراطية أولى، تُنهى بتدخل الجيش في عام 1976، ثم بعدها تأتي الدورة الرابعة تبدأ بانقلاب عام 1991. تقوم مظاهرات جديدة بطرد العسكريين في عام 1992: وأخيرًا يتم صياغة دستور ديمقراطي في عام 1997 بنموذج المشاركة الذي سيوجه تايلاند الى مسار تعزيز الديموقراطية وتحقيق الاستقرار بعيدا عن الانقلابات العسكرية([1]).

يلعب العسكريون دورا بارزا في شؤون البلاد التي تتعرض لسلسلة من الانقلابات منذ تأسيس الملكية الدستورية 1932 الى انقلاب سنة 2014 وصل عدد الانقلابات الى 12 انقلاب، يعود الكثير منها بسبب الصراعات السياسية والطبقات الاجتماعية ومختلف الفصائل السياسية والعسكرية والتوترات العرقية والثقافية والاثنية التي تحدث، في حين تعتبر تايلاند مجتمع متنوع وفي كثير من الاحيان يؤدي عدم التوافق والتفاوت في التنمية وتوزيع الثروات وتهميش طبقة واسعة من السكان وشعورهم بفوارق وانقسام طبقي بين الاغنياء والفقراء وازداد حدة بعد سنوات من الازمة المالية الأسيوية هذه التراكمات ادت الى حدوث اضطرابات وصدامات مما استدعي تدخل الجيش في الحياة السياسية، كما ان وجود مؤسسات سياسية ضعيفة والتي كانت في كثير من المراحل غير قوية أو مستقرة، وهذا قد يؤدي إلى نقص في القدرة على التحكم بالتوترات والصراعات، كما ان التباين في الرؤى السياسية واختلاف وجهات النظر والرؤى بين الفصائل السياسية يمكن أن يؤدي إلى توترات وصراعات، وهذا قد يزيد من احتمال وقوع انقلابات وتدخل الجيش في السياسية. في ذات السياق يرى متابعون ومدافعون لهذا الطرح وللشأن التيلاندي ان الديموقراطية على الطريقة التايلاندية لها مميزاتها عن غيرها ولايمكن فهمها دون العودة الى سياقها التاريخي والثقافي، ولهذا فهي قامت من خلال تبريرها للحكم العسكري واعتباره شرعي كشكل من اشكال الحكومة التي تعمل على الحفاظ على الوحدة والانسجام والفضيلة والذي يعود جذوره الى تاريخ الملكية ودور البوذية كهوية ثقافية واجتماعية في الحفاظ على استمراية واستقرار المجتمع والافراد باعتباره أمرا طبيعيا ويتم قبوله من طرف الجميع لأنه يحقق المصلحة العليا للدولة والمجتمع([2]).

---

[1] -Eugénie Mérieau, Comprendre l’instabilité politique thailandaise :constitutionnalisme et coups d’etat,(politique étrangere, Automne) 2014/3 p 135.

[2] - Eugénie Mérieau, ibid ,p136.

_ الدستور:

كما اسلفنا ان تايلاند عرفت العديد من الدساتير في تاريخها نتيجة للاحداث والازمات وعدم الاستقرار الذي عرفته منذ سنة 1932 في مراحل متفاوتة فقد كانت الفترة الأكثر اضطرابًا في التاريخ الدستوري لتايلاند بين عامي 1972 و 1978 مع دستور جديد واحد تقريبا كل عام، غير ان فترة اواخر التسعينات شهدت فيها تغيرات اجتماعية وسياسية عميقة بسبب الازمة المالية الأسيوية وايضا بسبب اصلاحات التي جاء بها دستور سنة 1997 والتي قلصت من الطابع السلطوي للدولة وعززت حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون ووسعت قاعدة المشاركة السياسية وربطت المسؤولية بالمحاسبة([1]).

منذ بداية سنة 2000 وانتصار الحزب "راك تاي راك" بزعامة تاكسين شيناوترا، في انتخابات سنة 2001، الامر الذي سيكون له تداعيات على المشهد السياسي في تايلاند الى غاية سنة 2017 حين تم اصدار دستور جديد معتمد والذي جاء نتيجة للاحداث والاظطرابات والصراعات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد سواءا بين نخب السياسية والاحزاب ورجال الاعمال والبيروقراطيين والجيش والاحزاب والكتل المعارضة لسياسة الحكم وهي بمجملها صراعات لوبيات تم المساس بمصالحها وتبحث عن استرجاع او تعزيز نفوذها والسيطرة في دواليب الحكم والتأثير في السياسات الحكومية وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وغالبا ماتنهتي هذه الازمات والصدامات بين مختلف الكتل والقوى المتصارعة الى الاحتجاجات في الشارع وتدخل الجيش مباشرة واحداث انقلاب في البلاد بهدف الحفاظ على الامن والسلم في مختلف مناطق البلاد. وينص دستور 2017 وهو آخر الدساتير المعتمدة في تايلاند وهو يقر على ان دولة تايلاند تعتمد على النظام البرلماني وفق مبادئ الديموقراطية من خلالها يتمتع الملك بدور رمزي وذو قيمة تاريخية وثقافية كما ان مبادئ الدستور يؤكد على استقرار وحدة الأسرة الملكية وحمايتها واستمرارها كمكسب من مكاسب الامة، غير انه يعطي له الاحقية في التدخل في حال ازمة سياسية للتحكيم والفصل فيها. في حين يضمن الدستور حقوق وحريات الافراد في التعبير والملكية والمشاركة السياسية وانشاء الاحزاب والجمعيات.

[1]- عبد الرحمان المنصوري، ازمة تايلند: اسبابها ومستقبلها، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات: 2014/02/24، ص02.

_ المؤسسات الحاكمة:

يضمن النظام الملكي الدستوري في تايلاند الملك كسلطة رمزية ودستورية، باعتباره جزءا من تاريخ وتراث البلاد ويمارس نشاطات ومسؤوليات رمزية وتقليدية كما انه يحظى باحترام كبير من قبل الشعب وقد اثبتت الاحداث والازمات التي مرت بها الى تدخل الملك في الشؤون السياسية فالقصر الملكي يتمتع بنفوذ سياسي كبير وقد لعب الملك دورا مهما في استقرار البلاد([1]).

اما دستوريا فهناك ثلاث سلطات رئيسية هي الحاكمة في تايلاند تتألف من:

1_ السلطة التنفيذية:

وهي تشمل الحكومة ومجلس الوزراء، حيث تقوم هذه التشكيلة برسم وتنفيذ السياسات العامة وإدارة الشؤون اليومية للدول ومتابعة سير المشاريع والعمل على تطوير مختلف القطاعات كالصناعة والسياحة والزراعة والتعليم والبنى التحتية، ويقترح تقديم المشاريع التي يعرضها على البرلمان للمصادقة عليها ويتولى رئيس الحكومة العديد من المهام إذ يقود الحكومة ويعين الوزراء في مختلف الوزارات والقطاعات، تمثل هذه السلطة مهمة تنفيذ القوانين والسياسات والإجراءات الحكومية.

2_ السلطة التشريعية:

وهي تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويتولى المجلسين صياغة وتعديل ومراجعة القوانين واللوائح والتصويت والمصادقة على المشاريع والقوانين المقترحة من السلطة التنفيذية، كما تقوم بمهمة مراقبة ومتابعة وتقييم عمل الحكومة وهي عموما تمثل الشعب ومصالحه.

مجلس النواب يتألف من 500 عضو منهم 375 ينتخبون من 375 دائرة انتخابية لكل دائرة عضو واحد، و125 عضو ينتخبون حسب القائمة النسبية للحزب وتمتد العهدة البرلمانية الى 4 سنوات.

مجلس الشيوخ يتكون من 150 عضو من مختلف المقاطعات منهم 77 عضو يتم اختيارهم بالانتخاب الشعبي المباشر ويمثلون 77 مقاطعة و73عضو يتم تعيينهم من طرف القضاة وايضا من اعضاء الحكومة المستقلين وتمتد عهدتهم الى 6 سنوات.

1- عبد الرحمان المنصوري، نفس المرجع، ص02.

3_ السلطة القضائية:

وهي تتضمن المحاكم والقضاة والهيئات القضائية المختلفة وتعمل هذه السلطة على تطبيق وتفسير القوانين وحل النزاعات القانونية وتطبيق القوانين والتشريعات كما تضم السلطة القضائية المحكمة الدستورية التي تختص بالقضايا الدستورية وتفحص القوانين والأوامر التنفيذية من حيث دستوريتها وتساهم في حماية الدستور وفصل السلطات وضمان دستورية القوانين، وآخيرا يتمتع النظام القضائي في تايلاند استقلالية نسبية.

_ التنوع الاجتماعي والثقافي في تايلاند:

تايلاند بلد غني بالتعدد في الثقافات والعرقيات والأصول الإثنية التي تتواجد في مختلف مناطق البلاد. فقد شكل الشعب التاي الأصلي الغالبية السكانية، إلا أن هناك مجموعات إثنية أخرى تسكن في مناطق اخرى من البلاد. كما يشكل البوذية والرهبانية والمعروفة باسم "سانغها"، الأسس الأولى للمجتمع التايلاندي جنبا إلى جنب مع احترام النظام الملكي. فعلى سبيل المثال، تأتي تايلاند في المرتبة الأولى من حيث نسبة البوذيين في المنطقة، حيث يصل نحو 95٪ من سكان البلاد ويشمل هذا العدد غالبية الصينيين وخصوصًا الصينيين التايلانديين، أي الأفراد الذين تم دمجهم في المجتمع التايلاندي([1]).

كما تضم تايلاند مجموعات مثل: المالايين، واللواو، والكمبوديين، والروهينجا وهذه المجموعات الإثنية المتنوعة تجلب معها لغات وثقافات وتقاليد مختلفة، مما يثري النسيج الاجتماعي للبلاد كما تعرف تايلاند تنوعًا كبيرًا في الطبقات الاجتماعية. هناك طبقة عاملة في المدن والقرى، وطبقة متوسطة من المهنيين والتجار، وكذلك طبقة أكثر ثراءً تشمل الأغنياء والرجال الأعمال. في التعايش الديني تتنوع المعتقدات الدينية في تايلاند بشكل واسع. البوذية هي الديانة الرئيسية والأكثر شيوعًا، وتلعب دورًا مهمًا في الحياة اليومية والثقافة. هناك أيضًا أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية. تاريخيا شكلت مسالة الهجرة والاندماج في تايلاند تحديا من نوع خاص فهي تعتبر وجهة للمهاجرين من دول مختلفة، مما يزيد من التنوع الثقافي والاجتماعي وتأتي الهجرة من الدول المجاورة مثل ميانمار وكمبوديا ولواوس بمساهماتها في تشكيل الطيف الثقافي والاجتماعي في البلاد.

[1] - Rodolphe de Koninck, La Thailande, L'Asie du Sud –Est, 2019, Chapitre 10, p 5

4_ الفلبين:

جمهورية الفلبين تعتبر من اهم دول رابطة جنوب شرق أسيا بمساحة تقدر ب 300.000كم مربع وتضم مجموعة من الجزر حوالي 7641 جزيرة وبتعداد سكاني يقارب 115 مليون نسمة حسب تقديرات سنة 2022([1])، حدودها الجغرافية تشمل من الجهة الشمالية تحدها تايوان (تايوان الصينية) إلى الشمال من خلال البحر الصين ومن الشرق يمتد المحيط الهادئ إلى الشرق من جزر الفلبين ومن الجنوب تقع إندونيسيا إلى الجنوب من خلال بحر سولو وماليزيا من خلال بحر سولو وبحر سولو الشمالي ومن الغرب تحدها بحر الصين الجنوبي إلى الغرب، وتقع الصين وفيتنام في هذه المنطقة أيضا. تاريخيا ظلت الفلبين تحت الاستعمار الإسباني لأكثر من 300 سنة، ثم الاحتلال الأمريكي، وحصلت علي استقلالها عام 1946، وظلت بعد استقلالها تحت تبعية سياسية واقتصادية وأعيد إحياء المؤسسات السياسية والمدنية والعسكرية في العاصمة مانيلا جزئيًا بعد الحرب العالمية الثانية بمساعدة الولايات المتحدة، وذلك بهدف مواجهة التمرد الشيوعي على الحكومة([2]).

في الجانب العرقي واللغوي تضم الفلبين تركيبة عرقية ولغوية متوزعة على مجالها الجغرافي الواسع، حيث تستخدم اكثر من 87 لهجة ولغة في الارخبيل بالاضافة الى اللغة الاسبانية، كما تمثل وحدها اللغتين الأكثر أهمية، الطاغالوغية والسيبوانو تستخدم هاتين اللغتين كلغة أم لنسبة 30% و 24% من السكان على التوالي، في حين اللغة الرسمية للبلاد، المشتقة من الطاغالوغية، هي الفلبينية، اما في الواقع، تهيمن الإنجليزية في الإدارة والتعليم وتلعب دورا هاما في الحياة العامة([3])

في سنة 1965 انتخب " فرديناند ماركوس" كرئيس للبلاد شهدت الفلبين في فترة حكمه احداث هامة واصلاحات اقتصادية واجتماعية لعل ابرزها تباطؤ النمو الاقتصادي الفلبيني واندلعت مظاهرات طالبية وحركة جماهيرية وقام ماركوس بتعديل دستوري سنة 1973، تبرره الحجج القومية بأن الدستور غير مناسب وفرضته أمريكا، ليمد الفترة النتقالية بين الدستورين، ويزيد سلطات رئيس الدولة، ليجمع سلطات

[1]- احصائيات البنك الدولي سنة 2022، تاريخ الدخول:2022/02/01، الرابط: https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

[2]- هشام محمد عمارة، التحول اليموقراطي في الفلبين وانماط الديموقراطية، ورقة بحثية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2019، ص 03.

[3] - Rodolphe de Koninck, Les Philippines, L’Asie du sud –est,2012 chapitre 5, p7.

الرئيس ورئيس الوزراء([1]). قوبل بانتقادات واتهم بالاستبداد وقمع الحقوق المدنية والفساد. وعلى الرغم من مساعي حكم فترة ماركوس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والقيام باصلاحات زراعية وتحقيق اكتفاء ذاتي الا ان ذلك قابله طبقية وظهور اوليغارشية جديدة احتكرت ثروات البلاد في الطاقة والنحاس والزراعة وغيرها مما ادى الى حالة ركود اقتصادي وزادت البطالة واعكست على الحياة الاجتماعية في التفاوت وانعدام التنمية في مناطق مختلفة، اما سياسيا ادعى ماركوس انه يحارب الامبريالية وانهاء سيطرة الولايات المتحدة الامريكية في البلاد غير ان واقع الامر زادت المطالب الداخلية السياسية والاجتماعية التي تطالب باصلاحات ودمقرطة النظام وفتح الحريات امام الافراد والجمعيات والاحزاب ووسائل الاعلام واطلاق المعتقليين السياسيين والمعارضيين للسلطة مما ادى الى زيادة في حركة المظاهرات الرافضة لسياسة الحكم، وبعدها سنة 1986 تصاعدت الاحتجاجات ضد حكمه بسبب اتهامات بتزوير نتائج الانتخابات أثناء هذه الفترة، وقعت ماسمي "ثورة القواعد" والتي كانت تحركا سلميا يهدف لإنهاء حكم ماركوس وذلك بفضل الضغط الشعبي والدعم من بعض العناصر العسكرية، وكان للكنيسة الكاثولوكية دور بارز في معارضة النظام، وما انتج التحول بجانب فئات الشعب المختلفة هو سحب الجيش تأييده للنظام خاصة مع سياسات ماركوس التسيسية للجيش، وإنشاء قوات أمن خاصة منافسة([2])، مما أجبر الرئيس ماركوس على الهروب من البلاد في فيفري 1986. وبعد مغادرته، تولى كورازون أكينو منصب الرئيس وبدأت فترة انتقالية نحو الديمقراطية ومنذ ذلك الحين، شهدت الفلبين تغييرات سياسية واقتصادية، وتعاقب عدة رؤساء على الحكم.

_ الدستور:

على مر عقود عرفت الفلبين عدة دساتير وآخرها كان دستور سنة 1987 وهو ينص على مجموعة من المبادئ والقوانين التي تنظم شؤون ادارة الدولة والمجتمع والحقوق والحريات والواجبات حيث يمثل هذا الدستور الجديد بداية مرحلة التحول الديموقراطي ووضع مجموعة من القيم والاهداف وهو في مجمله يؤكد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والسيادة الوطنية والحقوق الأساسية خاصة منها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حق في التملك والمساواة والحرية الدينية

---

[1]- هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص3.

[2]- نفس المرجع، ص 8.

وحرية التعبير وانشاء الاحزاب والجمعيات كما يقوم على الهوية الوطنية والانسجام الاجتماعي إذ يحمي الدستور الهوية والثقافة الوطنية ويشجع على العمل من أجل تعزيزها. كما يقر دستور الفلبين الديمقراطية المباشرة عن طريق الإستفتاءات الإلزامية على المستوى الوطني للتعديلات الدستورية، وايضا وجود قواعد أو قوات أو منشآت عسكرية أجنبية، والاستفتاءات الاختيارية على المستوى الوطني للتعديلات الدستورية، وأي قضية ذات أهمية وطنية، باستثناء المستبعدة كقوانين الطوارئ([1]).

_ المؤسسات الحاكمة:

الفلبين تعتمد نظام رئاسي جمهوري ديموقراطية وتتشكل من ثلاث سلطات رئيسية نذكرها التالي:

السلطة التنفيذية: وهي تتشكل من الرئيس والحكومة ويمثل السلطة العليا للدولة ويعد قائدا للجيش ويُعتبر الرئيس رأس الدولة والحكومة وهو مسؤول عن تنفيذ القوانين وإدارة الشؤون الحكومية. يعين الرئيس أعضاء الحكومة والوزراء والعديد من المسؤولين الآخرين.

السلطة التشريعية: تشكل الكونغرس هيئة تشريعية ثنائية تتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. يتم مناقشة وتبني القوانين والتشريعات في الكونغرس. يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب من قبل الشعب.

السلطة القضائية: يتكون النظام القضائي من محاكم مختلفة، بما في ذلك المحكمة العليا، والمحاكم المحلية، ومحاكم الاستئناف ويتمتع القضاء بالاستقلالية والتميز وهو المسؤول عن تفسير القوانين وتطبيقها.

_ التنوع الثقافي والاجتماعي في الفلبين:

عبر تاريخها الطويل تتميز الفلبين بتنوعها الثقافي والاجتماعي الغني وهو راجع اساسا بتاريخها الطويل والتأثيرات الثقافية المتعددة من مختلف الشعوب والأمم التي تفاعلت معها على مر العصور خاصة منها الدول والحضارات المجاورة اقليميا وهي تبرز في مظاهر عديدة ابرزها: اللغات والتواصل والتي تعد واحدة من أكثر البلدان تنوعا فيما يتعلق باللغات، اللغة الرسمية هي الفلبينية (تغالوغ)، لكن هناك أيضا العديد

[1]- هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص19.

من اللغات المحلية المعترف بها رسميا، مثل الإنجليزية والسيبوانو والإيلوكانو والواراي والبيكولانو...الخ هذا يعكس تنوع الثقافات المحلي من ناحية التراث والفنون تتميز الفلبين بتراث ثقافي غني ومتنوع يجمع بين العناصر الأصلية وتأثيرات الاستعمار والتجارة والتواصل مع الحضارات المجاورة ويشمل ذلك الفنون التقليدية على غرار النقوش على الأخشاب والحرف اليدوية، في الجانب الديني كذلك فإن الديانات والتعددية الدينية تمثل احدى السمات البارزة في الفلبين حيث يعتنق الفلبينيون مجموعة متنوعة من الديانات، فقد تأثروا تاريخيا بالكاثوليكية بسبب الاستعمار الإسباني الطويل تجمع البلاد بين التقاليد الكاثوليكية والعقائد المحلية والإسلامية والبروتستانتية، اما الجانب الاثني فهي تتميز كذلك بتنوعها الإثني حيث ينتمي الفلبينيون إلى مجموعة متنوعة من الشعوب والأعراق المتعددة على غرار الفلبينيون الأصليون، مثل التاغالوغ والإيلوكانو والبيسايا والمورو، وغيرهم الكثير، كما يوجد أيضا تأثيرات من الشعوب الآسيوية والإسبانية والأمريكية نتيجة عدة عوامل شكلتها منها ماتعلق بالاستعمار وحركة التجارة الاقليمية والدولية.

5_سنغافورة:

وهي عضو مؤسس لرابطة دول جنوب شرق أسيا ومن اهم الدول الاعضاء نظرا لوزنها الاقتصادي فرغم حجمها الجغرافي الصغير الذي لايتجاوز 720 كم مربع استطاعت ان تصل الى تطور اقتصادي وتكون ضمن المراتب الاولى عالميا في معايير التنمية البشرية والدخل الفردي والاستقرار السياسي، في ظرف زماني وجيز. يقدر عدد سكان سنغافورة بحوالي 5.6 مليون نسمة([1])، في الواقع تعتبر تجربة سنغافورة ملهمة للعديد من الدول نظرا الى تاريخ تأسيس الدولة الفتية والصعوبات والتحديات التي عرفتها منذ نشأتها خصوصا كونها دولة تفتقر للموارد الطبيعية ومساحتها الصغيرة جدا وتنوعها العرقي والإثني والديني مما خلق صعوبات عديدة وجعلها تعيش مرحلة في غاية التعقيد، تاريخيا احتلت بريطانيا سنغافورة وخرجت منها سنة 1959 وفي 1963 انضمت الى الاتحاد الفيدرالي الماليزي لكن هذا الاتحاد لم يدم سوى سنتين بسبب صراعات وخلافات فكرية وعرقية وثقافية وتباين في الرؤى السياسية لتتفاقم الازمة ويصوت البرلمان الماليزي بطرد سنغافورة وتعلن الانفصال وتأسيس جمهورية سنغافورة المستقلة،

[1]- احصائيات البنك الدولي سنة 2022، الموقع الرسمي، تاريخ الدخول:2022/02/01، الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

تولى" يوسف بن إسحاق" رئاسة البلاد ليكون بذلك أول رئيس لجمهورية سنغافورة وأصبح" لي كوان يو" أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة. لقد تميزت هذه المرحلة بتحديات متعددة كالفقر والبطالة وقلة الموارد وضعف البنى التحتية والمؤسسات وتفشي الفساد الاداري والمالي وغياب البعد التاريخي وعدم وجود عنصر التجانس الاجتماعي والعرقي الذي يساعدها لتأسيس روابط لبناء هوية واحدة وتجلي مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، ومنذ حصولها على الحكم الذاتي في عام 1959، تمت حكم سنغافورة بواسطة جمعية تشريعية انتخابية ديمقراطية ومهيمنة من قبل حزب العمل الشعبي (PAP) وزعيمها، رئيس الوزراء "لي كوان يو" بين عامي 1959 و1963، مُرِكزا هذا الحزب التحالفي في صراعات داخلية نشأت منها الجناح الأيمن للحزب، الذي قادته بشكل أساسي نخبة من السنغافوريين الذين تلقوا تعليما جامعيا باللغة الإنجليزية([1])، كان المنهج الأول لرئيس الوزراء هو بناء الانسان، باعتباره صانع النهضة ومحتكرها، وهو ما يعني الاهتمام بالتعليم وتربية النشئ الجديد على مفاهيم المواطنة والهوية الموحدة التي تنتزع منهم لاحقا مفاهيم الولاء للدين والعرق والطائفة وبعد عقود من الاستثمار في الأجيال الجديدة ظهر جيل من الشباب السنغافوري مغاير لجيل الاستقلال الملوث بأدران الانقسام والتخلف، جيل يؤمن بوحدة شعب سنغافورة وبقيم التعايش والتلاحم بين الجماعات المكونة له بلا إقصاء أو تمييز([2]). وقد استطاعت بفضل البرامج والخطط الاقتصادية الفعالة واصلاحات قطاع التعليم وجذب الاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى حكمة قيادتها المتمثلة في الحزب الحاكم "حزب العمل الشعبي" ان تخرج من حالة التخلف الشديد في جميع المجالات الى واحدة من النماذج الرائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في منطقة جنوب شرق أسيا والعالم كله واستطاعت تحقيق معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8 % من سنة 1961 الى سنة 2018 فرغم تعرضها لعدة نكسات خلال مسيرتها فقد تطور نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني حسب طريقة الأطلس وبالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 490 دولارا أمريكياً عام 1962 ليتجاوز 58770 دولار أمريكي عام 2018 بعد قرابة نصف قرن فقط من العمل كما ارتفع اجمالي الدخل الوطني السنغافوري بالأسعار الجارية للدولار الامريكي من 717,6 مليون دولار أمريكي عام 1960 ليصل عام 2018 الى 339,5 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت

[1] - Rodolphe de Koninck, Singapour, L’Asie du sud –est,2012 chapitre 8, p212.

[2]- دهام محمد العزاوي، سنغافورة وبناء المستقبل: قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة، ورقة بحثية، مركز دراسات الوحدة العربية، 11 /2021/02، ص3.

احتياطيات سنغافورة من العملات الاجنبية من 826,63 مليون دولار أمريكي عام 1969 الى 287,46 مليار دولار أمريكي عام 2018([1]).

_ الدستور:

دستور سنغافورة هو القانون الأعلى للبلاد، ويوفر الإطار العام لحكمها وحقوق ومسؤوليات مواطنيها، تم اعتماد الدستور الحالي لسنغافورة في عام 1965، عندما حصلت البلاد على استقلالها من ماليزيا كما يحدد الدستور سنغافورة كجمهورية ديمقراطية ذات سيادة، مع نظام حكم برلماني ويحدد هيكل وسلطات الحكومة، بما في ذلك أدوار الرئيس ورئيس الوزراء والفروع الأخرى للحكومة ويضمن الدستور أيضا الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، مثل حرية التعبير والتجمع والدين وغيرها وينص على فصل السلطات، مع وجود قضاء مستقل لتفسير الدستور ودعمه وتتطلب تعديلات الدستور أغلبية الثلثين في البرلمان او قد تتطلب أيضا إجراء استفتاء وطني للفصل فيه([2]). وقد قامت بعد دستور 1965 العديد من التعديلات وفق متطلبات الدولة والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

_المؤسسات الحاكمة:

البرلمان: هو الهيئة التشريعية في البلاد، وهو المسؤول عن وضع القوانين وإقرارها، فضلا عن الإشراف على سياسات الحكومة وإجراءاتها، ويتكون البرلمان في سنغافورة من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

مجلس النواب يشكل الجزء الرئيسي من البرلمان ويشكل مجلس النواب الجزء الأكبر والأكثر تأثيرا في البرلمان يتألف من أعضاء مجلس النواب الذين يتم انتخابهم في الانتخابات العامة كما ان عدد أعضاء مجلس النواب عادة ما يتغير وفقا للدورة الانتخابية والتغييرات الديموغرافية.

مجلس الشيوخ يلعب دورا أقل بروزا ويتألف المجلس من أعضاء يتم تعيينهم وليس انتخابهم. تتضمن هذه المجموعة ممثلين عن مجموعة متنوعة من القطاعات والمجتمعات، بما في ذلك الأعمال والتجارة والقانون

[1]- عمار سعد الله، وليد شتوح، قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: اسرار النجاح، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة: المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص ص 342.343.

[2] - Jean E.Abshire, The History of Singapore, greenwood, 2011, p56.

والطب والثقافة والشؤون الاجتماعية وعادة ما يكون لمجلس الشيوخ دور استشاري في عملية التشريع والمناقشة.

رئيس الحكومة: رئيس الحكومة في سنغافورة هو رئيس الوزراء الذي يعينه الرئيس وهو الذي يقود حزب العمل الشعبي و عادة مايفوز في الانتخابات العامة منذ استقلال البلاد نظرا لوزنه ودوره السياسي الكبير وباعتباره المهيمن في تسيير شؤون البلاد ويتم انتخاب رئيس الحكومة الذي هو رئيس الحزب على أساس غالبية مقاعد البرلمان والذين ينتخبون بشكل فردي ويمثل رئيس الحكومة شخصية قوية في السياسة السنغافورية ويتولى مسؤولية قيادة الحكومة واتخاذ القرارات الرئيسية وله صلاحيات واسعة.

الحكومة: تتكون من رئيس الحكومة ووزراء مختلفين يشغلون مناصب مختلفة في القطاعات الحكومية كما يتم تعيين الوزراء من قبل رئيس الحكومة ويشكلون الهيئة التنفيذية للحكومة وتتولى الحكومة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية للبلاد، ووضع السياسات والخطط الاستراتيجية، واتخاذ القرارات التنفيذية ومتابعتها على ارض الواقع.

التنوع العرقي والاجتماعي:

تشتهر سنغافورة بتنوعها العرقي والثقافي، حيث تتعايش مجموعات عرقية مختلفة في البلاد، وهي تشمل المجموعات العرقية الرئيسية في سنغافورة الصينيين والماليزيين والهنود والأوراسيين، وتساهم كل منها في النسيج متعدد الثقافات للأمة في حين تعمل وتعزز الحكومة السنغافورية الوئام العرقي والتعددية الثقافية من خلال سياسات مثل سياسة التكامل العرقي وقانون الحفاظ على الوئام الديني، كما تقدر سنغافورة التنوع الأيديولوجي، مع مجموعة من الأحزاب السياسية ووجهات النظر الممثلة في البرلمان وقد سيطر الحزب الحاكم، حزب العمل الشعبي(PAP)، على المشهد السياسي في سنغافورة منذ الاستقلال، ولكن هناك أيضًا أحزاب معارضة تقدم وجهات نظر بديلة وتتحدى سياسات الحكومة ولهذا يساهم تنوع الخلفيات العرقية والأيديولوجية في سنغافورة في مجتمع نابض بالحياة وديناميكي، حيث تتعايش الثقافات والأفكار المختلفة وتتفاعل فيما بينها([1]). مما جعلها من بين اهم بلدان العالم في تنوع الاديان والمذاهب وأكثرها استقرارا سياسيا واجتماعيا بفضل تبنيها منهج الدولة العلمانية في ادارة الشؤون العامة مع الحفاظ

[1] - Jean E.Abshire, **Ibid**, P165.

على الخصوصيات الثقافية والتاريخية للمجتمع واستخدام التعاليم الدينية في تعزيز الروابط الثقافية وتقوية النسيج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية وفق قيم التسامح والتعايش.

المطلب الثاني: المقومات السياسية لاتحاد المغرب العربي.

نواصل دراستنا من الجهة المقابلة نجد اتحاد المغرب العربي التجربة المغاربية التي عرفت دولها ايضا بعض القواسم المشتركة على غرار دول الأسيان وهو الاستعمار الخارجي الذي كان له دور بارز في تشكيل النظام السياسي المعاصر والتي اعقبها صعوبات متفاوتة في عملية بناء الدولة في ظل ضعف الكادر البشري وقلة الموارد وعدم وضوح الرؤية المشتركة بسبب الخلافات السياسية الداخلية. وعلى هذا الاساس سنقوم بعرض المقومات السياسية لدول منظمة اتحاد المغرب العربي من خلال ثلاث متغيرات أساسية بنفس الطريقة التي اعتمدناها في عرضنا لتجربة دول الأسيان، والبداية مع الدولة الاكبر حجما الجزائر التي احتضنت اراضيها الاجتماع التمهيدي لمنظمة اتحاد المغرب العربي.

1_ الجزائر:

تعتبر الجزائر اكبر دولة في منطقة المغرب العربي والبحر الابيض المتوسط والقارة الافريقية بمساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع وتعداد بشري يتجاوز 43.9 مليون نسمة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يطل على البحر الابيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد الى 1200 كلم و 100 الى 200 كلم عرض يحده من الجنوب سلسلة جبلية متوازية مع الساحل والتي تمتد من منطقة تلمسان في الغرب الى الحدود التونسية في الشرق وتتشكل ضمنها مجموعة من السهول الخصبة (متيجة في جنوب الجزائر العاصمة) اين يتمركز غالبية السكان و حقول و جبال(الأطلس التلي) التي يتجاوز ارتفاعها عادة 2000 متر خاصة جبال جرجرة حيث تكسوها الثلوج خلال الشتاء([1])، هذه المعطيات الجغرافية الهامة يجعلها دولة محورية في اتحاد المغرب العربي. تاريخيا احتلت فرنسا الجزائر لمدة 132 سنة عرفت فيها احداث متعددة وحاولت السلطات الفرنسية قدر المستطاع مسخ وطمس الهوية الجزائرية المرتبطة بالدين الاسلامي واللغة العربية وضمها لها وجعلها تابعة لفرنسا سياسيا وادرايا وثقافيا واقتصاديا واستنزاف ثرواتها

[1]- لمحة عن الجزائر، الموقع لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تاريخ الزيارة: 2022/05/25، الرابط: https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria

وجلب اكبر عدد ممكن من المستوطنين بالاضافة الى المجازر المرتكبة في حق الجزائريين وقمع أي محاولة للمطالبة بالحرية والاستقلال. غير ان احداث الثامن من ماي 1945 شكلت منعطفا حاسما في تشكيل الوعي الوطني لدى الحركة الوطنية التي ايقنت ضرورة العمل المسلح وعدم جدوى المفاوضات والدبلوماسية في تحقيق مايصبو اليه الشعب الجزائري، والتي توجت باندلاع حرب التحرير من 1954 لتستمر ثمانية سنوات في الكفاح المسلح والعسكري وبخسائر بشرية تجاوزت المليون ونصف المليون شهيد حتى استطاعت نيل الحرية والاستقلال واسترجاع سيادتها من خلال استفتاء شعبي في 5جويلية 1962 لتبدأ الجزائر مرحلة جديدة مليئة بالتحديات المرتبطة اساسا ببناء الدولة ومؤسساتها وغياب الكوادر البشرية وانتشار مظاهر الفقر والبطالة وغياب البنى التحتية، سياسيا تضاربت الآراء بعد الاستقلال مباشرة بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية وكانت ازمة صيف 1962 أبرز تجليات هذا الصراع وبدخول الجيش بقيادة "هوراي بومدين" العاصمة تقرر إجراء الانتخابات في 20 سبتمبر من نفس السنة، وتعينت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسة " أحمد بن بلة " الذي كان قد دخل العاصمة مع أعضاء المكتب السياسي في 30 أوت 1962، وكان فوزه في 29 سبتمبر بهذه الانتخابات ليتولى رئاسة البلاد([1]). الى غاية 19 جوان 1965 ليتم عزله ويتسلم الرئيس هواري بومدين الرئاسة وقد تميزت هذه المرحلة بسياسة الحزب الواحد متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وتطبيق النهج الاشتراكي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واقامة دولة ديموقراطية واجتماعية ذات سيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية كما نص عليها بيان اول نوفمبر هذا النهج التي تتحكم فيه الدولة في جميع العمليات الاقتصادية والسياسية والتي استمرت الى غاية نهاية سنوات الثمانينيات بعد احداث اكتوبر 1988 والتي اجبرت القيادة الحاكمة في زمن الرئيس الشاذلي بن جديد الى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية وفتح التعددية الحزبية لتعلن بذلك نهاية الاشتراكية في البلاد وإثبات فشلها في ادارة شؤون الدولة والاقتصاد وتبني منهج اقتصاد السوق كبديل لمواكبة حجم التحديات الداخلية والخارجية خصوصا ماتعلق بالتنمية والشؤون الاقتصادية. اما في التسعينات فقد شهدت البلاد ازمة سياسية وامنية نتج عنها ألاف القتلى والجرحى والمفقوديين بسبب ظهور ظاهرة الارهاب متمثلة في الجماعات المسلحة الاسلامية في

1- بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية.(الجزائر: نصوص قانونية ، دار الأفاق 2003) ص60.

مواجهة السلطة الحاكمة بعد الغاء نتائج الانتخابات البرلمانية سنة 1991 التي افرزت عن فوز حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو ماجعل هذه المرحلة الهامة في التاريخ السياسي للجزائر نقطة تحول في مستقبل وتوجهات الدولة والسياسة الداخلية والخارجية في السنوات القادمة وانتهت هذه الازمة بالمصالحة الوطنية سنة 2002 في بداية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتبدأ الجزائر بذلك مرحلة اخرى لإعادة بناء وترميم وتوجيه وانعاش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية بعد سنوات القطيعة التي عاشتها طوال عشر سنوات كاملة. في ذات السياق يمكن التنويه الى ان الجيش الجزائري منذ نيل البلاد الاستقلال لعب دورا رئيسيا في المراحل المختلفة للنظام السياسي الجزائري خاصة في مرحلة التسعينات بسبب تبعات الازمة الامنية والسياسية التي مرت بها.

الدستور:

عرفت الجزائر العديد من الدساتير منذ استقلالها سنة 1962 والتي كانت باستمرار مواكبة للاحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد سواءا داخليا او خارجيا وقد كان اول دستور للبلاد سنة 1963 عندما وافق الشعب الجزائري في تاريخ 8 سبتمبر 1963 على اول وثيقة دستورية لميلاد الدولة الجزائرية الحديثة بعد مايناهز 132 سنة من الاستعمار الفرنسي وكان من بين اهم مانص عليه الدستور هو تبني نظام حكم سياسي جمهوري ديموقراطي اشتراكي وان الدولة الجزائرية مستقلة وذات سيادة وعناصر الانتماء فيها للمجتمع الدولي في اطار الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي([1]). وفي 22 نوفمبر 1976 أجريت تعديلات جديدة على الدستور والذي كان يؤكد على دور الحزب الوحيد والاشتراكية كخيارت أساسية للدولة والالتزام بمبادئ اول نوفمبر، والتأكيد على بدور جبهة التحرير الوطني في استقلال البلاد وبناء القاعدة النضالية من أجل الاستمرارية الثورية، وبناء مجتمع عصري ديمقراطي يرتكز على العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، والاقرار بمبدأ الفصل بين السلطات. لكن الاحداث والمتغيرات السريعة الداخلية والخارجية جعلت من القيادة الجزائرية ضرورة اجراء تعديل آخر سنة 1989 والذي يعتبر من اهم التعديلات التي حصلت في تاريخ البلاد كونها أقرت بإلغاء دور الحزب الواحد وفتح المجال أمام تشكيل أحزاب سياسية متعددة وفتحت المجال امام الصحافة ووسائل

[1]- بركات محمد، التعديل الدستوري في الجزائر اسبابه واهدافه دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد السابع سبيتمبر 2017 المجلد الثاني، ص ص.686 687.

الاعلام للتعبير وإبداء رايها في قضايا الشان العام والمشاركة في الحياة السياسية وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني وتخلت عن الاشتراكية بعد الفشل الذريع الذي لحق بها وتبنت نظام اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية بعد احداث اكتوبر المأساوية التي نتج قتلا وجرحى وكادت ان تؤدي الى فوضى عارمة وعدم استقرار في كامل ارجاء البلاد بسبب الاوضاع الاقتصادية والمالية نتيجة لتراجع اسعار البترول في السوق الدولية وفشل السياسات الحكومية في تحقيق التنمية، بعدها شهدت البلاد تعديلات دستورية في سنة 1996 الذي طرح تأسيس غرفة ثانية في البرلمان وهي مجلس الامة ليشارك هو الاخر في سن ومناقشة والمصادقة على القوانين والبرامج الحكومية كما ينص على منع أي حزب سياسي يعتمد على اساس الدين او العرق او اللغة او الجنس او الجهوية ونبذ العنف بجميع اشكاله وذلك نتيجة الازمة الامنية التي نتج عنها ألاف القتلى. في حين جرى تعديل أخر سنة 2002 والذي جاء ليعزز اللغة الامازيغية كلغة وطنية وواحد من مكونات الهوية الوطنية والتأكيد على المصالحة الوطنية الشاملة كما يهدف هذا الدستور الى تعزيز استقلالية القضاء وحماية القطاع الخاص والملكية الفردية. ثم جاء دستور 2008 وبعدها دستور 2016 التي ايضا عملت على تعزيز دور المرأة في المجالس التمثيلية والنيابية وحرية التعبير ومبدأ التداول على السلطة بطريقة ديموقراطية واستبدال وظيفة رئيس الحكومة بالوزير الاول كما تتضمن النسخة المعدلة للدستور عام 2016 أكثر من مئة تعديل، منها وضع شروط جديدة للترشح وتولي مناصب المسؤولية، وفي مقدمتها عدم التمتع بجنسية ثانية، واعتماد الأمازيغية لغة رسمية ثانية بعد العربية([1]).

المؤسسات الحاكمة:

في الجزائر، ينص الدستور على توزيع السلطات بين مجموعة من المؤسسات الحاكمة، والتي تعمل معًا في إطار نظام ديمقراطي وتشمل ثلاث سلطات رئيسية هي:

السلطة التنفيذية: وتتشكل من رئيس الدولة وهو اهم دور في النظام السياسي الجزائري نظرا لكونه يتمتع بصلاحيات واسعة منها انه القائد الاعلى للقوات المسلحة والقاضي الاول في البلاد وهو الذي يعين الوزير الاول واعضاء الحكومة وهو الذي يوجه ويشرف على الدبلوماسية والعلاقات الدولية ويرؤس مجلس

[1]- الدستور الجزائري، موقع الجزيرة الالكتروني، تاريخ الدخولك2019/05/20، الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/27.

الوزراء وله الحق في العفو الرئاسي وحل مجلسي البرلمان وتشريع والمصادقة على القوانين وتعيين كبار المسؤولين في الدولة الى جانب ذلك السلطة التنفيذية تضم الحكومة والوزير الاول والتي تتولى تنفيذ البرامج الرئاسية والسياسات الحكومية ومتابعة المشاريع والقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية ومتابعة وتطوير القطاعات الخاصة بمصالحهم.

السلطة التشريعية : تتألف من مجلسين: مجلس الشعب ومجلس الأمة، يمثل البرلمان السلطة التشريعية ويشرع في صياغة واقتراح القوانين والقوانين الجديدة ومراجعة وموافقة الميزانية ومساءلة الحكومة ومتابعة برامجها في الميدان.

السلطة القضائية: وهي سلطة مستقلة ومنفصلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وتضم محاكم ومجالس قضائية والمحكمة عليا والمجلس الاعلى للقضاء التي يرأسها رئيس الجمهورية وله صلاحيات عديدة في تعيين القضاة والنواب العامون وغيرهم من المسؤولين السامون داخل السلطة القضائية وهي في مجملها تسعى لتكريس حقوق المواطين وتطبيق قوانين الجمهورية والانظمة وتحقيق العدالة الاجتماعية كونها تتمتع بالاستقلالية عن السلطات الاخرى.

التنوع الثقافي والاجتماعي في الجزائر:

تعاقبت على الجزائر العديد من الحضارات على مر تاريخها، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها الجغرافية ويظهر هذا التنوع الثقافي الجزائري في تعدد اللهجات وتعدد المذاهب الدينية، وتعدد الألبسة التقليدية فاللغة العربية تعتبر اللغة الوطنية والرسمية منذ دستور 1963 بينما اللغة الامازيغية فهي لغة وطنية ورسمية وتستعمل في العديد من مناطق وولايات البلاد كمنطقة القبائل في حين تستعمل اللغة الفرنسية في مقامات اخرى كالادارة وبعض الفئات المجتمعية، اما الدين الاسلامي فيشكل الغالبية العظمى من الشعب الجزائري باعتباره دين الدولة حسب الدستور([1])، ويوجد المذهب السني المالكي كأغلبية ساحقة في المناطق الشمالية والشرقية والغربية واتباع الطرق الصوفية التي انتشرت منذ الدولة العثمانية كما يوجد المذهب الاباضي المتمركز في منطقة بني ميزاب وهم امازيغ منتشرون في مناطق مختلفة من البلاد خاصة غرداية وتنعدم الاحصائيات الرسمية في هذا المقام.

[1]- يسمينة صدوقي، مظاهر ونتائج التنوع الثقافي في الجزائر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جانفي 2008، ص184.

تاريخيا ومنذ الاستقلال عرفت الجزائر اول حركة احتجاجية بطابع هوياتي في سنة 1980 حيث كانت مظاهرات تيزي وزو و الجزائر العاصمة و شكلت صدمة بالنسبة للسلطات التي بدت مرتبكة و مترددة في الرد المناسب والتي جاءت بسبب منع محاضرة للكاتب مولود معمري في جامعة تيزي وزو واعتبرها المحتجيين قمع للحرية وعدم اعتراف للثقافة واللغة الامازيغية ونتج عن هذه الاحتجاجات قتلى وفوضى خصوصا في منطقة القبائل وتزايدت مطالب المحتجيين لتؤخذ بعدا سياسيا كاد ان يمس بالامن القومي للبلاد، وبعدها كان لابد للسلطات التدخل وتوفير المطالب والظروف اللازمة لوقف هذه الحركة وكان من نتائجها تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية في 27 ماي 1995 في زمن الرئيس السابق اليمين زروال، بعد عقد اتفاق بين الرئيس و بين الجمعيات الأمازيغية أسفر على تأسيس هيئة عليا للامازيغية ترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، وبدأ استعمال وانتشار اللغة الامازيغية في وسائل الاعلام والنشرات الرسمية في فترة منتصف التسعينات([1]).

يمكن القول ان التنوع الثقافي والاجتماعي في الجزائر قد عرف تحديات مثل تحقيق التوازن بين مختلف المجموعات والحفاظ على الوحدة الوطنية ولهذا كان تعامل الدولة مع هذه التحديات بحذر واحترام لضمان التعايش السلمي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

2_ المغرب:

وهي الدولة التي احتضنت تأسيس اتحاد المغرب العربي وتمثل احد الدول المهمة في المنطقة نظرا لموقعها الاستراتيجي وتاريخها الطويل الممتد الى ماقبل الفتح الاسلامي الى نهاية حكم الدولة العثمانية ثم الاستعمار الفرنسي، تتربع المغرب على مساحة تقدر ب 710.850 كم مربع وبتعداد بشري يتجاوز 37 مليون نسمة([2]). احتلت المغرب في اواخر التاسع العشر من طرف القوات الفرنسية في حين سيطرت اسبانيا على جزء من اراضيها الى غاية سنة 1956 لتنال بذلك استقلالها ويتولى الملك محمد الخامس الحكم وتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ المملكة الحديث وقد كان من اهم التحديات التي تواجه الملك هو تأسيس وبناء الدولة وتطوير بنية الدولة المغربية وتنظيم الحكومة وإنشاء مؤسسات حديثة للحكومة

[1]- يسمينة صدوقي ، نفس المرجع، ص190

[2]- احصائيات البنك الدولي سنة 2022، تاريخ الدخول:2022/02/01، الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

والبرلمان، وايضا تنظيم الانتخابات الوطنية والقيام بتنمية اقتصادية خاصة في المناطق الداخلية التي كانت تعاني من الفقر والتهميش الى جانب قضية النزاع على الصحراء الغربية، وبعدها بخمس سنوات تسلم ابنه الملك الحسن الثاني الحكم سنة 1961، وفي ديسمبر 1962 تمت المصادقة بواسطة الاستفتاء على أول دستور يَجعل من نظام الحكم في المغرب ملكية دستورية.

يعتبر النظام السياسي المغربي من بين الأنظمة السياسية المتفردة بخصوصية تميزها عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى المتواجدة في العالم حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي والنظم السياسية القانونية من حيث بنيته العقدية ومن حيث بنية السلطة بداخله، وهذا لا ينفي استفادة هذا النظام من الفكر الدستوري الغربي وكذا القانون العام الإسلامي والتقاليد القبلية التي عرفها المغرب في الحكم([1]). كما يعد النظام المغربي وكما نص الدستور نظام "ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية" انطلاقا من الشرعية التقليدية التي تمزج بين الدين والتاريخ متجاوزا المنطوق الدستوري، فقد تم توظيف الدلالات لدينية للاسرة العلوية في خطاهبا السياسي لتاكيد السمو السياسي للعائلة الحاكمة حيث ان النظام الملكي المغربي متجذر في تاريخ المغرب. توجد سمات خاصة تتميز بها الملكية المغربية من غيرها من الملكيات العربية الاخرى كونها اكثر رسوخا في التاريخ المغربي كما انها تمتاز بنوع من الاستمرارية التاريخية، فضلا عن سيطرة افراد العائلة على وظائف محددة كالملك وولاية العهد وقيادة الجيش، في حين ان النظام المغربي قام على استخدام استراتيجية تقوم على صهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث والعرب مع البربر، فضلا عن انه لم يقم بتاسيس قاعدة قبلية، وانما تصرف بكون الاسرة الملكية فوق القبائل مع عدم انحيازه الى اي منها على حساب الاخرى([2]).

فالنظام الملكي المغربي يمتاز بمجموعة من الخصائص منها: رسوخ المؤسسة الملكية في تاريخ الحكم السياسي بالمغرب كما يعد الملك محور العملية السياسية وعدم جواز المساس بشخص، والاعتماد الكبير على النخب التقليدية سواء العلماء ام الاشراف ورجال الدين في تدعيم سلطة الملك لمواجهة القوى العلمانية واليسارية والجمع بين التقليدية والحداثة الاستمرارية في العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة،

---

[1]- ابتسام الشرقاوي، منى البنيني، من الفكر الى اللحظة الدستورية في النظام السياسي المغربي، المركز الديموقراطي العربي، 17 فيفيري 2021، تاريخ الزيارة: 2022/05/22، الرابط:
https://democraticac.de/?p=75580

[2]- علي سلمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية(قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، مجلة دراسات دولية، العدد 23، ص 28.

ومركزية السلطة والاجماع على محورية دور الملك بعده حاكما ورئيسا للدولة وفي الوقت ذاته اميرا للمؤمنين مع كون النظام يقوم على التعددية السياسية، والعمل بمبدا التعددية السياسية والحزبية والنقابية ورفض فكرة الحزب الواحد([1]).

الدستور:

لقد عرفت المملكة المغربية التعددية الحزبية والدستور والبرلمان منذ أكثر من نصف قرن فقد تم العمل بالتعددية الحزبية بعد الاستقلال عام 1962 حيث نص أول دستور مغربي بعد الاستقلال على التعددية الحزبية واعتبر نظام الحزب الواحد غير مشروع، ، وقد عرف عدة مراجعات سنة 1970 و 1972 و 1992 ثم 2011 في حين فكرة الملكية الدستورية ترجع إلى بسنة1908 زمن بيعة الملك عبد الحفيظ بهدف إشراك ممثلي الأمة في توجيه السياسة العامة إلى جانب السلطان، بالرغم من فرض الحماية سنة 1912 لكن الفكرة سيتم تبنيها كنظام حكم وبيعة في زمن الملك محمد الخامس([2]).

في عام 1970، تم تبني الدستور الثاني للمملكة، الذي قام بتوسيع دور البرلمان وتعزيز حقوق الإنسان. اما تعديلات دستور 1992 فقد تمت تعديلات على الدستور في عام 1992، والتي أضافت مزيدًا من الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان وزيادة السلطات التشريعية للبرلمان، في حين تم تبني الدستور الحالي للمملكة سنة 1996. هذا الدستور أعاد تنظيم السلطات بين الملك والبرلمان والحكومة، وشمل مزيدًا من الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الديمقراطي. اما أخر التعديلات الدستورية فكانت في سنة2011 في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي انتشرت في إطار الربيع العربي في عام 2011، تم إجراء تعديلات دستورية جذرية في المغرب. هذه التعديلات أعطت مزيدًا من السلطة للبرلمان وتعززت حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ان تطور الدستور في المغرب يعكس التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد على مر العقود. تمثل التعديلات الأخيرة في 2011 خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المملكة المغربية.

[1]- نفس المرجع.ص30.
[2]- عبد العالي الصغيري، النظام السياسي المغربي وديناميته الدستورية، مجلة مسلك القانون (القسم العربي)، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بطنجة، 2018، ص 04.

المؤسسات الحاكمة:

المؤسسة الملكية : وهي تتمثل في **الملك** والذي يعتبر رمزًا رسميًا للسلطة والوحدة في المغرب حيث يشغل الملك موقع الرئيس الأعلى للدولة ويمتاز بكونه المهيمن على النظام السياسي والموجه له ويحتفظ بصلاحيات تنفيذية وسياسية واسعة منها **تعيين رئيس الحكومة**، حيث يعين رئيس الحكومة الذي يتم اقتراحه من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية. **تعيين أعضاء الحكومة** حيث يعين أعضاء الحكومة بناءً على توصيات رئيس الحكومة. يتم تعيين الوزراء والوزراء المنتدبين ووزراء الدولة من قبل الملك. اما **السلطة التشريعية** فإن الملك يحق له المشاركة في صياغة القوانين ويمكنه إصدار مراسيم ملكية لتعديل القوانين الموجودة بالإضافة إلى ذلك، يمكن للملك حل مجلس النواب وتنظيم انتخابات جديدة في حالة الأزمات السياسية، **الجيش** :الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية المغربية وله سلطة مطلقة فيما يتعلق بالأمور العسكرية والدفاع عن البلاد واتخذ القرارات الهامة في هذا الشأن. في **الشؤون الدينية** الملك يشغل المنصب الرسمي للأمير المؤمنين، وهذا يعني أنه يمتلك سلطة في شؤون الديانة الإسلامية في المغرب، في**الشؤون الخارجية** يمثل الملك المملكة المغربية في العلاقات الدولية ويدير العلاقات مع الدول الأخرى، في **العفو الملكي** الملك لديه سلطة للعفو عن المحكومين وإصدار عفو خاص أو عام في بعض الحالات وفي **التعيينات الإدارية** يمكن للملك تعيين عدد من المسؤولين الحكوميين والمدنيين، وهو يشغل دورًا مهمًا في تعيين العديد من المناصب الحكومية والإدارية.

البرلمان: المغرب يمتلك نظامًا ثنائيًا للبرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس المستشاري أعضاء هذين البرلمانيين يتم انتخابهم، وهم يمارسون صلاحيات تشريعية ورقابية على الحكومة.

الحكومة : رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء وهو الرجل الثاني في البلاد بعد الملك وهو مسؤول عن تشكيل الحكومة وإدارة شؤون البلاد. يعين رئيس الحكومة من قبل الملك ويأتي من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية.

القضاء: يشمل النظام المحكمة العليا ومحكمة النقض والمحكمات الجزئية في جميع أنحاء البلاد. يتم تعيين قضاة المحكمة العليا من قبل الملك.

التنوع الاجتماعي والثقافي:

يعود التنوع الثقافي في المملكة المغربية الى الموقع الإستراتيجي للمغرب، فهو قريب من شبه الجزيرة الإيبيرية ومنفتح على الصحراء الكبرى وأفريقيا والمشرق، ومنفتح على ثقافات أخرى كان لها كبير الأثر في هذا التداخل الثقافي واللغوي والتعدد العرقي الذي يشمل الأمازيغي والعربي الإسلامي والحساني والأندلسي الموريسكي والأفريقي واليهودي، ويتجلى ذلك في شكل العمران المغربي ومعالمه بما فيها الأسوار والمدن العتيقة والمساجد والقصور، إلى الثقافة المغربية المتنوعة ذات العادات والتقاليد والطبائع التي تجعلها مميزة عن غيرها([1]). ويتجلى التنوع الثقافي والاجتماعي في مايلي:

_ تعدد الأعراق والأعراق: يعيش في المغرب مجموعة متنوعة من الأعراق والأعراق، بما في ذلك العرب والأمازيغ والأفارقة والأوروبيين واليهود وغيرهم. هذا التنوع يعكس تاريخ المغرب الطويل كمركز تبادل ثقافي.

_ اللغات: العربية والأمازيغية هما اللغتين الرسميتين في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، يُحكم الفرنسية استخدامًا واسعًا في الحياة اليومية والأعمال والتعليم. يتحدث العديد من المغاربة أيضًا الإسبانية والإنجليزية.

_ الثقافة: المغرب هو مزيج من الثقافات العربية والأمازيغية والإفريقية والأندلسية واليهودية والفرنسية والإسبانية. يمكن رؤية هذا التنوع الثقافي في الفنون والموسيقى والأدب والمأكولات والعادات والتقاليد.

_ الديانات: الإسلام هو الدين الرئيسي في المغرب، والمغرب دولة إسلامية رسمية بالإضافة إلى الإسلام، هناك أيضًا مجتمع يهودي صغير ومجتمع مسيحي.

_ التعددية الثقافية: المغرب يشجع على التعددية الثقافية ويحتضن مختلف الثقافات والتقاليد، ويمكن رؤية هذا التنوع في الاحتفالات والمهرجانات المحلية التي تقام في جميع أنحاء البلاد.

---

[1]- زبيدة الخواتري، العربية والامازيغية والحسانية والاندلسية والافريقية..الروافد الثقافية المتنوعة للمغرب: موقع الجزيرة الاخباري، 2020/01/05، تاريخ الدخول: 2022/06/22 الرابط:
https://www.aljazeera.net/culture/2020/1/5/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

3_ تونس:

تعد تونس احدى الدول البارزة في اتحاد المغرب العربي وشمال افريقيا والبحر الابيض المتوسط، تقدر مساحتها 163610 كم مربع ويتجاوز عدد سكانها 12 مليون نسمة([1])، جغرافيا يحدها من الشرق والشمال البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق الجزائر ومن الشرق الجنوبي ليبيا يبلغ حده الساحلي 1300 كم، تاريخيا تعتبر تونس موطنًا لإحدى أقدم الثقافات في المنطقة، والتي تمتد تاريخها إلى العصور القديمة حيث كانت تونس مستوطنة فونيقية تعرف باسم قرطاج.في العام 146 قبل الميلاد، تم غزو قرطاج من قبل الرومان وأصبحت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية، وفي العصور الوسطى، سيطرت الإمبراطوريات الإسلامية والمسيحية على تونس بينما استمرت التداولات البحرية والثقافية مع مختلف الحضارات في القرن 16، سيطرت الدولة العثمانية على تونس وأصبحت جزءًا من الإمبراطورية العثمانية.في القرن 19، بدأت الحملات الأوروبية للسيطرة على تونس، وفي النهاية تمت إعلان تونس كإقليم حماية فرنسية في عام 1881، ضلت كذلك الى غاية الاعتراف بها كدولة مستقلة رسميا سنة 1956 ليتولى بعدها الرئيس الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة الى غاية 1989 تميزت فترته بسيطرة الحزب الدستوري على السلطة الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه وقاد البلاد للاستقلال، والزعامة الابوية التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار، والايديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة الى تركة الحركة الاصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة([2]). وفي سنة 1989 عرفت تونس قيادة جديدة حيث فاز زين العابدين بن علي بالانتخابات وعمل على القيام باصلاحات سياسية وفتح باب الحريات امام الفصائل السياسية والمجتمع المدني والدفاع عن حقوق الانسان وحكم الدولة بقبضة امنية الى غاية سنة 2011 ووصف بالدكتاتور وتميزت فترته بانتعاش اقتصادي في التسعينات خاصة في الميدان الفلاحي والسياحي والمصرفي الا انه واجه صعوبات وتحديات في البطالة وانتشار الفقر واتهم نظامه بالفساد المالي والاداري وانتهى به المطاف في احتجاجات شعبية عارمة تطالبه بالتغيير والتنحي عرفت بالربيع العربي واسقط نظامه في 14 فيفيري 2011 حيث دخلت البلاد في حالة من الاحتجاجات والفوضى وابعاد كل من تبقي من بقايا

[1]- احصائيات البنك الدولي سنة 2022، تاريخ الدخول:2022/02/01، الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

[2]- عبد الرزاق جاسم خيري، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، مركز الدراسات الاستراتيجية زالدولية، جامعة بغداد،ص 05.

النظام السابق وتبدأ بذلك النخبو التونسية مرحلة جديدة في تأسيس دستور جديد وخلق مؤسسات للانتقال الديموقراطي الى ان يتم اجراء انتخابات شرعية.

الدستور:

نظام الحكم في تونس رئاسي منذ الاستقلال بناءا على الدستور يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات واسعة الى غاية سنة 2011 التي تأسست فيها مرحلة جديدة في نظام الحكم، وقد كان اول دستور شهدتها تونس المستقلة سنة 1959 وهو الدستور الذي اسس للجمهورية التونسية وهو ينص على نظام الحكم نظامًا جمهوريًا في تونس، اما من حيث هيكلة الحكومية فقد أقر الدستور هيكل الحكومة التونسية، بما في ذلك الرئيس والبرلمان والحكومة. وأعطى صلاحيات تنفيذية وتشريعية لكل من هذه السلطات، في باب الحقوق والحريات: فقد اكد الدستور حماية للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين التونسيين وشملت هذه الحقوق حرية التعبير وحرية الصحافة والديانة والجمع والتجمع، اما اللغة: أكد الدستور على اللغة العربية كلغة رسمية في تونس اما في الشؤون القضائية نص الدستور على استقلالية القضاء وحكم القانون وفي كا يتعلق بالدين والدولة: أكد الدستور على أن تونس دولة علمانية حيث يتم فصل الدين عن الدولة والاسلام هو الدين الرسمي المعتمد في البلاد مع قبول كافة الاديان الاخرى والمذاهب. ثم بعد ثورة 2011 عرفت تونس اصلاحات ونقاش واسع حول نظام الحكم والأليات الجديدة لضمان تجسيد الديموقراطية لتشهد ميلاد دستور 2014 الذي أسس لنظام برلماني مزدوج أثناء عملية صياغة الدستور التونسي لعام 2014، كانت نقاط الخلاف الرئيسية هي دور الدين في الحكومة، ومتطلبات الترشح للرئاسة، وتفاصيل كيفية التعامل مع الفترة الانتقالية بعد تمرير الوثيقة. قبل أن يتم تعليق العمل بجزء كبير منه بداية من الـ 25 جانفي 2021.

يرى مراقبون ان النظام التونسي وفقا للدستور الجديد هو نظام مزدوج ويعرف هذا النظام بتسميات مختلفة منها: النظام الرئاسي البرلماني، النظام الشبه الرئاسي وهذا النظام يمزج بين النظام الرئاسي والبرلماني يشترك فيه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في تسيير شؤون الدولة.

المؤسسات الحاكمة:

بعد اعتماد دستور 2014 في تونس لم يتم الفصل في شكل نظام الحكم بين رئاسي او برلماني وهو ماانعكس على الحياة السياسية وخلق توترات بين مرحلة زمنية واخرى، فتجربة النظام الرلماني اثبتت فشلها في ادراة الازمات والخروج منها نظرا لعدم وجود توافق في الرؤى بين القوى السياسية وبسبب وجود حساسيات ايديولوجية وحزبية وايضا بسبب طبيعة النظام السياسي الجديد الذي يمنح صلاحيات واسعة للبرلمان اهمها تشكيل الحكومة وجدت تونس نفسها في وضعية انسداد وخلاف عميق يعيق تشكيل الحكومة ذات حزام سياسي لمواجهة التحديات والمطالب المتزايدة في الشارع التونسي([1]).

هناك مجموعة من المؤسسات التي تلعب دورا في النظام السياسي الحاكم في تونس اهمها: مؤسسة الرئاسة وهي تتجسد في **الرئيس** وهو رأس الدولة في تونس ويتولى منصب رئيس الجمهورية، يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية محددة، على حسب الدستور الذي يحدد العهدة، ويتمتع الرئيس بصلاحيات تنفيذية ودستورية واسعة، وهو يمثل الدولة في العلاقات الدولية. **البرلمان:** هو السلطة التشريعية في تونس ويتكون من اثنين من المجالس: مجلس نواب الشعب: هذا هو المجلس الأعلى في البرلمان ويتألف من نواب يتم انتخابهم من قبل الشعب التونسي.مجلس الشيوخ: هذا المجلس يتمثل فيه المناطق التونسية والمجتمع المدني والهيئات الاقتصادية والاجتماعية. **الحكومة:** هي الهيئة التنفيذية تشكلت من الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية. ويمثل رئيس الحكومة رئاسة الوزراء وهو يتولى السلطة التنفيذية ويعين وزراء الحكومة. **القضاء:** السلطة القضائية مستقلة في تونس وتتضمن المحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية والمحكمة العليا والمحكمات العامة والمحاكم الإدارية. وأخيرا الهيئات المستقلة: حيثتوجد هيئات مستقلة مثل هيئة الإعلام السمعي والبصري (الهايكا) التي تراقب وتنظم وسائل الإعلام، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وهيئة حقوق الإنسان. وهي كلها تؤثر في تسيير الشؤون العامة وتشكل جزءا من النظام السياسي في تونس.

[1]- سامي كعبش، مصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2014، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 09، العدد02، جويلية 2020، ص416.

التنوع الاجتماعي والثقافي:

تعاقبت على البلاد التونسية حضارات عريقة امتدّت على ما يقدّر بثلاثة آلاف سنة، شهدت خلالها عصورا بونيّة ورومانيّة ووندالية وبيزنطية وعربية–إسلامية وعثمانية وحسينية ثم بعدها زمن الحماية الفرنسية قبل أن تنال تونس استقلالها سنة 1956. كما أن للجمهورية التونسية موقعا جغرافيا استراتيجيا حيث تتوسّط مشرق حوض المتوسط ومغربه وإن هذه العناصر مجتمعة جعلت من تونس منارة في حوض المتوسط ومسرحا لأهم الأحداث التي شهدتها على مر الحقب التاريخية لتربط بذلك بين الفضاءين العربي والإفريقي والمتوسطي([1]).

عرفت تونس في الفترة المعاصرة من تاريخها تطورات اجتماعيّة وسياسيّة مهمّة تخلّلتها اضطرابات وتقلّبات خلال بعض المنعطفات التاريخية الهامة.وقد قاد الحركة الوطنية لمقاومة الاستعمار الفرنسي زعماء وطنيون أبرار مثل الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وفرحات حشّاد... وغيرهم من المناضليين الوطنيين المخلصين .وقد توّج هذا النضال الوطني بحصول تونس في 20 مارس 1956 على الاستقلال، لينطلق إثر ذلك مشروع متكامل يهدف إلى تحديث الدولة والمجتمع، وقد ارتكز على تجديد النظام التعليمي بتعميم التعليم، وعلى تنظيم الأسرة وتطوير نظام الصحة العامّة وتحسين مستوى معيشة المواطنين التونسيين ونوعيّتها، حتّى تجاوز الإنفاق الاجتماعي ثلث الحجم الإجمالي لميزانية الدولة.

وبالتوازي مع ذلك شهدت تونس إصلاحات كبيرة في مجال القانون والقضاء توجها صدور مجلّة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 التي منعت تعدّد الزوجات والتطليق، وفي مجال النظام السياسي بإنهاء الحكم الحسيني الملكي وإعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957.

كان مشروع التحديث السياسيّ والاجتماعي أهمّ المكاسب التي حقّقتها تونس خلال فترة حكم الزعيم الحبيب بورقيبة التي امتدّت إلى سنة 1987، تاريخ تولّي زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية التونسيّة([2]).

---

[1]- تاريخ تونس، قمة جربة الفركوفونية 2022، الموقع الرسمي الالكتروني للقمة تاريخ الدخول: 2022/12/22، الرابط: https://www.francophoniedjerba2022.tn/ar/tarykh-twns

[2]- نفس المرجع.

4_ ليبيا:

هي رابع دولة عضو ومؤسس في اتحاد المغرب العربي وواحدة من اكبر دول العالم العربي والثانية من حيث المساحة في منطقة المغرب العربي بعد الجزائر، تتربع على مساحة 1759541كم مربع وبتعداد سكاني يتجاوز 6.5 مليون نسمة([1]). يبلغ طول الساحل الشمالي في ليبيا حوالي 1.770 كيلومتر تقريبا تشكل الصحراء الكبرى الشاسعة أكثر من 90% من مساحتها، ويقطن معظم سكانها المناطق الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بالتحديد في طرابلس العاصمة وفي بنغازي. جغرافيا يحدها البحر الابيض المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس من الجهة الغربية. تعتبر دولة غنية بالموارد النفطية حيث تحتل مراتب متقدمة عالميا في احتياطات النفط.

تاريخيا حصلت ليبيا على استقلالها عن إيطاليا في 24 ديسمبر 1951، وأصبحت المملكة المتحدة لليبيا دولة مستقلة بملكية مشتركة بين العديد من القبائل والمناطق الليبية، يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليها اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة، واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية. يتميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم وقائد ثورة الجماهير، اختار القذافي الذي تولى مقاليد الحكم عقب انقلاب عسكري في سبتمبر/أيلول 1969 تسمية بلاده "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، كما يرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثّل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب, معتبرا أن مجرّد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب. وعلى هذا الاساس يستمد الحكم في ليبيا من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر والتي تنص أساسا على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية, وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية([2]).

---

[1]- احصائيات البنك الدولي سنة 2022، تاريخ الدخول:2022/02/01، الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

[2]- النظام السياسي الليبي، موقع الجزيرة الاخباري، 2011/02/23، تاريخ الدخول: 2022/05/22، الرابط:

نظام الحكم الجماهيري وغياب الدستور:

تتميز ليبيا بأنها الدولة الوحيدة في منطقة المغرب العربي التي لاتحتوي على دستور ينظم شؤون الحكم ويضبط السلطات الحاكمة وعلاقتها ببعضها ويضمن حقوق والحريات الاساسية للمواطنين داخل الدولة، ويعود ذلك الى فترة السبعينات تبنى الزعيم معمر القذافي افكار ومبادئ مأخوذة من الكتاب الاخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، من خلال المزج بين الرأسمالية والماركسية أي عن طريقة الديموقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وقد ابعد الزعيم الليبي مختلف المؤسسات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والنقابات والاتحادات الطلابية بل وابعد الجيش من الساحة وجمع السطات كلها تحت يده وحاشيته وكبار حركة اللجان الثورية([1]).

على هذا الاساس تنقسم ليبيا إلى 22 لجنة شعبية, وهي المرادفة لكلمة محافظة أو بلدية, يترأس كلّ واحدة منها أمين اللجنة الشعبية في المنطقة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية. ولكل من هذه المؤتمرات لجنة شعبية أو مجلس وزراء محلي ينفّذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي.

وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة للتشريع, واللجان الشعبية أداة للتنفيذ. ويكوّن مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية مؤتمر الشعب العام([2]). وفيها يناقشون كافة أمور الحكم من الميزانية إلى الدفاع، وينتخب كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية، وهي بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يعين ممثلاً محلياً عنه في مؤتمر الشعب العام، وهو ما يعادل المجلس الوطني التشريعي. ويُدار مؤتمر الشعب العام بدوره عن طريق لجانه الشعبية التي تعادل الوزارات.

ظل نظام الزعيم القذافي حتى سن 2011 حيث بدأ شرعية النظام بالتآكل شيئا فشيئا بعد ماعرف بالربيع العربي ازداد الوعي الشعبي الليبي بضرورة التغيير وبناء دولة حقيقية وفقا دستور يجمعها ويضمن حقوقه وحرياته ويحقق لهم الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، لم يصمد نظام الزعيم القذافي طويلا فسقط في اكتوبر 2011 وقتل مع احد ابنائه لتبدأ بذلك ليبيا مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر مليئة بالتحديات

---

https://www.aljazeera.net/news/2011/2/23/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

[1]- منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العد 11، ص35.

[2]- النظام السياسي الليبي، نفس المرجع.

ودخلت البلاد بما اشبه بحرب اهلية بين فصائل سياسية وقبائل وميليشيات مسلحة مما ادى الى صراعات دامية بين مختلف القوى والفصائل.

القبيلة في ليبيا:

يتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ من السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى، وتعود جذور تلك القبائل إلى العرب بدرجة أولى وإلى الأمازيغ بدرجة ثانية. واقعيا لا يمكن فهم النظام السياسي والاجتماعي في ليبيا دون الحديث عن متغير القبيلة الذي يعد احد الخصوصيات التي يمتاز بها المجتمع الليبي حيث استطاعت القبيلة أن تلعب ادوار كبيرة في العديد من الدول من اجل خدمة المصلحة العامة ومساندة القوى السياسية الوطنية على احتواء الأوضاع الجديدة، والعمل على إقامة حكم ديموقراطي في البلاد لهذه الأسباب تم احتواء القبيلة في ليبيا لمميزاتها التالية([1]):

_أن القبلية ذات جذور ضاربة في عمق تاريخ المجتمع الليبي، ولها دور اجتماعي واقتصادي.

_لعبت القبيلة الدور الرئيسي في البلاد قبل ميلاد الدولة الليبية الحديثة، وتحديداً في فترة الاستعمار الإيطالي.

_ دور القبيلة لا يعنى بالضرورة العداء والتعارض مع الدولة كسلطة ومفهوم، فالقبائل تقبل قيام الدولة الحديثة من اجل تحقيق التنمية والعدالة، وتأمين الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة.

_ الزعامات والقيادات في العشائر والقبائل غالبا لاتجد صعوبة في التعامل والتعاون الجاد مع القيادات والنخب السياسية والفكرية المستقلة ذات التوجه الوطني.

الأهمية الكبيرة لدور القبيلة في ليبيا يرجع إلى عددها الكبير حيث تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 150 قبيلة متفاوتة الأحجام ،وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية.

[1]- مليكة بوضياف، اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية (الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي) مجلة اكاديميا، العدد الخامس، جوان 2016، ص 211.

نجد إن هذه القبائل تتوزع في ليبيا على الشكل التالي: قبيلة سليمان في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة في شرق البلادا، وقبيلة الورفلة: وتَعد أكبر القبائل الليبية عدًدا وانتشارا جغرافيا ويبلغ سكانها حوالي مليون نسمة، وتتميز علاقات أفرادها بترابط اجتماعي وولاء قَبلي وتتركز في غرب ليبيا. قبيلة القذاذفة تتركز في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، ومركزها الرئيسي في منطقة سبها وسط ليبيا، التي يفوق عدد سكانها 126 ألف نسمة، وتعد من أكثر القبائل تسليحا. قبيلة المقارحة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي وتعتبر هذه القبيلة أيضا من اكثر القبائل الليبية تسليحا.
قبيلة ترهونة: وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة فئة واسعة من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس، إضافة إلى الأمازيغ في جبال غرب البلاد، والطوارق في دواخل الصحراء المجاورة لتشاد و النيجر و الجزائر ومالي، أما ما يعرف بقبيلة التبو فتتركز في مناطق اوزو، غدامس، والقطرون جنوب البلاد والكفرة جنوب شرق([1]).

في سياق أخر كان اسقاط النظام وأركان الدولة في ليبيا قد سبب حالة من الفراغ التي تركها غياب هرم السلطة، وهذا الامر جعل الحكومات المتعاقبة تصطدم بمصاعب ايجاد ارضية مناسبة للبناء، تضافرت تلك المصاعب مع انتشار السلاح بشكل مفرط بين العديد من القوى الصاعدة في ليبيا بعد القذافي، والتي وجدت في التدخل الخارجي، وتحديدا حلف الناتو المبرر في استخدام القوة، وازداد الامر تعقيدا مع ولوج بعض القوى عبر المسار السياسي الليبي، واتخذها ممثلي في الحكومة والبرلمان فضلا عن الابقاء على الجناح العسكري مسيطرا على الساحة الداخلية الليبية. وازداد الامر تعقيدا مع دخول قوى عالمية واقليمية في الصراع الداخلي بين مختلف الفصائل وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني وايضا هو ماعطل من تأسيس دستور لليبيا ينظم شؤون الحكم ويضمن انتقال سلس للسلطة وتنظيم انتخابات شرعية تمنح الحق لمن يستحق ليتسلم مقاليد الحكم وفق المبادئ الديموقراطية.

[1]- نفس المرجع، ص212.

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للأسيان واتحاد المغرب العربي.

المطلب الاول: المقومات الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد المغرب العربي.

الفرع الاول: المقومات الاقتصادية

ان إحدى الدوافع الرئيسية لنشئة منظمة اتحاد المغرب العربي هي البعد الاقتصادي الذي يظهر من خلال ميثاق تأسيسها وهو يعبر عن مدى اهمية هذا البعد لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول والتي اصبحت عاجزة بمفردها لايجاد الحلول اللازمة لها، وسنبرز في هذا المطلب المقومات الاقتصادية التي تؤهلها كمنظمة اقليمية وكمنطقة لها اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية اذا فعلا هي احسنت استغلالها وتعاونت في مابينها لتشكل تكتل اقليمي مشابه للاتحاد الاوروبي او على الاقل لرابطة دول جنوب شرق أسيا. كما ان هذه المقومات تمثل أسساً لتعزيز التعاون الاقتصادي داخل اتحاد المغرب العربي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة، الى جانب مراعاة العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية أيضاً في تحقيق هذه الأهداف المسطرة.

ان مسألة التكامل الاقتصادي التي طرحها رواد الوظيفية والتي يمكن لقادة وحكومات الدول المغاربية الاستفادة منها، تطرح اذا توفرت جملة شروط من بينها التشابك والاندماج بين فروع وانشطة الاقتصاديات القطرية وايجاد سوق واحدة للسلع والخدمات وعوامل الانتاج وهو يبدأ من ابسط شيء من التنسيق الاقتصادي مثل التخفيف من الحواجز الجمركية واقامة منطقة تبادل حر ولو من خلال بعض السلع الى مستويات اكثر تعقيدا التي قد تصل الى قيام اتحاد اقتصادي بين الدول الاعضاء في التكتل. على هذا الاساس سنبرز اهم الامكانيات والموارد المتاحة للدول المغاربية على النحو التالي:

أولا: الموارد الطبيعية الزراعية:

من المعروف ان منطقة المغرب العربي تزخر بموارد طبيعية كبيرة تؤهلها بالفعل للعب ادوار اقتصادية وجيواسرتيجية اكثر بكثير مما هي عليه، وتشمل هذه الثروات الاراضي المتعددة المناخ والموارد المائية خصوصا منها الباطنية والثروات البحرية والنهرية والغابية، فمن الناحية الجغرافية تتميز منطقة المغرب

العربي بتنوع بيئتها الطبيعية كأقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والاقاليم الجافة والاقاليم الصحراوية وكذا تنوع المحاصيل الزراعية والنباتية([1]). على غرار الحبوب القمح والشعير والشوفان والذرة.

ومن المنتوجات الفلاحية النشطة بالمنطقة نجد العنب، الزيتون الذي يُنتج زيت الزيتون في تونس والجزائر والمغرب، وهو منتج زراعي هام يستخدم في الطهي وصناعة الزيوت، وايضا البرتقال والليمو والتي يتم زراعتها في مختلف مناطق المغرب العربي وتُصدر للأسواق العالمية، الى جانب الفسفاط حيث تعتبر تونس والمغرب من أكبر منتجي الفسفاط في العالم، وهو مادة خام تستخدم في صناعة الأسمدة، وايضا التمور تُنتج التمور بكميات كبيرة في تونس والجزائر والمغرب، وتُصدر أيضًا إلى الأسواق العالمية الى جانب ذلك مختلف الخضروات وهي مجموعة متنوعة من الخضروات في جميع دول المغرب العربي، مثل البطاطس والطماطم والبصل والفلفل والخس والباذنجان..الخ.

حيث تقدر مساحة الاراضي الزراعية في المنطقة بحوالي 468.8 مليون هكتار وتتوزع بنسب متفاوتة بين دوله وفي مقدمتها الجزائر ب283.2 مليون هكتار ثم ليبيا ب 176 مليون هكتار ثم موريطانيا ب102.5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار وتونس ب 15.5 مليون هكتار([2]).

ثانيا: الموارد الطبيعية الطاقوية:

تحتوي منطقة المغرب العربي على موارد طاقوية هائلة سواء من حيث الكمية او النوعية وهي ذات اهمية استراتيجية واقتصادية سواء كمصدر لتمويل المشاريع الداخلية التنموية او كمصدر للطاقة والانتاج الصناعي والبيتروكيمياوي والصناعات الحديثة، وفي نفس الوقت من الناحية الاستراتيجية كورقة تفاوض وكأداة ضغط في العلاقات الدولية والمصالح والتوازنات الاقليمية والدولية، فهي تشمل على مايزيد عن 6100 مليار متر مكعب في الاحتياطات الغازية، وفي الاحتياطات البترولية فهي تتجاوز 61 مليار برميل حسب تقديرات سنة 2021([3]). مع العلم ان هناك تفاوت في حجم الطاقة المستهلكة بين مختلف بلدان المغرب العربي تبعاً لاعتبارات اقتصادية وسكانية وايضا لمدى وفرة مصادر الطاقة المختلفة في كل دولة، كما هو مبين في الشكل ادناه.

[1]- رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص138.
[2]- نفس المرجع، ص138.
[3]- احصائيات من الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة، تاريخ الزيارة:2022/02/23، الرابط:
https://www.iea.org/data-and-statistics?type=statistics#data-tool-types

الشكل رقم02: **حصة بلدان المغرب العربى من إجمالى استهلاك الطاقة سنة 2014**

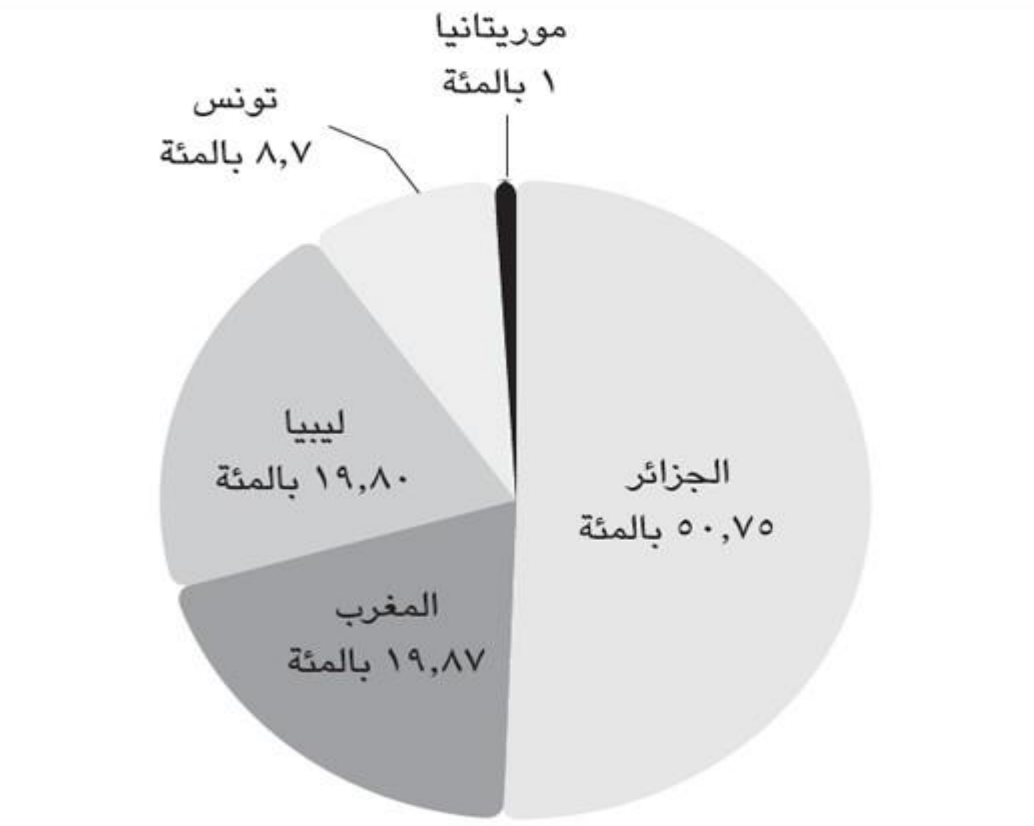

Source : https://caus.org.lb/الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها

الى جانب ذلك يوجد الطاقات المتجددة والتي تتمثل تحديدا في **الطاقة الشمسية** حيث تعتبر المنطقة من بين أكثر المناطق في العالم تلقيًا للأشعة الشمسية، مما يجعل الطاقة الشمسية مصدرًا هائلا للطاقة المتجددة، اما **الطاقة الرياحية**، فإن المنطقة تتوفر على مناطق جغرافية مناسبة لتوليد الكهرباء من خلال محطات الرياح، مثلا المغرب وتونس، قامتا بتطوير مشاريع رياح كبيرة.

وفي نفس السياق فإن دول المغرب العربي غنية بمادة الفوسفات خاصة المغرب وتعتبر من منابع الاساسية لهذه المادة عالميا، برقم يقارب 44 مليار طن من الفوسفات اي مايعادل 34 بالمائة من الاحتياط العالمي، وفي مادة الفحم يبلغ حجم الاحتياط لهذه الدول مايعادل 16.6 بالمائة من الاحتياط

العالمي، بالاضافة الى 210 مليون طن من الكوبالت اي مايعادل 10 بالمائة من الاحتياط العالمي، و 45 مليون طن من مادة الزنك، اي بنسبة 2 بالمائة من الاحتياط العالمي([1]).

ثالثا: العامل البشري كعامل قوة للتكامل الاقليمي

يمثل العامل البشري ركيزة اساسية للتطور الاقتصادي والمجتمع، ولهذا فإن منطقة دول المغرب العربي بتعدادها البشري الذي يتجاوز 100 مليون نسمة ومن المتوقع ان يزداد هذا الرقم في المستقبل، وهو مايعني بالنسبة للدولة كمصدر قوة وطاقة وانتاج وسوق استهلاكية واسعة، ولهذا فإن الكوادر البشرية لها اهمية خاصة في قيادة الحياة الاقتصادية وتنشيط الصناعة والخدمات والتجارة، من خلال عدة اعتبارات اهمها:

_ المشاركة في الإنتاج والخدمات : يعتبر العامل البشري العنصر الأساسي في عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات المالية والتجارة. بدون وجود العمالة، يصعب تحقيق الإنتاج وتلبية احتياجات السوق.

_ زيادة الإنتاجية: العمالة المدربة تمكن الشركات والمؤسسات من زيادة إنتاجيتها. والمهارات والتدريب يمكن أن يساعدان في تحسين عمليات الإنتاج، والتخفيضات في التكاليف، وزيادة الجودة وتحسينه.

_ التحول التكنولوجي والابتكار: العمالة المدربة تلعب دورًا مهمًا في تنويع الاقتصاد والتحول التكنولوجي. إذا كان لديها المعرفة والمهارات اللازمة، يمكن للعمالة المحلية المساهمة في تطوير الصناعات الجديدة والتكنولوجيا.

_ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :العمالة المدربة والمهارات العالية تجعل الدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. الشركات تبحث عن بيئة عمل تحتضن العمالة المدربة لتنفيذ مشاريعها.

_ زيادة القيمة المضافة: العمالة المدربة تساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات. هذا يزيد من الفرص لزيادة العوائد المالية.

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، 89.

_ الابتكار وريادة الأعمال: العمالة المدربة قد تساهم في إطلاق مشاريع جديدة وريادة الأعمال. كما ان المبدعون والمبتكرون يمكنهم تطوير حلول جديدة وإنشاء شركات ناشئة تساهم في الانتاج وتقليل البطالة.

_ التنمية البشرية :تعتبر تطوير المهارات والتعليم جزءًا مهمًا من التنمية البشرية. العمالة المدربة تتيح للأفراد فرصًا أفضل للتقدم المهني وزيادة دخلهم.

_ الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تساهم العمالة المستدامة والمدربة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لان البطالة العالية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

في ذات السياق فإن نسبة الشباب في دول المغرب العربي تقترب من 45٪ إلى 48٪ من إجمالي السكان حسب الدولة فهو من جهة يمثل فرصة وقوة حقيقية في الاقلاع الاقتصادي والصناعي والتنموي لهذه الدول اذا احسنت استغلال هذه القوى العاملة الكبير على اعتبار ان الشباب يمكن أن يكونوا مصدرًا هائلاً للقوى العاملة إذا تم توجيه طاقاتهم وتدريبهم بشكل مناسب، فضلا على ان عنصر الشباب يتمتع بحس الابتكار والريادة، اذ غالبًا ما يكونون مفتوحين للأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة، مما يمكن أن يساهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتطوير قطاعات جديدة في الخدمات والتقنية الحديثة. آخيرا، ان المشاركة السياسية والاجتماعية للشباب تمكنهم أن يكون لهم دور مهم في تحقيق التغييرات الاجتماعية والسياسية إذا تم تشجيع مشاركتهم وتمثيلهم واعطائهم الفرصة في تسيير الشؤون العامة وخلق المؤسسات والابتكار والابداع. يمكن القول انه اذا تم استثمار عنصر الشباب لدول المغرب العربي فأن ذلك سيعزز التنمية والازدهار على المدى الطويل.

الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية

يتميز النسق الاجتماعي لدول اتحاد المغرب العربي عموما بالتشابه، حيث ان الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية والثقافية كثيرة ماكانت متقاربة الى درجة الوحدة، وهذه المقومات الاجتماعية تمثل عنصر قوة وعامل ايجابي في مسار بناء التكتل المغاربي وهو قادر على انجاحه ومن جملة هذه العوامل اللغة، التاريخ المشترك، والدين الموحد، والثقافة المتشابهة الى حد كبير.

اولا: وحدة الدين واللغة

معظم الشعوب المغاربية تعتنق الدين الاسلامي وهو يعتبر احد العوامل المهمة في توحيدها وترابطها وتضامنها، وهو مرتبط كذلكباللغة العربية وجذورها التاريخية التي كانت لها آثارها على التركيبة الاجتماعية لشعوب المنطقة، وهو يدل ايضا على تركيز اغلبية النصوص الدستورية للبلدان المغاربية على رسمية اللغة العربية، وبهذا يكون الدين واللغة احد عناصر الهوية الاكثر تجانسا بين الشعوب المغاربة ويزيد من تلاحمهم وتقاربهم وتعاونهم([1]).

ثانيا: التجانس التاريخي

تزخر منطقة المغرب العربي بتاريخ طويل يعود الى آلاف السنين بل ان هذه المنطقة عرفت حضارات ودول مختلفة وكانت موطنًا لمجموعة من الثقافات والشعوب التي شكلت جزءًا من الحضارات المتعددة والتأثيرات الثقافية على مر العصور، مما يحمل في ذاكرة الشعوب قيما مشتركة ذات اسهام كبير في تلاحمها وترابطها ونظرتها للمستقبل، حيث نجد ان تاريخ المنطقة حافل بالتضحيات والمقاومات الشعبية والاحتلال الاوروبي باختلاف دوله عزز من ترابط هذه الشعوب ووحدها حول الحرية والاستقلال والنضال وضرورة العمل المشترك لحياة افضل لها ولأجيالها في المستقبل. كما تشترك دول المغرب العربي في العديد من التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية المشتركة. هذه التقاليد تتضمن الموسيقى، والطعام، والملابس، والفنون، والأدب، والأعياد الثقافية. وبالتالي فإن النسيج الاجتماعي الممتد من ساحل البحر الابيض المتوسط الى المحيط الاطلسي يتسم بالتقارب الى درجة التشابه ويشكل هوية اجتماعية موحدة رغم بعض الاختلافات والتنوع في بعض عناصره وجوانبه.

إن الوحدة الثقافية والوحدة الجنسية والعرقية هو ما ينطبق قولا وفعلا على منطقة المغرب العربي بحيث تتميز بشخصية واحدة تتمثل فيها كل هذه المقومات والعناصر بل وتصبغها بصبغة واحدة خاصة بعد دخول الدين الاسلامي الى منطقة المغرب العربي وامتزاج العنصر الامازيغي و يمثله السكان الاصليين للمنطقة والعنصر العربي القادم من شبه الجزيرة العربية الحامل للدين الاسلامي والرسالة الاسلامية بكل

1- ناجي حريش، دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تعزيز التنافسية الدولية لدول المغرب العربي للفترة 2000-2015، اطروحة دكتوراه، تخصص ادارة الاعمال والتنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، 2022-2023، ص 57.

ما فيها من قيم وحضارة وعلم وبهذا صار العنصران يشكلان عنصرا واحدا وهوية واحدة وشخصية واحدة ميزت المنطقة وأعطت هلا بعدا حضاريا وثقافيا جديدا كما أصبح لها تارخيا ومصريا مشتركا [1].

في هذ الصدد يمكن القول انُ تعزيز هذه الوحدة التاريخية يمكنها المساهمة بالتعاون الإقليمي والتفاهم المشترك، وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية والاجتماعية لرابطة دول جنوب شرق آسيا.

الفرع الاول: المقومات الاقتصادية

يتجلى البعد الاقتصادي كدافع أساسي لتأسيس رابطة دول جنوب شرق أسيا التي ومنذ نشأتها اعطت اهمية خاصة للتعاون والتنسيق بين أعضائه من اجل الوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة في معدلات النمو والتنافسية الدولية في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والتكنولوجية والزراعية والخدماتية، ويظهر ذلك بشكل واضح في ميثاق تأسيس الأسيان وماتلاها من قمم على مستوى الرؤساء والاجتماعات الخاصة بوزراء الخارجية واللجان التابعة للرابطة. ولأن التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كانت متراكمة ومعقدة خاصة ماتعلق بالتفاوت الاقتصادي بين الدول الاعضاء وهو ماقد يعيق في تحقيق وتطور مسار التكامل الاقليمي، في حين ان المشاكل والتوترات السياسية بين الدول كانت تمثل التحدي الاكبر في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي. في هذا الصدد سنستعرض اهم المقومات الاقتصادية التي تعمل على نجاح تجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا في التكامل الاقليمي.

على هذا الاساس سنبرز اهم الامكانيات والموارد المتاحة لدول رابطة دول جنوب شرق أسيا على النحو التالي:

اولا: الموراد الطبيعية.

ماعدا سنغافورة تمتلك الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن وموارد الطاقة والأراضي الزراعية والموارد البحرية، حيث تشتهر إندونيسيا

[1]- مومن العمري، على طريق حلم وحدة المغرب العربي: "القواسم المشتركة لتحقيق وحدة شعوب المغرب العربي"، تاريخ الدخول: 2022/06/23 موقع رابط المقال:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/169/5/19/41403

باحتياطياتها الوفيرة من النفط الفحم والغاز الطبيعي وهي من اكبر الدول المصدرة وتحتوي على المعادن مثل القصدير والنيكل والنحاس. في حين ان ماليزيا غنية بالموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والأخشاب وزيت النخيل وهي كذلك تصدر هذه المنتوجات لدول العالم. اما تايلاند فتمتلك رواسب كبيرة من الغاز الطبيعي والليغنيت والأحجار الكريمة، إلى جانب الموارد الزراعية مثل الأرز والمطاط والمأكولات البحرية وهي من اكبر الدول التي تصدر هذه المنتوجات. في نفس السياق تحتوي فيتنام احتياطيات كبيرة من الفحم والنفط والغاز، فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة لزراعة الأرز وتربية الأحياء المائية كما تشتهر الفلبين بمواردها المعدنية، بما في ذلك الذهب والنحاس والنيكل والكروميت، فضلاً عن المنتجات الزراعية مثل الأرز والذرة وجوز الهند([1]). تغطي هذه المنطقة مساحة تقدر بحوالي 4.5 مليون كيلومتر مربع من البر الرئيسي ولهذا فهي تشتهر بكونها غنية بالغابات وبمادة الخشب فمثلا اندونيسيا: تمتلك واحدة من أكبر الغابات في العالم وتعد ثالث أكبر دولة فيما يتعلق بمساحة الغابات بعد البرازيل والكونغو هذه الغابات تحتضن تنوعًا بيولوجيًا هائلًا، وتعتبر الغابات في إندونيسيا أيضًا مصدرًا مهمًا لصناعة زيت النخيل والورق والخشب اما ماليزيا: فهي تعد واحدة من أكبر منتجي زيت النخيل في العالم وهي تمتلك أيضًا غابات استوائية غنية تحتضن تنوعًا بيولوجيًا مميزًا. الغابات الماليزية تُستخدم أيضًا لصناعة الخشب والورق وتمثل احدى اهم المداخيل للبلاد وجزء من هام من الاقتصاد الوطني.

[1] - Koichi Ishikawa , The ASEAN economic community and ASEAN economic integration, Asia University (Japan) 02 Mar 2021-Vol. 10, Iss: 1, pp 24-41.

جدول01: امثلة عن حجم انتاج النفط والغاز في خمس دول لرابطة امم جنوب شرق أسيا

انتاج الغاز (مليار قدم مكعب يوميا)	انتاج النفط (برميل يوميا)	البلد
3.1	775.000	اندونيسيا
2.5	650.000	ماليزيا
1.3	125.000	بروناي
1.4	350.000	فيتنام
1.3	160.000	تايلاند

Source :. https://www.iea.org/ The International Energy Agency

من خلال هذا الجدول نلاحظ مايلي:

_ان إندونيسيا تظهر كواحدة من أكبر منتجي النفط والغاز في المنطقة كما ان الإنتاج النفطي والغازي الكبير في البلاد يعكس أهمية هذه المصادر في اقتصادها.

_ ماليزيا تمتلك أيضًا إنتاجًا كبيرًا من النفط والغاز، وهي تستفيد من هذه الموارد كمصدر للإيرادات الوطنية. يعكس هذا التنوع في الاقتصاد الماليزي وأهمية النفط والغاز في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

_ بروناي، تعتبر واحدة من أغنى الدول بالنفط والغاز في العالم بالنسبة لحجم سكانها الصغير. تعتمد اقتصاد البلاد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وهذا يجعل من تنويع الاقتصاد تحديًا مهمًا.

_ فيتنام، تظهر الارقام زيادة في إنتاج النفط والغاز، وهذا يمكن أن يكون مؤشرًا على التطور الاقتصادي في البلاد. وتطوير استخدام هذه الموارد بشكل مستدام وتوجيه الإيرادات نحو تحقيق التنمية المستدامة.

_ تايلاند، تستخدم تايلاند النفط والغاز بشكل واسع في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة. يشير الإنتاج النفطي والغازي إلى توجه تايلاند نحو تعزيز الاستدامة وتحقيق استقرار في إمدادات الطاقة.

في هذا الصدد تكمن اهمية الموارد الطبيعية مثل المعادن والنفط والغابات والأراضي والمياه والمواد التي تعتبر أصولًا للدولة حيث يمكن أن تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. تخلق الموارد الطبيعية العديد

من الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل، والبلدان التي تمتلك وفرة من الموارد الطبيعية من المرجح أن تنمو بسرعة أكبر من تلك البلدان التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية الوفيرة([1]).

ثانيا: الموارد البشرية.

استخدمت دول الآسيان مواردها البشرية لدفع التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات من جانبين سواء كوقود ومحرك لعجلتها الاقتصادية وايضا كسوق استهلاكية واسعة للإستثمارت الخارجية، وقد لعب دورا بارزا في الاسراع في عملية التطور والنمو الاقتصادي لكافة دول المنظمة بدءا بأندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، التي اعطت للفرد والاستثمار فيه اهمية خاصة من خلال برامجها التنموية وانعكس ذلك من خلال الميزانيات المخصصة في التعليم والتدريب وتطوير الكوادر البشرية في مختلف العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة. كما لعب **التخطيط الاستراتيجي** في هذا المجال دورا رئيسيا من خلال تحديد الأولويات حيث ان عملية التخطيط الاستراتيجي أن تساعد في تحديد الأولويات والأهداف لقطاع التعليم والتدريب وذلك يمكن أن يضمن تخصيص الموارد والجهود للمجالات التي تحمل أكبر قيمة مضافة وتأثير إيجابي ثم ان للتخطيط الاستراتيجي أن يساهم في تطوير مناهج وبرامج تعليمية وتدريبية تتوافق مع احتياجات سوق العمل والتطورات التكنولوجية والبرامج التنومية المشتركة بين دول الرابطة وبذلك يمكن أن يزيد من فرص التوظيف وتعزيز مهارات العمالة. كما ان تحسين التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يسهم في تحسين جودة التعليم من خلال وضع معايير ومؤشرات أداء ومراقبة مستمرة وبذلك يمكن أن يساعد في تحقيق مستويات أفضل من التعليم وتحقيق التميز. بالاضافة الى ذلك فإن للتخطيط الاستراتيجي أن يشجع على دعم البحث والابتكار في مؤسسات التعليم والتدريب وذلك يمكن أن يسهم في تطوير التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز التنافسية وتحقيق الشمولية ويسهم في توسيع فرص التعليم والتدريب لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الهامة مثل الشباب والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة. ذلك يمكن أن يسهم في تعزيز المساواة والتنمية المستدامة وايضا تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم والتدريب، مما يمكن أن يساعد في تبادل الخبرات والموارد والأفكار بين دول الإقليم وتحقيق تقدم مشترك داخل الرابطة.

---

[1] - Abdul Rahim Ridzuan,Mohd Shahidan Shaari, Rosli, Anita et al, **The nexus between economic growth and natural resource abundance in selected ASEAN countries before Pandemic Covid-19**, International Journal of Energy Economics and Policy 11 (2), P 283.

لقد تأثرت تنمية الموارد البشرية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعوامل وعمليات مختلفة. نذكر منها:

_ لعبت أطر التأهيل الإقليمية دوراً في توجيه وتوحيد ممارسات تنمية الموارد البشرية عبر بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

_ ساهمت الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المنطقة في تطوير الموارد البشرية من خلال جلب مهارات ومعارف وتقنيات جديدة.

_ سهلت الشراكات وأوجه التعاون الإقليمية تبادل أفضل الممارسات وتقاسم المعارف في مجال تنمية الموارد البشرية.

_ كانت عملية التعلم والتكيف حاسمة في تنمية الموارد البشرية، حيث تستجيب الجهات الفاعلة في المنطقة باستمرار للتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية([1]).

في ذات الصدد وبالاضافة الى ذلك لقد عملت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تحسين مواردها البشرية من خلال مبادرات مختلفة، مثل برامج التدريب على المهارات والإصلاحات التعليمية، وتسهيل تنقل العمالة للبحث عن فرص عمل افضل في مختلف البلدان الاعضاء وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة لتلبية متطلبات اقتصاد إقليمي أكثر تكاملا وانسجاما. كما تتعاون الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مبادرات مثل التدريب على المهارات وتبادل المعرفة وبناء القدرات لمواجهة تحديات الموارد البشرية المشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي.

يتجاوز عدد سكان دول رابطة الأسيان 660 مليون نسمة وهي تمثل بذلك أكبر سوق استهلاكية في العالم، هذا الحجم الضخم للسوق يجعلها واحدة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية من جهة اخرفهي تعطيها افضلية من حيث القوى العاملة مقارنة مع مناطق اخرى في العالم، وهذا يعني وجود مصدر هائل للعمالة. هذه القوى العاملة المتاحة تجذب الشركات للاستثمار وتطوير

[1] - Oliver S. Crocco, Developing Human Resources the ASEAN Way, Louisiana State University, 01 Jan 2021-pp 127-145

الإنتاج والأعمال في المنطقة كما ان الحجم السكاني الكبير يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي قوي، حيث يزيد من حجم السوق المحلي والإنتاج والاستهلاك وهذا يساهم في تعزيز التنمية الصناعية وزيادة الإيرادات الوطنية.

جدول رقم02: إحصاءات أساسية للدول الأعضاء في رابطة الأسيان حول التنمية البشرية والقوى العاملة.

القوى العاملة الماهرة	القوى العاملة	الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار الامريكي)	عدد السكان	مؤشر التنمية البشرية	
78.8	0.22	27,466	0.44	0.838	بروناي
14.3	9.16	1512	16.72	0.594	كمبوديا
42.0	134.62	3869	273.52	0.718	اندونيسيا
34.2	3.83	2360	7.28	0.613	لاوس
66.8	15.90	10,401	32.37	0.810	ماليزيا
28.1	22.95	1400	54.41	0.583	ميانمار
29.9	43.72	3298	109.58	0.718	الفلبين
84.0	3.47	59,797	5.69	0.938	سنغافورة
38.8	38.48	7189	69.80	0.777	تايلاند
39.4	56.54	2785	97.34	0.704	فيتنام

Source : World Bank (2020) and United Nations Development Program (2020).

وعلى مستوى المؤسساتي تلعب الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دورًا في تسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال الموارد البشرية وهي تعتبر احد مهامها الرئيسية. بالاضافة الى الجماعة الاجتماعية والثقافية في آسيان، والتي تعتبر واحدة من ثلاثة أركان لمجتمع الآسيان، والتي تستهدف على وجه التحديد تعزيز الآسيان كمركز لتنمية الموارد البشرية والتدريب في المنطقة.

على الصعيد الدولي والاقليمي هناك مؤسسات دولية ساهمت في هذا المجال منها: دور البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والبنك الآسيوي للتنمية كمؤسسات دولية تسهل تنمية الموارد البشرية الإقليمية في آسيان. على سبيل المثال، قامت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مشاريع

متعلقة بتنمية الموارد البشرية تم تنفيذها في إطار مبادرة تكامل آسيان الأولى .لم تكن هذه المؤسسات فقط مساعدة في جلب الموارد المالية والخبرة إلى آسيان، ولكنها ساهمت أيضًا في بناء القدرة البشرية داخل المنطقة([1]).

وعلى ضوء ذلك نستنتج ان سكان رابطة الآسيان يمثلون إحدى القوى الرئيسية، حيث يتمتعون بسكان كبير نسبيًا وشاب، ويتجاوز عدد فئة الوسطى المتنامية لديهم 100 مليون شخص على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، تقع اقتصادات أعضائها بشكل استراتيجي في قلب آسيا، مرتبطة بالصين والهند عبر طرق برية وبحرية، وتتمتع بموارد طبيعية وفيرة، بما في ذلك النفط والغاز والطاقة الكهرومائية والمعادن، بالإضافة إلى تنوع بيئي كبير وقاعدة زراعية ضخمة وهذا فعلا يؤهلها للتنافسية الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: مظاهر تطور رابطة الأسيان وأسباب فشل اتحاد المغرب العربي

يثير موضوع النمو والتطور الذي حققته رابطة دول الأسيان العديد من النقاشات حول مدى نجاحه في الوصول للأهداف المنشودة التي رسمتها المنظمة منذ تأسيسها سنة 1967، فعلى الرغم ان إقدام الدول المؤسسة للتكتل كان عن وعي وادراك للمعطيات الجديدة آنذاك في مواجهة التهديدات وتحديات النزاعات البينية في مسألة السيادة الاقليمية والنزاعات على الحدود خصوصا وان المنطقة كانت تمثل فضاءا لصراعات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ولهذا عملت دول جنوب شرق أسيا على الابتعاد عن هذه الصراعات وخلق منطقة للصداقة والتعاون والسلام والحياد ومنطقة خالية من الاسلحة النووية. الا ان هذا لم يمنع الأسيان من التركيز في وسائل وأليات جدية وبناءا على ارادة سياسية للمضي نحو بناء تكتل اقليمي اقتصادي متكامل وقوي والعمل على توسيع وزيادة الشراكات الاقليمية بين دولها وتعزيز التنسيق الاقليمي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية، واستغلال امثل لمقدراتها ومقوماتها الطبيعية والبشرية وموقعها الاستراتيجي المتميز. في ضوء ضوء

[1] - Oleksandr Tkachenkoht, Oliver S. Crocco and Victoria Jonathan, **Regional Human Resource Development in ASEAN: An Institutional Theory Perspective**, Human Resource Development Review June 2022,Volume 21, Issue 2Pages: 225 - 248

سنبرز بعض الملامح والمظاهر التي جعلت من هذا التكتل يصنف من التكتلات الاقليمية الصاعدة والواعدة في الاقتصاد والسياسة الدولية.

اما اتحاد المغرب العربي فرغم وجود تشابه القيم والعوامل الاجتماعية والثقافية والوحدة الجغرافية والطبيعية بين اعضائه فقد عجز عن تحقيق اهدافه وفشل فشلا ذريعا سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي وايضا في التجارة البينية والتبادلات وتنقل الاشخاص والسياحة ورؤوس الاموال والسلع والخدمات ...الخ وهو مايطرح العديد من التساؤلات حول اسباب وعوامل هذا الفشل وهو ماسوف نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الاول: مظاهر القوة والتطور الاقتصادي لرابطة الأسيان.

منذ تأسيس تكتل الاسيان سعت حكومات وقادة الدول الاعضاء الى تحقيق تطور اقتصادي ونمو تدريجي وفق مراحل زمنية محكمة، وقد كانت التحديات المختلفة كضعف البنى التحتية وعدم تشابه الانظمة السياسية والاقتصادية والتخلف والفوارق الكبيرة بين مختلف الدول تشكل هاجسا حقيقيا بالنسبة لطموحاتها في التكتل الاقليمي. بعد مرور اكثر من اربع عقود من تجربة رابطة الاسيان يمكن القول انها قد نجحت في خلق مناخ تجاري مستقر ولديها القدرة على تقديم فوائد كبيرة من التجارة داخل بلدان الرابطة ولم يؤد التكامل الاقتصادي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى زيادة القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضا([1]). كما حققت الرابطة تقدما كبيرا في التكامل الاقتصادي، لا سيما من حيث فتح الأسواق المحلية للأسواق الإقليمية من خلال التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

استطاعت دول جنوب شرق آسيا ايضا تحقيق نموا اقتصاديا لا يستهان به خاصة في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات، حيث ازدهرت بعض الصناعات (الصناعة الميكانيكية، والكيماوية، والإلكترونية)، وارتفعت الصادرات ونمت المبادلات البينية، كما تزايدت أهمية المنطقة في المجال السياحي، ويفسر هذا النمو الاقتصادي بتعزيز التعاون بين دول الأعضاء، وبتهافت الاستثمارات الأجنبية على المنطقة أمام التسهيلات الجبائية، وضعف الأجور، وضخامة عدد السكان ووفرة اليد العاملة، والثروات الطبيعية.

1 -Impact of asean economic integration on investment in the asean region, 01 Dec 2022-Jurnal Asia Pacific Studies-Vol. 6, Iss: 2, pp 115-126

تشكل الأسيان مجموعة اقتصادية رئيسية. في عام 2012، كان الناتج المحلي الإجمالي المجمع لهذه الدول أكثر من 2.3 تريليون دولار، أي ما يعادل 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو معدل ارتفع بمقدار مضاعف منذ عام 1990. وفي نفس العام، بإجمالي سكان يبلغ 620 مليون نسمة (حوالي 9% من إجمالي سكان العالم)، كان الدخل الفردي المتوسط لدول آسيان عند أسعار السوق يقترب من 3,800 دولار، ما يقع بين دخل الفرد في الهند (1,600 دولار) والصين (6,100 دولار)، أي أنه يمثل حوالي ثلث الدخل الفردي العالمي، مقارنة بنسبة قد بلغت حوالي الخُمس في عام 1990([1]). مثال على التطور لدول رابطة الأسيان أظهرت فيتنام زيادة ملحوظة في درجة انفتاحها التجاري (الصادرات والواردات الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي)، حيث ارتفعت من 24% في عام 1985 إلى 160% في عام 2012.

لقد سمحت عوامل الاستقرار في المنطقة بتطوير اقتصاد كل دولة دون تعزيز التبادل الإقليمي بشكل آلي، حيث ارتفعت نسبة التجارة الإقليمية إلى 24% من تجارة الدول الأعضاء في عام 2016 وفقًا لأمانة العامة لرابطة الأسيان([2]). رغم ان مرحلة البداية كانت صعبة بالنسبة للدول الاعضاء حيث كانت نسبة التعاون الاقتصادي الرسمي محدودة. اما في عام 1988، تم تنفيذ آلية جديدة والتي تشجع الشركات الخاصة على استغلال التكميليات بين البلدان في المنطقة عن طريق السماح بتخفيضات جمركية تصل إلى 50٪ على المكونات، شريطة أن يتم إنتاج 50٪ من هذه المكونات محلياً وأن يشترك على الأقل بلدين في هذا العمل. حقق هذا الإجراء نجاحًا معينًا وساهم في تشكيل شبكات إنتاج إقليمية.

كانت سنة 1992 نقطة تحول مهمة في تاريخ التكامل الاقليمي لرابطة الأسيان إطلاق منطقة التجارة الحرة لآسيان (AFTA) يمثل بلا شك تغييرًا في المنطقة، حيث بدأت الدول الأعضاء في البحث عن دعم للتكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تم مراقبته حتى ذلك الحين بمبادرات حكومية. هذا التغيير يعكس تحولًا في استراتيجية معظم الدول المعنية، من استراتيجية صناعية استبدال الواردات إلى استراتيجية تعزيز

[1] - Giovanni Capannelli, THE ASEAN ECONOMY IN THE REGIONAL CONTEXT: OPPORTUNITIES, CHALLENGES, AND POLICY OPTIONS, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 145 | December 2014, p02.

[2] - Sophie Boisseau du Rocher, Françoise Nicolas, L'ASEAN : défis relevés, défis à venir, Politique étrangère 2017/2 (Été), p.p 10. 14

الصادرات. وهي عبارة عن منطقة تجارة حرة تهدف إلى تقليل أو إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في آسيان وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التجارة والاستثمار وتعزيز الاقتصادات في المنطقة.

الشكل04: الناتج المحلي الخام للأسيان مقارنة مع دول ومناطق أخرى من العالم

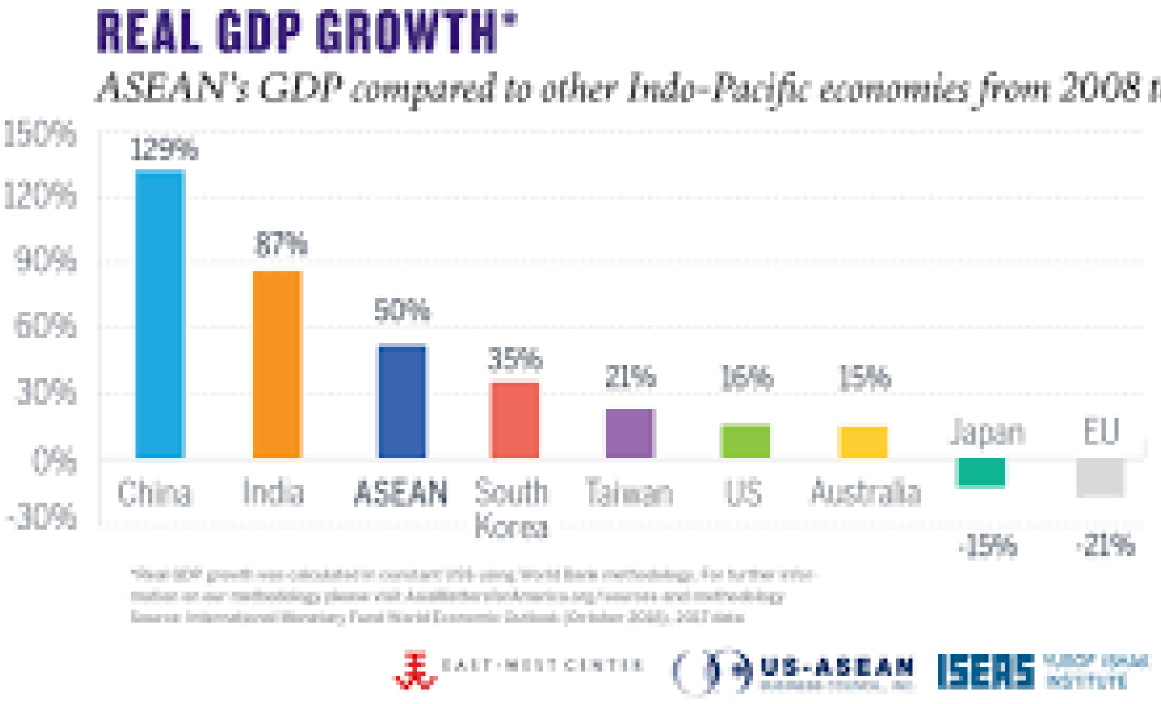

Source : https://www.usasean.org/why-asean/asean-economy

التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيان خلال الفترة من 1995 إلى 2012 بلغت مجموعها حوالي 879 مليار دولار أمريكي - تقريبًا 75٪ منها تم استقباله خلال الفترة من 2003 إلى 2012 وحدها، مع توسع شبكات الإنتاج بشكل كبير، اما على صعيد الاستثمارات الاجنبية تعتبر سنغافورة هي الوجهة الأكثر شعبية للاستثمار الأجنبي المباشر بين اقتصادات آسيان، حيث استقبلت أكثر من 48٪ من مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يتعلق بالفترة من عام 1970 إلى 2012، فقد

كانت إندونيسيا (21٪ من الإجمالي)، تايلاند، ماليزيا، وفيتنام هي وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى الأكثر تفضيلاً بالترتيب.

المطلب الاول: أسباب وعوامل فشل اتحاد المغرب العربي

تجربة التكامل بين الدول المغاربية الخمس اثبتت فشلها في ارض الواقع، وهذا باتفاق الجميع. هذه النتيجة يمكن استنتاجها من خلال عدة مؤشرات اقتصادية وسياسية مثل ضعف حجم التبادل التجاري ووجود قيود وعقبات بيروقراطية تعيق تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال عبر الحدود رغم التقارب الجغرافي بين هذه الدول وقلة الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والصناعة والزراعة وعدم التنسيق السياسي الفعال في مواجهة التحديات السياسية والامنية كالارهاب وانتشار الاسلحة والجماعات المسلحة في الساحل..الخ.

حجم الانجازات المتواضع جدا لاتحاد المغرب العربي يجعلنا نتساؤل حول الأسباب والعوامل التي جعلت هذا التكتل يتعثر في تحقيق اهدافه، والتي نستعرض اهمها على النحو التالي:

اولا: توتر العلاقات المغاربية.

عرفت العلاقات بين الدول المغاربية العديد من المحطات التي تتسم بالتأزم وعدم الاستقرار، ويرجع ذلك للعديد من الاختلافات السياسية والخلافات الحدودية، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الاكثر خطورة في المنطقة الى ان تمت تسويتها عام 1992 بعد مصادقة المغرب على المعاهدة([1]). كما هناك مشكلة بين موريطانيا والمغرب حول مسألة الحدود. بالاضافة الى الاختلافات السياسية والتي تشمل اختلافات في السياسات والمواقف السياسية بين الدول المغاربية التي تؤدي إلى توتر العلاقات وفي بعض الاحيان الى قطعها ولا يزال هذا التكتل المغاربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين البلدان الاعضاء، لا سيما بين الجزائر والمغرب. كذلك أدت التهديدات الارهابية إلى تشديد الضوابط الحدودية. ولا تزال الحدود الممتدة على مسافة 1000 ميل بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام1994.

[1]- رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص145.

ثانيا: قضية الصحراء الغربية.

يعتبر ملف الصحراء الغربية احد اهم القضايا الخلافية الشائكة في منطقة المغرب العربي والتي حتما اثرت في تقدم وتطور اتحاد المغرب العربي، الصحراء الغربية كانت تعرف بالساقية الحمراء او وادي الذهب والتي تمتد على الساحل الغربي لقارة افريقيا المطل على الحيط الاطلسي وتحدها المغرب من الشمال وتحيط بها موريطانيا من الجنوب والشرق وتتلاقى مع الحدود الجزائرية في اقصى الشمال الشرقي([1]).

تاريخيا تعرضت المنطقة للاحتلال الاسباني لدوافع اقتصادية وتجارية والاستفادة من الثروات الطبيعية كالفوسفات وغيرها من المعادن وتحويلها الى اوروبا، بدأت ملامح القضية الحراوية بخروج اسبانيا واعطائها الصحراء الى المغرب وموريطانيا بموجب اتفاقية مدريد([2])، في حين انحازت الجزائر الى موقف جبهة البوليساريو. فالمغرب يدعي السيادة على الصحراء الغربية وقام بالسيطرة عليها بعد انسحاب إسبانيا من المنطقة في عام 1975 في حين ان جبهة البوليساريو، وهي جبهة تقود الحركة الوطنية لتحرير الصحراء الغربية، تطالب بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي من خلال استفتاء تقرير المصير هذا النزاع حول الصحراء الغربية أدى إلى توتر في المنطقة وتصاعد حدة الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو على مر السنوات.

ان الاختلاف بين المواقف والصراع حول الصحراء الغربية وتحديدا بين الجزائر والمغرب اللتان يعتبران عنصران فاعلان في الاتحاد وهي ايضا كانت سببا في العديد من المرات الى المشاكل والازمات الدبلوماسية بين البلدين وبطبيعة الحال ادى ذلك الى تعطل العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تربط دول المغرب العربي الخمس حيث لم يتجاوز حجم التجارة البينية 2 بالمائة، وقد ادى هذا الوضع

---

[1]- مرجع سابق، ص146.

[2]- اتفاقية مدريد هي اتفاقية سلام وقعت في عام 1975 بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، وقد تم في إطارها نقل السيادة الإسبانية على الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا. ومع ذلك، اعترضت جبهة البوليساريو على هذه الاتفاقية وزعمت أنها لم تشارك بشكل كاف في العملية وأنها لا تعترف بانتقال السيادة.

النزاع استمر طوال العقود اللاحقة، مما أدى إلى نشوب صراع عسكري بين المغرب وجبهة البوليساريو وتدخل موريتانيا. في عام 1991، تم التوصل إلى هدنة بوساطة الأمم المتحدة وتأسيس بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الهدنة في الصحراء الغربية (MINURSO) بهدف تنظيم استفتاء لتقرير مستقبل الصحراء الغربية. ومع ذلك، لم يتم تنظيم الاستفتاء حتى الآن بسبب اختلافات دائمة بين الأطراف المعنية.

الى العديد من التداعيات للدول والمنطقة خاصة من حيث الاعباء والتكلفة الاقتصادية المرتفعة بسبب انتشار الجيوش واللاجئين للدول المضيفة.

قضية الصحراء الغربية هي اساسا تمثل عائقا للمضي خطوة للأمام بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، وهي ايضا تكشف عن مدى ضعف وفشل اجهزة الاتحاد في مواجهة وحلحلة هذه المشكلة بشكل نهائي.

ثالثا: الاختلاف في طبيعة النظم السياسية.

تعتبر الاختلافات في طبيعة النظم السياسية الحاكمة في الدول المغاربية الخمس احد التحديات التي كانت عائقا في توجيه اتحاد المغرب العربي نحو التكامل الاقليمي، أنظمة الحكم في الدول المغاربية هي نظم جمهورية ما عدا المغرب ذات النظام الملكي، فيصعب العمل الوحدوي في الوقت الذي تنتهج سياسات مختلفة، تمثل الإختلافات بين النظم السياسية وترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دون ماسماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية والنزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل إلى عامل غياب الإرادة السياسية، ولقد لعب هذا العامل دورا بارزا في تعميق ازمة التكامل المغاربي([1]).

رابعا: اختلاف الانظمة الاقتصادية المغاربية

من الملاحظ ان الانظمة الاقتصادية للدول المغاربية الخمس لا تتشابه وهذا يمثل عائقا حقيقيا، وهو يفسر عدم استطاعة هذه المنظمة الاقليمية التكامل، فتونس والمغرب وموريطانيا تنتهج منذ استقلالها

[1]- مرجع سابق، ص100.

سياسات اقتصادية ليبرالية منفتحة، في حين ان الجزائر وليبيا تتبعان سياسة الاقتصاد الموجه تمارس فيها الدولة صلاحيات كبيرة وغالبا ماتكون معظم المشاريع الكبرى من اشراف وتمويل الخزينة العمومية التابعة للدولة وتتخذ العديد من الاجراءات الحمائية في منظومتها التشريعية، اما في تونس والمغرب فهي تقومان على تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي لدفه عملية التطور والتنمية الاقتصادية بالاضافة الى ذلك فان استمرار العلاقات العمودية للدول المغاربية منفردة مع دول الاتحاد الاوروبي يؤدي الى استحالة تطور المنظمة ككتلة بل بالعكس الى اضعافها واستخدامها كورقة ضغط على اقتصاديات دول المغرب العربي سواءا في المفاوضات او الاتفاقيات.

خامسا: الحواجز الجمركية والبيروقراطية

تواجه التجارة الاقليمية الداخلية معوقات جمركية وغير جمركية عديدة. فعلى سبيل المثال، يعد متوسط تكلفة التصدير أحد أعلى المتوسطات العالمية ويتفاوت بدرجة كبيرة عبر المنطقة بين البلدان المصدرة الاعلى كفاءة (المغرب وتونس) والاقل كفاءة (الجزائر وليبيا وموريتانيا) وبالنسبة لوقت التصدير، فهو مماثل عموما لاقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الاخرى ولكنه أعلى كثيرا منه في الاقتصادات المتقدمة. ويتضح من مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لبلدان المغرب العربي في تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي أن أصحاب الانشطة التجارية يواجهون معوقات كبيرة في المنطقة. وبالمثل، يتضح من مؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير ممارسة الاعمال أن تكلفة معاملات التصدير أو الاستيراد لاتزال مرتفعة في المنطقة، ومن المعوقات الاضافية نقاط التفتيش العديدة على الطرق، والتأخر عند المعابر الحدودية، والمدة التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي وأوجه القصور التي تشوبها. وغالبا ما يتم تشديد القيود الحدودية بدلا من إرخائها لحماية المصلحة المحلية([1]).

ويعد ضعف شبكة النقل البري والجوي الاقليمية في المغرب العربي حاجزا كبيرا أمام الاندماج التجاري. وتوجد أربع وسائل نقل بين بلدان المغرب العربي: البحر والجو والبر والسكك الحديدية وتعد جميع وسائل النقل بخلاف النقل البحري غير مطورة بالدرجة الكافية. ولا يوجد سوى طريق سريع واحد

[1]- مجموعة خبراء، تقرير صندوق النقد الدولي، االندماج االقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، الرقم 01/19، واشنطن 2018، ص17

للربط بين جميع البلدان المغاربية، وهو طريق القاهرة داكار السريع، ولكن غلق الحدود بين المغرب والجزائر يستحيل معه نقل السلع برا من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب أو موريتانيا. كذلك توجد بعض الاجزاء على هذا الطريق لم يتم الانتهاء من تجهيزها بعد، ولا يوجد جسر لعبور النهر بين موريتانيا والسنغال. ويتم العبور باستخدام العبارات، مما يحد من حركة التجارة بدرجة كبيرة، وبالرغم من وجود طرق سكك حديدية محلية في الجزائر والمغرب وتونس، تتوقف الخطوط الحديدية عند الحدود أيضا، مما يحول دون وجود شبكة سكك حديدية بين الشرق والغرب وتوجد أنابيب في عدد من البلدان لنقل النفط والغاز الى إسبانيا وإيطاليا، ولكنها لا تسير في الطرق المتاحة خال البلدان المجاورة في المنطقة والتي قد تكون أكثر كفاءة. وبالرغم من وجود رحلات جوية بين بعض البلدان المغاربية، لا تزال معظم شركات النقل الجوي الاقليمية صغيرة وتنظم رحلاتها الى وجهات محلية في الاساس، ويخدم النقل البحري، وهو الوسيلة الاساسية للتجارة داخل منطقة المغرب العربي، التجارة مع أوروبا في الاساس. وبالرغم من وجود موانئ في جميع البلدان المغاربية، لا توجد خطوط شحن تجارية كبيرة فيما بينها. فقد وضع كل من البلدان البنية التحتية لمينائه على نحو يخدم التجارة مع أوروبا، بينما تأتي مصلحة التجارة الاقليمية في المقام الثاني. ولا يتمتع سوى القليل من الموانئ بقدرات تنافسية حسب المقاييس الدولية، ونتيجة لذلك، تحول الجزء الاكبر من حركة المرور البحري عبر المغرب العربي من الموانئ الاقليمية الاخرى إلى المغرب. ويوجد عدد قليل للغاية من خطوط النقل البحري المباشرة بين البلدان المغاربية، وتستخدم في نقل السلع الاقليمية من خلال موانئ بلدان أخرى، مثل ميناء مارسيليا في فرنسا، وميناء الميريا في إسبانيا، وحتى ميناء روتردام في هولندا. ويؤدي استخدام هذه المواقع الى تكاليف إضافية، كما يحد من تنافسية أسعار المنتجات التجارية([1]).

[1]- نفس المرجع، ص18.

نتائج الفصل الرابع:

تتمتع دول رابطة الأسيان بمقومات سياسية مختلفة من دولة الى اخرى بشكل كبير، في حين ان الدول المغاربية الاختلافات اقل ونسبية مقارنة بالأسيان ومع ذلك استطاعت تحقيق مستويات متقدمة في التكامل والتعاون الاقليمي، على صعيد القيم والخصوصيات الاجتماعية والثقافية تتقارب الدول المغاربية كثيرا في التجانس والتشابه ولعل ذلك يرجع الى التاريخ الطويل المشترك بين دوله في اللغة والدين والعادات والتقاليد المتقاربة، على عكس دول رابطة الأسيان التي تعرف بالتنوع والاختلاف بين مختلف اطياف المجتمعات الأسيوية هذا العامل واقعيا تحول الى دافع قوة نحو التكتل والتعاون الاقليمي وجعل من تجربة الأسيان احد سماتها الاساسية.

لقد استطاعت رابطة دول الأسيان تحقيق العديد من الانجازات خصوصا على المستوى الاقتصادي وهو مايلاحظ في الارقام المتعلقة بالنمو والتنوع الاقتصادي وتطوير قطاعات الصناعة والتكنولوجيا وزيادة في حجم المبادلات التجارية بين اعضائه وجذب الاستثمارات الاجنبية وتطوير في البنى التحتية والخدمات وفق المعايير العالمية. من الجهة المقابلة نجد ان اتحاد المغرب العربي رغم توفره على عوامل موحدة كوحدة اللغة والدين والجغرافية والتاريخ المشترك والثقافة المتقاربة التكتل العاجز عن تحقيق اي تقدم او خطوة الى الامام بسبب المشاكل والتوترات السياسية بين اعضائه وغلبة النزعة الوطنية القطرية على حساب المصلحة الجماعية للاتحاد وهو مايترجم غياب ارادة سياسية فعالة وحقيقية قادرة على توجيه دول المنطقة نحو الاهداف التي وضعتها في اتفاقية مراكش التأسيسية، بالاضافة الى الاختلافات في الانظمة السياسية والاقتصادية وملف النزاع على الصحراء الغربية كلها عوائق ساهمت في جمود الاتحاد.

الخــاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول موضوع التكتلات الاقليمية وتحديدا التجربتين، الاولى رابطة دول جنوب شرق أسيا والثانية اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال المقارنة بينهما ومحاولة لفهم عوامل نجاح تجربة الأسيان بالمقابل فشل منظمة اتحاد المغرب العربي، وقد جاءت هذه الدراسة في اربع فصول كاملة، الفصل الاول وهو كان بمثابة الاطار النظري لعملية التكامل والاندماج الاقليمي، وهو يعتبر الاساس الفكري الذي بناءا عليه قامت مثل هذه المنظمات الاقليمية المعاصرة كمظهر جديد من مظاهر العلاقات الدولية، فمن خلال مجموعة من المدارس الفكرية التي حاولت ان تفسر ظاهرة التكامل الاقليمي وربطها ببعدها الامني والاقتصادي كونها تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في منع قيام الحروب والتعاون في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا جاءت افكار المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة كرد فعل للنتائج الوخيمة التي تسببت بها الحرب العالمية الاولى والثانية، من خلال اسهامتهما في تفسير ظاهرة الحرب والنزاعات بين الدول وقدمت بديلا يقوم على رؤية شاملة وجديدة لإيجاد الحلول اللأزمة في مواجهة العدوان والحروب وكثرة النزاعات الدولية والاقليمية، وفي هذا الصدد طرح "دافيد ميتراني" فكرة امكانية اقامة منظمات عالمية يقوم بتسييرها متخصصون تنتهي فيها سيادة الدول بشكل تلقائي وبالتالي نقضي على اي تفكير نحو النزوع الى الحرب اذا تم تحقيق جميع رغبات البشرية والعالم، في حين ان الوظيفية الجديدة عكس التقليدية طرحت فكرة الاقليمية بسبب تأثرها بالتجربة التكاملية الاوروبية، واعطت اهمية بالغة للبعد الاقليمي والتعاون بين الدول في المصالح والمنافع المتبادلة، اما "كارل دوتش" فقد ركز على دور عامل الاتصال في العملية التكاملية وابرز اهمية التواصل والاتصال بين الدول للقضاء على المشاكل والازمات.

اما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا فيه الى عرض التجربة التكاملية المعنية بالدراسة رابطة دول جنوب شرق أسيا وهي من التجارب التكاملية الناشئة، من خلال تبيان الظروف التي مرت بها في مرحلة تأسيسها والاطار المؤسساتي الذي يتولى مسؤولية قيادة المنظمة للأهداف المسطرة ومسارها التكاملي وتطورها سواء من حيث عضوية الدول الجديدة او من خلال فاعلية أدائها الاقتصادي. لقد ظهرت هذه المنظمة ابان الحرب الباردة اي في ظروف مشحونة بالتوتر واللاثقة في العلاقات الدولية وقد شهدت دولها صراعات ونزاعات لأسباب داخلية متعلقة بالحدود والعرق او خارجية بسبب تدخل قوى دولية بشكل مباشر

في المنطقة، غير انها استطاعت ان تتجاوز هذه الصراعات وتؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الجماعي وتعيد الامن والاستقرار للمنطقة وتشهد انتعاش وصعود اقتصادي في ظرف وجيز وحققت معدلات نمو جد ايجابية رغم تراجعها بسبب الازمة الاقتصادية التي عرفتها سنة 1997.

في **الفصل الثالث** فقد خصص لدراسة تجربة الوحدة المغاربية والتي بدأت كفكرة منذ فترة الاستعمار وعرفت النخب المغاربية ممثلة في الحركات الوطنية وعيا جماعيا بأهمية وامكانية وحدة الشعوب والمنطقة خاصة في ظل توفر العديد من القيم والخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية المشتركة، وبعد محاولات متنوعة من الوحدة من خلال مشاريع اقتصادية وصناعية ومبادرات ثنائية من الدول تبلورت هذه الطموحات بتأسيس منظمة اتحاد المغرب العربي سنة 1989 بناءا على رغبة القادة وتجسيدا لإرادة الشعوب كما تم التسويق لها، ثم بينا دوافع هذا التأسيس واهدافه على المستوى الاقليمي والدولي والاطار المؤسساتي الذي يتولى قيادة وتوجيه هذا المشروع الاقليمي، وبالاضافة الى ذلك ابرزنا القيم الثقافية والاجتماعية والتي وصفناها بأنها متجانسة ومتقاربة الى درجة كبيرة مع وجود اختلافات نسبية من منطقة الى اخرى.

اما **الفصل الرابع** فقد تمحور حول المقومات الاساسية في جوانبها السياسية وركزنا على ثلاث متغيرات طبيعة الانظمة السياسية والدساتير ومتغير التنوع الاجتماعي والثقافي ومدى تشابههم واختلافهم من خلال دراسة بعض من العينات (الدول) في رابطة دول جنوب شرق أسيا ونفس الطريقة بالنسبة لاتحاد المغرب العربي التي استعرضنا الدول الخمس الاعضاء، ثم المقومات الاقتصادية في كلا التجربتين كالموارد الطبيعية والبشرية وكيف استطاعت رابطة الأسيان استغلالها في تحقيق معدلات نمو ايجابية وعرفت زيادة كبيرة في المبادلات التجارية بين اعضائه وخلقت بيئة استثمارية متنوعة وآمنة مما ساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية بشكل لافت بل اصبحت قطب عالمي للشركات المتعددة الجنسيات وكبرى المصانع في ميادين التكنولوجيا والميكانيك وصناعة السيارات والخدمات والطاقة والسياحة والزراعة وغيرها. في حين اتحاد المغرب العربي لم يحسن استثمار موارده الطبيعية والبشرية وقيمه الاجتماعية والثقافية المتقاربة بشكل منسجم ومتعاون بين اعضائه وطغى عليه الحسابات السياسية والقطرية والتوترات السياسية مما أثر سلبا على تحقيق التكامل بين دوله.ولم يتمكن من تحقيق تأثير كبير على الساحة الإقليمية أو الدولية، ولم يصبح لديه الوزن السياسي أو الاقتصادي الكبير الذي كان متوقعا.

الخـــاتمة

النتائج العامة للدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي تمحورت حول موضوع التكتلات الاقليمية في دراسة لحالتي رابطة دول جنوب شرق أسيا واتحاد المغرب العربي، وللاجابة عن الاشكالية التي طرحت في المقدمة حول اسباب وعوامل نجاح تجربة الأسيان بالمقابل فشل تجربة اتحاد المغرب العربي يمكن القول ان هذا النجاح النسبي جاء بناءا على مؤشرات واقعية لايمكن انكارها من ابرزها:

السلام والاستقرار: والتي تعتبر واحدة من أبرز إنجازات رابطة الآسيان من خلال التعاون والدبلوماسية، تمكنت الرابطة من تجنب النزاعات العسكرية بين دولها الأعضاء على مر السنين. هذا السلام النسبي ساهم في خلق بيئة ملائمة للتنمية والاستثمار.

_التنمية الاقتصادية: رابطة الآسيان شهدت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا منذ تأسيسها. استفادت دول الرابطة من التعاون الاقتصادي والتجاري الذي أسهم في تعزيز الازدهار الاقتصادي. من بين هذه الإجراءات إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الاقتصادية ساهمت في تحسين مستوى المعيشة للسكان.

_تعزيز الوحدة والتكامل: رابطة الآسيان نجحت في جمع دول متنوعة ثقافيًا وسياسيًا تحت مظلة واحدة. تم تحقيق وحدة نسبية بين الدول الأعضاء عبر مشاريع التكامل الاقتصادي والتعاون الثقافي. هذا ساهم في تقوية صوت المنطقة في المشهد الدولي.

_الدور الإقليمي والدولي: رابطة الآسيان أصبحت لاعبًا مهمًا في العلاقات الدولية. تفاوضت مع القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية بفعالية. تمتلك آسيان قاعدة كبيرة من السكان واقتصاد قوي، مما يجعلها محورًا هامًا في تشكيل القرارات الدولية.

ورغم كل هذا، فإن رابطة الأسيان تواجه تحديات عديدة كتباين الاقتصادات بشكل كبير، حيث تتراوح بين اقتصادات نامية واخرى تعتبر من أكبر اقتصادات العالم. هذا التفاوت يمكن أن يؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية داخلية ويشكل تحديًا للتكامل الاقتصادي مستقبلا بالاضافة الى تحديات اخرى متعلقة بالامن الاقليمي والنزاعات الاقليمية مثل نزاع في بحر الصين الجنوبي بين دول المنطقة والصين واخرى متعلقة بتغير المناخ والتلوث، وعلى المستوى الدولي ضغوط من القوى الكبرى العالمية، مثل

الصين والولايات المتحدة وروسيا، للتأثير على قراراتها وسياستها هذه الضغوط التي يرى خبراء انها يمكن أن تقلل من استقلالية الآسيان.

_ مشروع اتحاد المغرب العربي أساسا تأسس من دوافع سياسية وبقي حبيس هذه الدوافع، وتعطل لاسباب سياسية مرتبطة بغياب الارادة السياسية والرؤية المشتركة بين الدول المغاربية ناهيك عن الصراعات والتوترات الاقليمية.

_ رابطة دول جنوب شرق أسيا رغم تاريخها العدائي والنزاعات والخلافات السياسية والحدودية الا انه استطاع ان يؤسس لرؤية عمل مشتركة بين دوله على الرغم من الاختلافات في القيم والخصوصيات الثقافية والاجتماعية وركز على البعد الاقتصادي وبذلك يكون قد استفاد من افكار الوظيفيون الذين يؤكدون على اهمية التركيز على البعد الاقتصادي والتعاون في المجالات التي يستفيد من كل دولة دون الخوض في المسائل السياسية التي حتما ستؤدي الى الخلافات والصدام ويتعطل بذلك التكتل الاقليمي.

_ احد اهم العوامل التي تفسر نجاح تجربة الأسيان مقارنة بالاتحاد المغرب العربي هي استجابة قياداتها السياسية لمخرجات القمم المنعقدة والاهداف المسطرة وذلك وفق برامج اصلاحية سريعة خصوصا في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري مما ضاعف من فاعلية ادائها ونموها الاقتصادي لهذه الدول وانعكس داخليا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو مأأهلها لاحتلال مراكز متقدمة في تصنيف المنظمات والتكتلات الاقليمية الناجحة على المستوى العالمي.

_ تمثل قضية الصحراء الغربية احد اهم العوائق لتقدم ونجاح اتحاد المغرب العربي، هذا النزاع المعقد الذي لم يتم الفصل فيه منذ عقود أثر بشكل كبير في محور العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية الذي يمر بتوترات من فترة الى اخرى، وبالتالي فمن دون حل هذه القضية ليس من المتصور تحسن علاقاتهما، ومالم تتحسن علاقات هذين البلدين فمن غير المتصور تحقيق أي تقدم في مسيرة اتحاد المغرب العربي.

_ لم يؤثر التاريخ الغير السلمي بين دول الأسيان على مشروعها التكاملي، فرغم كل الصراعات والنزاعات الحدودية والسياسية والتي وصلت الى حد قيام حروب الا انها استطاعت تجاوزه والتجاوب مع التحديات الداخلية التي تواجهها والتفكير في مصالح بلدانها ومستقبل شعوبها والمنطقة ككل بنظرة واقعية براغماتية متجنبة الصراعات السياسية والايديولوجية والمصالح القطرية التي تعيق في بناء أي مشروع اقليمي

تكاملي وهو ماحقق لها السلم والامن والاستقرار السياسي ولو نسبيا في بعض الدول وايضا حقق لها تنمية اقتصادية ونهضة في الصناعة والحركية التجارية.

_ لقد ساهمت المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية من اهمها الحرب الباردة وبروز ظاهرة التكامل كمؤشر للعلاقات الدولية، الى تأسيس رابطة دول الأسيان واتحاد المغرب العربي.

_ فشل اتحاد المغرب العربي وجموده وعدم قدرته الى تحقيق ابسط صور التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة يرجع الى عدة عوامل لعل اهمها: اختلاف في طبيعة الانظمة السياسية واصرار قياداتها بالتمسك بالسيادة الوطنية والنزعة القطرية الشديدة، وعدم التنازل عن بعض صلاحياتها لمؤسسات الاتحاد، بالاضافة الى الخلافات الثنائية التي وصلت الى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية واغلاق الحدود البرية.

_ رغم ان معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي والاهداف التي رسمها القادة المؤسسون كانت طموحة ولها ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحقق منفعة مشتركة للشعوب والدول، الا انه بقي حبيس القرارات والتوصيات التي بها الاجتماعات الوزارية والقمم الرئاسية وبذلك فقد عجز هذا الاتحاد في الاستفادة والاستغلال الامثل للمقومات التاريخية والجغرافية والتجانس الاجتماعي والثقافي وحجم الموارد الطبيعية والبشرية المعتبر الذي يشكل فعلا نقاط قوة للمنطقة من الناحية النظرية ليس اكثر.

_ ان المقارنة بين التجربتين اثبتت اهمية وجود الارادة السياسية في تفعيل أي مشروع اقليمي تكاملي، فالواقع من خلال دراسة رابطة دول الأسيان اثبت وجود العديد من العوامل الغير المشتركة بين اعضائه في مايتعلق بالقيم والخصوصيات الاجتماعية والثقافية وحتى على مستوى الانظمة السياسية الا انه بفضل وجود رغبة وارادة سياسية في قياداتها توجه قراراها وسياستها نحو بناء مشروع تكاملي وتعاون اقليمي فعال دون حواجز في مختلف المجالات ولو بشكل نسبي او على مستويات محدودة ووفق مراحل متفاوتة.

_ يبدو مستقبل اتحاد المغرب العربي غير واضح يتسم بالضبابية لأسباب عديدة، لعل اهمها: انشغال كل دولة بأوضاعها الداخلية والتحديات الامنية التي تواجهها خاصة بعد احداث ماسمي بالربيع العربي وازمة ليبيا سنة 2011 وعدم الاستقرار السياسي في تونس وتدهور الوضع الامني في منطقة الساحل وانتشار

الجماعات الارهابية والاتجار بالاسلحة والمخدرات، كما ان تعقد الازمة الليبية في ظل انقسام داخلي شديد والتدخل الاجنبي المتعدد الاطراف وهو مايشكل خطرا على استقرار البلاد والمنطقة ككل، كما ان استمرار انسداد والتوتر في العلاقات الجزائرية المغربية يوحي باستبعاد ان تعود في المرحلة القريبة القادمة.

_ يذهب بعض الدارسيين في اسباب فشل مشروع اتحاد المغرب العربي الى تفسير ذلك بالعامل الخارجي من خلال موقف الدول الكبرى خاصة الاتحاد الاوروبي التي لايخمدها قيام تكتل اقليمي قوي بالمنطقة وهو ماقد يمس بمصالحها الاقتصادية ونفوذها بالمنطقة، ولعل الدليل على ذلك هو ان جل اتفاقيات التعاون والشراكة تكون بين الدول المغاربية والاتحاد الاوروبي عبر اتفاقيات ثنائية وبشكل انفرادي وبجانب آخر الابقاء على هذه الدول تابعة للاتحاد الاوروبي كسوق استهلاكي لمنتجاتها وكمورد للطاقة.

قائمة المــراجع:

1_ المراجع بالعربية:

أ_ الكتب:

_ابوبكر مصطفى محمود،**البحث العلمي:تعريفه، خطواته ومناهجه**،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2002).
_ العفاس عمر ابراهيم ، **نظرية التكامل الدولي الإقليمي**،(بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2008).
– أبو طبيخ احمد، **توزيع الاختصاصات في الدول الفدرالية**،(الدنمارك: الاكاديمية العربية بالدنمارك للطباعة، 2009) .
– البراهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 1997).
_ الامام محمد محمود، **تجارب التكامل الاقليمية ومغزاها للتكامل العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006).
_ الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991).
– الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي ونداء المستقبل**،(بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2008).
– الغنيمي عبد الفتاح مقلد ، **موسوعة المغرب العربي**. (القاهرة : مكتبة مدبولي، ،1994).
– الطاهر نعيم: **جغرافية الوطن العربي**،(عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2002).
_الهرماسي محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).
– المغيري محمد زاهي ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا** (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ،1995)
– بولحية ابراهيم ، **مجلس التكامل في المغرب العربي، تنظيمه، عمله**، (الجزائر، منشورات مجلس الأمة ووحدة الطباعة، 2009).
_ حداد ريمون ، **العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الحقيقة،2000).
_ عويس خير الدين ، **دليل البحث العلمي**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).
_ دورتي جيمس، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي،(بيروت:كاظمة للنشر والتوزيع، 1996).

_ نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفدرالي** ، (أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2005).

_ شكري علي يوسف، **الانظمة السياسية المقارنة،** (القاهرة: ايتراك للطباعة، النشر، والتوزيع، 2003).

_ مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية،** (دار العلوم للنشر والتوزيع،2004).

– سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،** ط5، ج1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

_ كاشة بشير الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية.(الجزائر: نصوص قانونية ، دار الأفاق 2003).

_ داهش محمد علي، **اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003).

_ واتس رونالد ، **نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة،** (بيروت: المعهد الوطني الديمقراطي،2006).

_ دوتش كارل، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمود نافع، (القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، 1982).

_ باكير علي حسين، **دبلوماسية الصين النفطية**: الأبعاد والانعكاسات، (دار المنهل، بيروت، 2010).

_ حميد رشيد عبد الوهاب ، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1982).

_ مصطفى كمال محمد ، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

_ لعمارة جمال، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي،** (الجزائر: دار الهدى، 2005)

– قصدي محمد عادل، **التجارة البينية للإتحاد المغرب العربي**،(الجلفة، منشورات الحياة الصحافة،2009).

– بوكساني رشيد ، وبيش احمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،** (الجزائر: دار الهدى،2005).

– عبدلاني عبد الكريم ، **المغرب العربي من التجزئة الى الاتحاد**،(القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005).

_ منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية2002).

ب _ المقالات العلمية:

_ الصغيري عبد العالي ، النظام السياسي المغربي وديناميته الدستورية، **مجلة مسلك القانون** (القسم العربي)، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بطنجة، 2018.

_ العزاوي دهام محمد ، سنغافورة وبناء المستقبل: قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة، ورقة بحثية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 11 /2021/02.

– المنصوري عبد الرحمان ، ازمة تايلند: اسبابها ومستقبلها، ورقة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**: 2014/02/24.

_ بخوش صبيحة، وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958، **مجلة الباحث**، العدد 14، ديسمبر 2000.

_ بوضياف مليكة، اشكالية الصراع في ليبيا حول يناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية (الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاذ على النسيج القبلي) **مجلة اكاديميا**، العدد الخامس، جوان 2016.

–بوقارة حسين ، اتحاد المغرب العربي: بين الواقع والمأمول(الجزء الاول)، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، 1996/12/01، رقم 2.

– بركات محمد، التعديل الدستوري في الجزائر اسبابه واهدافه دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد السابع سبيتمبر 2017 المجلد الثاني.

_ جاسور كاظم عبد الواحد ، "التصور الاوروبي لامن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن"، **مجلة الدراسات العربية**، العدد 11، دار الطليعة، 1996/08/02.

_ صايل علي سلمان، النظام السياسي في المملكة المغربية(قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، **مجلة دراسات دولية**، العدد 23.

-فيلالي عبد السلام، الاتحاد المغاربي.. من الطموح الى عدم الانحياز، **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد 1، 2014-06-30.

_ كعبش سامي ، مصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2014، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد 09، العدد02، جويلية 2020.

_ قابوسة علي، اتحاد المغرب العربي.. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح، **المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**،(المجلد 02، العدد 01، 2020/01).

– عبد الحميد نادية، التحول الديموقراطي في اندونيسيا: من الاستبدادية الديموقراطية الوليدة، ورقة بحثية، **جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**،2014.

_ منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، **مجلة دراسات دولية**، العدد 11.

_ غرايبة مازن، "نظريات التكامل الدولي"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، عدد ،3. 1991.

– صدوقي يسمينة، مظاهر ونتائج التنوع الثقافي في الجزائر، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 04، جانفي 2008.

_خيري عبد الرزاق جاسم ، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد.

_ شكري عز الدين، المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة، **السياسة الدولية** . العدد 93، 1988.

_ شحرور عزت ،"الصين ونزاعات المحيط الهادي: الاسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات**،01 اكتوبر 2021.

– كعيبوش عمر، جدلية العلاقة بين الديموقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الأليات والفواعل "ماليزيا نموذجا"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** 2017، العدد 06.

_ خميس خالد، نحو استارتيجية شاملة لتحقيق تنمية اجتماعية في دول الاتحاد المغرب العربي، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد 06.

_ سعد الله عمار، شتوح وليد ، قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: اسرار النجاح، **مجلة نماء للاقتصاد** والتجارة: المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022.

_ سليمان الساسي شحومي، علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي ..مسيرة ثلاثين عاما بين الطموح والواقع**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، 2020/01.

_ عمارة هشام محمد، التحول اليموقراطي في الفلبين وانماط الديموقراطية، ورقة بحثية، **كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الاسكندرية، 2019.

_ فضلي نادية فضل عباس ، النظام السياسي في اندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 73، 2020.

ج _ الاطروحات والرسائل:

_الشرقاوي ابتسام، منى البنيني، من الفكر الى اللحظة الدستورية في النظام السياسي المغربي، المركز الديموقراطي العربي، 17 فيفيري 2021، تاريخ الزيارة: 2022/05/22، الرابط:
https://democraticac.de/?p=75580

_ بلقاسمي رقية، التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية، اطروحة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية:2011/2010.

_ حريش ناجي ، دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تعزيز التنافسية الدولية لدول المغرب العربي للفترة 2000-2015، اطروحة دكتوراه، تخصص ادارة الاعمال والتنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، 2022-2023.

_ منصوري حمد الشريف، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص ادارة الاعمال، جامعة منتوري – قسنطينة، 2008-2009.

د_ المواقع الالكترونية:

– الطاهر المعز ، "**الاستراتيجية الامريكية في آسيا والمحيط الهادي**"، الحوار ، متاح على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315213

_ العمري مومن، على طريق حلم وحدة المغرب العربي: "القواسم المشتركة لتحقيق وحدة شعوب المغرب العربي"، متاح على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/169/5/19/41403

_ الموقع الرسمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، متاح على الرابط:
https://asean.org/asean-charter

– احصائيات البنك الدولي سنة 2022، متاح على الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.POP.TOTL

– **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والمأمول**، موقع الجزيرة الاخباري، 2000/04/03، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/html

– الخواتري زبيدة، العربية والامازيغية والحسانية والاندلسية والافريقية..الروافد الثقافية المتنوعة للمغرب: موقع الجزيرة الاخباري، 2020/01/05، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/culture/2020/1/5/html

- الدستور الجزائري، موقع الجزيرة الالكتروني، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/27

_احصائيات من الموقع الإلكتروني، متاح على الرابط:
https://www.statista.com/statistics/796222/total-population-of-the-asean-countries

- احصائيات من الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة، متاح على الرابط:
https://www.iea.org/data-and-statistics?type=statistics#data-tool-types

- النظام السياسي الليبي، موقع الجزيرة الاخباري، 2011/02/23، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2011/2/23/html

- رابطة دول جنوب شرق آسيا .. منظمة إقليمية لتعزيز الأمن والإقتصاد تأسست بقمصان رياضية، موقع الجزيرة الإعلامية ،2022/11/16، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/11/16/html

_ وثيقة معاهدة مراكش التأسيسية، الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي، متاح على الرابط:
https://maghrebarabe.org/html

- لمحة عن الجزائر، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، متاح الرابط:
https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria

_موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7

- صالح محسن، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات،2012/07/21 متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

- شاهر جوهر،"رابطة امم جنوب شرق أسيا(الأسيان)"، 2010/12/14 ، متاح على الرابط:

https :9alam.com/community/threads/bxhth-xhul-rabt-dul-gnub-shrq-sia-alsian.23219

- تاريخ تونس، قمة جربة الفركوفونية 2022، الموقع الرسمي الالكتروني للقمة متاح على الرابط:
https://www.francophoniedjerba2022.tn/ar/tarykh-twns

- Bruno Deshaies, "Terminologie, Concepts et Principaux Types (de traités) Liés ou Opposés au Fédéralisme: Petite Leçon sur le Fédéralisme par Maurice Séguin", Voir: http://archives.vigile.net/ds-deshaies/docs/42.html

- Frederick William H. and ThomasR. Leinbach, Southeast Asia, Encyclopedia Britannica.11/03/2022 . see : https://bit.ly/39Eiqy2

هـ- التقارير والوثائق:

- مجموعة خبراء، تقرير صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، الرقم 01/19، واشنطن 2018.

2- المراجع باللغة الاجنبية:

A- Books :

- Andrée La Moureux, **Recherche et Méthodologie en science humaines,** (Québec :édition études Vivants,1995)

-Madlein Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**,(Paris :édition Dalloz,2001)

-Soren Desonrode, Federalism Theory and Neo-functionalism, **Perspectives on Federalism**, (Vol 2, Issue 3, 2010).

-Michael Burgess & Alain-Gagnon, **Comparative Federation and Federalism: Competing traditions and Futures Direction**s, (London: HarvesterWheat Sheaf, 1993).

-François Saint-Ouen, **Dictionnaire Internationale du Fédéralisme**, (Bruxelles: Éditions Bruylant, 1994).

- Marbath Joseph.R., Ellis Katz & Troy E.Smith, **Federalism in America: An Encyclopedia**, (London: GreenWood Press, 2006).

- Prelot Marcel & George Lescuyet, Histoire des Idées Politiques, 6em Ed, (Paris: Edition Dalloz, 1977).

-Stanford Encyclopedia of Philosophy, On: http://plato.stanford.edu/entries/federalism/#HisFedWesTho Seen on: january 23, 2012

- Stanford Encyclopedia of Philosophy, see: http://plato.stanford.edu/entries/federalism/#HisFedWesTho

- Maurice Croisat, Le Fédéralisme en Europe, (Paris: Edition Mont Chrétien, 2010).

-Pierre Mackay, Le Fédéralisme et Le Partage des Compétences Législatives, (Paris: Éditions Dallouz, 2007).

-John Loughlin, John Kincaid & Wilfried Swenden, Routledge Handbook of Regionalism and Federalism, (New Yourk: Routledge, 2013).

-Martin Griffiths, Therry O'Callaghan & Steven. Roach, International Relations: The Key Concepts, 3rd Edition, (NewYork: Routledge, 2014).

-Sabine Saurugger, The Theoritical Aproaches to European Integration, (NewYourk: Palgrave Macmillan, 2014).

-Schieder & Spindler, Theories of International Relations, (NewYork: Routledge, 2014).

-R. S.Harrison, Europe in Question: Theories of Regional Integration, (London: Ruskin House, 1974).

_Michael Haas,"A Functional Approach to International Organization", Cambridge University Press: The Journal of Politics, Vol. 27, No. 3 Aug, 1965.

_ Laurie Nathan, "Domestic Instability and Security Communities", European Journal of International Relations, (Vol. 12 N.2, 2006).

-René Schwok, Théories de L'Intégration Européenne, (Paris: Montchrestien, 2005).

- Narine Shaun,Explaining Regionalism in Southeast Asia .(London :Lynne Rienner publishers ,2002).

-Hook Gleen and Ian Kearns, Subregionalism and world order (london :MacMillan Press Lts,1999).

-Denis Lambert, « géopolitique de la chine »,paris :ellipses édition ,2009,

- Cecile Sepulchre, L'ASEAN :Carrefour du pacifique,(Paris :édition sudestasie, 1987).

- Mark E.Manyin Mmichael John Garcia, U.S Accession to The Association of Southeast Nations' Treaty of Amity and Cooperation(TAC). (Whashington :Congressional Research service,2009).

-Narine Shaun, « ASEAN and the management of regional Security »,(Pacific Affairs. Vol.71,No.2,summer1998).

-Ralf Emmers, Cooperative Security and The Balance of power in ASEAN and The ARF .(london :Routledge,2006).

- Gleen Hook and Ian Kearns, Subregionalism and World Order,p.178.

– Mark E.Manyin Mmichael John Garcia, U.S Accession to The Association of Southeast Nations' Treaty of Amity and Cooperation(TAC). (Whashington :Congressional Research service,2009).

–Sepulchre Cecile, L'ASEAN : Carrfour du Pacifique ,(Paris :édition Sudestasie,1987)

– Okabe Misa, Shujiro Urata, « The impact of AFTA on Intra-AFTA trade », (Journal of Asian Economics Volume 35, Dec 2014).

– Qualallou Fathalla, Aprés Barcelone Le Magreb Est nécessaire. (France: L'hrmattan,1996).

B-Scientific Articles:

_Eugénie Mérieau,Comprendre l'instabilité politique thailandaise :constitutionnalisme et coups d'etat,(politique étrangere, Automne) 2014/3

– Hamel Tewfik, La géopolitique de l'Asie-Pacifique et l'émergence de la Chine, « Géoéconomie »,2014/4(n 71).

– Hass Earnest, The Uniting of Europe, political, Social and Economic Force,Standford, Calif, **Standford university Press**,1958.

– Hamel Tewfik, La géopolitique de l'Asie-Pacifique et l'émergence de la Chine, « Géoéconomie »,2014/4(n 71).

_ R. S.Harrison, Europe in Question :**Theories of Regional Integration**.(London :Ruskin House,1974).

– Rodolfo C. Severino, Southeast Asia in Search of an ASEAN C ommunity :Insights from the Former ASEAN Security General.(Singapore :Institute of South Asian Studies,2006).

–John Garofano, « Power Institutions,and the AseanRegional Forum : A security Cummunity for Asia ? »,**Asian Survey**,Vol 42,No 3,May/Jun 2002.

− Jan Storey, « china's Malacca Dilemma, China Brief », James Town Fondation, Vol n6v,Issue8,12april 2006.−Bill Emott, Rivals :How the power struggle between China, India and japon Will Shape our NextDecade.England :Penguin Bbooks,2009.

_ Le monde, L'édification Du Maghreb Arab: L'intégration économique, Un Marché Maghrébin, 16/03/1989,

_ Marchesin Philippe, Les nouvelles menaces :les relations nord- sud des années 1980 a nos jours, Karthala, paris,1999

_Rodolphe de Koninck, La Thailande, **L'Asie du Sud –Est**, 2019, Chapitre 10,

_Rodolphe de Koninck, Les Philippines, **L'Asie du sud –est**,2012 chapitre 5,

_Rodolphe de Koninck, Singapour, **L'Asie du sud –est**,2012 chapitre 8.

_Jean E.Abshire, The History of Singapore, greenwood, 2011

_ Koichi Ishikawa , The ASEAN economic community and ASEAN economic integration,Asia University (Japan) 02 Mar 2021-Vol. 10, Iss: 1.

_ Ridzuan Abdul Rahim,Mohd Shahidan Shaari, Rosli, Anita et al, The nexus between economic growth and natural resource abundance in selected ASEAN countries before Pandemic Covid-19, International Journal of Energy Economics and Policy 11 (2).

_ Oliver S. Crocco, Developing Human Resources the ASEAN Way, Louisiana State University, 01 Jan 2021.

_ Oleksandr Tkachenkoht, Oliver S. Crocco and Victoria Jonathan, Regional Human Resource Development in ASEAN: **An Institutional Theory Perspective**, Human Resource Development Review June 2022,Volume 21, Issue 2.

_Jean-Jacques Roche, **Relations Internationales**, 7e Edition, (Paris: Éditions Lextenso, 2014).

_ Giovanni Capannelli, THE ASEAN ECONOMY IN THE REGIONAL CONTEXT: OPPORTUNITIES, CHALLENGES, AND POLICY OPTIONS, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 145 | December 2014.

− Sophie Boisseau du Rocher, Françoise Nicolas, L'ASEAN : défis relevés, défis à venir, **Politique étrangère** 2017/2 (Été).

فهرس الجداول والاشكال والخرائط

1- فهرس الجداول:

-جدول رقم01: امثلة عن حجم انتاج النفط والغاز في خمس دول لرابطة الأسيان............207

-جدول رقم02: إحصاءات للدول الأعضاء في رابطة الأسيان

حول التنمية البشرية والقوى العاملة...211

2-فهرس الأشكال:

_الشكل 01: الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لرابطة دول الأسيان...............................94

_الشكل رقم02: حصة بلدان المغرب العربي من إجمالي استهلاك الطاقة سنة 2014..........201

3-فهرس الخرائط

_خريطة رقم1: دول رابطة دول جنوب شرق أسيا...66

_خريطة رقم 2: مضيق ملقا الإستراتيجي...98

_الخريطة رقم3: دول الاتحاد المغرب العربي...107

فهرس المحتويات:

الملخص:..ج- د

الشكر: ....ه

الإهداء:..و

المقدمة: ص1-15

الفصل الاول: التكامل الاقليمي_ الاطار النظري والمفاهيمي_...................ص16

المبحث الاول: الطرح الفدرالي...ص17

المطلب الاول: ماهية الفدرالية..ص17

الفرع الاول: مفهوم الفدرالية..ص17

الفرع الثاني: الفدرالية في الفكر الغربي...ص21

الفرع الثالث: المرتكزات النظرية للفدرالية..ص24

الفرع الرابع: مبادئ الفدرالية..ص26

المطلب الثاني: نشأة الدولة الفدرالية وخصائصها......................................ص27

الفرع الاول: نشأة الدول الفدرالية..ص27

الفرع الثاني: خصائص الدولة الفدرالية..ص28

المطلب الثالث: السلطات في الدولة الفدرالية...ص29

الفرع الاول: توزيع السلطات في الانظمة الفدرالية....................................ص29

الفرع الثاني: مصادر السلطات في الدولة الفدرالية....................................ص30

الفرع الثالث: تصنيف الفدرالية حسب توزيع السلطات.............................ص31

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجهها الفدرالية.....................ص35

المبحث الثاني: التكامل من منظور الوظيفية التقليدية ص35

المطلب الاول: مفهوم الوظيفية...ص37

المطلب الثاني: مسلمات الوظيفية الوظيفية...ص37

المطلب الثالث: المنطلقات الفكرية للوظيفية...ص40

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية...............................ص42

المبحث الثالث: التكامل من منظور الوظيفية الجديدة...............................ص43

المطلب الاول: من الوظيفية الجديدة إلى الوظيفية التقليدية...........................ص46

المطلب الثاني: خصائص الوظيفية الجديدة...ص48

المطلب الثالث: "الانتشار" كعنصر حركي عند الوظيفية الجديدة........................ص49

الفرع الاول: الانتشار الوظيفي..ص50

الفرع الثاني: الانتشار السياسي ص50

الفرع الثالث: الانتشار المزروع ص51

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة إلى الوظيفية الجديدة............................ص51

المبحث الرابع: التكامل من منظور كارل دوتش Deutch Karl ص52

المطلب الاول: مفهوم نظرية التكامل عند دوتش.......................................ص53

المطلب الثاني: الامن الموحد...ص56

الفهرس

المطلب الثالث: مجتمع الامن المتعدد ص58

المبحث الخامس: التكامل من منظور ايتزيوني :Itizioni ص59

المطلب الاول: مفهوم التكامل عند اتزيوني ص60

المطلب الثاني: "الوحدة" أساس التكامل ص60

المطلب الثالث: مراحل التكامل عند اتزيوني.......................................ص60

خلاصة الفصل الاول...ص64

<u>الفصل الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا "النشأة والتطور والمهام</u>".............ص65

المبحث الأول: قيام رابطة الأسيان...ص67

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة رابطة دول جنوب شرق أسيا...........................ص67

المطلب الثاني: نشأة الأسيان ومبادؤها...ص69

المبحث الثاني: أهداف تأسيس رابطة الأسيان وإطارها التنظيمي والمِؤسساتي.................ص73

المطلب الأول: أهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا....................................ص73

المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي..ص85

المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا..........................ص95

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والبشرية لمنطقة جنوب شرق آسيا.........................ص95

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.............................ص102

خلاصة الفصل الثاني..ص105

الفهرس

الفصل الثالث: اتحاد المغرب العربي النشأة والخلفية التاريخية_

الاهداف والمهام...ص106

المبحث الأول: قيام منظمة اتحاد المغرب العربي..ص108

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي..............................ص108

المطلب الثاني: تأسيس اتحاد المغرب العربي.......................................ص116

المبحث الثاني: أهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي وإطارها المؤسساتي...................ص121

المطلب الاول: أهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي...................................ص121

المطلب الثاني: المؤسسات والجهاز التنظيمي لاتحاد المغرب العربي..........................ص128

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ودوافع التكامل المغاربي..........ص138

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والبشرية لمنطقة المغرب العربي...........................ص138

المطلب الثاني: دوافع تأسيس اتحاد المغرب العربي.....................................ص147

خلاصة الفصل الثالث..ص154

الفصل الرابع: رابطة دول جنوب شرق أسيا وإتحاد المغرب العربي:

المقومات السياسية والاقتصادية والإجتماعية...................................ص156

المبحث الاول: المقومات السياسية للأسيان واتحاد المغرب العربي..........................ص157

المطلب الاول: المقومات السياسية لرابطة الأسيان..ص158

المطلب الثاني: المقومات السياسية لاتحاد المغرب العربي..............................ص181

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للأسيان واتحاد المغرب العربي.............ص199

الفهرس

المطلب الاول: المقومات الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد المغرب العربي..........................ص199

الفرع الاول: المقومات الاقتصادية...ص199

الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية...ص203

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا..............................ص205

الفرع الاول: المقومات الاقتصادية...ص205

المبحث الثالث: مظاهر تطور رابطة الأسيان وأسباب فشل اتحاد المغرب العربي..................ص211

المطلب الاول: مظاهر القوة والتطور الاقتصادي لرابطة الأسيان..................................ص212

المطلب الثاني: أسباب وعوامل فشل اتحاد المغرب العربي..ص215

نتائج الفصل الرابع...ص220

خاتمة..ص221-226

قائمة المراجع:...ص227- 237

قائمة الجداول والاشكال والخرائط:...ص242

الفهرس..ص243-247